وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université Mohamed KHIDHER-Biskra
Faculté des Sciences Economiques
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Economiques

جامعة محمد خيضر– بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم
التسيير

الموضـــوع

أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على نمو الإنفاق العام في الجزائر– دراسة قياسية للفترة (1990– 2022)

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه (ل م د) في العلوم الاقتصادية

تخصص: إقتصاد عام

إعداد الطالبة:
الفتني ليلى

الأستاذ المشرف:
أ.د/علي بوعبد الله

السنة الجامعية: 2024– 2025

بسم الله الرحمن الرحيم

الاهداء

لكل بداية نهاية ونهاية جهدي أهدي إلى عائلتي الكبيرة أبي الغالي وأمي العزيزة حفظهما الله ورعاهما والذين بفضلهما وصلت إلى **أعلى** المراتب

إلى من **أشد** بهم **أزري**

إخوتي وأخواتي

إلى عائلتي الصغيرة **زوجي وأبنائي**

إلى **صديقاتي**

الشكر والعرفان

قال تعالى: ﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ ۖ وَلَئِن كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ﴾.....سورة إبراهيم، الآية ﴿07﴾

فالحمد لله على ما أنعم وأرشد، وأفضل الصلاة وأزكى التسليم على نبيه الممجد؛ أما بعد:

أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان للأستاذ الدكتور؛ "**علـي بوعبـدالله**"،الذي أشرف على هذا العمل وساهم بجهده ووقته من أجل إتمامه وإخراجه في أحسن صورة.

كما أتقدم بخالص شكري وامتناني إلى السادة الأساتذة" **أعضاء لجنة المناقشة**" الذين سننال شرف مناقشتهم لهذا العمل المتواضع.

كما لا أنسكل من كـان له علي فضـل في إنجـاز هذه الرسالة.

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وقياس العلاقة الثنائية بين متغيرات الاقتصاد الكلي المختارة ونمو الانفاق العام في الجزائر خلال الفترة(1990–2022) في المديين الطويل والقصير، بالإضافة إلى تحديد اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرات محل الدراسة، حيث تم الاعتماد على كل من الإنفاق العام كمتغير تابع، و(معدل التضخم، المعروض النقدي، معدل البطالة، النمو الاقتصادي، وأسعار البترول) كمتغيرات مستقلة. وذلك باستخدام طريقة المكونات الأساسية، ونموذج الانحدار الذاتي ذو الابطاء الموزع (ARDL).

تشير النتائج التي تم الحصول عليها من البيانات السنوية عبر اختبار (ARDL)، إلى وجود أثر إيجابي وذو معنوية لكل من المعروض النقدي**M_2**، البطالة، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وأسعار البترول على نمو الإنفاق العام في الجزائرفي الأجل الطويل،وأثر سلبي وذو معنوية لمعدل التضخم،كما توصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي وذو معنوية لكل من معدل التضخم والبطالة على نمو الإنفاق العام في الأجل القصير، في حين لم تثبت معنوية كل من المعروض النقدي **M_2**، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وأسعار البترول عند مستوى معنوية 10%.وأظهرت اختبارات السببية لـ (Granger) أن هناك علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين معدل المعروض النقدي والإنفاق العام، وأحادية الاتجاه من معدل التضخم، البطالة، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجماليوأسعار البترول إلى الإنفاق العام.

الكلمات المفتاحية: متغيرات الاقتصاد الكلي، انفاق عام، مقاربة ARDL، سببية Granger.

Abstract

This study aims to analyze and measure the bilateral relationship between selected macroeconomic variables and the growth of public spending in Algeria during the period (1990-2022) in the long and short terms, in addition to determining the direction of the causal relationship between the variables under study, where public spending was relied upon as a variable. continued, and (Inflation rate, money supply, unemployment rate, economic growth, oil prices) as independent variables. This is done using the principal components method and the distributed lag autoregressive model (ARDL).

The results obtained from annual data via a test (ARDL),There is a positive and significant impact for both Money supply**M2,**Unemployment, per capita GDP and oil prices affect public expenditure growth in Algeriain Long term And a negative and significant effect of the inflation rate The study also found a positive and significant effect for both the inflation and unemployment rates On the growth of public spending In the short term, while the signifiance of the money supply has not been proven**M2**, GDP per capita, and oil prices, at a significance level of 10%,Causality tests also showed(Granger)That there is a bidirectional causal relationship between the money supply rate and public spending, and a unidirectional causal relationship of; Inflation rate, unemployment, per capita GDP, and oil prices to public spending.

Key words: Macroeconomic variables, public spending, Algeria, distributed lag autoregression (ARDL), causality (Granger).

الـفـهـارس

- فهرس المحتويات
- فهرس الجداول
- فهرس الأشكال
- فهرس الملاحق

فهرس المحتويات

شكر وتقدير i

الاهداء..... ii

الملخصات iv

فهرس المحتويات v

قائمة الجداول والاشكال xii

قائمة الملاحق xiv

المقدمة العامة

1. تمهيد..... أ

2. إشكالية الدراسة..... ب

3. فرضيات ونموذج الدراسة..... ت

4. اهمية الدراسة..... ث

5. اهداف الدراسة..... ج

6. حدود البحث ..... ج

7. منهجية الدراسة..... ج

8. الدراسات السابقة ..... ج

09. خطة وهيكلية الدراسة ..... ز

10. صعوبات الدراسة..... ش

الفصل الاول: التأصيل النظري للإنفاق العام

تمهيد:..... 2

المبحث الأول: المفاهيم الأساسية للإنفاق العام..... 3

المطلب الأول: مفهوم الانفاق العام و قواعده..... 3

المطلب الثاني: تطور الانفاق العام من خلال تطور دور الدولة..... 10

المطلب الثالث:تقسيمات الانفاق العام 14

فهرس المحتويات

المبحث الثاني: ظاهرة تزايد الانفاق العام.....21

المطلب الأول: أسباب تزايد الإنفاق العام.....22

المطلب الثاني: النظريات و القوانيين المفسرة لظاهرة تزايد الانفاق العام.....28

المطلب الثالث: تحليل العوامل المتسببة في زيادة الانفاق العام.....32

المبحث الثالث: الاثار الاقتصادية للإنفاق العام.....36

المطلب الأول: اثر النفقات العامة في الانتاج.....37

المطلب الثاني: اثر الانفاق العام في توزيع الدخل.....40

المطلب الثالث: اثر الانفاق العام على النشاط الاقتصادي.....43

خلاصة الفصل.....46

الفصل الثاني: الإطار النظري للعلاقة بين متغيرات الاقتصاد الكلي المختارة و نمو الإنفاق العام

تمهيد:.....49

المبحث الأول:علاقة معدل التضخم بالإنفاق العام.....50

المطلب الأول: ماهية التضخم و أنواعه.....50

المطلب الثاني: النظريات المفسرة للتضخم.....58

المطلب الثالث: اثر التضخم على الإنفاق العام.....62

المبحث الثاني: علاقة المعروض النقدي بالإنفاق العام 65

المطلب الأول: عموميات حول المعروض النقدي.....66

المطلب الثاني: النظريات المفسرة للمعروض النقدي.....70

المطلب الثالث: اثر المعروض النقدي على الإنفاق العام.....74

فهرس المحتويات

المبحث الثالث: علاقة معدل البطالة بالإنفاق العام.....76

المطلب الأول: مفهوم البطالةوأنواعها.....76

المطلب الثاني: أسباب البطالة و أهم آثارها.....80

المطلب الثالث: النظريات المفسرة للبطالة.....84

المطلب الرابع: أثر البطالة على الإنفاق العام.....88

المبحث الرابع: علاقة النمو الاقتصادي بالإنفاق العام.....91

المطلب الأول: المطلب الاول: ماهية النمو الاقتصادي.....92

المطلب الثاني: المطلب الثاني: نظريات المفسرة النمو الاقتصادي.....96

المطلب الثالث: علاقة النمو الاقتصادي بالإنفاق العام.....101

خلاصة الفصل.....105

الفصل الثالث: نمذجة قياسية للعلاقة الديناميكية بين المتغيرات الاقتصادية الكلية المختارة ونمو الانفاق العام في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)

تمهيد 107

المبحث الأول: واقع الاقتصاد الجزائري في ظل السياسات الإصلاحات المتبعة خلال فترة الدراسة..108

المطلب الأول: واقع الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة.....108

المطلب الثاني: الاقتصاد الجزائري والإصلاحات الاقتصادية خلال الفترة (1990-2022).....111

المطلب الثالث: المكونات الرئيسية للإنفاق العام في الجزائر.....116

المطلب الرابع: تحليل تطورات متغيرات الدراسة خلال الفترة (1990-2022).....120

المبحث الثاني: الاطار النظري للمنهج القياسي المتبع في التحليل.....128

المطلب الأول: تقديم منهجية ARDL.....128

فهرس المحتويات

المطلب الثاني: مراحل اختبار التكامل المشترك وفق منهجية ARDL.....133

المبحث الثالث: دراسة الارتباط بين متغيرات الاقتصاد الكلي و نمو الإنفاق العام.....139

المطلب الأول: التعريف بمتغيرات الدراسة واجراء الاختبارات الاولية لطريقة PCA 139

المطلب الثاني: دراسة الارتباط بين متغيرات الدراسة.....144

المبحث الرابع: قياس و تحليل أثر أهم متغيرات الاقتصاد الكلي المختارة على نمو الانفاق العام في الجزائر خلال الفترة (1990-2022).....150

المطلب الأول: التعريف بالمتغيرات و تقدير النموذج وتحليل النتائج.....151

المطلب الثاني: دراسة استقراريه متغيرات الدراسة.....151

المطلب الثالث: عرض وتحليل نتائج الدراسة القياسية.....157

المطلب الرابع: اختبارات السببية لجرانجر بين متغيرات الدراسة و الإنفاق 169

خلاصة الفصل.....174

الخاتمة العامة

نتائج الدراسة.....178

نتائج اختبار فرضيات الدراسة.....181

مقترحات الدراسة.....182

آفاق الدراسة:.....183

قائمة المراجع:.....184

قائمة الملاحق:.....208

الرقم	عنـــوان الجـــــــدول	الصفحة
(01)	الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية	93
(02)	التعريف بالعينة و متغيرات الدراسة	140
(03)	بعض الاحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة	142
(04)	مؤشرKMO و اختبارBratlett's	143
(05)	مصفوفة الارتباط بين المتغيرات	144
(06)	القيم الذاتية ونسب الجمود	146
(07)	الارتباط بين المتغيرات والمركبات الأساسية	147
(08)	مساهمة المتغيرات في تكوين المركبات الأساسية	149
(09)	التعريف بمتغيرات الدراسة	150
(10)	نتائج اختبارDickeyFuller لاستقرار السلاسل الزمنية	156
(11)	نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك	159
(12)	نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل	160
(13)	نتائج تقدير العلاقة قصيرة الاجل ونموذج تصحيح الخطأ	164
(14)	نتائج اختبار الارتباط التسلسلي للبواقي واختلاف التباين	167
(15)	اختبار تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني	170
(16)	نتائج العلاقة السببية بين متغيرات النموذج باستخدام طريقة جرانجر	171

الرقم	عنـــوان الشـــكـل	الصفحة
(01)	نموذج الدراسة	ت
(02)	هيكل للدراسة	س
(03)	أركان النفقة العامة	7
(04)	وسائل تحقيق ضوابط الانفاق العام	9
(05)	تقسيمات الانفاق العام	21
(06)	الأسباب المؤدية للإنفاق العام	27
(07)	تمثيل قانون"wagner" لتفسير ظاهرة تزايد الانفاق العام	30
(08)	اثر الازاحة عند "بيكوك و ايزمأن"	31
(09)	العوامل المالية	36
(10)	الآثار المباشرة للإنفاق العام من خلال المضاعف و أثر المعجل	39
(11)	اجمالي الانفاق القومي عند مستوى التشغيل الكامل	44
(12)	مخطط يمثل التداخل بين التضخم بالتكاليف والتضخم بالطلب	61
(13)	منحنى عرض النقود عند الكلاسيك	71
(14)	منحنى عرض النقود عند كينز	72
(15)	تطور نفقات التسيير والتجهيز خلال فترة الدراسة(1990-2022)	118
(16)	تطور الإنفاق العام خلال الفترة (1990-2022)	120
(17)	تطور معدل التضخم خلال الفترة (1990-2022)	122
(18)	تطور المعروض النقدي الواسع خلال الفترة (1990-2022)	123
(19)	تطور معدل البطالة خلال الفترة (1990-2022)	124
(20)	تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1990-2022)	126
(21)	تطور أسعار البترول خلال الفترة (1990-2022)	127
(22)	الاختبارات المستخدمة لبناء نموذج ARDL	138
(23)	تمثيل بياني للقيم الذاتية	164
(24)	دائرة الارتباط لمتغيرات الدراسة(1990-2022)	148
(25)	التمثيل البياني لمستويات متغيرات الدراسة خلال الفترة (1990- 2022)	

		152
(26)	التمثيل البياني للفروق الأولى لمتغيرات الدراسة خلال الفترة (1990-2022)	154
(27)	نتائج اختبار فترات الابطاء المثلى	157
(28)	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لسلسة البواقي	166
(29)	نتائج اختبار المجموع التراكمي المعاودة للبواقي	168
(30)	اختبار المجموع التراكمي المعاودة لمربعات للبواقي	169

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
(01)	**تطور نفقات التسيير ونفقات التجهيز خلال الفترة (1990-2022)**	215
(02)	**بيانات مؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر خلال الفترة (1990- 2020)**	216

المقدمة العامة

- طرح الاشكالية والأسئلة الفرعية
- فرضيات ونموذج الدراسة
- الدراسات السابقة
- هيكل الدراسة

1. تمهيد:

تحظى دراسة نظريات الإنفاق العام بأهمية بالغة في علم المالية العامة واقتصاديات الدول بشكل عام باعتبارها أداة رئيسية تمكن الدولة من تحقيق أهدافها المتنوعة؛ اقتصادية، اجتماعية وسياسية، ففي السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر تطور البحث فيها وذلك لتعاظم دور الدولة وتوسع مهامها بانتقالها من دور الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة في الحياة الاقتصادية، حسب ما جاء به الاقتصادي الانجليزي الشهير "جون مينارد كينز"، باعتمادها على سياسة مالية نشطة تكتسب خصوصيتها في هدا المجال كونها من أبرز السياسات الاقتصادية الكلية التي تمكن الدولة من إدارة النشاط الاقتصادي الكلي، و التصدي للازمات الاقتصادية و تحفيز النشاط الاقتصادي، و التي تسعى الدولة للنهوض بالاقتصاد الوطني وتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، الذي يعتبر أحد المحددات المهمة للنمو الاقتصادي، و ذلك من خلال اتباع سياسة إنفاقيه مسطرة و هادفة.

ومن الملاحظ أن البلدان في جميع أنحاء العالم شهدت تغيرات كبيرة في نمو الإنفاق العام، وذلك بفضل التحديات المختلفة التي فرضتها الساحة الاقتصادية العالمية و المحلية المتغيرة، حيث تواجه الدول النامية عدة عوامل تمثل تحديات لصانعي القرار الاقتصادي، و الجزائر كغيرها من الدول النامية و التي تتميز باقتصاد يعد من الاقتصاديات الهشة لاعتماده على العوائد البترولية (اقتصاد ريعي)، وارتباط سياسته الاقتصادية بالسوق العالمية، مما يجعله عرضة للتقلبات المفاجئة، دفعها للبحث عن سياسات اقتصادية لتخفيف من حدة أثاره السلبية، هذا ما ارغم الجزائر على التوجه الى السوق الحر والخضوع لشروط صندوق النقد الدولي، من أجل تحسين بعض المؤشرات الكلية للاقتصاد الوطني والنهوض به.

عرفت الجزائر بعدها ارتفاع في أسعار النفط وتحسن إيراداتها، و شهدت مرحلة جديدة بتسطير برامج الإنعاش الاقتصادي، و التي خصصت لها مبالغ مالية ضخمة، مما أدت الى ارتفاع حجم الإنفاق العام، و التي انعكست بتحسن مؤشرات الاقتصاد الكلي، لكن ارتباط الاقتصاد الجزائري بأسعار البترول جعله عرضة لتقلباته، في ظل تزايد الإنفاق العام، و هذا ما يستوجب على الدولة تحديد العوامل المحددة لحجم الإنفاق العام للتحكم أو للحد من تزايده المستمر ، علاوة على ذلك يرجع تغير الإنفاق العام الى عدة عوامل ترتبط بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تمر بها كل دولة حسب النظرية الاقتصادية.

وبما أن المتغيرات الاقتصادية الكلية المختارة والمتمثلة في كل من التضخم والبطالة، والمعروض النقدي و نصيب الفرد من الدخل الإجمالي و أسعار البترول قد يكون لها تأثير على الإنفاق العام، جات هذه الدراسة لمحاولة فهم ديناميكيات العلاقة بين هذه المتغيرات الاقتصادية و نمو الإنفاق العام في الجزائر لوضع سياسة اقتصادية كلية مناسبة .

2. إشكالية الدراسة:

من هنا تبرز معالم اشكالية الدراسة و التي تتمثل في محاولة الاجابة عن التساؤل التالي:

ما مدى تأثير متغيرات الاقتصاد الكلي المختارة على نمو الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 1990- 2022؟

يندرج عن هذا السؤال الرئيسي عدة أسئلة جزئية التالية:

- ✓ هل يوجد أثر معنوي بين التضخم ونمو الإنفاق العام في الجزائر في الأجل الطويل والقصير خلال فترة الدراسة؟
- ✓ هل يوجد أثر ايجابي و معنوي لتغير المعروض النقدي على نمو الإنفاق العام في الجزائر خلال فترة الدراسة؟
- ✓ هل توجد علاقة معنوية بين البطالة ونمو الإنفاق العام في الجزائر في الآجل الطويل والقصير خلال فترة الدراسة؟
- ✓ ما طبيعة العلاقة بين النمو الاقتصادي و نمو الإنفاق العام في الجزائر خلال فترة الدراسة؟
- ✓ هل يوجد اثر لتغير أسعار البترول على نمو الإنفاق العام في الجزائر في خلال فترة الدراسة؟

3. فرضيات الدراسة:

من خلال التساؤل الرئيسي للبحث ومجموع التساؤلات الفرعية يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- ✓ يوجد أثر معنوي بين التضخم و نمو الإنفاق العام في الجزائر في الاجل الطويل والقصير خلال فترة الدراسة.
- ✓ هناك أثر ايجابي و معنوي المعروض النقدي و نمو الإنفاق العام في الجزائر خلال فترة الدراسة.
- ✓ توجد علاقة معنوية بين البطالة ونمو الإنفاق العام في الجزائر في الآجل الطويل والقصير خلال فترة الدراسة.

- ✓ يوجد أثر ايجابي و معنوي لتغير النمو الاقتصادي على نمو الإنفاق العام في الجزائر خلال فترة الدراسة.
- ✓ هناك اثر لتغير أسعار البترول على نمو الإنفاق العام في الجزائر خلال فترة الدراسة في الاجلين الطول و القصير.

والشكل الموالي رقم (01) يلخص أبعاد متغيرات الدراسة التي قمنا باختبارها:

الشكل رقم (01): نموذج الدراسة

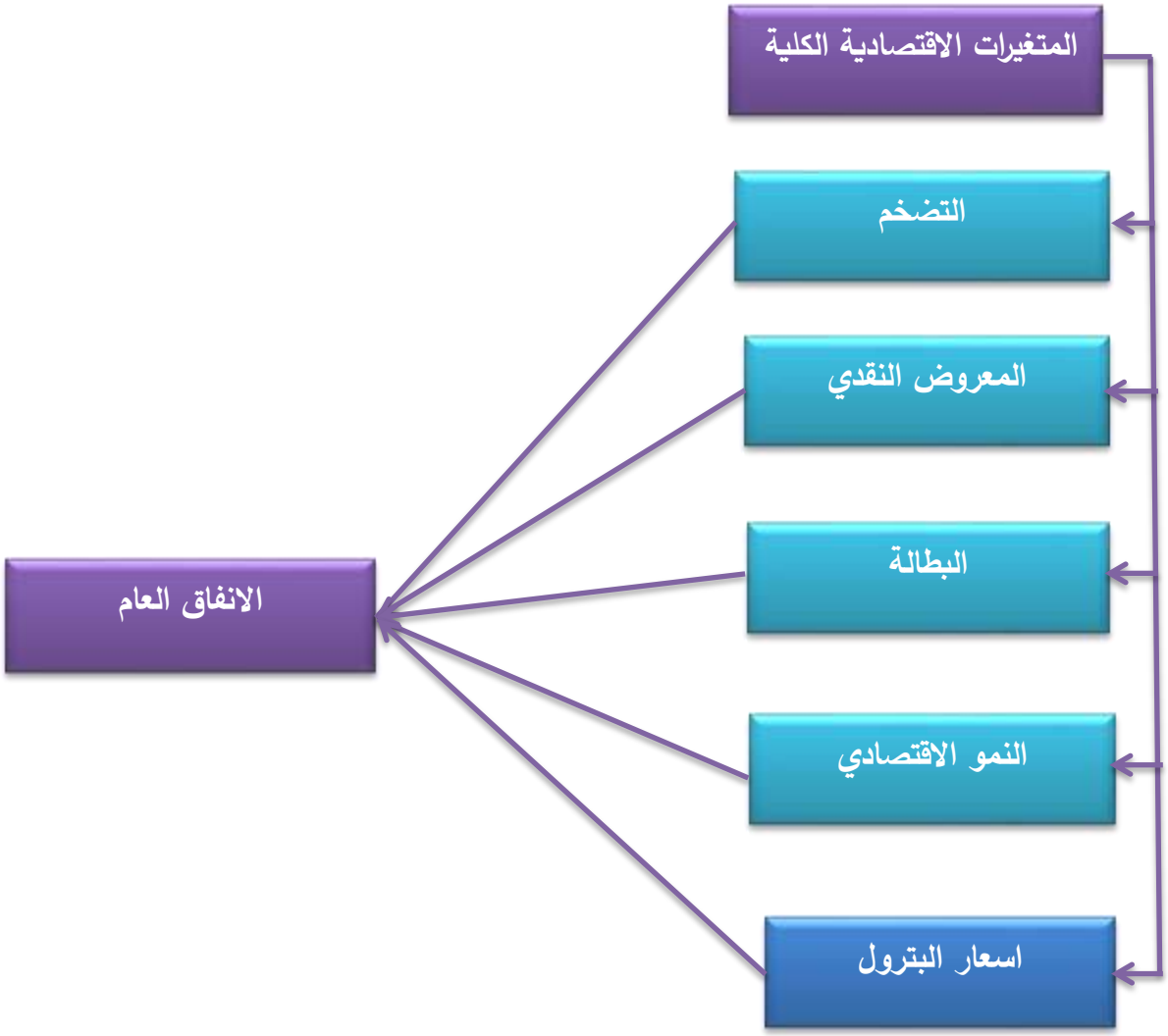

المصدر: من إعداد الطالبة

يربط نموذج الدراسة الموضح في الشكل أعلاه بين المتغيرات الاقتصادية الكلية كمتغير مستقل والمتمثلة في (معدل التضخم، المعروض النقدي، معدل البطالة، النمو الاقتصادي، اسعار البترول) ونمو أنفاق العام كمتغير تابع.

4. أهمية الدراسة:

- **الاهمية العلمية للدراسة:**

تظهر الاهمية العلمية للدراسة من أهمية الموضوع في حد ذاته، حيث يشكل موضوع المتغيرات الاقتصادية الكلية وعلاقتها بالإنفاق العام من أهم المواضيع في الادبيات الاقتصادية، التي يسعى واضعي السياسات الاقتصادية الكلية و صانعي القرار في الدولة إلى دراسة الإنفاق العام و تحديد أهم المتغيرات المؤثرة عليه و تحليل العلاقة بينهما، وبالتالي جاءت هذه الدراسة لمحاولة توضيح اختلاف طبيعة الاثر بين المتغيرات المستقلة، والمتغير التابع في الجزائر، مع إجراء دراسة قياسية لتفسير أثر المتغيرات محل الدراسة على الإنفاق العام، وذلك في إطار الجدل الفكري القائم بين المداس الاقتصادية، و الدراسات التجريبية حول تحديد الأثر بينهما، حتى يتسنى لواضعي السياسات الاقتصادية الكلية اقتراح حلول مناسبة مستقبلا.

- **الأهمية التطبيقية للدراسة:**

تتبلور أهمية الدراسة الحالية حول دولة الجزائر، وذلك من خلال تسليط الضوء على الإنفاق العام والذي يعتبر من أهم ادوات السياسة المالية، و العوامل الرئيسية المؤثرة أو المحددة له، ومن جهة أخرى فإن الاهمية التطبيقية للدراسة تكمن في تحليل متغيرات الدراسة في الجزائر خلال الفترة المدروسة، علاوة على ذلك تحليل مكونات الإنفاق العام (نفقات التسيير، نفقات التجهيز) في الجزائر، واظهار اختلاف اتجاهه. و أخيرا تكمن أهمية هذه الدراسة في تحليل أثر هذه المتغيرات المختارة على الإنفاق العام.

5. أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى قياس أثر المتغيرات الاقتصادية المختارة على الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (1990-2020) باستخدام مقاربة(ARDL) .كما تهدف إلى محاولة البحث عن أهم العوامل التي تأثر في نمو الإنفاق العام، و التي تشمل بعض المتغيرات الاقتصادية، كأسعار البترول، و المعروض النقدي، اضافة إلى متغيرات اقتصادية أخرى كمعدل التضخم، معدل البطالة، نصيب الفرد من الناتج المحلي. و التي يمكن صياغتها كالآتي:

- ✓ إبراز الأدبيات و النظريات التي تعكس اتجاه العلاقة بين متغيرات الاقتصاد الكلي والإنفاق العام.
- ✓ تحليل تطور مكونات الإنفاق العام في الجزائر خلال فترة الدراسة.

- ✓ تحليل تطور المتغيرات الاقتصادية الكلية المختارة في الجزائر خلال فترة الدراسة.
- ✓ قياس و تحليل العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية والإنفاق العام في الجزائر خلال فترة الدراسة.
- ✓ تحديد طبيعة العلاقة طويلة وقصيرة الأجل بين المؤشرات الاقتصادية الكلية والإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة المدروسة.

6. حدود البحث: تتمثل حدود البحث في الاطار المكاني والزماني لموضوع البحث، ليسهل على الباحث رسم الملامح الدقيقة للدراسة، والتي تكون كما يلي:

- **الحدود المكانية:** كانت الدراسة حول بلد الجزائر من خلال دراسة تطبيقية ومدى تأثير متغيرات الاقتصاد الكلي على نمو الإنفاق العام.
- **الحدود الزمنية:** تحديد فترة الدراسة (1990 – 2022)، وذلك في إطار معاينة طور متغيرات الدراسة، والنتائج المحققة خلال هذه الفترة.

7. منهجية الدراسة:

للوصول إلى الاهداف التي تسعى إلى تحقيقها هذه الدراسة، قمنا باستخدام الاساليب الوصفية الكمية، لتقدير العلاقة بين متغيرات الدراسة، و استخدمنا المنهج التحليلي و القياسي لاختبار الفرضيات و تحقيق اهداف الدراسة، علاوة على ذلك تحليل اتجاهات تطور متغيرات الدراسة في الجزائر، بالاعتماد على المراجع التي لها صلة بالموضوع، و جمع البيانات و المعلومات و تحليلها، و تم جمع البيانات السنوية للدراسة من خلال احصائيات البنك الدولي، تقارير بنك الجزائر و الديوان الوطني للإحصائيات، اضافة إلى تقارير سلة الاوبك.

كما تم استخدام المنهج القياسي لدراسة العلاقة بين متغيرات الاقتصاد الكلي المختارة والإنفاق العام، بالأدوات الاحصائية والنماذج القياسية، بتطبيق نموذج ARDL و اختبار السببية (جرانجر) وذلك بالاستعانة ببرمجيتي XLsata16 و Eviews10.

8. الدراسات السابقة:

من خلال جمعنا للمادة العلمية و القراءة المتأنية لها، توصلنا إلى أن أغلب الدراسات ركزت على أثر الإنفاق العام على المتغيرات الاقتصادية الكلية، و كانت اهم الدراسات التي قدمت تحليل و تفسير المتغيرات المستقلة المختارة و المؤثرة على المتغير التابع و التي سندرجها حسب الترتيب التالي:

1.8. الدراسات باللغة العربية

- ✓ **دراسة (بوالكور و صوفان ، 2017)**:حاول الباحثان من خلال هذه الدراسة التعرف على أثر تقلبات أسعار البترول على الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة (1980-2016) في المدى القصير والمدى الطويل، باستخدام ARIMA (p,q,d)، ARIM(p,q) ، منهجية بوكس . جانكينيس، نماذج ARCH، دوال الاستجابة للصدمات، و تحليل التباين، وكانت نتائج لدراسة أن السياسة المالية في الجزائر تتميز بخاصية دورية، كما أن الصدمات الموجبة في تقلبات أسعار البترول على أثر ايجابي على الإنفاق الحكومي و العكس صحيح.
- ✓ **دراسة(** كروش ، بلعابد، و دودان، 2019) :اهتمت هذه الدراسة بتحديد أثر كلا من الإنفاق الحكومي والمعروض النقدي على معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1970-2016 و ذلك من خلال تقديم الإطار النظري للمتغيرات الثلاث، وتم ذلك باستخدام المناهج الحديثة في مجال تحليل السلاسل الزمنية و إجراء الاختبارات الإحصائية المناسبة وخاصة نموذج السببية لجرانجر، وقد كانت النتائج الإحصائية لاختبار العلاقة السببية بطريقة جرانجر إلى وجود علاقة سببية في اتجاه واحد تتجه من التضخم إلى التوسع النقدي و الإنفاق الوطني الإجمالي.
- ✓ **دراسة (بسيسة و بوعافية، 2020)**: أظهرت هذه الدراسة أثر تغيرات سعر البترول على الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 1990-2017، بناء على بيانات السلسلة الزمنية السنوية لكل من الإنفاق العام معبر عنه بمعدل نمو المبالغ المالية التي تقوم الدولة بصرفها، وسعر برميل البترول السنوي وتمثل الأسعار الفورية لخامات سلة أوبك، و استخدمت الدراسة أساليب النمذجة القياسية، بتطبيق اختبار دكي فور المطور وتقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي، وخلصت النتائج إلى:
  - وجود علاقة طردية قصرة الأجل بين سعر البترول والإنفاق العام.
  - أثر ايجابي لأسعار البترول على نمو معدل الإنفاق العام في الجزائر خلال فترة الدراسة، وهو ما يؤكد وجود علاقة طردية بين أسعار البترول والإنفاق العام.
- ✓ **دراسة (قصابي و لعباس، 2020)**:حاول الباحثان من خلال هذه الدراسة معرفة مدى تأثير تقلبات أسعار النفط على الإنفاق الحكومي في الجزائر، و ذلك باستخدام بيانات السلاسل السنوية لكلا من المتغيرين خلال الفترة 200-2018، وذلك من خلال دراسة قياسية اعتمدا فيها منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين

أسعار النفط والإنفاق الحكومي، أي أن هناك علاقة طردية و معنوية بين الإنفاق الحكومي وتغيرات اسعار النفط في الجزائر في المدى البعيد، و علاقة طردية و معنوية بين أسعار النفط والإنفاق الحكومي في الأجل القريب.

- ✓ **دراسة (العباسي و بن زاين، 2023):** تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أثر صدمات أسعار النفط على متغيرات الاقتصاد الكلي المتمثلة في كل من التضخم، الإنفاق الحكومي الحقيقي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2019، والتي اعتمدت تحليل بيانات السلاسل الزمنية، باستخدام تقنيات الاقتصاد القياسي التي شملت طريقة المربعات الصغرى العادية OLS، التكامل المشترك، و نموذج شعاع تصحيح الخطأVECM، دوال الاستجابة لمعرفة استجابة المتغيرات لصدمات أسعار البترول ومن ثم تحليل التباين. حيث أشارت نتائج الدراسة الى أن تقلبات أسعار النفط تؤثر وبشكل كبير على الإنفاق الحكومي الحقيقي وهو ما يتفق مع النظرية الاقتصادية حيث أنه هناك علاقة وطيدة بين أسعار النفط والإنفاق الحكومي الحقيقي.

2.8. الدراسات باللغة الأجنبية:

- ✓ **دراسة(Durongkaveroj, 2014):** تهدف هذه الدراسة بشكل رئيسي الى توسيع أفكار الاقتصاد الكلي استنادا إلى الأساس الكينزي، وذلك من خلال الأساليب الرياضية و الوصفية، حيث اعتبرت الإنفاق الحكومي متغير خارجي، و له أثر على الدخل القومي عند تغيره من خلال التعبير عن الطلب الاجمالي، و توصلت الدراسة أن هناك عوامل تحدد الإنفاق الحكومي بما في ذلك الصدمة الخارجية (الدعم الحكومي)، والضرائب، وعرض النقود.
- ✓ **دراسة(OGBOLE O & Momodu A, 2015):** تبحث الدراسة في طبيعة ومدى العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي ومعدل التضخم خلال فترة 42 سنة و الممتدة من: 1970-2011، واعتمد الباحثان في تحليل بيانات السلاسل الزمنية التي تم الحصول عليها من النشرة الإحصائية للبنك المركزي خلال الفترة المدروسة، على التحليل الوصفي (الرسوم البيانية والمخططات)، و اختبار يوهانس للتكامل المشترك، و اختبار السببية لجرانجر، و اكدت الدراسة أنه يوجد ترابط ضعيف وعكسيا بين المتغيرين على المدى الطويل، و أن كلاهما لا يسببا بعضهما البعض، أي انه لا توجد علاقة سببية بينهما.
- ✓ **دراسة (Kagiso & Choga, 2017):** حاول الباحثان دراسة العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في جنوب أفريقيا للفترة من 1990-2015، تم استخدام نموذج تصحيح الخطأ وتقنيات

سببية جرانجر. والاستعانة ببيانات السلاسل الزمنية المدرجة في النموذج و المتمثلة في الناتج المحلي الاجمالي، و الإنفاق الحكومي، و المدخرات الوطنية، اضافة الى الديون الحكومية، و مؤشر أسعار المستهلك أو التضخم. و توصلت نتائج الدراسة الى:

- هناك علاقة سلبية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في جنوب أفريقيا في الأجل الطويل.
- أن العلاقة السببية تمتد من النمو الاقتصادي إلى الإنفاق الحكومي، و هذا ما يؤكد صحة قانون فاغنر على جنوب افريقيا، لأن الإنفاق الحكومي هو نتيجة وليس سبباً للنمو.

✓ **دراسة(Ali Ahmed, 2018):** ركزت هذه الدراسة على قياس وتحليل العلاقة بين أسعار النفط والإنفاق الحكومي للفترة 1990-2017، بسلطنة عمان في الاجل الطويل، و لتحيق هذا الهدف اعتمدت الدراسة بيانات السلاسل الزمنية، والتي تضمنت 28 عينة سنوية للمتغيرين: أسعار النفط الخام، والإنفاق الحكومي تم استخدام نموذج الانحدار التلقائي الموزعARDL، وذلك لتقدير العلاقة طويلة المدى بين تقلبات أسعار النفط الخام والإنفاق العام في سلطنة عمان على طول فترة الدراسة، وتوصلت النتائج إلى أن:

- هناك علاقة طويلة الاجل بين المتغيرين، وأن تقلبات أسعار النفط الخام لها أثر إيجابي على الإنفاق العام في سلطنة عمان.

✓ **دراسة:(Aladejare, 2019)** هدف الباحث من خلال هذه الدراسة الاختبار المتغيرات المختارة في تحديد الإنفاق العام في نيجيريا للفترة 1970-2016، وبالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي ذو الابطاء الموزع ARDL و اختبار السببية **(تودا-ياماموتو)**، توصلت الدراسة الى أن:

- ارتفاع أسعار النفط وانخفاض الإرادات في قطاعات مثل التصنيع و البناء و تكنولوجيا المعلومات تعمل على تنويع قاعدتها و الحد من الآثار السلبية لانخفاض أسعار النفط و الإرادات، كما ينبغي أن تستمر سياسة استهداف التضخم من قبل السلطات النقدية للتحقق من المسار التضخمي غير المبرر مما قد يكون له أثر سلبي على على قيمة الإنفاق العام.

✓ **دراسة(Adamu , Jibir; Chandana, Aluthge;, 2019):** هدفت هذه الدراسة إلى تفسير الزيادة في الإنفاق الحكومي في نيجريا خلال الفترة 1970-2017، حيث استخدمت الدراسة نسخة معدلة قليلا من قانون فاغنر، من خلال دمج متغيرات جديدة تمثلت في عائدات النفط والانفتاح

التجاري والدين العام وسعر الصرف وأسعار النفط والضرائب والتضخم لفحص تأثيرها على الإنفاق الحكومي، وبالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي الموزع (ARDL)، توصلت نتائج الدراسة إلى أن:

– عائدات النفط ونتائج المحلي الإجمالي والسكان والانفتاح التجاري وأسعار النفط والتضخم عوامل مهمة في تحديد حجم الإنفاق الحكومي لنيجيريا.

- ✓ **دراسة: (Gachunga Muhia, 2019)** حاول الباحث الى تحديد محددات الإنفاق الحكومي في كينيا معتمدا نسخة معدلة من قانون فاغنر، تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي الموزع ARDL ، لتحليل بيانات السلاسل الزمنية للفترة 1970–2017، وكشفت نتائج الدراسة أن:

– الناتج المحلي الإجمالي والسكان والانفتاح التجاري، الضرائب والتضخم هي محددات أساسية لحجم الإنفاق الحكومي في كينيا.

- ✓ **دراسة(Taleb Mouhamed Awad , AltatraWneh, & Khanfar, 2020)** : الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هوتحديد محددات الإنفاق العام في الاردن قياسيا، ولتحقيق هدف الدراسة اعتمد الباحث بيانات السلاسل الزمنية السنوية خلال الفترة 1980–2017، وكانت المتغيرات المدرجة تتمثل في الايرادات الحكومية ,الإنفاق العسكري , الميزان التجاري, الانفتاح التجاري, البطالة كمتغيرات مستقلة و الإنفاق العام كمتغير تابع، واستخدمت في ذلك المربعات الصغرى المعدلة بالكامل (FMLS)، وقد توصلت الدراسة الى نتيجة مفادها أن:

– الايرادات الحكومية ،الإنفاق العسكري، الميزان التجاري، الانفتاح التجاري، البطالة على التوالي هي المحددات الرئيسة للإنفاق العام في الاردن، و ذات دلالة احصائية عند افضل من 1%.

- ✓ **دراسة(Al–Wadi, 2020)**:حاول الباحث دراسة العلاقة بين تقلبات أسعار النفط وحجم الإنفاق العام في الاردن خلال الفترة 1990–2017،وتم استخدام طريقة المربعات الصغرى، واختبارات السببية لجرانجر، وأكدت النتائج أن أسعار النفط لها تأثير كبيرو مباشر على الإنفاق الحكومي في الاردن ،حيث أن ارتفاع أسعار النفط بنسبة 1% يؤدي إلى ارتفاع السياسات العامة للإنفاق في الأردن بنسبة 52.20%.
- ✓ **دراسة (Darma، Magaji، و Amase، 2022)**:فحصت هذه الدراسة العلاقة بين أسعار النفط و الإنفاق الحكومي و التنويع الاقتصادي في نيجريا خلال الفترة 1986–2018، حيث تميزت هذه الاخيرة بإصلاحات السوق، وتم استخدام نموذج تصحيح الخطأ (VECM)، وأساليب (GMM)، وتشير النتائج الى وجود علاقة مباشرة و معنوية بين أسعار النفط و كل من الإنفاق الحكومي

والنمو الاقتصادي، وتعتبر كل من سعر الصرف و الصادات متغيرات ضابطة(وسيطة)، ينقلون صدمات أسعار النفط الى الاقتصاد.

- ✓ **دراسة (Soran و Mardin ، 2022):** قام الباحثان بتحليل تأثير تغير أسعار النفط على الميزانية العامة للعراق و ميزان المدفوعات خلال الفترة 1990-2021،و اعتمدت الدراسة منهج وصفي وتحليلي، باستخدام بيانات السلاسل الزمنية، ، فضلاً عن توظيف مناهج(FMOLS , DOLS, OLS). و توصلت الدراسة الى أن اسعار النفط تأثر بشكل مباشر على الإنفاق العام في العراق، كما يؤثر ارتفاع الأسعار بشكل ايجابي على الميزانية العامة وميزان المدفوعات، مما يستدعي إلى التنويع الاقتصادي.
- ✓ **دراسة (Mirović, Kalaš, & Inđić, 2023):** سعت هذه الدراسة إلى تقدير وتحديد آثار محددات الاقتصاد الكلي المختارة على النفقات الحكومية في صربيا للفترة 2002-2020، باستخدام تقنيةARDL، أكدت النتائج التجريبية أن:

- هناك علاقة على المدى الطويل، بين الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات الحكومية والتضخم وحجم السكان والنفقات الحكومية للفترة الدراسة.

أكدت الدراسة على أنه يوجد أثر ايجابي للمتغيرات على النفقات الحكومية على المدى الطويل، باستثناءا التضخم لا يكون تأثيره كبيرا على المدى القصير، وعلى وجه التحديد يساهم نمو الناتج المحلي الإجمالي وارتفاع معدل التضخم وزيادة الإيرادات الحكومية والسكان في زيادة الإنفاق الحكومي.

- **دراسة (MUHARREM و UYSAL، 2023):** تهدف هذه الدراسة إلى معرفة ما إذا كان للمتغيرات الكلية تأثير على النفقات العامة، وتم اختيار11دولة عضو في الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للفترة 2006-2020 من خلال محاولة تحديد ما إذا كانت هناك علاقة بين النفقات العامة والمتغيرات الكلية، وإثبات صحة قانون فاغنر، باستخدام طريقة اختبار السببية لتحديد العلاقة بين النمو الاقتصادي والنفقات العامة، و خلصت الدراسة أن هناك علاقة أحادية الاتجاه بين النفقات العامة و النمو الاقتصادي وهي ما تدعم الفرضية الكنزية، كما لوحظ أن هناك علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين النفقات العامة ومعدل التضخم.

* و ما يلاحظ من خلال استعراضنا للدراسات السابقة هو تركيزها على متغير التضخم، أي يعتبر هو المحدد الرئيسي للإنفاق العام.

3.8. ما تتميز به هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

تم التوصل إلى أن دراستنا الحالية تشهد نقص كبير في الدراسات السابقة سواء كانت دراسات باللغة العربية او باللغة الاجنبية التي تدعمها، وأن القليل جدا اتجه لتحليل العوامل المؤثرة في الإنفاق العام، إذ وجدنا خلال دراستنا أن الغالبية اتجهت للبحث في تأثير الإنفاق العام على المتغيرات الاقتصادية الكلية، أو أحد هذه المتغيرات ذات العلاقة، كما تعتبر من الدراسات النادرة التي تبحث في أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية المختارة على نمو الإنفاق العام، في كل الدول بصفة عامة و الجزائر بصفة خاصة، و إن وجدت فهي كانت تدرس كل متغير عن حدى، وهذا ما يميز دراستنا عن الدراسة السابقة. علاوة على ذلك فترة الدراسة (1990-2022)، وتطبيق طريقة المكونات الاساسية للكشف عن أهم المتغيرات المرتبطة بالإنفاق العام، وتطبيق نموذج الانحدار الذاتي ذو الابطاء الموزع لتحديد أثر متغيرات الدراسة في الأجلين الطويل والقصير، ولتعزيز الدراسة قمنا باختبار السببية لمعرفة اتجاه متغيرات الدراسة في الجزائر.

9. خطة وهيكلية الدراسة:

بالاعتماد على المنهجية المتبعة، تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول، والتي يمكن تلخيصها في الشكل التالي:

الشكل رقم(02):هيكل الدراسة

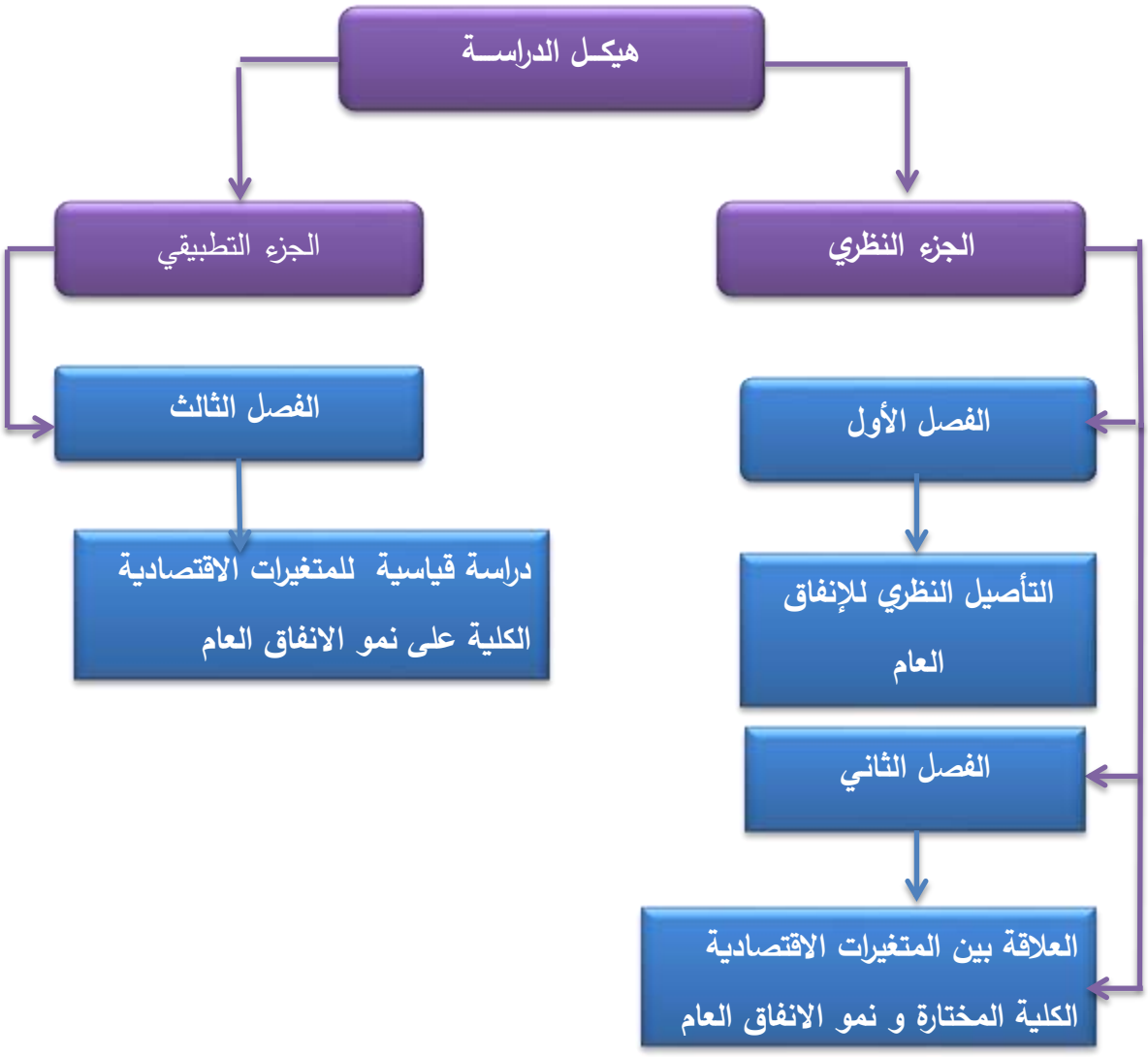

المصدر: من إعداد الطالبة

الفصل الاول: حيث خصص الفصل الاول لمعالجة الاطار النظري للإنفاق العام، حيث اعتمد هذا الفصل ثلاث مباحث: المبحث الاول يتضمن المبحث الأول المفاهيم للإنفاق العام، المبحث الثاني ظاهرة تزايد الإنفاق العام، المبحث الثالث الاثار الاقتصادية للإنفاق العام.

أما في ما يخص الفصل الثاني: تناول دراسة العلاقة بين متغيرات الاقتصاد الكلي ونمو الإنفاق العام، وذلك من خلال تحليلها بواسطة النظريات الاقتصادية، والدراسات التجريبية، ويتضمن هذا الفصل

أربعة مباحث، من أهم ما تطرقت اليه، تحليل العلاقة النظرية والتجريبية بين (المتغيرات المستقلة والمتغير التابع).

أما **الفصل الثالث** فقد جاء لتحليل وقياس متغيرات الاقتصاد الكلي على نمو الإنفاق العام في الجزائر خلال فترة الدراسة، والذي تضمن اربعة مباحث، حيث سلطت الاضواء في المبحث الاول على **واقع الاقتصاد الجزائري في ظل سياسات الاصلاح المتبعة خلال فترة الدراسة**، والتطرق إلى أهم المخططات التنموية في الجزائر، المبحث الثاني يختص بتقديم **الاطار النظري للمنهج القياسي المتبع في التحليل**، أما المبحث الثالث يقوم **دراسة الارتباط بين متغيرات الدراسة(المتغيرات المستقلة، المتغير التابع)**،بالاعتماد علىمخرجات برنامج Xl-stat 16. وأخيرا المبحث الرابع و الذي يتضمن أهم جزء من حيث الدراسة القياسية للمتغيرات المختارة بعنوان: **تحليل و قياس أثر متغيرات الاقتصاد الكلي على نمو الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 1990-2022**، من خلال برنامج Eviews 10.

10. صعوبات الدراسة:

من أهم الصعوبات التي واجهة الدراسة سوآءا من الجانب النظري أو التطبيقي منها:

- صعوبة اختيار متغيرات الاقتصاد الكلي المؤثرة على نمو الإنفاق العام، وهذا لصعوبة تحديد اتجاه العلاقة لهذه المتغيرات.
- قلة النظريات الاقتصادية، نتائج الدراسات التجريبية، التي تدعم ربط العلاقة بين متغيرات الاقتصاد الكلي و نمو الإنفاق العام.
- تضارب الاحصائيات و حول متغيرات الاقتصادية الكلية، من ناحية الهيئات الرسمية. حيث يوجد اختلاف في الاحصائيات من هيئة للأخرى.

الفصل الأول. التأصيل النظري للإنفاق الغام

❖تمهيد الفصل

❖المفاهيم الأساسية للإنفاق العام.

❖ظاهرة تزايد الإنفاق العام.

❖الآثار الاقتصادية للإنفاق العام.

❖ خلاصة الفصل

تمهيد:

تسعى جميع الدول في العالم إلى تحقيق هدف أساسي ألا وهو ضمان حسن سير المرافق العامة، باعتباره الهدف الاساس في اشباع حاجيات الافراد و تحقيق متطلباتهم، و لذلك فهي تلجأ الى ما يسمى بالإنفاق العام، والذي يعتبر أداة فعالة لخدمة أهداف المجتمع. وذلك من أجل الحصول على سلع وخدمات لازمة لحسن سير مرافقها وشراء ما يلزمها، وقيامها بالمشاريع الاستثمارية، ومنح المساعدات والاعانات المختلفة الاقتصادية و الاجتماعية.

وتجدر الإشارة الى ان هناك اختلاف بين الباحثين في استخدام مصطلح الإنفاق العام فمنهم من يطلق عليه مسمى الإنفاق الحكومي، أو الإنفاق العام و البعض الاخر يطلق عليهم مصطلح النفقة العامة والنفقات العامة، ولتوحيد المصطلحات في بحثنا استخدمنا الإنفاق العام.

سنتطرق في هذا الفصل إلى أهم ما تعلق بالإنفاق العام من إطاره المفاهيم، استعراض أهم نظرياته وأثاره الاقتصادية كما هو موضح في المباحث التالية:

- المبحث الأول: المفاهيم ألأساسية للإنفاق العام.
- المبحث الثاني: ظاهرة تزايد الإنفاق العام.
- المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية للإنفاق العام.

المبحث الأول: المفاهيم الأساسية للإنفاق العام

اهتم كل من الاقتصادين والماليين بدراسة وتحليل الإنفاق العام من حيث تعريفه، قواعده وتقسيماته. ولقد تطور الإنفاق العام في الفكر الاقتصادي وتم استخدام الإنفاق العام كأداة مالية لتحقيق الاهداف المسطرة التي وضعتها الدولة وهذا ما وضحناه في المطالب التالية:

المطلب الأول: مفهوم الإنفاق العام وقواعده

تعددت التعاريف المتعلقة بالإنفاق العام وحاولنا التطرف إلى اهمها و كذلك ابراز اهم خصائصها.

الفرع الاول: مفهوم الإنفاق العام

لقد خُص الإنفاق العام بالعديد من التعاريف، أهمها ما يلي:

التعريف الأول:"يعرف الإنفاق العام بأنه مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للحكومة او احدى السلطات المكونة لها بهدف تحقيق نفع عام"(عودة، 2017، صفحة 122).

التعريف الثاني: ويعرف بأنه" جزء من الإنفاق القومي و يتمثل في المدفوعات كافة التي يقوم بها القطاع العام للحصول على السلع و الخدمات اللازمة لقيامة بدوره المطلوب في الاقتصاد " (الشامي، 2014، صفحة 94).

التعريف الثالث:ويعرف ايضا "بأنه يتمثل بجميع المدفوعات و المشتريات التي تقوم بها جهات حكومية مختلفة إذ تشمل المدفوعات و المشتريات التي لا يستطيع القطاع الخاص توفيرها ولكنها مهمة لصالح العام ككل "(الدعمي، 2018، صفحة 8).

التعريف الرابع: كما يمكن تعريفه على أنه مبلغ من النقود تنفقه الدولة او شخص من اشخاص القانون العامأو تستخدمه او تدفعه في اطار ميزانية عامة بهدف اشباع حاجة عامة، وذلك من خلال توفير الخدمات العامة وتحقيق الأهداف الاقتصادية المرغوبة كالاستقرار الاقتصادي والنمو الاقتصادي.(اسماعيل ، 2002).

ومن التعاريف السابقة التي تعرضنا اليها نلاحظ هناك اتفاق المفكرين الاقتصادين على تعريف الإنفاق العام و الذي يتم التأكيد على أنه مبلغ من المال تستخدمه الدولة او هيئاتها العامة من أجل تحقيق أهدافها و تحقيق منفعة عامة للمجمتع و اشباع حاجته و رفع مستوى رفاهيتة.

ولضبط مفهوم الإنفاق العام يجب تحديد الاختلاف بينه وبين الاعتمادات المالية، حيث أن هناك فرقا دقيقا بين المصطلحين.

فالاعتمادات المالية هي مبالغ مالية مقترحة للإنفاق، و تعتبر أيضا الاذن الذي يمنحه البرلمان للحكومة بأنفاق مبلغ من المال لسد نفقة معينة خلال سنة معينة والتي لايمكن للحكومه تجاوزه كحد اقصى.اما الإنفاق العامهو مبالغ نقدية تدفعها الإدارة من اجل اشباع حاجات عامة في ايطار الميزانية العامة من اجل تقديم خدمات عامة ولتحقيق اهداف مختلفة(الداودي، 2013، صفحة 126)، من خلال هذا الاختلاف بينهما نستنتج أن الاعتمادات الماليه هي خطوة تسبق الإنفاق العام باعتبارها تمثل المبالغ المقترحة للإنفاق.

استناد إلى التعاريف السابقة،يتبين لناأنها تشترك في ثلاث اركأن أساسية:

أ..الإنفاق العام مبلغ من النقود:

إن الإنفاق العام عبارة عن مبلغ نقدي، حيث تقوم الدولة وهيئاتها ومؤسساتها بواسطتها بتنفيذ برامجها المختلفة.

فتقوم بإنفاق مبالغ مالية للحصول السلع والخدمات سواء كانت المعاملات فورية أو آجلة، دفع أجور العمال في صورة نقدية أو شيكات، تسديد الفوائد والقروض بالعملة الوطنية أو الأجنبية في شكل نقدي، باستخدام مبلغ نقدي ثمنا لما تحصل عليه من منتجات، من اجل تسير المرافق العامة والقيام بالمشاريع الاستثمارية التي تتولاها ولمنح المساعدات والإعانات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها (اندراوس، 2014، صفحة 100).

ولذلك فالوسائل غير النقدية التي تستخدمها الدولة للحصول على السلع والخدمات التي تحتاجها، أو لمنح المساعدة، لا تعتبر نفقات عامة. ومن الأمثلة على ذلك المزايا العينية مثل السكن المجاني،

والمزايا النقدية مثل الإعفاء من الضرائب ، والمزايا الشرفية مثل منح الألقاب والأوسمة التي تمنحها الدولة لبعض القائمين بخدمات عامة أو غيرهم من الأفراد(بعلى و ابو العلاء، 2003، الصفحات 23-24).

ب. **صدور الإنفاق العام من شخص معنوي عام:**

يمكن القول عن النفقة أنها إنفاق عام اذا صدرت من شخص عام كالدولة او عن هيئاتها العامة، ولذلك فالنفقة التي ينفقها اشخاص خواص، طبيعيين او اعتباريين لا تعتبر نفقة عامة حتى ولو كانت تهدف إلى تحقيق منفعة عامة.

وقد استند الفكر المالي على معيارين اثنين من أجل التمييز بين الإنفاق العام و الإنفاق الخاص أحدهما قانوني و الآخر وظيفي:

1. **المعيار القانوني:** حيث يستند إلى التمييز بين الإنفاق العام والخاص إلى الطبيعة القانونية للجهة التي تقوم به، فالإنفاق العام هو الذي يقوم بها الأشخاص المعنويون سواء كانت دولة أومؤسسات عامة أخرى (الزبيدي ع.، 2014)، فالإنفاق يعتبر انفاقا عاما أيا كان الغرض منه، وعلى هذا الأساس لايعتبر الإنفاق الذي ينفقه شخص من اشخاص القانون الخاص؛ "الاعتبارية او الطبيعية" انفاقاعاما، حتى وإن كان الهدف منه تحقيق نفع عام.

ويعود هذا الاختلاف إلى طبيعة الدولة الحارسة التي كان يرتكز نشاطها على الخدمات الأساسيةكالدفاع و الامن و العدالة ، و مع تطور دور الدولة وتدخلها في الحياة الاقتصادية ،تغيرت صفتهامن دولة حارسة إلى دولة متدخلة إلى دولة منتجة (ناشد، 2009، صفحة 28).

وبالتالي،" فإن هذا المعيار لم يعد يتلائم وحده في تحديد طبيعة الإنفاق العام .ولذلك استنتج بعض الاقتصادين إلى اقتراح معيار اخر،يتناسب مع توسع نشاط الدولة باعتبارها دولة منتجة تقوم بنفس أنشطة الافراد ويعتمد على الوجهة الوظفية والاقتصادية للشخص الذي تصدر عنه الإنفاق العام"(محرزي، 2003، صفحة 71).

2. **المعيار الوظيفي:** يعتمد هذا المعيار على الفكرة أن النفقات تعد عامة إذا قامت بها الدولة بصفتها السيادية، أو إذا قام بها أشخاص معنيون تفوضهم الدولة في استخدام سلطتها السيادية، أما النفقات التي تقوم بها الدولة أو الهيئات والمؤسسات العامة أو شركات القطاع العام في الظروف نفسها، -التي يقوم بها

الأفراد و القطاع الخاص للإنفاق فيه، فإنها تعتبر نفقات خاصة (عبد اللاوي، 2017، صفحة 99). فإن هدف المعيار الوظيفي الذي يستند على الفكرة الاقتصادية الاجتماعية استبعد جزء كبير من الإنفاق العام وادخال بعض نفقات الهيئات الخاصة والمختطلة التي منحتها الدولة بعض سلطتها اللآمرة في اطار الإنفاق العام . وبالتالي فإن مفهوم الإنفاق العام يجب أن يشمل كل الإنفاق الذي تصدره الدولة سواء كانت هيئات ومرافق، او شركات القطاع العام أو المختلطة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والتوازن الاقتصادي والاجتماعي المنشود (القيسي أ.، 2015، صفحة 38).

ت. **أن يكون الهدف من الإنفاق العام تحقيق منفعة عامة:** لايكفي أن يتحقق العنصران السابقان حتى نكون أمام نفقة عامة بل يجب أن يؤدي الإنفاق العام إلى تحقيق منفعة عامة تتمثل في اشباع حاجة عامة (قدورة ، 2012، صفحة 25).

ويتسع مفهوم الإنفاق العام ليشمل تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، كما تهدف أيضا إلى تقليل الفجوة في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع بتقديم مساعدات نقدية للفقراء، ويمكن أن يكون الهدف منه تحقيق الاستقرار الاقتصادي كالحد من مشاكل البطالة من خلال إعانات البطالة أو تحفيز النمو الاقتصادي وذلك بتوفير مشاريع استثمارية ومناصب شغل، ولكي يتحقق مفهوم الإنفاق العام يجب أن يحقق منفعة عامة (خصاونة، 2014، صفحة 51).

اذن فالهدف الرئيسي للإنفاق العام هو اشباع الحاجات العامة، هذه الاخيرة تنقسم إلى نوعين (دردوري و الاخضر، 2018، صفحة 64):

أ. **الحاجات المستحقة:** وتتمثل في الحاجات الحديثة كإشباع حاجيات التعليم و النقل والإسكان، ويتم تحديد نوعية هذه الخدمات ومدى أهميتها حسب المذاهب الاقتصادية والسياسية السائدة، والتدخل المتزايد للدولة في شؤون الحياة الاقتصادية والإجتماعية.

ب. **الحاجات الاجتماعية:** وهي تلك الحاجات الأساسية التي تقوم بها الدولة مثل اشباع حاجات الدفاع ، والأمن و القضاء، والبنية التحتية.

وهناك أيضا اختلاف بين الحاجات العامة والحاجات الخاصة. فالعامة يتم تمويلها عن طريق القطاع العام، والدفع يكون غير مباشر عندما يتحصل عليها، تكون المنفعة متساوية بين جميع الافراد،

اما الحاجات الخاصة يكون اشباعها عن طريق السوق، حيث يقوم الخواص والافراد بدعمها وهي خاضعة لمبدأ الاختيار او التفضيل. ويتفاوت مقدار المنفعة حسب مايدفع المستهلكون لامتلاكها.

و في مايلي سنحاول توضيح أهم ما جاء في الإنفاق العام في المخطط التالي:

الشكل رقم (03) : أركان الإنفاق العام

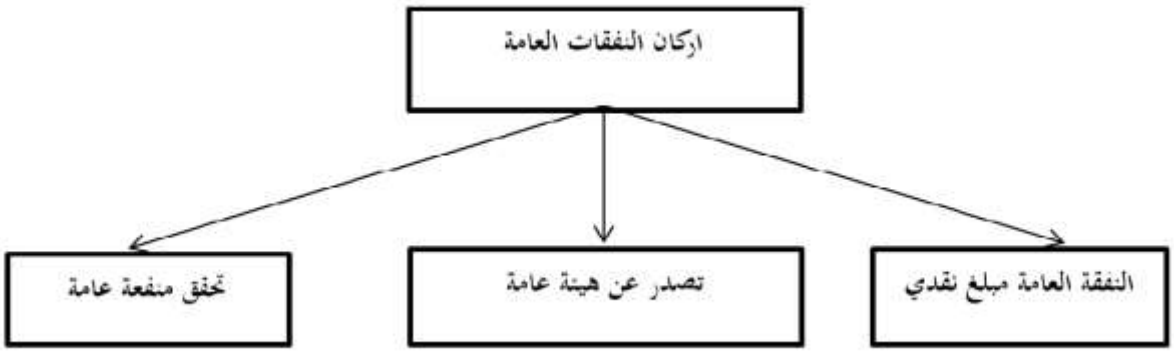

المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على ما سبق

الفرع الثاني: قواعد الإنفاق العام:

يجب أن يخضع الإنفاق العام لمجموعة من القواعد حتى يحقق هدفه الأساسي و المتمثل في اشباع الحاجات العامة.

وقد اتفق علماء المالية العامة على ثلاث قواعد أساسية هي كالاتي:

اولا. قاعدة المنفعة: تعني قاعدة المنفعة أن الهدف من الإنفاق العام تحقيق اقصى منفعة اجتماعية ممكنة، و على الدولة ألا تنفق في الأمور التي لا تعود بالنفع العام. وأن مفهوم المنفعة التي تسعى الدولة على تحقيقها يختلف عن المفهوم الضيق للمنفعة عند الأفراد، أي أن المنفعة بالنسبة لإنفاق الدولة لا يقتصر على الإنتاجية الحدية والدخل العائد بل يتسع مفهومها ليشمل كل الإنفاق الذي يؤدي بدوره إلى تحقيق زيادة الطاقة الإنتاجية للفرد و المجتمع و تحسين الانتاج ....الخ.

ولتحقيق هذه القاعدة يجب على الدولة توجيه نفقاتها لإشباع حاجات عامة، وهذا ما يتطلب دراسة شاملة لمتطلبات الاقتصاد والمجتمع والأخذ بعين الاعتبار دراسة المشاريع و العوائد التي تعود على كافة

المجتمع من خلال ما يحققه المشروع من ربح وتشغيل الطاقات الإنتاجية وزيادة الدخل القومي (العامري و الحلو، 2020، صفحة 62).

ثانيا. قاعدة الاقتصاد: وتتضمن تجنب التبذير في الإنفاق العام لأن مبرر الإنفاق هو ما يحققه من منفعة اجتماعية. ولا تقوم المنفعة عن طرق انفاق تبذيري كزيادة عدد الموظفين بشكل يفوق الحاجة لهم أو اجراء تنقلات ضرورية بينهم لغير دافع المصلحة العامة. ويحتاج تجنب التبذير في الإنفاق العام إلى تعاون وتضافر جهود مختلفة ورقابة الرأي العام للكشف عن ذلك الى جانب الرقابة الإدارية والبرلمانية.

فالإنفاق في الاقتصاد يعني إنفاق المبالغ اللازمة على العناصر الأساسية والجوهرية في الموضوع، أما الكماليات ليست ضرورية، وبالتالي يمكن تجنبها(عواد، 2013، صفحة 71).

ولتحقيق هذه القاعدة في الإنفاق العام يتطلب تعاون وتظافر جهود مختلفة وجميع أجهزة الرقابة. حيث تمارس الرقابة ثلاث جهات كالاتي(العيش، 2020/2019، صفحة 17):

أ. الرقابة الإدارية: وهي الرقابة التي تشرف عنها وزارة المالية عن باقي المصالح الحكومية بتعين مجموعة من المراقبين والموظفين والمحاسبين العاملين في مختلف الوزارات و المصالح و الهيئات، ولا يسمح بصرف أي مبلغ إلا إذا كأنت ضمن الاعتمادات المالية المفوضة في الميزانية العامة ، وهذه رقابة سابقة لتنفيذ الإنفاق.

ب. الرقابة السياسية (البرلمانية): التي تتولاها الهيئة التشريعية ودور البرلمان لا ينحصر في الرقابة على تنفيذ الاعتمادات الممنوحة في الميزانية العامة للدولة، بل يشمل الإنفاق العام وتخصصه وتعتبر المرحلة الاخيرة لمناقشة الحساب الختامي.

ج. الرقابة المحاسبية المستقلة: وهي التي تقوم بها هيئة مستقلة او اجهزة متخصصة (مجلس المحاسبة) مهمتها الأساسية الرقابة على الإنفاق العام بصورة خاصة وتسترعلي تنفيذها وفق ما ينص عليه القانون والتأكد من جميع عمليات الإنفاق قد تمت بشكل قانوني ، وقد تكون الرقابة المحاسبية سابقة لعملية صرف الإنفاق أو لاحقه.

ومما سبق ذكره نحاول تلخيص صور الرقابة، باعتبارها وسائل تحقيق ضوابط الإنفاق العام، في هذا المخطط.

الشكل رقم(4): وسائل تحقيق ضوابط الإنفاق العام

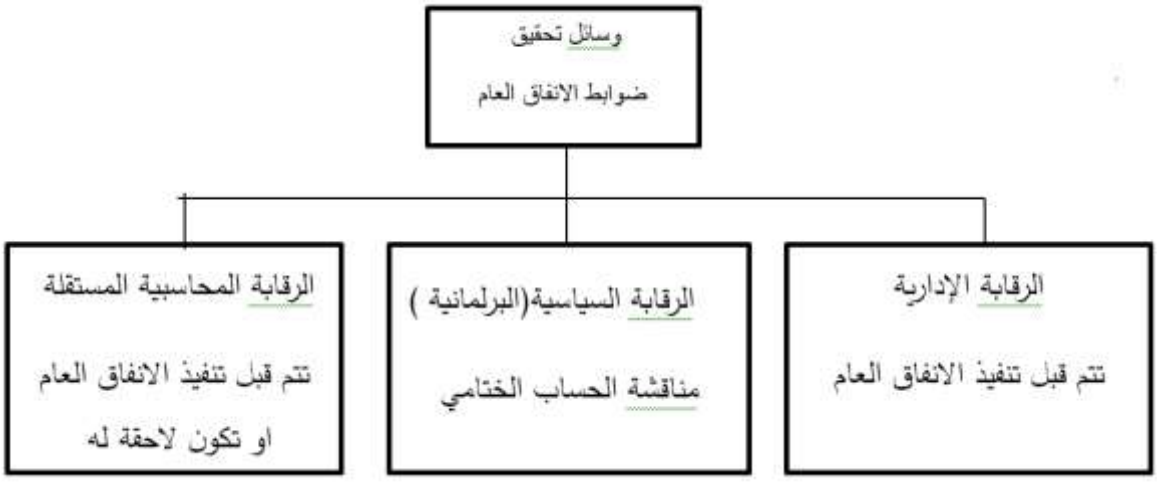

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على المرجع (العيش، 2020/2019، صفحة 17)

ثالثا. قاعدة الترخيص: "وتعني ذلك أن أي مبلغ من الأموال لا يصرف إلا إذا سبقت ذلك موافقة الجهة المختصة بالتشريع، وهذا ما يميز الإنفاق العام عن النفقة الخاصة" (طاقة و العزاوي هدى، 2007، صفحة 35).

إضافة إلى ذلك نجد أن هناك من المختصين في المالية العامة من أضاف قاعدتين حديثتين إضافة إلى القواعد العامة المتناولة سابقا وهما:

- **قاعدة العدالة في توزيع الإنفاق:**

و تكمن نظرته إلى هذه القاعدة من زاويتين، حيث الأولى تتعلق بتحقيق العدالة في توزيع المنافع الآتية من الإنفاق العام، حيث يتم تلبية احتياجات أفراد المجتمع حسب حاجياته، اذن من المنطق أن تستفيد الفئات ذات الدخل المنخفض أكثر من الإنفاق العام حتى اذا كانت في شكل دعم أو تحويلات مباشرة أو غير مباشرة. اما الثانية فترتبط بتحقيق العدالة في توزيع أعباء الإنفاق العام، ومن المقبول عمومًا أن الإنفاق العام يجب أن تغطيها الضرائب والتي تخضع لعدة قواعد، ربما يكون أهمها هو ضابط العدالة. حيثان كل فرد من أفراد المجتمع يشارك في تحمل الأعباء العامة للدولة حسب قدرته المكلفة له، ومع

الارتفاع المستمر في نسبة الضرائب و التي تلقت قبولا كبيرا، من العدل أن يتحمل اصحاب الدخل المرتفع النصيب الاكبر من هذه الاعباء (مصطافي ، 2020، الصفحات 77-78)

❖ **قاعدة الفائض**

يرى F.Shirrasأن قاعدة الفائض تشير إلى التأكد من أن الإنفاق العام لا تتجاوز إيراداتها، ويجب على الدولة أن تحافظ على نفقاتها مثلها مثل الأشخاص العادين ضمن الحدود المسموح بها، الا أن وجهة نظر الاقتصاديون الجدد يعارضون هذه القاعدة، أي أنه خلال فترات الكساد يعتبر عجز الميزانية لتحفيز الطلب الكلي و الانتاج، كما تحتاج الدول النامية إلى إنفاق كبير من الأموال حيث تتجاوز نفقاتها العمومية إيراداتها من اجل تحقيق التنمية الاقتصادية، وهذا ما أدى إلى التمويل بالعجز، وهذه القاعدة لا توافق النظرية المالية العامة الحديثة (عزري و خوني، 2020، صفحة 71).

المطلب الثاني: تطور الإنفاق العام من خلال تطور دور الدولة

يرتكز تطوير الإنفاق العام بشكل أساسي على ارتباطه بدور الدولة ليعكس الأفكار والمذاهب الاقتصادية التي تتبناها الدولة لتحقيق أهدافها المنشودة، وبناءً على ذلك كان دور الإنفاق العام مختلفًا ومتباينًا بين مدارس الفكر الاقتصادي المعاصر، وسنناقش في ما يلي:

الفرع الاول: تطور الإنفاق العام في المدرسة الكلاسيكية

يعتبر الفكر الكلاسيكي اتجاهاً يرفض تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، يدعو إلى الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة، يظهر هذا من خلال قول آدم سميث[1] في كتابه الشهير ثروة الأمم (دعه يحمل ، دعه يمر). لكن أصحاب المدرسة الكلاسيكية مقتنعين بأن هناك قوى قوية ومصححة تمنع حدوث الركود والاختلالات في الاقتصاد، وهو ما اصطلح عليه (اليد الخفية) ويعتقدون أن الوظائف التي تقوم بها الدولة، تتمثل في تامين الامن والحماية والدفاع وأداء دور الدولة الحارسة للنشاط الاقتصادي، حيث أن الإنفاق العام محدود ولا يشمل إلا ما هو ضروري لتلبية الاحتياجات العامة التي كأنت الدولة تلبيها وفقًا لمتطلبات العقيدة الحرة(وافي ، 2020، صفحة 17).

[1] ***آدم سميث (Adam Smith)*** هو باحث اقتصادي ، ولد سنة 1723 و توفي سنة 1970 يعد مؤسس علم الاقتصاد السياسي وواضع مبادئه الأولىفي كتابه الشهير ثروة الأمم (دعه يحمل ، دعه يمر) سنة 1776، وقد قامت على أفكاره ونظرياته أسس "المدرسة الكلاسيكية" في الاقتصاد.

كما نادى أصحاب المدرسة الكلاسيكية الدولة بالمحافظة على مبدا ميزانية الدولة لكن عندما طبقت هذه الفلسفة، وفي ظل غياب تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي أدى إلى توسيع الهوة بين الطبقة الغنية والفقيرة، أي أن حرية النشاط الاقتصادي وتحرير الملكية المطلقة نتج عنها فوارق في توزيع الدخل، هذا ما أدى إلى حدوث خلل في الحياة الاجتماعية وبالتالي عدم تحقيق العدالة الاجتماعية (ابو الفتوح، 2014).

حسب وجهة نظر الكلاسيك الإنفاق العام هو إنفاق عقيم يجب حصره في مجال ضيق، و اعتقاده بأن الدولة تقوم بتجميع الضرائب و اعادة إنفاقها لا تخلق طلب جديدا، وبإنشاء مصانع عامة لا تكون هناك زيادة في الانتاج لأن الموارد تعمل في حالة الاستخدام التام، مما يؤدي إلى الهدر وانخفاض الإنتاج والأرباح. وبالتالي فتدخل الدولة بتطبيق الأدوات المالية حتما سيؤثر على النشاط الاقتصادي والعمال في ارتفاع نسبة البطالة لذلك نادى الكلاسيك عدم تدخل الدولة باستخدام الأدوات المالية(كنعان، 2008-2009، صفحة 332).

مما سبق، يتضح لنا أن الإنفاق العام في المدرسة الكلاسيكية ينحصر الدور الضيق للإنفاق العام في اشباع الحاجات الضرورية فقط، كما عملت الدولة على تضيق نطاق الإنفاق العام إلا بما يخدم متطلبات العقيدة الحرة.

الفرع الثاني: تطور الإنفاق العام في المدرسة الكينزية

أراد كينز[2] في النظرية العامة تفسير ازمة 1929 واقتراح سياسة اقتصادية للخروج منها ومعالجتها يعتقد بأنه يمكن لاقتصاد ما أن يكون في حالة توظيف مستمر غير كامل بينما رأى الاقتصاديين الجدد أن الاستخدام يتحقق في الاجل الطويل في اقتصاد ما، وفي مجال السياسة الاقتصادية يقترح كينز، يكون تدخل الحكومة عند عدم كفاية الطلب الكلي يؤدي إلى توازن التوظيف غير التام. وكان ناجحا على مستوى التحليل النظري وكذلك السياسة الاقتصادية مما ادي بفريدمان القول «من الأن وصاعدا كلنا كنزويون» (شمس الدين، 1989).

[2] **جون مينارد كينز (John Maynard Keynes)** مفكر اقتصادي سياسي انجليزي و رائد المدرسة الكنزية في الفكر الاقتصادي ولد سنة 1883 و توفي سنة 1946 أشتهر بنظرياته الاقتصادية التي عُرفت باسم «الاقتصاد الكينزي»، التي درست أسباب فترات البطالة المستمرة، كانت أهم أعماله كتاب «النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود» (1935-1936) الذي دافع فيه عن تبني الحكومة سياسة التوظيف الكامل بوصفه إجراءً علاجيًا للكساد الاقتصادي.

انتقد الفكر الكينزي المبادئ التي اعتمدها الفكر الكلاسيكي وشرح إمكانية موازنة الاقتصاد الوطني عند مستويات عدم تحقيق العمالة الكاملة، على عكس الفكر الكلاسيكي ، فيتم تحديد مستوى الناتج الاجمالي بمقدار الطلب الكلي الفعال، وفي الفكر الكينزي أصبح دور الحكومة في المجتمعات الرأسمالية أكثر وضوحًا وزاد دورها في النشاط الاقتصادي على عكس الفكر الكلاسيكي و تعاظم استخدام الأدوات المالية للدولة في تحقيق الأهداف الاقتصادية، ظهر دور السياسة المالية بشكل فعال مقارنة بالسياسة النقدية لتأثيرها المباشر على مكونات الطلب الكلي في إطار ما يسمى بالمالية الوظيفية أو المالية التعويضية، حيث يتم تطبيق السياسة المالية من خلال التدخل الحكومي المساهم في تحقيق أهداف اجتماعية (اندراوس، 2014).

يرى كينز أنه هناك علاقة بين زيادة الإنفاق و نمو الدخل القومي من خلال الية المضاعف الذي يبين تأثير الإنفاق الاستثماري على زيادة الدخل القومي من خلال قدرته على خلق دخول فردية جديدة وبالتالي زيادة القوة الشرائية و يستند مفهوم المضاعف على الميزة الخاصة في كل النماذج الكينزية، باعتبار الإنفاق العام كمتغير خارجي الذي يتسبب في نمو الدخل القوي ومعظم نماذج الاقتصاد الكلي والذي يعتبر متغير سياسة يمكن أن يؤثر على النمو والتنمية (الغالبي، 2012، صفحة 37).

وعلى الرغم من حدوث بعض الازمات الاقتصادية مثل ازمة عام 1987م المالية الا أن الاقتصاد الرأسمالي تجاوزها، و استمر ذلك حتى بداية عام 2008، والتي أعقبتها حدوث الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية والتي أدت إلى حدوث أزمة اقتصادية عالمية استدعى تدخل حكومي واسع النطاق لإنقاذ الاقتصاد، مما يؤكد الرجوع إلى اساسيات النظرية الكينزية في تدخل الحكومي للنهوض بالاقتصاد من خلال زيادة الإنفاق العام، والعمل على الاستخدام الكامل لعوامل الانتاج، وتحقيق اهداف الاقتصاد الوطني (مرشد، 2020).

وخلاصة القول أكد كينز على ضرورة تدخل الدولة والمجهودات التي تقوم بها لتحقيق الاستقرار الاقتصادي و النهوض بتنمية الاقتصاد الوطني عن طريق الإنفاق العام والذي يعتبر من اهم أدوات الساسة المالية لمعالجة المشاكل الاقتصادية وهو احد مكونات الطلب الكلي الفعال، فزيادة الإنفاق العام والتوسع في المشاريع الاستثمارية تؤدي إلى زيادة الانتاج، وامتصاص نسبة البطالة وبتالي زيادة الدخل الوطني، ومنه تحقيق التوازنات الاقتصادية.

الفرع الثالث: تطور الإنفاق العام في المدرسة النقدية

لم تسلم النظرية النقدية لكينز من النقد و المعارضة، لأنه لم يستطع تفسير الاحداث التي جرت بعد الحرب العالمية الثانية حيث ركز في تحليله لحالة الكساد على تفسير وشرح ما طرحه فقط، الأمر الذي جعل أفكاره ليست قادرة على تفسير الاحداث التي جرت بعد الحرب العالمية الثانية (العلواني، 2014).

وتستند هذه النظرية إلى قانون أصدره ميلتون فريدمان[3]وأناجي شوارتز، بعنوان التاريخ النقدي للولايات المتحدة الأمريكية، ينتقد كينز ومدرسته، على أساس عدم إعطاء السياسة النقدية الكثير من الاهتمام، على عكس السياسة المالية، والدور الذي تلعبه في تحقيق التوازنات الاقتصادية، والتي تعتبر سياسة لمعالجة التضخم نتيجة لفشل السياسة المالية و النهوض بالاقتصاد الوطني في الاجل القصير، بالإضافة إلى ذلك توصلوا إلى نتيجة مفادها أن الزيادة في جانب إجمالي الطلب ترجع إلى نمو عرض النقود، والذي صاحبه ارتفاع في معدلات البطالة وركود تضخمي. (غازي و سمو، 2019)

ولقد اكدت المدرسة النقدية أن الزيادة المفرطة في المعروض النقدي ستدفع الأفراد للتخلص من هذا العرض المتزايد عن طريق زيادة الإنفاق، الأمر الذي سيؤدي بلا شك إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، و حسب تفسيرهم لا تتحقق هذه الزيادة في مستويات الأسعار مالم تكن ممولة بوسائل نقدية.(سميسم، 2010، صفحة 229)

ونتيجة لذلك توصلت المدرسة النقدية بمجموعة من الأفكار من أهمها (الدعمي، 2018، صفحة 14):

أولا: تركيز المدرسة بشدة على أن السياسة النقدية أفضل وسيلة ممكنة للوصول للتشغيل التام وتحقيق معدل اكبر من النمو الاقتصادي.

ثانيا: التأثير الفعال للسياسة النقدية على الأنشطة الاقتصادية المختلفة، وسعيهم على حصر دور الدولة من جانبها الضيق.

[3] **ميلتون فريدمان** (Milton Friedman) هو عالم اقتصاد أمريكي ولد سنة 1912 وتوفي سنة 2006، فاز بجائزة نوبل في العلوم الاقتصادية عام 1976 لإنجازاته في تحليل الاستهلاك والمعروض النقدي ونظريته في شرح سياسات التوازن. صبح المدافع الرئيسي المعارض لسياسات الحكومة الاقتصادية الكينزية، طوّر فريدمان وجهة نظر اقتصادية كليّة بديلة تُعرف باسم ''المدرسة النقدية، وحاول أن يبرهن أنّ التضخم المنتظم والصغير في المعروض النقدي كان بفضل السياسة الممتازة.

ثالثا: اعتقاد المدرسة النقدية أن تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية عن طريق تطبيق السياسة المالية للتوظيف لتحقيق الاستخدام الكامل لعناصر الانتاج وبالتالي عدم تحقيق التوازن الاقتصادي.

رابعا: عدم تلقي السياسة المالية أي اهتمام بالنسبة للتقليدين على عكس السياسة النقدية التي احتلت المرتبة الأولى.

خامسا: ركزت النظرية النقدية على كمية النقود والسياسة النقدية والاهتمام بالعرض النقدي كمحرك أساسي للنشاط الاقتصادي بعد أن قلل كينز من الدور الذي تلعبه السياسة النقدية، حيث عمل فريدمان على تصحيح ما اغفله كينز.

وعلى هذا الأساس استهانت المدرسة النقدية بالدور الاقتصادي في إحداث التوازنات الاقتصادية ومعالجة المشكلة الاقتصادية بسبب تأثير المزاحمة والتباطؤ للسياسة المالية، وقد ثبت ذلك من خلال أزمة التضخم الركودي وعدم سلامة التدابير المالية الكينزية في تعزيز الاستقرار الاقتصادي (غازي و سمو، 2019، صفحة 155).

ولذلك لم يعد الإنفاق العام الهدف منه تحقيق الاستقرار الاقتصادي عند مستوى التشغيل التام وإنما العمل على تحقيق قدر اكبر من المنفعة للمجتمع و رفع مستوى رفاهية المجتمع من خلال إعادة توزيع دخولهم و إعادة تخصيص الموارد وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي، حيث اصبح الإنفاق العام إنفاق هادف، ويعتبر أداة مهمة تستخدمها الدولة في معالجة المشاكل الاقتصادية والمساهمة في نمو الاقتصاد الوطني (عودة، 2017، صفحة 17).

المطلب الثالث: تقسيمات الإنفاق العام

يزداد تقسيم الإنفاق العام من خلال زيادة توسع أنشطة الدولة حيث نجد أن هناك العديد من التقسيمات التي تحدد الإنفاق العام. وحاولنا التركيز على دراسة اهم تقسيمات الإنفاق العام كالاتي:

وبالتالي سوف نحاول التركيز على اهم التقسيمات في هذا المبحث وتم تقسيم الإنفاق العام إلى:

* التقسيمات العلمية للإنفاق العام

* التقسيمات العلمية(التطبيقية)

الفرع الأول: التقسيمات العلمية للإنفاق العام

والمقصود بتقسيم الإنفاق العام التقسيمات النظرية التي يتعامل معها علماء المالية، والتي تكون على أساس التكرار أو الدورية، أو حسب أهدافهم، أو حسب نطاق عملهم أو آثارهم الاقتصادية.

أولا. حسب انتظامه و دوريته: ينقسم الإنفاق العام إلى نفقات دورية (عادية) ونفقات غير دورية (غير عادية) وذلك بحسب انتظامها. فالنفقات العادية تتصف بالتكرار و الدورية السنوية وتصرف سنويا، وبفترات منتظمة سواء كانت بأقل أو بأكثر من حجمها، وحسب هذا التقسيم تتمثل النفقات العادية في أجور الموظفين لدى الدولة كما تكون نفقات المنشآت الجديدة نفقات غير عادية، وإن كانت ميزانية مخصصة كل سنة لسير هذا المشروع.

وبالرغم من صعوبة تقسيم هذه النفقات كل فترة دورية، عند تخصيص الإنفاق العام حيث من الصعب تخفيض النفقات الدورية عند مقارنتها بالنفقات الغير عادية و بالتالي تخفيض حجم الإنفاق العام يتحقق بتخفيض النفقات الاستثمارية و تنفيذها في وقت لاحق.

قد يبدو هذا التقسيم صحيحًا في مظهره، لكنه في الحقيقة موضوع انتقادات، لأنه يعتمد على التكرار السنوي للنفقات للموازنة، عندما تكون موازنات بعض الدول أطول من عام، كالنفقات الاستثمارية والبرامج الاقتصادية وغيرها يتم تحويل هذه المصاريف إلى مصاريف عادية وفقًا لمعيار التكرار والانتظام. كما تحولت بعض النفقات غير العادية إلى نفقات عادية و متكررة، مثل النفقات العسكرية التي تتكرر سنويًا بسبب التوتر الدولي. في مواجهة هذه الانتقادات وغيرها ، تبين أن تقسيم الإنفاق وفق انتظامه النسبي التحكمي لا يتماشى مع تطور موازنات الدولة، لا سيما ظهور موازنات جديدة تتماشى مع التقدم المالي الاقتصادي. من النادر أن تلتزم الدول بهذا المعيار لدور الجديد للدولة في الوقت الحاضر وتدخلها في المجالين الاقتصادي والاجتماعي مما يبطئ كثيرا من هذا المعيار، ويجب استبداله بمعيار آخر يتماشى مع الاقتصاد(القيسي ا.، 2015، صفحة 42).

ثانيا. حسب مقابله: ينقسم الإنفاق من حيث مقابله إلى نفقات حقيقية ونفقات تحويلية والتي سندرجها كما يلي:

أ. **النفقات الحقيقية:** وهي نفقات تتم بمقابل أي تدفع الدولة مقابل الحصول على السلع والخدمات ثمن معين وتؤثر بصفة مباشرة على الانتاج القومي، فهي اذن نفقات منتجة ويندرج في ضمنها نفقات أجور الموظفين، نفقات التعليم والصحة، ونفقات الاستثمار.

ب.النفقات التحويلية: هي النفقات التي لا تتم بمقابل أي أنها تمثل ثمنا من قبل الدولة لا يقابله اي خدمة معينة من قبل الافراد سلعة، وليس لها تأثير مباشر على الانتاج القومي و أنما الهدف منها إعادة توزيع الدخل القومي مثل نفقات الصمان الاجتماعي في بعض صورها ونفقات فوائد واقساط الدين (اعمر ، 2005، صفحة 41)، و تنقسم حسب أهدافها إلى ثلاث أنواع(عايب و.، 2010، صفحة 109):

1. **نفقات تحويلية مالية.**
2. **النفقات التحويلية الاقتصادية.**
3. **النفقات التحويلية الاجتماعية.**

ت. النفقات الرأسمالية: هي النفقات التي تعطي دخلا، و تخصصها الدولة من اجل الحصول على المعدات الرأسمالية، المصانع، المشاريع الإنتاجية وبناء المرافق العمومية الضرورية أي أن لها مردود اقتصادي. تساهم هذه الإنفاق في تكوين رؤوس الأموال وزيادة الانتاج الوطني.

2. النفقات الجارية: هي النفقات التي ليس لها مردود اقتصادي ، وتعتبر ضرورية لسير الجهاز الاداري للحكومة والمرافق العامة، كالرواتب و الأجور. و باعتبارها نفقات تشغيلية او استهلاكية لا تساهم في تكوين راس المال.

رابعا. حسب نطاق سريانه: ويستند هذا التصنيف العام إلى مبدأ الإنفاق العام، وبناءً عليه تصنف الإنفاق العام حسب نطاق تطبيقه في النفقات العامة المركزية، والنفقات العامة المحلية، وللتمييز بينها هناك ثلاثة معايير يمكن الاعتماد عليها، وهي:

أ. **معيار المستفيد من النفقة:** تعتبر النفقات مركزية، إذا كانت موجهة لمصالح مجتمع الدولة، مثل نفقات الأمن والدفاع والبحث العلمي، بينما إذا كانت النفقات العامة موجهة لصالح سكان منطقة معينة أو منطقة داخل الدولة، فهي نفقة محلية، مثل نفقات توصيل الكهرباء والماء والهاتف.....الخ.

وبناءً على هذا المعيار، فإن النفقات العامة المركزية تعود بالنفع على كل منطقة من مناطق الدولة، كما أن النفقات العامة المحلية تعود بالنفع على جميع المواطنين في المجتمع(الخطيب و شامية ، 2005، صفحة 117).

ب.معيار من يتحمل عبء النفقات العامة: تعتبر النفقات العامة مركزيةً إذا تحمل المجتمع أعباءه من خلال الموازنة العامة للدولة، وتكون النفقات العامة محلية إذا كان العبء يتحمله مجتمع الإقليم من خلال الميزانية المحلية للإقليم.

وتم انتقاد هذا المعيار لأن العديد من النفقات المحلية يتم تمويلها من خلال إعانات ميزانية الدولة، وبالتالي يقع عبء النفقات المحلية على عاتق المجتمع بأكمله وليس على مجتمع إقليم معين(الوادي و عزام، 2007، الصفحات 139-140).

ت. معيار الموازنة التي ترد فيها النفقات العامة:

يرى بعض الاقتصادين أن النظر إلى الموازنة التي ترد فيها النفقات العامة هي أحسن معيار، ومن ثم فإن النفقات العامة مركزية إن وردت في الموازنة العامة، تكون النفقات العامة محلية إن وردت في أي موازنة الإقليم بغض النظر عن المستفيد منها ومن يتحمل عبئها.

وتم انتقاد هذا المعيار من حيث تقسيم النفقات العامة وإدراجها في موازنة الدولة والموازنة المحلية بناءً على اعتبارات تاريخية وسياسية مختلفة. ورغم هذه الانتقادات العديدة فإنها لا تخلو من الفائدة من الناحية الإدارية، حيث تساعد على إجراء مقارنات في النفقات على مستوى الأقاليم، وتحديد نصيب الفرد من هذه النفقات في كل اقليم. كما أنها تسهل متابعة تطور الإنفاق، مما يمكّن السلطة المركزية من تحديد ما إذا كان الاقليم بحاجة إلى مساعدة من السلطة المركزية(خبابة، 2009، الصفحات 80-81).

خامسا. حسب قابلية منافعها للتجزئة: يتم التمييز بين النفقات تبعا لما إذا كانت المنافع التي تترتب عليها قابلة للانقسام، أو بعبارة أخرى ، تقسم النفقات تبعا لطبيعة المنفعة المتولدة عنها أو الخدمة الناتجة عنها ، فتكون أمام نوعين هما (العلي، 2011، صفحة 77):

أ. **المناقع أو الخدمات القابلة للتجزئة:** وهي تلك المنافع أو الخدمات التي يمكن تحديد او تقدير نصيب الفرد منها، و بالتالي إمكانية تحديد قيمتها مثل خدمات النقل العام و الخدمات الصحية و المشروعات الإنتاجية. نظرا لإمكانية تحديد النفقة أو قيمة الخدمة التي تعود على المستهلك تقوم الدولة بتمويلها إما عن طريق الرسوم عندما يكون النفع العام فيها اكبر من النفع الخاص، او الثمن العام عندما يكون النفع الخاص فيها اكبر من النفع العام.

ب. **المنافع أو الخدمات غير القابلة للتجزئة:** هي تلك الخدمات أو المنافع التي لا يمكن تحديد أو تقدير نصيب الفرد منها، ومثالها الخدمات التقليدية للدولة كمرفق الأمن والجيش والقضاء ونفقات السلطة التشريعية، أو هي بعبارة أخرى نفقات الإدارة العامة للدولة، وبالرغم من أهمية هذه النفقات وبالرغم من أن منفعتها تشمل كافة الافراد إلا أن من الصعوبة أن تحد القدر الذي أصاب كل فرد من هذه المنفعة أو الخدمة، ولذا يتم تمويلها عن طريق الضرائب بتوزيع عبئها على أفراد المجتمع حسب قدرته المالية.

الفرع الثاني: التقسيمات العملية أو التطبيقية

يقصد بالتقسيمات العملية او التطبيقية، التقسيمات التي تعتمدها الدولة في موازنتها العامة والتي تختلف من دولة لأخرى حسب ظروفها الإدارية والاقتصادية و غيرها، وهي تختلف عن التقسيمات العلمية، ولكل دولة تقسيما خاصا بها يتناسب مع ظروفها، وقد تتماشى معظم الدول على هذه التقسيمات و تتمثل في ما يلي:

أولا. التقسيمات الإدارية: يستند في هذا التقسيم الجهة الحكومية، فالدولة كمؤسسة و كجهاز إداري وتحتاج للقيام بمهامها إلى بعض الخدمات والسلع والتجهيزات الضرورية وللحصول على هذه الاحتياجات تضطر الدولة إلى الإنفاق، فتدفع رواتب الموظفين العمومين وأجور العمال لقاء الخدمات التي يؤدونها لها. و تنفق أيضا للحصول على بعض السلع والتجهيزات التي تحتاج إليها أجهزتها الإدارية العامة، وإن الهدف من هذه الإنفاق سوى تأمين المرافق العامة للدولة وتسيير أجهزتها الإدارية، أي أنها تنفق على أوجه تقتضيها مستلزمات الإدارة(محفوظ، 2004، صفحة 251).

ثانيا. التقسيمات الوظيفية:

يعنى هذا التقسيم بتصنيف الإنفاق العام/ أو النفقات العامة، تبعا للغرض الذي يستهدفه الإنفاق العام. وبصفة عامة يمكن تقسيمها تبعا لوظائفها الأساسية إلى ثلاثة أنواع:

أ. **النفقات الاقتصادية:** وهي النفقات التي تهدف إلى تحقيق هدف اقتصادي و المتمثلة في المنح والإعانات و الهيبات ....وغيرها من النفقات لإشباع الخدمات اللازمة كالطاقة والنقل التي تهدف إلى تطوير البنية التحتية للاقتصاد.

ب. **النفقات الإدارية:** وهي النفقات المتعلقة بسير النفقات العامة واللازمة لقيام الدولة، كنفقات العدالة والامن والدفاع و التمثيل الخارجي ، ويلاحظ أن اهم الأنواع هي نفقات الدفاع القومي، سواء في البلدان المتقدمة او البلدان النامية(العامري، 2020، صفحة 57).

إن النفقات الإدارية الهدف منها تأمين إدارة المرافق العامة للدولة وتسيير أجهزتها الإدارية وتجهيزها بالمطالب الضرورية، وهي تتميز عن النفقات الأخرى، وذلك لكونها تنفق على مستلزمات الإدارة، وما أدى بالعالم الفرنسي Henri Laufenburger اطلق عليها تسمية النفقات الإدارية أو النفقات المنتجة للخدمات، ليؤكد أن الهدف من إنفاقها هو حصول الدولة على منافع مباشرة لا غنى للجهاز الحكومي عنها(محفوظ ، 2005، صفحة 251)

ت. **النفقات الاجتماعية** حسب (قدورة ، 2012، صفحة 32): هي النفقات المتعلقة بالأغراض الاجتماعية للدولة.

وتشمل كافة وجوه النفقات التي توزع على شكل مبالغ مخصصة لبعض الفئات الاجتماعية واصحاب الدخول المحدودة والمتعلقة بخدمات الضمان الاجتماعي، والصحة، والتعليم والثقافة، والنقل والمواصلات .

حيث تعتبر النفقات الموجهة لقطاع التعليم من أهم البنود للنفقات الاجتماعية نظرا لإمكانية قياس درجة تقدم المجتمع في البلدان النامية والمتقدمة. كما تعتبر النفقات العامة على التأمين الاجتماعي أعلى بنود النفقات العامة على الإطلاق في البلدان الصناعية، بينما يحتل نسبة متواضعة في البلدان النامية.

يحقق هذا التقسيم مزايا عديدة ويخدم أهداف عدة جهات:

- ✓ يمكّن هذا التقسيم السلطة التشريعية والعلماء من تتبع تطور الإنفاق العام على الوظائف من ناحية أخرى.
- ✓ إعطاء حرية كبيرة في تقسيم الإنفاق العام و مرونة كبيرة للدولة في تقسيم الإنفاق العام.
- ✓ يسهل إجراءات المقارنة بين الوظائف المختلفة للدولة ومثيلاتها في الدول الأخرى.
- ✓ يمكن تفصيل الإنفاق فيؤدي ذلك إلى تعدد هذه الأنواع، الاجمال و التفصيل يتوقف على الهدف من التقسيم و الغرض من الدراسة.

ثالثا. التقسيمات الاقتصادية أو النوعية (العلي ع.، 2011، الصفحات 78-79):

يستند تقسيم الإنفاق تبعا لهذا النوع على طبيعة النفقات العامة الاقتصادية وآثارها في البنى المختلفة للاقتصاد الوطني والتي ينقسم بدورها إلى نفقات جارية و نفقات رأسمالية حيث يختلف كل منهما من حيث:

أ. الأمد الذي تستغرقه عملية استهلاك السلع و الخدمات: فإن كانت الاعتمادات قد صرفت على شراء سلع و خدمات تستهلك في خلال الفترة المحاسبية وعادة ما تكون سنة اعتبرت جارية مثالها الأجور والرواتب وأثمان السلع واللوازم أما إذا صرفت على شراء الموجودات الثابتة التي يزيد عن الفترة المحاسبية اعتبرت رأسمالية، ومثالها بناء المصانع، والمعدات وتعبيد الطرق والجسور ووسائل النقل.

ب. العائد المتحقق: فإن كانت النفقة لا تدر دخلا اعتبرت جارية وأن أدى النفقة إلى إدرار عائد اعتبرت رأسمالية.

ت. حجم المال المستخدم: يعتبر المال القليل الذي لا يتجاوز مبلغا معينا إنفاقا جاريا والعكس رأسماليا.

ث. التكرار والانتظام: تتصف النفقات الجارية بالتكرار فاستهلاك الإدارة الحكومية للكهرباء والمياه والصيانة والرواتب والأجور يتكرر وانتظام، أما النفقات الرأسمالية فهي تتميز بعدم التكرار وتحدث لمرة واحدة، فشراء ماكنة في مصنع لغرض انشاء خط إنتاجي جديد يحدث مرة واحة ويستمر عمل الماكنة لفترة طويلة، ولتكن عشر سنوات، وهو عمرها الانتاجي، ثم تستبدل بعد ذلك.

الشكل رقم(5): تقسيمات الإنفاق العام

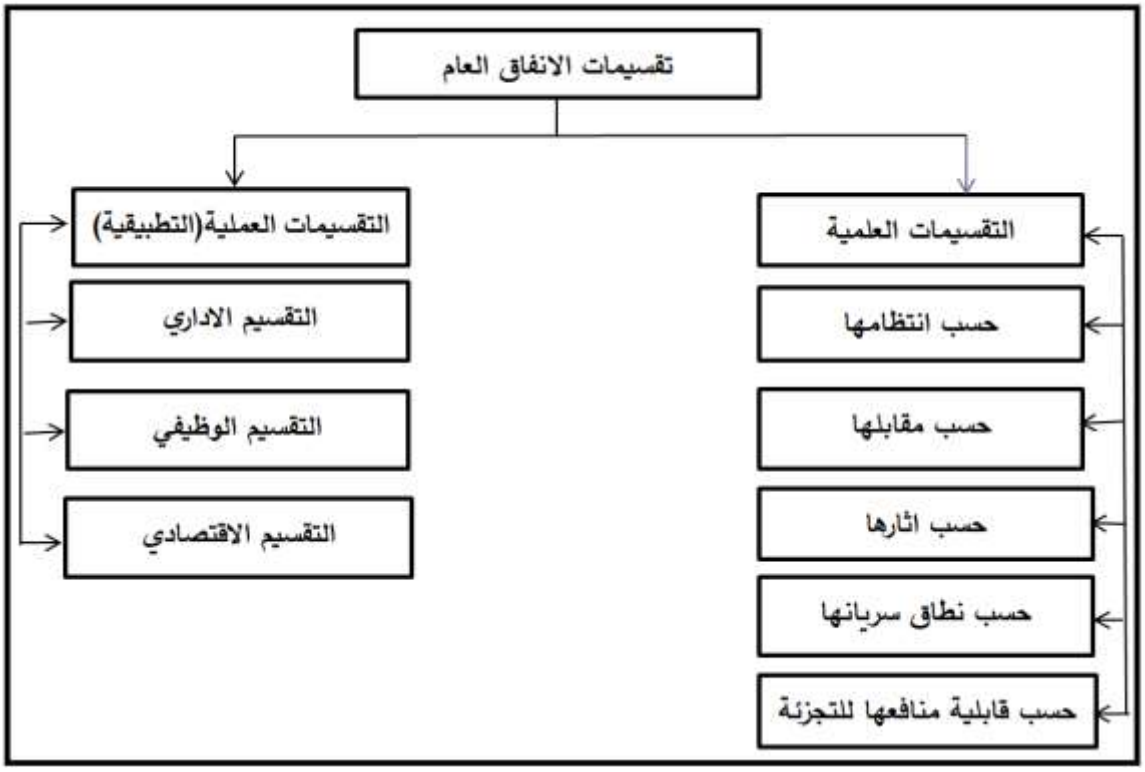

المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على ما سبق

المبحث الثاني: ظاهرة تزايد الإنفاق العام

تعتبر ظاهرة تزايد الإنفاق العام من بين الظواهر الاقتصادية التي جلبت اهتمام الاقتصاديين وهذا مع زيادة حجم الدخل الوطني، أي أن هناك علاقة طردية بحته بينهما، بغض النظر عن درجة نمو الدولة الاقتصادي او النظام السياسي السائد فيها. ويعتبر الاقتصادي الألماني فاغنر A Wagner،هو اول من قام بدراسة و تحليل وتفسير هذه الظاهرة المتعلقة بالإنفاق العام وتزايدها في العديد من الدول الأوروبية، أن هناك زيادة في الإنفاق العام بنسب تفوق نسب الدخل الوطني ، وكانت النتيجة التي توصل اليها وجود علاقة طردية بين ازدياد الدور المالي للدولة والتطور الاقتصادي للنمو (محرزي م.، 2003).

وقد صاغ هذا الاستنتاج في صورة قانون اقتصادي يعرف باسمه (قانون فاغنر) والذي يشير إلى" أنه كلما حقق مجتمع معين معدلا من النمو الاقتصادي فأن ذلك يستتبع اتساع نشاط الدولة المالي وبالتالي زيادة الإنفاق العام بمعدل اكبر من الزيادة الحاصلة في نصيب الفرد من الناتج القومي" (ناشد، 2009، صفحة 63)، أما بالنسبة لكينز يرى بأنه يمكن استخدام الإنفاق العام بشكل فعال كأداة لتحفيز

النمو الاقتصادي. فقد تمكن كينز من فرض أفكاره لفترة طويلة باستخدام حجة اقتصادية قياسية استثنائية واكتسب شعبية كبيرة، بسبب قدراته الشخصية والبيئة التي عمل فيها، و التي من خلالها أثر كينز بشكل كبير على السياسات الاقتصادية منذ الخمسينيات. وانطلاقا من الفكرة البسيطة القائلة بإمكانية تصحيح إخفاقات السوق الحرة بأدوات السياسة العامة، أكد على دور الإنفاق العام في زيادة الطلب الفعال وتعزيز النمو الاقتصادي(Popescu & Diaconu (Maxim), 2021) .

ويمكن القول أن الإنفاق العام يأخذ شكل متزايد ومستمر مهما كان الوضع الاقتصادي والاجتماعي، والنظام السياسي السائد في تلك الدولة ودرجة تطورها الاقتصادي، و من واجبها تحملها، ومن هذا المنطلق سنقوم بدراسة ظاهرة تزايد الإنفاق العام. من خلال تقسيم هذه الظاهرة إلى مجموعة من المطالب تتمثل في ما يلي:

المطلب الاول: أسباب تزايد الإنفاق العام

تعتبر ظاهرة ازدياد الإنفاق العام من إحدى اهم مميزات المالية العامة في العصر الحديث فإنه يمكن تقسيم الأسباب المؤدية إلى تزايد الإنفاق العام إلى أسباب ظاهرية وأسباب حقيقية كالآتي:

<u>الفرع الاول: الأسباب الظاهرية لزيادة الإنفاق العام</u> :

قد تعود الزيادة في الإنفاق العام كليا او جزئيا إلى الأسباب الظاهرية التي تؤدي إلى زيادة الإنفاق العام دون أن يصاحبها زيادة في المنفعة العامة ويمكن استعراض اهم هذه الاسباب والمتمثلة في ما يلي:

أولا. القيمة الحقيقية للنقود: التي يعبر عنها بكمية السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها بوحدة النقد الواحدة (القوة الشرائية للنقود) وترجع انخفاض القدرة الشرائية للنقود إلى ارتفاع الأسعار (ظاهرة التضخم) وهذا ما يجعل الدولة تدفع عدد من وحدات النقد أكبر كلما زاد انخفاض قيمة النقود للحصول على نفس المقدار من السلع و الخدمات (مرشد، 2019، صفحة 69)، إن الانخفاض في قيمة النقود تؤدي إلى زيادة الإنفاق العام زيادة ظاهرية في جزء منها، وأن هذا الجزء يتوقف على حجم هذا الانخفاض، وهذا ما يفسر أن الزيادة في الإنفاق العام نتيجة إلى ارتفاع الأسعار لا إلى زيادة كمية السلع و الخدمات التي اشترتها او أنتجتها الإنفاق العام(الهيتي و الخشالي، 2005، صفحة 84).

ثانيا. التغيير في أساليب الحسابات الحكومية: "ينجم عن تطبيق بعض القواعد الفنية في اعداد الموازنات العامة إلى تغير ظاهري في حجم الإنفاق العام، فهذا التغير في طرق المحاسبة يؤدي إلى زيادة ظاهرية وغير حقيقية في الإنفاق العام، فنلاحظ أنه في السابق كانت معظم الدول تأخذ بمبدأ الموازنة الصافية" (دردوري و الاخضر ، 2018، صفحة 74)،كما يقصد به ذلك الاختلاف في الوسائل المعتمدة لحسابات الحكومة المالية، حيث انتهجت طريقتين الأولى وهي أسلوب الموازنة الصافية التي تقوم الارادات الحكومية بعملية الخصم بين الإيرادات العامة والإنفاق العام، و تسجل المبلغ الناتج في الموازنة العامة ،اما الطريقة الثانية والمستعملة حديثا تدعى الموازنة الاجمالية وهي تسجيل أرقام الإنفاق العام والإيراد العام في الموازنة العامة دون اجراء الخصم بينهما مما ينتج عنه تضخم في الإنفاق العام وهذا ما يؤدي إلى زيادة ظاهرية في الإنفاق العام (الزبيدي ع.، 2014).

ثالثا. زيادة السكان واتساع اقليم الدولة: يترتب على زيادة عدد السكان أو اتساع اقليم الدولة زيادة في الطلب على الخدمات العامة(أمن، الصحة، تعليم.....). فتتحمل الدولة زيادة النفقات العامة، فتكون هذه الزيادة ظاهرية عندما لا ينتج عنها زيادة في المنافع العامة بالنسبة للسكان الأصليين أو الإقليم الأصلي، أما إذا ترتب على زيادة النفقات العمومية على زيادة في النفع الذي يستفيد منه الأفراد، فتكون الزيادة حقيقية، لذلك فإن الزيادة في حجم الإنفاق العام بنفس نسبة الزيادة في حجم السكان تشكل زيادة ظاهرية (برحماني، 2015، صفحة 54).

<u>الفرع الثاني: الأسباب الحقيقية</u>

وتعني زيادة النفع العام الناتج عن زيادة الإنفاق العام، وزيادة تدخل الدولة في الشؤن الاقتصادية والاجتماعية. وتختلف أسباب زيادة الإنفاق العام من دولة إلى أخرى حسب أهميتها وتحقيق أهدافها والاوضاع السائدة في ذلك البلد و نسبة تطوره. وفيما يلي سنتناول اهم الأسباب الحقيقية:

أولا. الاسباب الاقتصادية: تعتبر احد الأسباب الحقيقية لتزايد الإنفاق العام و تتمثل في:

أ. **إحتواء الدولة غالبية النشاط الاقتصادي:** بعد انتقال دور الدولة وصولا إلى دولة النمو والرفاهية، في كل أنواع القطاعات ويكون هذا التدخل من أجل إشباع الحاجات العامة والتحكم في النشاط الانتاجي وتنميته من جهة وتوزيع مخرجاته وتحديد أسعار السلع والخدمات بمستويات معقولة تتناسب مع القوة الشرائية للدخل لأفراد المجتمع من مختلف الفئات، وأحيانا تقوم الدولة بدعم الانتاج دون هدف تحقيق

الربح في المفهوم الرأسمالي، بل تحقيق أرباح تتناسب مع استمرارية رأس المال ودوران الأصول العاملة في عملية الانتاج خاصة بعد أن تبين أن النظم الاقتصادية الرأسمالية لا تحقق استقرار السوق، ونتجت عنها أزمات مالية، وتخلق هذه الأزمات الاقتصادية مشاكل عامة للمجتمع. لذلك تسعى الدولة الحرص على إدارة نشاطها الاقتصادي، وفي كل الأحوال تؤدي إلى زيادة الإنفاق العام، كما تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وزيادة إنفاقها العام تؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة كنفقات منتجة تؤدي إلى زيادة دخل ←الفرد بزيادة الناتج القومي النقدي ويؤدي بدوره إلى ←زيادة الطلب على السلع والخدمات ومن ثم زيادة ←المعروض النقدي من السلع والخدمات الذي يؤدي← إلى زيادة إرادات الدولة من الضرائب المباشرة والغير مباشرة (حمدي، 2015).

ثانيا. الاسباب الاجتماعية: تعتبر الأسباب الاجتماعية من اهم العوامل المؤدية لزيادة الإنفاق العام ومن اهم النتائج التي خلفتها هجرة السكان من الريف إلى المدن وإنشاء المراكز الصناعية وتوسيع نطاق المدن ونتيجة لذلك زيادة الإنفاق العام المخصص للتعليم و الصحة، النقل والمواصلات، الكهرباء والماء، حيث أن احتياجات سكان المدن اكبر من احتياجات سكان الريف، وأن التطور العلمي التكنولوجي بين افراد المجتمع أدى إلى زيادة الوعي الثقافي والوعي الاجتماعي وعلى الدولة اشباع حاجياته،

وبالتالي هذا الوعي يتطلب توفير الخدمات والسلع وهو في نمو وتزايد مستمر مما ادي إلى زيادة الإنفاق العام، إضافة إلى النفقات التحويلية لتخفيف حدة التفاوت في الدخول والعدالة والتوزيع(ذنيبات، 2003، صفحة 103) .

هجرة سكان الريف إلى المدن ← تولد عنه توسيع نطاق المدن ← أنتشار الوعي الثقافي، الاجتماعي ← أدى إلى الدولة توفير حاجيات المجتمع المختلفة ← زيادة حجم الإنفاق العام من طرف الدولة.

ثالثا. الاسباب الإدارية: ترتب على نمو وظائف الدولة وتنوعها تضخم حجم الإدارة الحكومية نتيجة لاستحداث العديد من الوزارات والإدارات من أجل تقديم الخدمات العامة والإشراف على حسن سير المشروعات العامة المختلفة. ومن المنطقي أن يؤدي ذلك إلى ازدياد الإنفاق العام، وكلما كانت الإدارة الحكومية رشيدة استطاعت أن تجعل هذا الازدياد مقبولاً، وبعكسه إذا كان التنظيم الإداري سيئاً وقاصراً عن ملاحقة متطلبات العمل بكفاءة، فإن هذا الازدياد يمثل عبئاً ثقيلاً على موارد الدولة. والملاحظ هنا أن

المبالغة في عدد الموظفين واتساع ظاهرة البطالة المقنعة والإسراف في ملحقات الوظائف العامة من مباني وأثاث وسيارات دائماً ما يؤدي إلى زيادة الأعباء العامة بصورة غير مقبولة لكونها غير منتجة لا يصاحبها زيادة في النفع العام(ال زيارة، 2014، صفحة 12) .

رابعا. الاسباب السياسية والحروب: ترجع زيادة الإنفاق العام كذلك إلى تطور الفكر السياسي وانتشار النظم والمبادئ الاقتصادية وتنامي مسؤولية الدولة و تطور علاقاتها التجارية، الذي نتج عنه دور الدولة عن طريق اهتمامها بفئات المجتمع محدودية الدخل والسعي لتوفير الخدمات الضرورية لها، فضلا عن ذلك تعمل الدولة على زيادة المشاريع الاجتماعية في ظل تعدد الأنظمة السياسية من اجل كسب رضا الناخبين، التي ينتج عنها زيادة الإنفاق العام، مع اتساع نطاق التمثيل الدبلوماسي بسبب كثرة الدول التي اصبحت مستقلة و أهمية ذلك في العصر الحديث إضافة إلى ظهور المنظمات الدولية والهيئات الإقليمية المختصة(مصطفى احمد ، 2021، صفحة 42). كما تتجلى الأسباب السياسية في بعض الأفكار التالية (شباط، 209-2010، صفحة 123):

أ. أدى تطور الفكر السياسي إلى نمو مسؤولية الدولة، حيث لم تعد الدولة سلطة آمرة يخضع لها افراد فقط، بل أصبحت مجموعة من المرافق العامة الموجهة لخدمة الجمهور، وهذا ما جعل المجتمع يتقاسم تحمل عبئ المخاطرة الناشئة على سير المرافق العامة.

ب. كما أدى تطور الفكر السياسي إلى ازدياد وظائف الدولة، و لكل دولة نظمها الخاصة بها التي تحدد التزاماتها الملقاة على عاتقها. ولكن بصورة عامة تميل مختلف الالتزامات الدولة إلى الازدياد حتى في الدول الرأسمالية، وقد ترتب على ذلك زيادة عدد العاملين والنفقات الإدارية.

ت. لقد أدى أنتشار المبادئ الديمقراطية ونمو العلاقات الدولية إلى زيادة الإنفاق العام. فقد زادت أهمية التمثيل الدبلوماسي وارتفعت النفقات المعتمدة لتدعيمه، وازدادت نفقات اشتراك الدول في المنظمات الدولية و الإقليمية المختلفة. كما أن واجب التضامن الدولي ساهم في زيادة الإنفاق العام، وذلك بتقديم الدول المساعدات والإعانات للدولة المحتاجة وفق استراتيجية تلك الدول المانحة، ومصالحها لتحقيق أهدافها السياسية و الاقتصادية.

ث. كما أدى انتشار المبادئ الديمقراطية الى وصول السواد الأعظم من الشعب الى السلطة، فاستخدمت الطبقة الحاكمة القانون لصالحها، وذلك بجعل الطبقة الغنية تتحمل كل زيادة في العبئ الضريبي، وقد

ترتب على ذلك تحسين مركز الطبقة الفقيرة، ورفع مستواها عن طريق عدالة توزيع الدخل. ولكن إذا كان للإنفاق العام نفعه في رفع المستوى الصحي ولثقافي والاقتصادي للطبقات الكادحة فإنها تؤدي الى الإسراف والتبذير إذا ما أسيئ استخدام هذه الإنفاق.

ج. إن الحروب من أهم اسباب السياسة المؤثرة في زيادة حجم الإنفاق العام، فنسبة الإنفاق العسكري تصل في بعض الدول إلى نصف الدخل القومي الإجمالي. ويتصف هذه الإنفاق بأنه ضروري كونه يتعلق بسيادة الدول وحمايتها. وهذه الزيادة في الإنفاق العسكري تشمل جميع دول العالم بما فيها الدول الحيادية.

رابعا. الأسباب المالية: لقد تغير الفكر المالي بعد أن كانت سياسة تمويل الميزانية بالعجز غير مقبولة في الفكر الكلاسيكي، أصبحت مقبولة بل وضرورية في بعض الأحيان في الفكر الحديث، مما أدى إلى استخدام هذه السياسة بشكل أكبر خاصة في أوقات الركود الاقتصادي، وهذا يؤدي بدوره لزيادة إنفاق الدولة، فتضخم الإنفاق العام بنسبة كبيرة في الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا وجميع الدول الأوروبية خلال فترة الكساد العالمي الكبير عام 1929.

كان المصدر الأساسي لهذا الإنفاق هو التمويل بالعجز لعلاج القصور في الطلب الكلي وما ترتب عليه من بطالة عامة، ويلاحظ أن زيادة حجم الإنفاق العام للدولة خلال فترة الكساد العالمي لم يصاحبها زيادة في إيرادات الدولة و الضرائب وتم الاعتماد في تمويل الفرق على سياسة العجز في الميزانية مما أدت في النهاية لإصلاح المسار الاقتصادي وتقبل المجتمع للضرائب جديدة او زيادة معدلاتها بعد انتهاء فترة الكساد، مما ساعد على ارتفاع مستوى الإنفاق العام(الاعسر، 2016، صفحة 74).

خامسا. الأسباب التكنولوجية: وتعتبر الاسباب التكنولوجية من اهم الأسباب المؤدية لزيادة الإنفاق العام حيث:

أدى التطور العلمي والتكنولوجي إلى زيادة مستمرة في الإنفاق العام في الدول المتقدمة ، وتطورت صناعة الدول وزاد إنتاجها، ونتيجة لتطور العلاقات الدولية فتحت الأسواق كما عقدت اتفاقيات التبادل التجاري. وختم كل هذا فتح الافق لزيادة الايرادات بما في ذلك رفع مستوى الإنفاق العام، مع التطور التكنولوجي تغير مفهوم السلع والخدمات العامة ، بحيث أصبح إنتاجها متاحًا اقتصاديًا، على سبيل المثال أدى تطور تكنولوجيا صناعة السيارات إلى زيادة الإنفاق العام لبناء وتوسيع الطرق السريعة،

وتطوير تكنولوجيا الطيران أدى ذلك إلى احتلال الفضاء، فضلاً عن الاكتشافات الأخيرة للأسلحة ومعدات النقل والحروب أدت إلى التنافس بين الدول من اجل الحصول على أحدث الأسلحة التكنولوجية (نسمن، 2018، صفحة 61) .

الشكل رقم(6): الأسباب المؤدية لزيادة للإنفاق العام

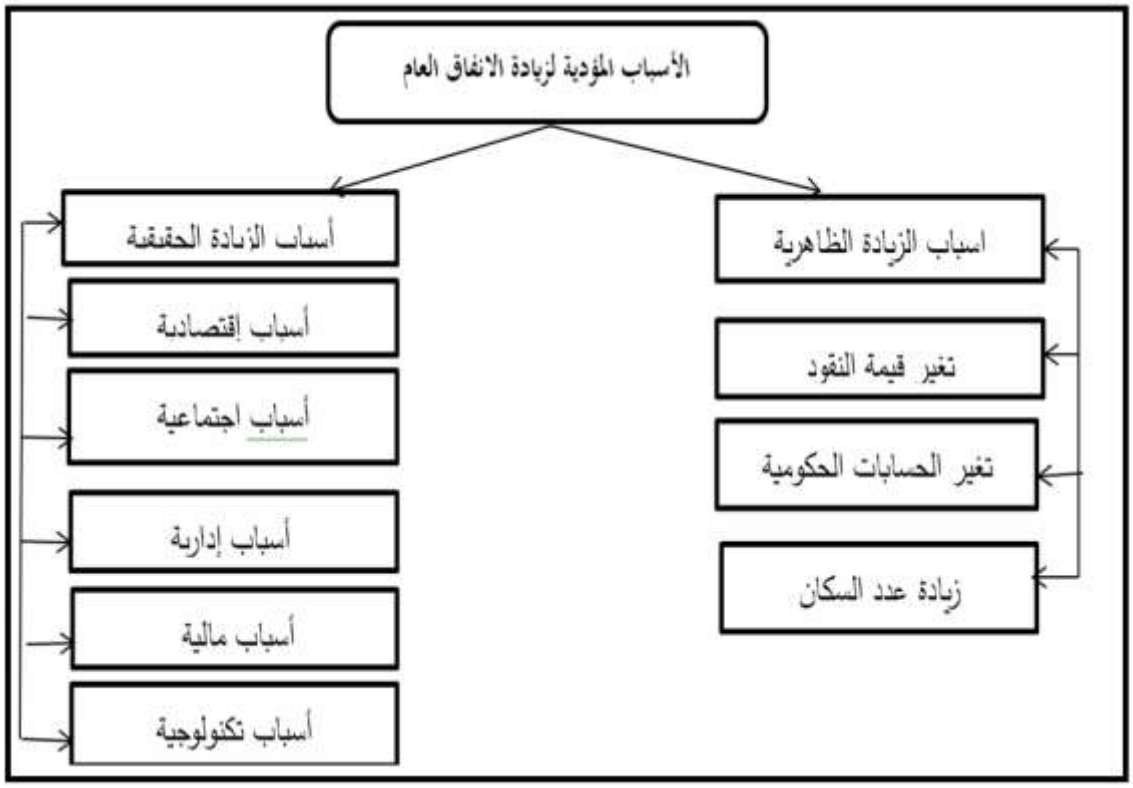

المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على ما سبق

المطلب الثاني: النظريات و القوانين المفسرة لظاهرة تزايد الإنفاق العام

تضمن الاقتصادات الحديثة وجودًا جوهريًا للدولة والذي في كثير من الأحيان لم يعد يقتصر على كونه محكمًا. حيث أصبحت سمات الدولة أوسع بكثير مع الميزة الاقتصادية للعالم الحديث. وبالتالي من أجل التعامل مع المسؤوليات المتعددة التي يتم تحملها، هناك حاجة إلى المزيد والمزيد من الموارد.

إن اختلاف الاطر النظرية للإنفاق العام باختلاف الأنظمة الاقتصادية والمدارس الفكرية وتفسير ظاهرة تزايد الإنفاق العام من خلال عرض اراء بعض المفكرين التي نحن بصدد دراسة ابرزها من خلال هذا المطلب.

الفرع الأول : النظرية الكنزية

يعتبر اقتراح كينز (1936) أن السياسة المالية من خلال الإنفاق العام هي العامل والدافع الرئيسي للنمو الاقتصادي. باعتبار أن السياسة المالية سلاحًا قويًا يمكن استخدامه لمحاربة الركود الاقتصادي. حيث تقترح النظرية الاقتصادية الكينزية أنه إذا زاد الإنفاق العام على سبيل المثال، وبقيت جميع مكونات الإنفاق الأخرى والاستهلاك والاستثمار ثابتة سيزداد الانتاج، بالتالي فأن تأثير المضاعف المتضمن في النماذج الكينزية للنشاط الاقتصادي قصد به أن الناتج يزيد بمقدار مضاعف للتغيير في الإنفاق الذي تسبب في ذلك. كما يُنظر إلى دور السياسة المالية عند كينز على أنها أداة فعالة للغاية خلال فترات الركود، مثل الكساد الكبير في الثلاثينيات والركود الكبير في 2007–2008، وتعتبر الإجراءات الحكومية التي تقوم بها الدولة من خلال زيادة الإنفاق العام و التحفيزات المختلفة، والتخفيضات الضريبية الحكومية من اهم الأدوات لمعالجة فجوة الركود، ومن ثم فإن الإنفاق العام، الذي يستخدم كأداة للسياسة المالية لتوجيه الأموال الحكومية إلى بعض القطاعات ذات الأولوية والضرورية، محد مهمم للنمو الاقتصادي (Selvanathan, Selvanathan, & Maneka Savithri Jayasinghe, 2021) .

كما اعتمدت النظرية الكينزية على مفهوم اجمالي الطلب الكلي الذي من شأنه أن يؤثر بشكل إيجابي على مستوى النمو الاقتصادي، وتعود هذه الفكرة إلى فترة الكساد الكبير حيث جادل كينز بأن زيادة الإنفاق العام إلى جانب خفض سعر الفائدة من شأنه أن يحفز و يشجع القطاع الخاص على زيادة الاستثمار و بالتالي زيادة النمو من خلال الزيادة في اجمالي الطلب الاقتصادي، وفقا لتأثير المضاعف فأن الزيادة في الإنفاق العام تشجع المنتجين على أنتاج المزيد(Al-Abdulrazag, 2021, p. 04).

لذا يفترض أن السببية تمتد من الإنفاق العام إلى النمو الاقتصادي ويعتبر الإنفاق العام على أنه متغير خارجي يمكن للدولة التلاعب به من اجل تحفيز الاقتصاد، حيث استخدم الإنفاق العام كأداة تأثر على النمو الاقتصادي و تصحح التقلبات قصيرة المدى، على عكس وجهة نظر**Wagner**بأن نمو الإنفاق العام هو نتيجة النمو في النشاط الاقتصادي (ul Husnain, 2011, p. 46).

الفرع الثاني: قانون فاغنر[4]

[4] الاقتصادي الألماني أدولف فاغنر(1719–1835) Wagner Law هو اقتصادي، وسياسي الماني، من أوائل الذين اهتموا وتصدوا لدراسة ظاهرة نمو النفقات العامة، وقد استنتج من دراسة له عام 1892نتيجة أطلق عليها فيما بعد قانون فاغنر، ومفاده أن هناك علاقة دالية طردية بين

كان تحليل فاغنر الذي أظهر أن النمو في الانتاج الصناعي مصحوبا بزيادة في الإنفاق العام. واستنادًا إلى الأدلة التجريبية، افترض فاغنر "قانون نمو الإنفاق العام و"قانون توسيع نشاط الدولة" الذي كان تفسيره وتبريره، زيادة التصنيع توجب ضرورية تدخل الدولة لأسباب عديدة، من أجل التقدم الاجتماعي وما ينتج عنه من تغيرات في المجالات النسبية للاقتصاد العام (Garcia, 2011, p. 3).

وبالتالي الإنفاق العام يزداد نتيجة زيادة الوظائف الحكومية (Olufemi & Oladipo, 2021, p. 73). وحسب فاغنر فإن توسع الدور الاقتصادي للدولة يعود إلى ثلاث تفسيرات(مبررات) رئيسية وهي(Gervasio , 2007, p. 1326):

التبرير الأول: عامل التصنيع والتحديث الذي يقوم على الأهمية المتزايدة لنفقات العامة ،فالتصنيع يجبر الدولة على زيادة الرقابة الادارية، مما يتطلب أشكالاً جديدة لتنظيم الحياة الاجتماعية، وزيادة الإنفاق على الإدارة العامة والدفاع والأمن.

التبرير الثاني: الحاجة للخدمات اللازمة لتكوين رأس المال البشري (الثقافة والتعليم والصحة) اللازمة لتسريع التصنيع والنمو.

التبرير الاخيرً: يتطلب التصنيع تغييرات تكنولوجية حيث يستدعي مشاركة الدولة من اجل توفير الأموال لتمويل الاستثمارات والمشاريع الكبيرة التي يتم أنجازها لتلبية الاحتياجات التكنولوجية لمجمع صناعي وبالتالي زيادة الإنفاق العام.

ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

النمو الاقتصادي مقاسا بنصيب الفرد من الدخل القومي أو الناتج المحلي الإجمالي ونمو النشاط المالي الحكومي مقاسا بنسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي.

الشكل رقم(7): تمثيل قانون"wagner" لتفسير ظاهرة تزايد الإنفاق العام

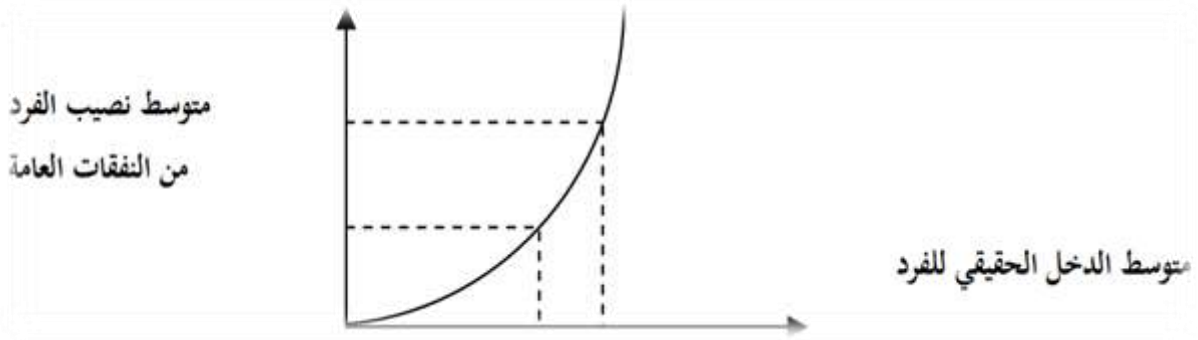

المصدر:(بن عزة و زروقي، 2016، صفحة 37)

من خلال الشكل يتضح أنه هناك علاقة طردية بين متوسط الدخل الحقيقي للفرد ومتوسط نصيب الفرد من الإنفاق العام، أي أن زيادة الدخل تؤدي إلى زيادة الإنفاق العام.

اما الصيغة الرياضية العامة لقانون**Wagner**فتأخذ الشكل التالي:(بن عزة و زروقي ، 2016، صفحة 37)

$$G / Y = F (Y / N)$$

حيث: G يمثل الإنفاق العام

Y:يمثل الدخل القومي

N: يمثل عدد السكان حيث $\partial G/\partial Y>0$وأن مرونة الإنفاق العام بالنسبة لدخل القومي اكثر من الواحد. ويتضح أن هناك وجود علاقة طردية ثابته بين نسبة الإنفاق إلى الدخل G/Y و حصة الفرد من الدخل القومي Y/N

ثانيا: تفسير بيكوك وايزمأن1961Wiseman &Peacock: يستند تفسير كل من بيكوك ووايزمان في دراستهما تحت عنوان نمو الإنفاق العام في المملكة المتحدة خلال الفترة 1890-1955 توصلت هذه الدراسة بأن الإنفاق العام في المملكة المتحدة تخضع للقانون العام والمحور الرئيسي لهذه الفرضية، أن الإنفاق العام ينمو نتيجة لنمو الإيرادات. الإ أن هذه الفرضية ركزت على عوامل سياسية و غير اقتصادية

مثل الاضطرابات والحروب والهزات الاجتماعية التي ينتج عنها تزايد في الإنفاق العام بشكل قفزات وزيادة غير منتظمة، و قد راجع (Wiseman &Peacock)هذه الزيادة إلى اثر الاحلال، و يقصد به الزيادة في الإنفاق العام التي ترجع إلى الزيادة المستمرة في الطلب على الخدمات العامة(قدوري، 2016، صفحة 100). ومن فرضيات هذه النظرية أيضا أن الإنفاق العام يتحرك في نمط تدريجي ناجم عن الأزمات الاقتصادية ولهذا السبب تحتاج الحكومة إلى إيجاد وسائل بديلة لتمويل ميزانيتها، ووفقا Peacock– Wiseman (1961)، فأن الوسيلة الرئيسية للدول لتمويل إنفاقها العام المتزايد هي زيادة إيراداتها المولدة داخلياً، و ذلك عن طريق زيادة معدل الضريبة على المواطنين Ilugbusi , Ogundipe, & David). Ojo , 2021, p. 06) و الشكل التالي يوضح اثر الازاحة عند بيكوكو وايزمان.

الشكل رقم(8): اثر الازاحة عند "بيكوك و ايزمأن"

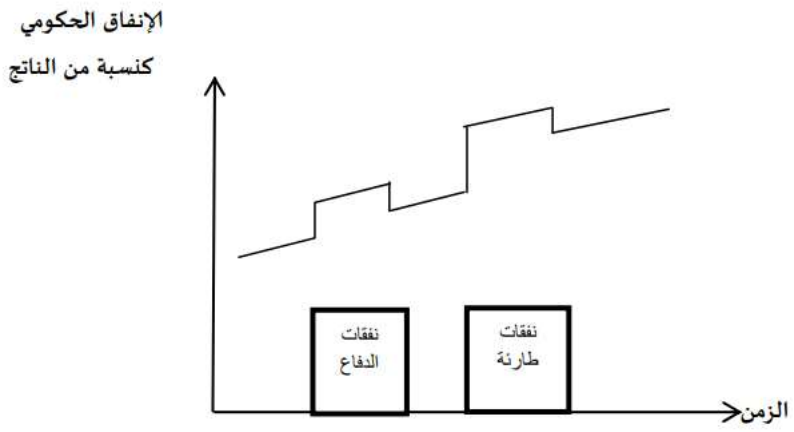

المصدر:(العايب، 2010، صفحة 58)

حيث قدما الباحثان معادلة تعبر عن العلاقة الخطية بين الإنفاق العام والناتج المحلي الاجمالي في شكلها البسيط الموالي:

$$Ln\ G = a + b\ Ln\ GDP$$

حيث أن**G** و**GDP** يمثلان الإنفاق العام والناتج المحلي الاجمالي على التوالي.

و النتيجة من هذه التفسيرات يمكن القول أن النظريتين التي فسرت سلوك الإنفاق العام مكملة لبعضها البعض، حيث قدم قانون فاغنر تفسيرا جيدا لزيادة الإنفاق في الظروف العادية، في حين تم استخدام

فرضية بيكوك ووايزمان في تفسير التغيرات في الإنفاق العام في أوقات الاضطرابات الاجتماعية والحروب .

المطلب الثالث: تحليل العوامل المتسببة في زيادة الإنفاق العام

من خلال هذا المطلب سنحاول تحليل أهم العوامل المتسببة في نمو الإنفاق العام وذلك من خلال:

الفرع الأول: دور الدولة

حسب التعاريف السابقة لدور الإنفاق العام هو إشباع الحاجيات العامة التي تتطور باستمرار مع تطور وظائف الدولة، فالإنفاق العام هو الذي يعكس حقيقة النظام الاقتصادي، وعلى الرغم من أن لكل دولة نمط اقتصادي معين، إلا أن هذه الأنماط مدرجة ضمن الاشكال الرئيسية لدور الدولة من:

أولا: الدولة الحارسة: حيث ينحصر دور الدولة الحارسة على أسلوب المالية المحايدة والتي تقتصر مهامها الأساسية في الأمن والعدالة والدفاع، بالتالي فإن حدود الإنفاق تنحصر في تمويل نشاط الدولة في تنفيذ مهامها الأساسية .

وقد ترتب عن هذا دور للدولة نتيجتين (خبابة، 2009، الصفحات 80-81):

أ. انخفاض حجم الإنفاق العام وانخفاض نسبتها إلى الدخل القومي، لأنه يعتبر انفاق استهلاكي.

ب. قلة أنواع الإنفاق العام، وهذا نتيجة لتحيد الوظائف التي تسطيع أن تقوم بها الدولة، وذلك لطبيعة الواجبات التي تقوم على عاتقها، وضيق نطاق الإنفاق العام واهمال دوره كأداة من أدوات السياسة الاقتصادية والمالية، دون اعتباره أداة لإعادة توزيع الدخل القومي بين فئات المجتمع.

ثانيا: الدولة المتدخلة:

أما في ظل الدولة المتدخلة تزداد أهمية الإنفاق العام، والتي تسند في اسلوبها على المالية الوظيفية التي تهدف إلى تحقيق دورها الاقتصادي ويكون لها تأثير إيجابي على النشاط الاقتصادي،

وتعود بالمنفعة العامة على افراد المجمع، والذي يتطلب حدود واسعة لإنفاق العام الذي يتناسب مع دورها، بصورة تفوق دور الدولة الحارسة.

ثالثا: الدولة المنتجة: في ظل الدولة المنتجة يزداد دور الإنفاق العام وأهميته، باستخدامها إلى أسلوب التحليل المالي وباتباعها لجميع سير عمليات الانتاج والتوزيع والسيطرة عليها مما يترتب عليه اتساع حدود الإنفاق العام وقدرتها على استيعاب نشاطها المتزايد والتي تهدف إلى توفير الحاجات الأساسية لجميع الافراد(الهيتي و الخشالي، 2005، الصفحات 38-39) .

الفرع الثاني: العوامل الاقتصادية

من خلال هذا الفرع سنحاول عرض أهم العوامل الاقتصادية و التي تكون على النحو التالي:

أولا: أثر مستوى النشاط الاقتصادي : يعكس مستوى النشاط الاقتصادي الوضع الاقتصادي السائد في الدولة، ويستخدم الإنفاق العام كأداة للتأثير على حجم الطلب العام ومن ثم على مستوى الاقتصاد العام، وبذلك يتحدد حجم الإنفاق العام بالقدر الذي يحقق الاستقرار الاقتصادي الذي يقوم على توازن الانتاج مع الطلب الفعلي ، وبالتالي نجد أن هناك علاقة مباشرة بين مستوى النشاط الاقتصادي والحجم من الإنفاق العام، كلما زاد مستوى النشاط الاقتصادي، ارتفع حجم الإنفاق العام، والعكس صحيح (موارد و شويرب، 2017، صفحة 5)، وبالتالي يجب على الدولة تحديد حجم الإنفاق العام و تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

ثانيا: الهيكل الاقتصادي: يتكون الهيكل الاقتصادي من مجموعة من القطاعات، ويختلف حسب درجة التقدم الاقتصادي من بلد للآخر، كما أنه قد يختلف من زمن إلى اخر لأي اقتصاد في بلد ما، وينتج عنه اختلاف في الدخل القومي، فدرجة تقدم الهيكل الاقتصادي يترتب عنها زيادة في حجم الدخل القومي، ومنه بإمكان الدولة الحصول على المزيد من الايرادات لتمويل الإنفاق العام (اللوزي و خليل، 1999)، ونتيجة لذلك سنقوم بتحليل اثر طبيعة البنيان الاقتصادي في الإنفاق العام .

ثالثا. أثر طبيعة البنيان الاقتصادي: تدل طبيعة البنيان الاقتصادي إلى درجة التقدم التي يتميز بها الاقتصاد. ومن هذا المنطلق يمكن القول أن هناك بنيانين متقدم ونام، فيما يتعلق بالدول ذات البنيان الاقتصادي المتقدم من الملاحظ أن حجم الإنفاق العام كرقم مطلق كبير لسبب جوهري وضخامة الدخل

واتساع نطاق خدماتها على عكس الدول ذات البنيان الاقتصادي النامي فأن الحجم المطلق للإنفاق منخفض نسبيا لضعف الدخل ونطاق محدود الخدمات.

ومع ذلك، يمكن ملاحظة العكس تمامًا إذا تخلينا عن معيار الحجم المطلق للإنفاق ، واتخذنا معيار الأهمية النسبية الذي يمثله الإنفاق في إجمالي الدخل ، حيث يشكل الإنفاق العام أهمية نسبية عالية في الدخل القومي في البلدان التي لديها بنيان اقتصادي النامي مقارنة بالدول ذات البنيان الاقتصادي المتقدم نتيجة الدور المهم المكلف بالإنفاق العام في تحقيق التنمية الاقتصادية، لأنه لا يمكن تخيل تحقيق تنمية حقيقية في غياب الحكومة(الدعمي، 2018، صفحة 21)، وبالتالي فإن التنمية الاقتصادية وما تحتاجه من إنفاق هو عامل رئيسي في زيادة حجم الإنفاق العام الذي قد لا تكون الموارد العادية كافية لتمويله. في هذه الحالة تلجأ الدولة إلى حلول اخرى كالقروض أو الإعانات أو الاصدار النقدي الجديد(العلي ع.، 2011، الصفحات 52-53) ، وهذا ما سنتطرق اليه في العوامل المالية.

الفرع الثالث: العوامل المالية

من بين العوامل المتدخلة في الإنفاق العام قدرة الدولة على تغطية تلك الإنفاق بالحصول على موارد الضرورية، ذلك أن القدرة التمويلية للدولة بالرغم من تنوع مظاهرها تبقى محدودة، حيث ترتبط القدرة التمويلية للاقتصاد بمجموعة من العوامل أهمها:

أولا: المقدرة التكليفية: هي قدرة الدخل القومي على تمويل الإيرادات العامة من خلال الضرائب. أما بالنسبة للاقتصاد القومي يعني قدرته على تحمل الأعباء الضريبية دون الإضرار بمستوى معيشة الأفراد أو مقدرة الانتاج القومي، ويعني بالنسبة للفرد قدرته على تحمل العبء الضريبي الذي يعتمد على مستوى دخله وطرق استخدامه ، من خلال قياس قدرة الدخل على تحمله للضرائب المفروضة(مشري، 2019-2020، صفحة 55).

ثانيا: القدرة على الاقتراض: تتعلق بمدى قدرة الدولة على اللجوء إلى الاقتراض العام سواء من مصادر داخلية أو خارجية، بهدف تمويل الإنفاق العام وتعتمد هذه القدرة بشكل أساسي على حجم الادخار الوطني، وهو محدد أساسي للنمو الاقتصادي. وتتضح أهمية وضرورة تحقيق معدلات عالية من الادخار المحلي لتمويل تكوين رأس المال اللازمة لعملية التنمية. تعتمد القدرة على الاقتراض من الأسواق

الخارجية على مصادر الدخل، وعلى الملاءة المالية التي تتمتع بها الدولة، ودرجة الاستقرار السياسي والاقتصادي (سليمان، 2015، الصفحات 31-32).

ويفترض نموذج كينز أن شدة الارتفاع في الادخار الكلي قد تؤدي إلى تشكيل موارد معطلة و من ثم انخفاض الدخل القومي، وهذا ما أشار اليه اقتصاديون فيما يعرف بلغز الادخار(عايب و.، 2010، صفحة 121).

ثالثا: عمل النظام المصرفي: بدوره يعكس تطور الجهاز المصرفي داخل الدولة، ويقتصر قياس هذا المتغير من خلال استخدام مؤشر درجة التعمق النقدي، وتعتبر النسبة المرتفعة لهذا المؤشر دليلاً على تطور المؤسسات المالية والزيادة في معدل الوساطة المالية، ومدى كفاءة تلك المؤسسات في جذب الودائع والمدخرات، وتعتبر مصدر مهم لتمويل الإنفاق العام(شهد و السبعاوي، 2022، صفحة 194).

رابعا: المقدرة على الإصدار النقدي الجديد: إن قدرة الدولة على الاصدار الجديد تزيد من كمية السيولة النقدية لدى الدولة، وهذه القدرة محدودة وتعتمد على الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تتبعها الدولة(شهد و السبعاوي، 2022، صفحة 194).

الشكل رقم(09): يوضح العوامل المالية

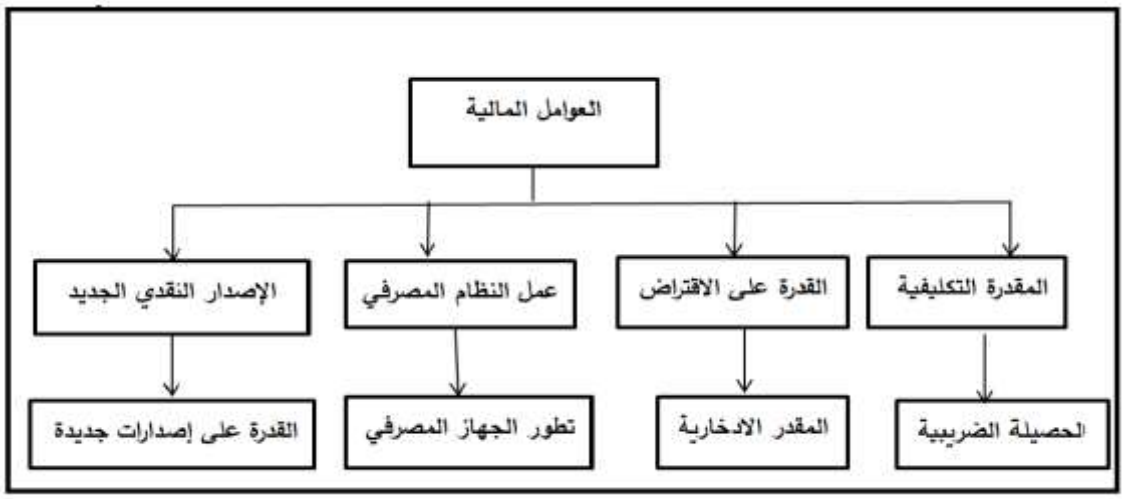

المصدر: من اعداد الطالبة(بناءا على ماسبق)

تمثل الحصيلة الضريبية للدولة مصدراً مهما لتمويل الإنفاق العام، الا أن هذه القيود المفروضة على الاعباءالضريبية تؤدي إلى الحاق الضرر بمستوى معيشة أفراد المجتمع، ويؤثر على نشاطهم، فعلى الدولة أن تاخذ بعين الاعتبار الطاقة الضربية لافراد.وعلى الرغم من اهميتها ، فهناك مصادر للإيرادات العامة في الوقت الحاضر متعددة لتمويل الإنفاق العام، اضافة إلى قدرة الدولة على الاقتراض، ولجوء الدولة لتغطية نفقاتها العامة من خلال عملية الإصدار الجديد من الموارد المالية الكبيرة التي تسمح له بتوسيع الإنفاق العام.

المبحث الثالث: الاثار الاقتصادية للإنفاق العام:

يعتبر الإنفاق العام من اهم أدوات السياسة المالية وهي أداة مهمة في توجيه الاقتصاد ولها تأثير كبير على عجلة التنمية الاقتصادية.

إن تطور دور الدولة و تعدد وظائفها الاقتصادية والاجتماعية والتوسع في الإنفاق العام وتنوعه، وذلك لزيادة الدخل القومي واستقراره، وذلك بتدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية من خلال التأثير على جميع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، حيث يستعمل الإنفاق العام لتأثير في الانتاج او في توزيع

الدخل، من أجل تحقيق التوازن الاقتصادي وتحسين مستوى معيشة الافراد. وفي هذا المبحث سوف نقوم بدراسة الاثار الاقتصادية للإنفاق العام.

المطلب الأول: اثر الإنفاق العام في الانتاج

يؤثر الإنفاق العام في الناتج القومي و يمكن القول أن هذه الاثار يمكن أن تكون اثار مباشرة وغير مباشرة.

الفرع الأول: الاثار المباشرة

من المعروف أن الإنفاق العام له تأثير على الانتاج من خلال ما تؤدي اليه من زيادة في قدرة الأفراد على العمل أو الرغبة فيه، ذلك لأن الإنفاق العام الذي يأخذ شكل الإنفاق على الصحة والتعليم والضمان الاجتماعي، يؤدي بلا شك إلى زيادة قدرة الأفراد والرغبة فيه، من خلال توفره من رعاية صحية واستقرار نفسي ناتج عن إحساس العامل بالأمان ومستوى تعليمي الذي يرفع مستوى أداء العامل، أو بعبارة أخرى يؤثر هذا الإنفاق على الانتاج عن طريق تأثيرها في قدرة الأفراد على العمل، فهو تعمل على زيادة كفاية الأفراد وقدراتهم الذهنية والجسمية و تأمنهم من مخاطر المستقبل، مما يزيد من قدرتهم على الانتاج والادخار أيضًا. إذ أن زيادة في توزيع الدخول تؤدي إلى زيادة موارد المستفيدين و بهذا الشكل تزيد من إمكانياتهم في الادخار إذ يعتمد الادخار على مستوى دخول الأفراد (العلي ، 2007، صفحة 67).

الفرع الثاني: الآثار غير المباشرة

نهدف من خلال هذا الفرع توضيح الآثار غير مباشرة من خلال المضاعف والمعجل في ما يلي:

أولا: أثر المضاعف

يؤثر الإنفاق العام بشكل غير مباشر على الانتاج، من خلال ما يعرف بتأثير المضاعف والمضاعف مصطلح يستخدم في التحليل الاقتصادي، لبيان الاثر المتراكم عن الزيادة الحاصلة في الإنفاق والنقص فيه بالنسبة للدخل القومي، كما يعبر عنه مقدار الزيادة الحاصلة في الدخل القومي الناتجة عن الزيادة في الإنفاق العام، و ما يترب عن هذه الزيادة من تأثيرات في الاستهلاك، او بعبارة

أخرى هو العدد الذي اذا ضرب في الزيادة الأولية للإنفاق نتج عنه الزيادة النهائية في الدخل القومي. ويعبر عنه بالميل الحدي للاستهلاك ويحسب من خلال:

$$\frac{\Delta \text{الاستهلاك}}{\Delta \text{الدخل}} \text{ اي } \frac{\text{التغير في الاستهلاك}}{\text{التغير في الدخل}}$$

كما يمكن حسابه من الصيغة الرياضية كالاتي:

الصيغة الرياضية=١ ÷ (١- الميل الحدي للاستهلاك) أو

$$\text{الصيغة الرياضية} = \frac{1}{1 - \text{الميل الحدي الاستهلاك}}$$

وقد وجهت انتقادات للمضاعف منها :

يفترض كينز وجود طاقات إنتاجية عاطلة، فالاقتصاد يعمل في نظره عند مستوى اقل من التشغيل التام، ومن ثم يكون الجهاز الانتاجي أكثر مرونة، تساعده على الاستجابة للزيادة في الطلب. كما يفترض أن قيمة المضاعف تتوقف على الميل الحدي للاستهلاك، فكلما كأن الميل الحدي للاستهلاك(أو كان الميل الحدي للادخار صغيرا) كبيرا كلما كانت قيمة المضاعف كبيرة و العكس صحيح.

كما تؤثر العادات و التقاليد على المضاعف بعكس ما توقع كينز، لأن الاحداث السياسية والحروب تؤثر على السلع الاستهلاكية فيزداد تخزينها، زيادة عن ذلك سداد الديون بدوره يؤثر على المضاعف، ويفترض كينز في تحليله غياب عنصر الزمن، بمعني أن اثر الإنفاق على الاستهلاك يكون فوريا، مع أن هذه الآثار تأخذ وقتا طويلا، يعقل معه بالطبع الميل الحدي للاستهلاك.

لتفادي عن ما أغفله كينز ولكي يصبح المضاعف اكثر دقة يجب أن ندخل التعديلات التالية :

إدخال عنصر الزمن في التحليل، الأخذ بعين الاعتبار السلوك الاستهلاكي والعادات الاستهلاكية، تفادي الافتراض الذي فرضه كينز من أن الزيادة في الاستثمار تقتصر على أثر الكمية الأولية للاستثمار (الاستثمار المستقل)، دون أن يليها زيادات متتالية على تترب عن الزيادة الحاصلة في الإنفاق الاستهلاكي الناجم عن الاستثمار المستقل (كعنان، 2009/2008، الصفحات -293-294).

ثانيا: أثر المعجل (المسارع)

يعبر اصطلاح " المعجل " في التحليل الاقتصادي عن أثر الزيادة في الإنفاق أو نقصه على حجم الاستثمار. فالزيادة في الإنفاق على السلع الاستهلاكية تؤدي إلى زيادة إنتاج تلك السلع وبالتالي إلى زيادة حجم الدخل القومي والتشغيل خلال عمليات الاستهلاك المتتالية الناشئة عن زيادة الإنفاق، والعلاقة بين هاتين الزيادتين يعبر عنها بمبدأ المعجل.

فالمعجل يبين أثر تغير الاستهلاك على الاستثمار ويمكن التعبير عن ذلك بالعلاقة التالية (بن عزة، 2010/2009، صفحة 33):

$$\frac{\text{التغير في الاستهلاك}}{\text{التغير في الاستثمار}} = \frac{\triangle C}{\triangle I}$$

يتبين دور المضاعف بدفع المنتجين إلى توسيع طاقتهم الإنتاجية من خلال زيادة طلبهم على الاستثمار من خلال شراء آلات الانتاج الجديدة والمعدات اللازمة لذلك، ويرتبط اثر المضاعف بأثر المعجل من خلال زيادة حجم الانتاج الناتجة عن الإنفاق على السلع الاستهلاكية بكمية أكبر من الإنفاق الاولي(اثر المضاعف)، التي تسمح بزيادة في الاستثمار (اثر المعجل)(قدورة ، 2012، صفحة 72).

الشكل رقم(10): يمثل الآثار المباشرة للإنفاق العام من خلال المضاعف و أثر المعجل

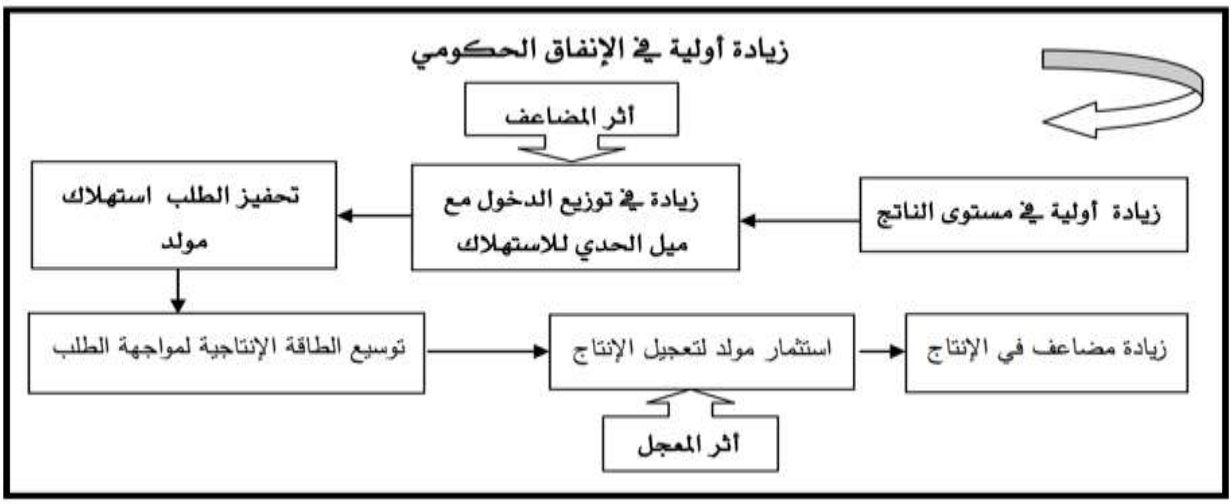

المصدر:(الهيتي و الخشالي، 2005، صفحة 66)

من خلال ما سبق، هناك علاقة قوية تربط تأثير كل من المضاعف والمعجل، حيث أن تحليل تأثير المضاعف والمعجل يتوافق مع ظروف الدول المتقدمة التي لديها بنيان اقتصادي قوي وجهاز إنتاجي مرن لمواجهة مختلف المشاكل الاقتصادية، الذي يهدف إلى تحفيز الطلب الناتج عن زيادة الإنفاق العام.

المطلب الثاني: أثر الإنفاق العام في توزيع الدخل

تساهم الدولة في تكوين توزيع الدخل القومي من خلال الأدوات المالية أي باستخدام أدوات السياسة المالية التي تعكسها الميزانية العامة، كما تستخدم أيضا سياسة تحديد الأجور وتحديد الأسعار وسياسة الاستثمار. التي تقوم بتوزيعها بين القطاعات الاقتصادية من جهة توزيعها جغرافيا بين الأقاليم الدولة من جهة اخرى .

"يؤثر الإنفاق العام في توزيع الدخل على الافراد المشاركين فيه بصفتهم منتجين وهو ما يعرف بمرحلة التوزيع الأولى، كما يؤثر على توزيع الدخل على الافراد بصفتهم مستهلكين وهو ما يعرف بمرحلة التوزيع النهائي"(برحماني، 2015، صفحة 58).

الفرع الأول: أثر الإنفاق العام على إعادة توزيع الدخل(التوزيع الاولي)

يمكن للدولة أن تؤثر في الإنفاق العام على توزيع الدخل بين المنتجين من خلال الاعتماد على النفقات الحقيقية من أجل خلق مداخيل جديدة لعوامل الانتاج، ومن ثم توزيع مداخيل جديدة على شكل أجور ومكافآت وأرباح على المشاركين في الانتاج، كما تعتمد الدولة أيضًا على تحديد معادلات عوامل الانتاج سواء على شكل أجور أو أرباح، ويحدد أسعار السلع والخدمات(برحماني، 2015، صفحة 58).

الفرع الثاني: اثر الإنفاق العام على إعادة توزيع الدخل (التوزيع النهائي)

تقوم الدولة بتعديلات التي من الضروري إدخالها على الدخول النقدية و الدخول العينية و الناتجة عن التوزيع الأول، من اجل إعادة توزيع الدخل بين المستهلكين، تعتمد الدولة بشكل كبير على الأدوات المالية، في إعادة توزيع رفع المستوى المعيشي للمواطن، أو الرفاهية الوطنية او الجماعية، وتحقيق اكبر منفعة ممكنة للمجتمع.

ويختلف ضبط او تحديد اثر الإنفاق العام في إعادة توزيع الخل الوطني من خلال التفريق بين النفقات العامة الحقيقية والنفقات العامة التحويلية، كذلك يتم إعادة توزيع الدخل الوطني بين الإنفاق الاجتماعية المختلفة، او فيما بين فروع إنتاجها المختلفة، أو بين اقاليمها المختلفة. ويكون ذلك تبعا لنوع النفقات العامة، تحويلية او حقيقية (الخطيب و شامية ، 2005، صفحة 105).

ومن جهة أخرى يمكن الإنفاق العام التي تقوم به الدولة أن يعيد توزيع الدخل الوطني إلى توزيع قطاعي وتوزيع إقليمي(لعجال، 2017/2016، صفحة 59).

ستقتصر دراستنا على تحديد تأثير الإنفاق العام على إعادة توزيع الدخل القومي، مع مراعاة التفريق بين النفقات العامة الحقيقية والنفقات العامة التحويلية، وأن إعادة توزيع الدخل القومي يتم بين النفقات الاجتماعية أو بين مختلف فروع الانتاج ، أو بين مختلف المناطق على النحو التالي:

أولا. اثر النفقات التحويلية: وهي النفقات التي لا تؤدي مباشرة إلى زيادة الانتاج القومي، إلا أنها تقتصر على تحويل جزء من الدخل فيما بين الفئات الاجتماعية المختلفة، أو فيما بين فروع الانتاج المختلفة و تنقسم هذه النفقات بدورها إلى ثلاثة أنواع هي: النفقات التحويلية الاقتصادية، و النفقات التحويلية المالية، و النفقات التحويلية الاجتماعية. حيث تعتبر النفقات التحويلية أداة من الأدوات الهامة في إعادة توزيع الدخل، ويتميز تأثير كل نوع من هذا الأنواع في إعادة توزيع الدخل حسب نوعه(الخطيب و شامية ، 2005، صفحة 105).

أ. **النفقات التحويلية الاقتصادية:** وتتمثل في الإعانات التي تمنحها الدولة لبعض المشاريع قد يكون الغرض منها زيادة أرباحها او حماية صناعتها الوطنية، او خفض أسعار المنتوجات.

يؤدي نوع من هذه النفقات إلى تحويلات غير مباشرة عندما يتلقى المستفيد منها سلعة او خدمة مجانا أو بسعر اقل من التكلفة، والتي تؤدي بهذه النفقات إلى إعادة توزيع الدخل في صورة عينية، إلا أنه يوجد في صورة نقدية كما في النفقات التحويلية.

ب. النفقات التحويلية المالية: و تتمثل هذه النفقات في أقساط القروض العامة و الفوائد المستحقة عليها و تؤدي هذه النفقات العامة إلى إعادة توزيع الدخل القومي على شكل فوائد التي تستحق عن القروض

العامة التي تبرمها الدولة، وتعود المصلحة على المكتتبين، ويكون إعادة التوزيع هنا لمصلحة ذوي الدخول المنخفضة (قدورة ، 2012، صفحة 32).

ت. النفقات التحويلية الاجتماعية: و تتم هذه النفقات بلا مقابل والغرض منها تحقيق البعد الاجتماعي، بهدف رفع مستوى المعيشة للأفراد مثال على ذلك إعانات البطالة التي تمنح للأفراد، الإعانات الممنوحة لكبار السن ولعجزة، والإعانات المقدمة للفقراء والمحتاجين ذوي الدخل المنخفض في المجتمع، كما يطلق على النفقات التحويلة في بعض الأحيان بنفقات برامج الرفاهية الاجتماعية الموجهة للفقراء(عبد الحميد، 2005/2004، صفحة 198).

اما الأثر الأخر فهو تحديد عوامل المكافأة وهي الأجور والفوائد والأرباح والإيجارات ، ويأخذ هذا التحديد أحد الشكلين ، مباشر أو غير مباشر. يتم التحديد المباشر عن طريق تحديد الأجور، وتحديد الفائدة، وتحديد الإيجارات، وتحديد معدلات الربح. ويلاحظ أن تحديد أي نوع من عائدات عوامل الانتاج المذكورة أعلاه يؤثر على نصيب ذلك العامل في الدخل القومي، وأن تفضيل الدولة لأي عامل إنتاجي يعني توجيه التوزيع الأولي للدخل القومي إلى مصلحة، ونتيجة لهذا التدخل في الأسعار التأثير ذلك على إيرادات عوامل الانتاج ومن ثم توزيع الدخل فيما بينها(الخطيب و شامية ، 2005، صفحة 105).

ثانيا. اثر النفقات الحقيقية: تؤدي النفقات الحقيقية إلى خلق دخول جديدة لعوامل الانتاج، وبالتالي زيادة الدخل القومي. كما تساهم في التوزيع الأولي للدخل من جهة، وتساهم أيضًا في إعادة التوزيع ونميز ثلاثة أنواع من هذه النفقات:

أ. النفقات العامة الحقيقية الاجتماعية: ومثال على هذه النفقات هو ما يتم إنفاقه على الخدمات الصحية والتعلمية، اذا كانت الدولة تقدم هذه الخدمات مجانا او بأسعار تقل عن تكاليفها فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الدخول الحقيقية للمستفيدين منها، أي هذه النفقات تساهم في إعادة توزيع الدخل(عبد الحميد، 2005/2004، صفحة 198).

ب. الأجور و المرتبات: هذا النوع من النفقات يؤدي إلى خلق مداخيل جديدة لعوامل الانتاج ويشمل جزء منها النفقات التحويلية الت تدخل في مفهوم إعادة توزيع الدخل، وإذا تجاوزت النقاقات قيمة الخدمات المقدمة كمقابل لها يتطلب معرفة القيمة السوقية للخدمات، و هذا ليس بالأمر السهل، وبالتالي يكون من السهل اعتبار الرواتب و الأجور نفقات حقيقية(عواد، 2013، صفحة 105).

ت. المستوى العام للأسعار: قد تؤدي النفقات العامة الحقيقية والتحويلية إلى فرع المستوى العام للأسعار و هذا يعتمد على مرونة الجهاز الإنتاجي، وما يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل القومي ولصالح الدخول الجديدة، على حساب الدخول الثابتة أو التي تزيد ببطء، وهذا يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل لصالح المدنيين وعلى حساب الدائنين(الوادي و عزام ، 2007، صفحة 153).

المطلب الثالث. أثر الإنفاق العام في الاستقرار الاقتصادي:

يواجه الاقتصاد الوطني عدة اختلالات في التوازن قد يكون هذا الخلل حالة تضخم في الاقتصاد أو حالة انكماش او حالة الكساد التضخمي، والتي تعد من أهم الاختلالات الاقتصادية التي ترتبط بالسياسة الاقتصادية، ولبيان أثر الإنفاق على هذين الخللين سوف ندرس كل منهما بشكل منفرد.

الفرع الأول: حالة التضخم.

يظهر التضخم في الاقتصاد نتيجة زيادة حجم الطلب عن حجم العرض، فإما أن تقوم الدولة بزيادة الاجور أو زيادة حجم القروض المصرفية أو تخفض سعر الفائدة لزيادة طلبات الاقتراض، و من جهة ثانية فإن تراجع العرض أمام الطلب سوف يؤدي للتضخم و في كلا الحالتين ينبغي للدولة التدخل لإحلال التوازن، و يكون تخلها هذه المرة عن طريق تخفيض حجم الإنفاق العام(كنعان، 2008-2009، صفحة 274). وبعبارة اخرى أن أسباب التضخم هو ارتفاع في الطلب الكلي ويقصد به زيادة في القوة الشرائية وتعمل الدولة على امتصاص هذه الزيادة من خلال خفض الإنفاق العام للتخلص من الفجوة التضخمية ويصاحب ذلك زيادة في حجم الضرائب.

الشكل رقم(11): إجمالي الإنفاق القومي عند مستوى التشغيل الكامل

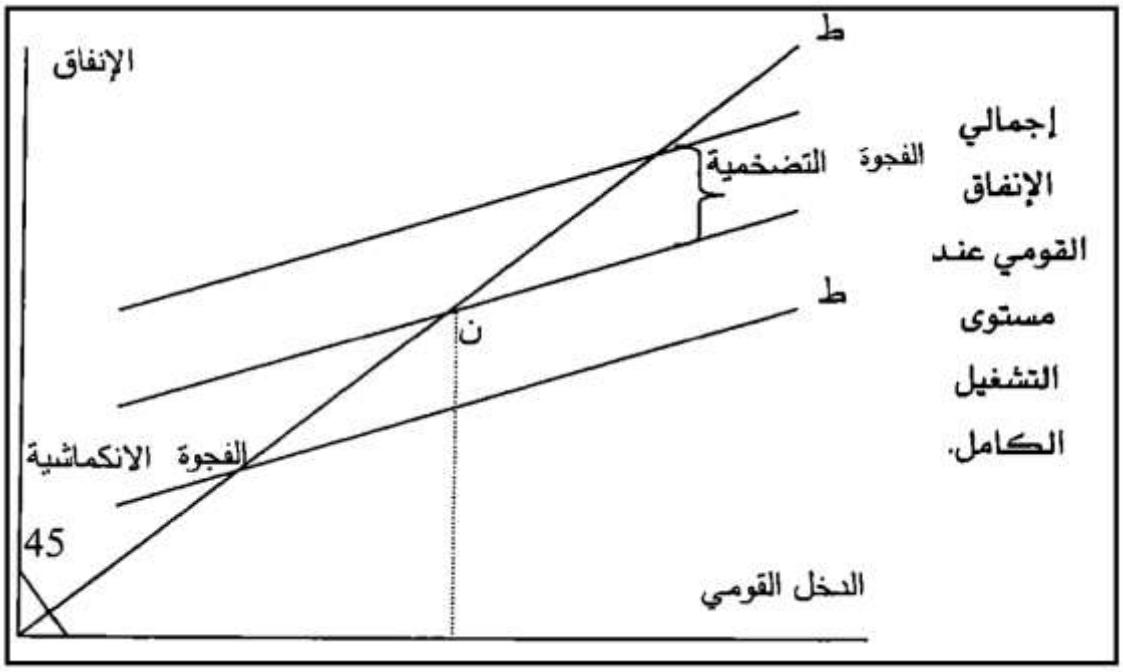

المصدر: (العلي ع.، 2011، صفحة 89)

الفرع الثاني: حالة الانكماش

في حالة الانكماش فهي معاكسة تماما وتعني قصور في الطلب الكلي وبعبارة أخرى يكون فيها إجمالي الإنفاق القومي اقل من الانتاج القومي وللتبسيط اكثر كمية كبيرة من السلع تطاردها كمية من النقود، مما يؤدي إلى انخفاض في الأسعار وأنتشار البطالة بمعدلات متزايدة كلما زاد اتساع الفجوة الانكماشية، وهذا ما يستدعي تدخل الدولة باستخدام أدوات السياسة المالية المتمثلة في السياسة الإنفاقية والضريبية.

في حالة الانكماش وعند انخفاض الطلب الكلي، يتطلب خلق قوة شرائية جديدة تهدف إلى تحفيز الطلب الفعال(القدرة + الرغبة)، حيث تقوم الدولة بزيادة الإنفاق العام وتخفيض الضرائب مما يؤدي إلى تحفيز وتشجيع الإنفاق القومي حتى يقترب مستواه من الانتاج القومي وتختفي الفجوة الانكماشية تدريجيا(العلي ع.، 2007، الصفحات 72-73).

استنادا لما سبق ينبغي على الدولة أن تحدد حجم الإنفاق العام في حالة التضخم وحالة الانكماش، فعلى الدولة تخفيض حجم نفقاتها في حالة التضخم كي لا يتسبب في ارتفاع الأسعار والذي ينتج عنه فجوة تضخمية والتي تؤثر على التوازن الاقتصادي، اما في حالة الانكماش يجب على الدولة زيادة حجم إنفاقها العام من اجل زيادة الطلب الفعال وخفض الضرائب، وقيام مجموعة من الخواص بإقامة مشاريع جديدة و تشجيع الاستثمار وزيادة الانتاج.

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل حاولنا الالمام بأهم الجوانب النظرية المتعلقة بالإنفاق العام واستخلصنا النقاط التالية:

- ✓ من حيث المفهوم والأركان، القواعد وتقسيماته التي تحدد هيكله، يعرف الإنفاق العام المبلغ النقدي الذي تقوم بأنفاقه الدولة او احد هيئاتها، بغرض تحقيق منفعة عامة
- ✓ كما تطرقنا إلى مفهوم الإنفاق العام عبر المدارس الاقتصادية المختلفة بداية من المدرسة الكلاسيكية التي دعت إلى حيادية الدولة في الحياة الاقتصادية، وجاءت بعدها المدرسة الكينزية التي اكدت على اهمية تدخل الدول في الشؤون الاقتصادية، لتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي، وصولا إلى المدرسة النقدية والتي اكدت على اهمية دور السياسة النقدية مقارنة بدور السياسة المالية.
- ✓ الإشارة إلى التقسيمات المختلفة لإنفاق العام، اما عن ظاهرة تزايد الإنفاق العام فتناولنا أسبابها الظاهرية والحقيقية.
- ✓ استعرضنا أهم النظريات والقوانين المفسرة التي فسرت ظاهرة تزايد الإنفاق العام وأهم ما توصل اليه العالم الاقتصادي كينز والعالم الألماني فاغنر وفرضيةPeacock-Wiseman ونظريات أخرى.
- ✓ وأخيرا تناولنا الآثار الاقتصادية للإنفاق العام من خلال تأثيره في الانتاج بطرق مباشرة والمتمثلة في تأثير المضاعف وطرق غير مباشرة متمثلة في المعجل، كما كان تأثيره في توزيع الدخل والاستقرار الاقتصادي، الذي يسعى إلى معالجة الاختلال في التوازن أي معالجة ظاهرة الانكماش او التضخم لتحقيق التوازن الاقتصادي.

وكنتيجة لهذا الفصل توصلنا إلى أن الإنفاق العام هو المرآة العاكسة لدور الدولة في النشاط الاقتصادي التي ترمي إلى تحقيق الأهداف المرجوة للاقتصاد الوطني، والعمل على تحسين ومعالجة المتغيرات الاقتصادية الكلية بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وهو ما سنطرق له في الفصل الثاني.

الفصل الثاني: الإطار النظري للعلاقة بين متغيرات الاقتصاد الكلي المختارة ونمو الإنفاق العام

- تمهيد الفصل
- علاقة معدل التضخم بالإنفاق العام
- علاقة المعروض النقدي بالإنفاق العام.
- علاقة معدل البطالة بالإنفاق العام.
- علاقة النمو الاقتصادي بالإنفاق العام.
- خلاصة الفصل

تمهيد

يعتبر الإنفاق العام أداة من الأدوات التي تكشف عن مشاركة الدولة في الاقتصاد الوطني، من خلال تدخلها في الشؤون الاقتصادية، حيث يتضمن استقرار الاقتصاد عمليات متغيرات الاقتصاد الكلي التي ترتكز على السياسة المالية والسياسات النقدية للدولة، وتركز السياسة المالية على الإنفاق العام، وذلك من خلال تحقيق الهدف الرئيسي لتعزيز الرفاهية في المجتمع.

ويقدم هذا الفصل تحليل شاملا للعلاقة بين متغيرات الاقتصاد الكلي المختارة(النمو الاقتصادي، معدل التضخم، معدل البطالة، المعروض النقدي) والإنفاق العام، وبصورة محددة سيعرض هذا الفصل مفهوم ومقياس كل متغير كلي، مع عرض أهم النظريات الاقتصادية لهذه المتغيرات، وتقديم تحليل نظري يوضح وجهات النظر، المختلفة في المدارس الاقتصادية، علاوة على ذلك عرض الدراسات التجريبية التي تناولت العلاقة بين متغيرات الاقتصاد الكلي و الإنفاق العام و تحليلها ، مع تسليط الضوء على أهم النتائج، كما يهدف هذا الفصل إلى توفير فهم عميق للأثار الاقتصادية ، من أجل القيام بالأداء الاقتصادي.

ومن خلال هذه الفصل سيتمكن القارئ من أخذ صورة شاملة و واضحة للعلاقة المتداخلة والمعقدة بين متغيرات الاقتصاد الكلي والإنفاق العام، وهو ما سنعرضه من خلال المباحث التالية:

- ✓ **المبحث الأول: علاقة معدل التضخم بالإنفاق العام.**
- ✓ **المبحث الثاني: علاقة المعروض النقدي بالإنفاق العام.**
- ✓ **المبحث الثالث: علاقة معدل البطالة بالإنفاق العام.**
- ✓ **المبحث الرابع: علاقة النمو الاقتصادي بالإنفاق العام.**

المبحث الأول: علاقة معدل التضخم بالإنفاق العام

يعد التضخم من اهم متغيرات الاقتصاد الكلي واكثرها خطورة، كما أن هناك نظريات اقتصادية مختلفة تفسر ظاهرة التضخم. حيث تناولت كل مدرسة موضوع التضخم ووضعت تفسيراً له استناداً إلى الظروف الاقتصادية لكل مدرسة، كما اختلف تفسير التضخم باختلاف الأسباب التي أدت إلى ظهوره. من هذا المنطلق يمكننا التعرف على التضخم وعلاقته بالإنفاق العام. هذا من خلال تقديم عرض لأهم الأفكار الاقتصادية التي قدمت تفسيرا للتضخم.

المطلب الأول: ماهية التضخم و أنواعه

من خلال هذا المطلب نحاول تقديم بعض التعاريف والمفاهيم الأساسية المتعلقة بالتضخم والمتمثلة في مفهومه، أنواعه، مؤشرات قياسه، وعرض أهم آثاره.

الفرع الأول: مفهوم التضخم و أنواعه

نخصص هذا الفرع للتعرف على مصطلح التضخم وأهم أنواعه.

أولا: مفهوم التضخم: هناك العديد من التعاريف المقدمة بشأن مصطلح التضخم؛ من بينها:

عرف التضخم بأنه "الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، ومعدل التضخم هو معدل الزيادة في السعر."(Blanchard & Cohen, 2006)

كما عرف أيضا بأنه: ظاهرة نقدية وهو عبارة عن زيادة كمية النقود التي تؤدي إلى ارتفاع الأسعار سواء ظهرت هذه الزيادة من خلال عرض النقود، الأرصدة النقدية أو التوسع في خلق الائتمان أو من خلال الطلب على النقود (الإنفاق النقدي)(بهلول ، حماد ، و الدهاش، 2019).

وفي تعريف آخر هو؛ ارتفاع في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات في الاقتصاد خلال فترة زمنية، عندما يرتفع مستوى السعر، تشتري كل وحدة من العملة عددا أقل من السلع والخدمات.

ويعرفه البعض بأنه؛ الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، والمستوى العام للأسعار هو السعر الذي يعكس مستوى الأسعار الإجمالي للسلع و الخدمات في الاقتصاد في وقت معين (Rabiul, Ahmad Bashawir, Emil, & Narmatha , 2017).

مما سبق يمكن القول أن التضخم هو؛ ظاهرة نقدية تتمثل في ارتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية معينة، سوآءا كان هذا الارتفاع من خلال عرض النقود، الأرصدة النقدية أو التوسع في خلق الائتمان أو من خلال الطلب على النقود (الإنفاق النقدي)...وغيرها.

ثانيا: أنواع التضخم: تختلف أنواع التضخم وفقا لقيمة الزيادة في المعدل العام للأسعار، وقد تكون وفقا لمصدر الذي يسبب التضخم و يصنف الاقتصاديون هذا الأنواع على النحو التالي.

أ. **التضخم الزاحف GropingInfation:** تعاني منه معظم دول العالم كونه ينتج عن زيادة حاجيات وإلى ارتفاع متطلبات السكان بسبب الزيادة في حجم السكان، فتضطر الدولة إلى تمويل جانب من الإنفاق الاستثماري لتلبية حاجاتها عن طريق إصدار نقود بلا غطاء، الامر الذي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، ويكون هذا من التضخم بمعدلات منخفضة نسبيا و لكنه مستمر، و هو يختلف في فترات المناسبات و الأعياد والسياحة عن الفترات الاعتيادية الأخرى التي ينخفض فيها حجم الاستهلاك.(النسور ، 2014، صفحة 196)، وعموما يمكن تلخيص الأسباب التي تؤدي إلى ظهور التضخم الزاحف؛ فيما يلي:

1. الزيادة الطبيعية للسكان و تطور احتياجاتهم، دون أن يواكب ذلك زيادة في عرض السلع والخدمات لتلبية هذه الاحتياجات.
2. تمويل قسم من الإنفاق العام عن طريق إصدار النقود بدون غطاء من الإنتاج، أو رصيد من الذهب و المعادن الثمينة الأخرى.
3. عدم مرونة الطاقة الإنتاجية للزيادة في حجم الطلب الكلي الفعال.

ب. **التضخم المستوردImported Inflation:** هو ارتفاع الاسعار للدولة نتيجة لتسرب **التضخم** العالمي إليها عن طريق الواردات. فالتضخم المستورد في دولة ما، ينجم عن ارتفاع الاسعار في الاسواق الخارجية التي تعتمد عليها الدولة في وارداتها، وتتزايد خطورته في الدولة التي تعاني من درجة انفتاحها على العالم الخارجي بدرجة كبيرة (الخطيب و دياب، 2015، صفحة 278). إضافة إلى

ذلك عندما تتعرض العملة المحلية لضغوطات نتيجة انخفاض قيمتها امام العملة الأجنبية، ترتفع بشكل كبير أسعار السلع المستوردة في السوق المحلية. في هذه الحالة يتحمل المستهلكون كلفة هذا الانخفاض في قيمة العملة عند قيامهم باستهلاك سلعة، او خدمة مستوردة بالكامل أو بها مكون مستورد. يزداد تأثير هذا المكون كلما ارتفعت نسبة مدخلات الإنتاج المستوردة من الخارج في هياكل الإنتاج المحلي(الشيخ طه، 2021)، ويمكن التعبير عنه حسابيا بالمعادلة التالية:

$$\text{نسبة التضخم المستورد} = 100 \times \frac{\text{قيمة الواردات} \times \text{معدل التضخم العالمي}}{\text{قيمة الناتج المحلي الإجمالي}}$$

ت. **التضخم المتسارع(المتسلل):** يحدث في الفترة التي تشهد انخفاضا في الإنتاج، حيث تبدأ أسعار السلع والخدمات بالارتفاع قليلا وقد تستمر في ذلك بشكل يثير القلق لدى المستهلكين، وهم الذين قد يلجؤون إلى محاولة التخلص مما بحوزتهم من النقود السائلة، لصالح شراء السلع الخدمات التي تفوق حاجاتهم، خاصة شراء السلع المعمرة أو التحوط بشراء السلع الملموسة، وهو ما قد يؤدي إلى زيادة معدل التضخم اكثر بسبب هذا التصرف، و تزدهر هذه الحالة في فترات عدم الاستقرار السياسي والحروب و الثورات تحديدا(النسور ، 2014)

ث. **التضخم الجامح:** يشكل أخطر أنواع **التضخم** و أكثرها أضرارا بالاقتصاد الوطني، ترتفع بها الأسعار إلى حدود تقارب أو تجاوز 50%.مما يؤثر وبشكل مدمر على القدرة الشرائية لوحدة النقد، ويعجل بالتخلي عنها كمقياس للقيمة ووسيلة للمدفوعات الآجلة وهو ما يؤدي في الغالب إلى الإطاحة بالنظام النقدي(بودريوة ا.، 2021).

ج. **التضخم المكبوت (الحبيس) RepressedInflation:**وهي حالة يتم فيها منع الأسعار من الارتفاع من خلال السياسات المتمثلة في وضع الضوابط والقيود التي تمنع الاتفاق الكلي وارتفاع الأسعار(احمد ، 2020، صفحة 6).

ح. **التضخم الركودي:** في فترات الركود (الكساد) الاقتصادي ينخفض حجم الطلب الكلي عن المستوى الطبيعي بشكل واضح و ملموس، وفيه ينخفض مستوى التشغيل وبحسب العلاقة الإيجابية بينهما تزداد معدلات البطالة، وفي ظل وجود مؤسسات محتكرة، لا يوجد هناك ما يشير إلى تخفيض أسعار بيعها

بسبب الحالة الاقتصادية السائدة، وهو ما يعني ارتفاع كلا من الأسعار ومعدلات البطالة. بسبب قيام الشركات المحتكرة جراء تخفيض مستوى التشغيل لديها(احمد ، 2020، صفحة 11).

الفرع الثاني:مؤشرات قياس التضخم وأهم آثاره

في هذا الفرع سيتم التعرف على بعض المؤشرات المستخدمة في قياس التضخم وأهم الآثار الناجمة عنه.

أولا: مؤشرات قياس التضخم: وهي أنواع متعددة منها ما يتعامل مع حزمة معينة من السلع والخدمات، معوضا عن باقي المنتجات ومنها ما يتعامل مع كل السلع والخدمات. وأهم أنواعها ما يلي:

أ. **الرقم القياسي للأسعار المستهلك (CPI)Consumers Price Index:** يعتبر هذا المقياس أكثر المقاييس المستخدمة كمؤشر على وجود التضخم إذ أنه يعكس مقدار التغير في المكتسبات التي يستطيع المستهلك العادي الحصول عليها كانت مكتسبات سلعية أو خدمية(بودريوة أ.، 2021، صفحة 73)ينصرف مفهوم الرقم القياسي لأسعار المستهلك إلى التغير في المستوى العام لأسعار السلع و الخدمات التي يقوم بشرائها القطاع العائلي ويتضمن هذا الرقم القياسي اسعار السلع والخدمات مثل: السلع الغذائية، السكن، الملابس والرعاية الصحية وغيرها من السلع والخدمات(داود ، 2013).

يطلق عليه في الماضي الرقم القياسي **لنفقة المعيشة**، وتعتبر تسمية غير دقيقة باعتباره لا يتعامل مع كل المستهلكين، حيث أنه يتناول القطاع العائلي فقط، حيث يقوم بدراسة ميزانيتها و نمطها الاستهلاكي، مركبا من ذلك هذا الرقم(دنيا، 2017).

مؤشر أسعار المستهلك (CPI) هو مقياس لمستوى الأسعار الإجمالي في الاقتصاد. يتكون مؤشر أسعار المستهلكين (CPI) من مجموعة من السلع والخدمات التي يتم شراؤها بشكل شائع. يقيس مؤشر أسعار المستهلك التغيرات في القوة الشرائية لعملة البلد، ومستوى أسعار سلة السلع والخدمات (Team, 2023).

فكلما ارتفع الرقم القياسي للأسعار أي ارتفاع المستوى العام للأسعار كلما انخفضت القوة الشرائية للنقود وقلت كميات السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها من استخدام وحدة النقد(عطية ن.، 2006، صفحة 241).

ويقيس مؤشر أسعار المستهلك (CPI) التقلبات في أسعار السلع والخدمات في سلة السوق. تتكون سلة السوق من مجموعة متنوعة من السلع والخدمات التي تستخدمها معظم الأسر، ويؤثر التغير في أسعارها بشكل مباشر على الاقتصاد كل عام. تشير دراسة مؤشر أسعار المستهلك إلى مستوى التضخم في الدولة(Dheeraj , 2021).ويتم حسابه كالتالي(أحمد عبد الله و محمد شريف، 2017، صفحة 70):

$$f = \frac{(\text{CPIt} - \text{CPIt} - 1)}{CPI\ t - 1}\ x100\%$$

حيث أن؛ F: معدل التضخم؛ CPI t−1: الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الفترة السابقة.

CPI t: الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الفترة الحالية.

ويسمى هذا المعدل بمعدل التضخم البسيط.

ب. **الرقم القياسي للأسعار الإنتاج (PPI)**: يعبر هذا الرقم عن التغيرات الحاصلة في كميات الإنتاج الكلي بالنسبة للاقتصاد القومي او بالنسبة لقطاع او صناعة منفردة من القطاعات او الصناعات التي يتكون منها الاقتصاد القومي، وذلك من خلال مدة زمنية معينة تحدد بسنة او عدة سنوات، وعليه فأنه يوجد رقم قياسي لإنتاج الصناعي واخر لإنتاج الزراعي والخدمات وغيرها من القطاعات الاخرى(الغزالي، 2003، صفحة 11).

ت. **المخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي(IPD)**:ويسمى مكمش الناتج القومي الإجمالي وميزة هذا الرقم عن سابقيه أنه يتعامل مع كل السلع و الخدمات المتاحة في الاقتصاد القومي أيا كان نوعها، إنتاجية و استهلاكية، نهائية وسيطيه.

ومن ثم فهو يعطى فعلا، على الأقل من هذه الحيثية، مؤشرا جيدا للمستوى العام للأسعار في المجتمع، وليس لمستوى بعض السلع، إضافة إلى عدم تعرضه لمشكلة الأوزان والترجيح، وفكرة هذا الرقم ببساطة شديدة تتمثل في المعادلة التالية (دنيا، 2017، صفحة 184):

$$\text{الرقم القياسي الضمني} = \frac{\text{الناتج القومي الاجمالي النقدي (الجارية بالسعار)}}{\text{الناتج القومي الاجمالي الحقيقي (الثابتة بالاسعار)}} \times 100$$

ثانيا: أهم الآثار الاقتصادية للتضخم: يترتب على التضخم المستمر في الأسعار أثار تمس أوجه النشاط الاقتصادي المختلفة و لكن بصورة متفاوتة، نورد أهم هذه الآثار فيما يلي:

أ. **تأثير التضخم على الدخل:** يضر التضخم بعض فئات المجتمع أكثر من البعض الآخر، فأصحاب الدخول الثابتة هم بالتأكيد المتضررون من ارتفاع الأسعار، بينما يستفيد أصحاب الدخول الناشئة عن الأرباح من رجال أعمال وتجار وغيرهم من وجود التضخم والذي ترتفع دخولهم بنسبة أكبر من نسبة ارتفاع الأسعار (الوادي ، العساف ، و صافي، 2010، صفحة 188).

ب. **تأثير التضخم على إعادة توزيع الدخل:** يتعرض أصحاب الدخل المحدود لأكثر الآثار السلبية للتضخم و ذلك بسبب انخفاض الدخل الحقيقي الذي يحصلون عليه نتيجة لارتفاع الأسعار وانخفاض القوة الشرائية للوحدة النقدية و تسارع العملية التضخمية مما يدفع العمال من ذوي الدخل المحدود إلى المطالبة بزيادة اجورهم النقدية لتعويض الارتفاع الحاصل في الأسعار والزيادة في تكاليف المعيشة واذا حصل العمال على الزيادة فأن ذلك سوف يؤدي إلى زيادة التكاليف المتغيرة لإنتاج، و سوف يقوم المنظمين بزيادة الأسعار من جديد، لذلك يرى الاقتصاديون أن التضخم يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل الحقيقي من الافراد الذين زادت معدلاتهم دخولهم بمعدلات اقل من معدلات ارتفاع الأسعار إلى الافراد الذين ارتفعت مستويات دخولهم النقدية بمعدل أكبر أي التضخم يعيد توزيع الدخل لصالح الطبقات الغنية غير المتضررة من جراء ارتفاع الأسعار.(الربيعي، 2013، صفحة 23)

ت. تأثير التضخم على ميزان المدفوعات: التضخم اثره سلبي على ميزان المدفوعات، حيث أن الدولة التي تعاني من ارتفاع تجد منتجاتها في موضوع تنافسي ضعيف من منتوجات الدول الأخرى الأقل سعرا، و بذلك تزداد وارداتها تقل صادراتها مما يؤدي إلى عجز الميزان التجاري أو في أقل الحالات سوءا ينخفض حجم الفائض فيه(القصاص، 2010).

ث. تأثير التضخم على النمو الاقتصادي: اختلفت الآراء حول أثر التضخم على النمو الاقتصادي فريق من الاقتصادين أن التضخم يخلق حالة من عدم اليقين حول الأوضاع الاقتصادية المستقبلية، الامر

الذي يؤثر على قرارات الاستثمار ويؤخرها، كما يؤثر على الحافز على الادخار وإنتاجية العمال وحمايتهم نتيجة انخفاض دخولهم الحقيقية، ويرى فريق آخر أن التضخم دافعا لعملية النمو الاقتصادي، حيث يتوقع أن ارتفاع الأسعار لفترة يعمل على زيادة الأرباح فتزيد الاستثمارات و يزيد التشغيل وتنخفض البطالة. وتظل صحة أي من الرأيين محكومة بنوع وحدة التضخم، فالتضخم الشديد والسريع بدون شك سيضر بالنمو الاقتصادي، بينما قد يكون التضخم البطيء والمعتدل دافعا للنمو إذا ما صوحب بسياسات اقتصادية حكيمة.

ومن ناحية أخرى يؤدي التضخم إلى تدهور قيمة العملة الوطنية و بالتالي إلى سعر صرف العملة الوطنية اتجاه العملات الأجنبية ومن ذلك من اثار سلبية على الاستثمارات الأجنبية في الداخل نظرا لعدم استقرار قيمة العملة المحلية وسعر صرفها. وعلى هذا الأساس يمكن القول أن التضخم يعتبر ظاهرة خطيرة سواء على مسار وحركة الاقتصاد الوطني او بالنسبة لمعظم افراد المجتمع. (محمود و العساف، 2009) لذلك لابد من اتخاذ الإجراءات و السياسات الفعالة لتصدي لتلك الظاهرة وهذا ما سنتطرق له في أساليب معالجة التضخم.

الفرع الثالث: معالجة التضخم

من أنواع **التضخم** يمكن تحديد العلاج والوسائل او الأدوات التي يجب استخدامها للحد منه، او التقليل من آثاره الضارة على الحياة الاقتصادية، ويتم عادة الاختيار بين سياستين:

أولا: السياسة النقدية لعلاج التضخم: يمكن تلخيص دور السياسة النقدية كأداة في يد المصرف المركزي لمكافحة التضخم في قدرته على امتصاص الكتلة النقدية الزائدة عن طريق التحكم في تكلفة الائتمان أو الاقتراض، فوجود التضخم بشكل كبير في الاقتصاد يدفع المصرف المركزي إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات لتخفيض الإنفاق العام(بهلول ، حماد ، و الدهاش، 2019).

ويتم من خلالها تحديد اجراءات معاكسة للضغوط التضخمية تعمل على امتصاص الزيادة في عرض النقود وتقيد الإنفاق النقدي، وحصر النشاط الحكومي ونشاط المشروعات ومنح الائتمان. و ينشا عن ذلك انخفاض النشاط الإنتاجي وحدوث تباطؤ في معدلات النمو وتميل الاسعار إلى الانخفاض.

سياسة التحكم بالدخل النقدي و تتمثل في الإجراءات التي تهدف إلى تحقيق الاستقرار النقدي، مع قبول معدل مقبول من التضخم. حيث يتم في التحكم في التضخم ويكون عاملا في تحقيق النمو الاقتصادي. مع الحرص على المحافظة على قيمة النقود وقوتها الشرائية بطريقة نسبية، أن يكون الارتفاع في الاجور والارباح موازيا للارتفاع في الأسعار (الخطيب و دياب، 2015، صفحة 282).

ثانيا: السياسة المالية لعلاج التضخم: وتستخدم السياسة المالية في علاج التضخم لتفادي قصور السياسة النقدية في مكافحة هذه الظاهرة بمفردها على الرغم من النجاح الذي قد تحققهما يجعل من الضرورة استخدام ادوات السياسة المالية والسياسة النقدية جنب إلى جنب والتنسيق بينهما بهدف القضاء على الضغوط التضخمية التي يعاني منها الاقتصاد. وتحقيق معدلات تشغيل مرتفعة والعمل على تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار (الجلال ، 2006/2005، الصفحات 67-68).وتستخدم السياسة المالية مجموعة من الأدوات أو الإجراءات للحد من التأثير السلبي لظاهرة التضخم؛ نلخصها في الآتي:

أ. **سياسة الإنفاق العام:** تستخدم كإحدى ادوات السياسة المالية بهدف الحد من تفاقم الضغوط التضخمية في الاقتصاد من خلال ضغط الإنفاق العام بهدف خفض حجم الطلب الكلي غلى السلع والخدمات. وذلك لأن خفض الإنفاق العام يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الاستثماري والإنفاق الاستهلاكي والذي بدوره يؤدي إلى انخفاض مستويات الدخول التي تولدها تلك النفقات وبالتالي انخفاض مستوى الطلب الكلي على السلع والخدمات في الاقتصاد.

ب. **الرقابة الضريبية:** وتعتبر أهم ادوات السياسة المالية المستخدمة في علاج الضغوط التضخمية في الاقتصاد. حيث تلجا الدولة إلى تقييد الطلب من خلال الزيادة في معدلات الضرائب الحالية او فرض ضرائب جديدة، وذلك لخفض القوة الشرائية الزائدة إلى الافراد، مما يعمل على تخفيض حجم الإنفاق الكلي على السلع والخدمات واعادة التوازن إلى الاقتصاد.

ت. **سياسة الدين العام:** تعتبر من اهم ادوات السياسة المالية فعالية لعلاج التضخم في البلدان المتقدمة التي تعاني من تفاقم الضغوط التضخمية. وتقوم هذه السياسة بتحويل القوة الشرائية الزائدة لدى الافراد ووحدات الخاص إلى الحكومة بغرض استخدامها في تمويل الإنفاق العام.

المطلب الثاني: النظريات المفسرة للتضخم

تحتوي الأدبيات الاقتصادية على عدد من النظريات لتفسير ظاهرة التضخم التي تعاني منها بلدان العالم بفترات دورية او متواصلة وهذا دليل على عدم استقرار هذه النظريات وعدم كفايتها لتفسير هذه الظاهرة في جميع الاحوال والفترات. لذا نجد أن غالبية الاقتصاديين يركزون على اهم ثلاث نظريات للتضخم والمرتبطة بالمصدر الاقتصادي وهي كالاتي:

الفرع الاول: نظرية التضخم الناشئ عن الطلب

أول من وجه الأنظار في العصر الحديث إلى دور الطلب الكلي في التضخم هو الاقتصادي المعروف كينز، وتعرض نظرية في هذا الخصوص باسم نظرية جذب الطلب وفقا لتحليله نجد أن زيادة الطلب الكلي تؤدي إلى زيادة الدخل القومي بفعل المضاعف(يسري احمد، ابو السعود، و حسن السيد، 2014).أوضح كينز أن التضخم ينشأ عندما تحدث فجوة تضخمية في الاقتصاد والتي تظهر عندما يتجاوز إجمالي الطلب إجمالي العرض عند مستوى التوظيف الكامل للإنتاج(Chukwuemeka ، 2022، صفحة 412).

ترى أن السبب الرئيسي لوجود التضخم هو حدوث زيادة في الطلب الكلي على السلع و الخدمات، سواء كانت هذه الزيادة بسبب الافراط في اصدار النقود او بسبب احد مكونات الطلب الكلي(الاستهلاك، الاستثمار، الإنفاق الحكومي، صافي الصادرات). (ابو السعود، نجا، و أخرون، 2015، صفحة 240)

قد ينشأ التضخم عن جانب الطلب، مع زيادة الإنفاق العام او الخاص، فأن الزيادة في الإنفاق أو الأسعار تتبعها زيادة في الاجور وزيادة إضافية في الإنفاق، وفي حالة زيادة حجم الطلب بدرجة تفوق الزيادات الحقيقية في الناتج المحلي الاجمالي (العرض) فسوف تنشأ فجوة في العرض، من نتائجها ارتفاع الاسعار (مصطفى احمد ، 2021، صفحة 74).

تفسر هذه النظرية التضخم بدفع الطلب (demand-pull-inflation) حيث ينشأ التضخم عندما يزداد الطلب الكلي للسلع والخدمات على العرض الكلي، أي يفوق اجمالي الطلب سواء في سوق السلع والخدمات او في سوق عوامل الإنتاج على اجمالي العرض الكلي وهذا يؤدي بدوره إلى خلق فائض في الطلب مما ينعكس في صورة تزايد في مستوى الأسعار.(الربيعي، 2013، صفحة 19) فهو يعبر عن

اشتداد طلب الافراد على شراء السلع والمنتجات او الحصول عليها بنسبة تفوق المعروض من هذه السلع والمنتوجات المتوفرة في الأسواق(عناية، 2006، صفحة 66).

وقد تكون زيادة الطلب الكلي نتيجة ارتفاع مفاجئ في الميل للاستهلاك وزيادة النفقات العامة عن الايرادات العامة أو زيادة الاستثمار عن الادخار(سمحان و سمحان، 2010، صفحة 80).

وينشا هذا النوع من التضخم نتيجة لعدة عوامل اهمها (البكري و صافي، 2012، صفحة 204):

أولا: زيادة طلب رجال الاعمال على عوائد الإنتاج و يعود ذلك لارتفاع سعرها.

ثانيا: الإنفاق الحكومي على المشروعات المنتجة .

ثالثا: تمويل الإنفاق الحكومي عن طريق زيادة الاصدار النقدي او زيادة الطلب الحكومي يؤدي إلى زيادة الاسعار دون زيادة الإنتاج.

رابعا: قصور المصارف التجارية في تحقيق رغبات الافراد.

خامسا: حصول عوامل الإنتاج على دخول مرتفعة يؤدي لزيادة الطلب على السلع والخدم الحكومي يعود إلى ارتفاع سعرها.

وفي كل الأحوال السابقة فإن زيادة الإنفاق الكلي يسبب وجود حالة فائض طلب كلي يؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم أو حدوث ما يسمى بالفجوة التضخمية.

خلاصة القول يحدث التضخم وفقا لنظرية جذب الطلب عندما يزيد الطلب الكلي بمعدل أسرع من العرض الكلي (الافندي م.، 2012، صفحة 288).

الفرع الثاني: النظرية الاحتكارية في تفسير التضخم(نظرية التكاليف)

نظرية تضخم التكاليف تقوم على أن الاسعار في الاجل الطويل ماهي إلا عبارة عن تسعير يحدد بالمقارنة مع اسعار المدخلات الضرورية للإنتاج وحدة واحدة أو تكاليف إنتاج الوحدة وخاصة عنصر الاجور الذي يندرج ضمن النفقات العامة(قوري يحي، 2020، صفحة 1209) .

ينشأ هذا النوع من التضخم نتيجة ارتفاع تكاليف (عوامل) الإنتاج بنسبة تفوق عن معدل الزيادة الإنتاجية ارتفاعا يؤدي إلى الزيادة في المستوى العام للأسعار السائدة. بحيث يتخلل التوازن ما بين ما تدره عوامل الإنتاج من منتجات، وبين ما تستنفذه هذه العوامل الإنتاجية من نفقات و تكاليف(عناية، 2006، صفحة 74)،لكن السبب الرئيسي لارتفاع التكاليف أن هناك سيطرة احتكارية في أسواق السلع وأسواق عناصر الإنتاج حيث تتمكن من رفع أسعار منتجاتها نتيجة لارتفاع تكاليفها، لأنها لا تخشى المنافسة فهي تسيطر على الأسواق وبالتالي تسيطر على أسعار السلع(الافندي م.، 2009)

إن أصحاب نظرية الكلفة الدافعة لم يستبعدوا تماما التأثيرات الناجمة عن الإنفاق الا أن اهتمامهم الأسعار تصب على تحليل جانب العرض من خلال تأثير المنتجين في تحديد الأرباح، وكذلك تأثير النقابات في تحديد الأجور في ظل سوق تسوده حالة(الاحتكار) او(احتكار القلة)، إذ تستطيع نقابات العمال في الضغط على المنتجين برفع الأجور مما يؤدي إلى زيادة كلفة الإنتاج من جهة المنتجين مما يدفعهم ذلك و بحكم قوتهم الاحتكارية او شبه احتكارية من زيادة الأسعار لتلاقي زيادة كلفة الأجور فيقابل زيادة الأسعار زيادة في الأجور ثم زيادة في الأسعار وهكذا تستمر الضغوط التضخمية. (الشمري ن.، 2006، صفحة 397)

ومن الامور الجديرة بالملاحظة أن كل زيادة في الاجور لا تعتبر تضخما، اذ لا يترتب على زيادة الاجور في قطاع معين رفع اسعار منتجات هذا القطاع، و لكن تصبح هذه الزيادة في الاجور تضخمية في حالة واحدة و هي حالة ما اذا زادت هذه الاجور عن الزيادة الكلية الإنتاجية، بناء على ذلك فإذا ارتفع مستوى الاجر بمعدل يفوق الارتفاع في الإنتاجية الكلية. فالأسعار في هذه الحالة ينبغي أن ترتفع نظرا لسبق زيادة في الاجور الزيادة في الإنتاجية، كذلك من اهم القوى المسببة لأحداث هذا النوع من التضخم ارتفاع اسعار الواردات، فإذا كانت الواردات تمثل نسبة كبيرة من الإنتاج المحلي سواء كانت في شكل سلع تامة الصنع او مواد اولية او سلع وسيطيه فأن ارتفاع اسعارها يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وهو ما يعكس ارتفاع في الاسعار(سليمان م.، 2002).

الشكل رقم(12):مخطط يمثل التداخل بين التضخم بالتكاليف والتضخم بالطلب

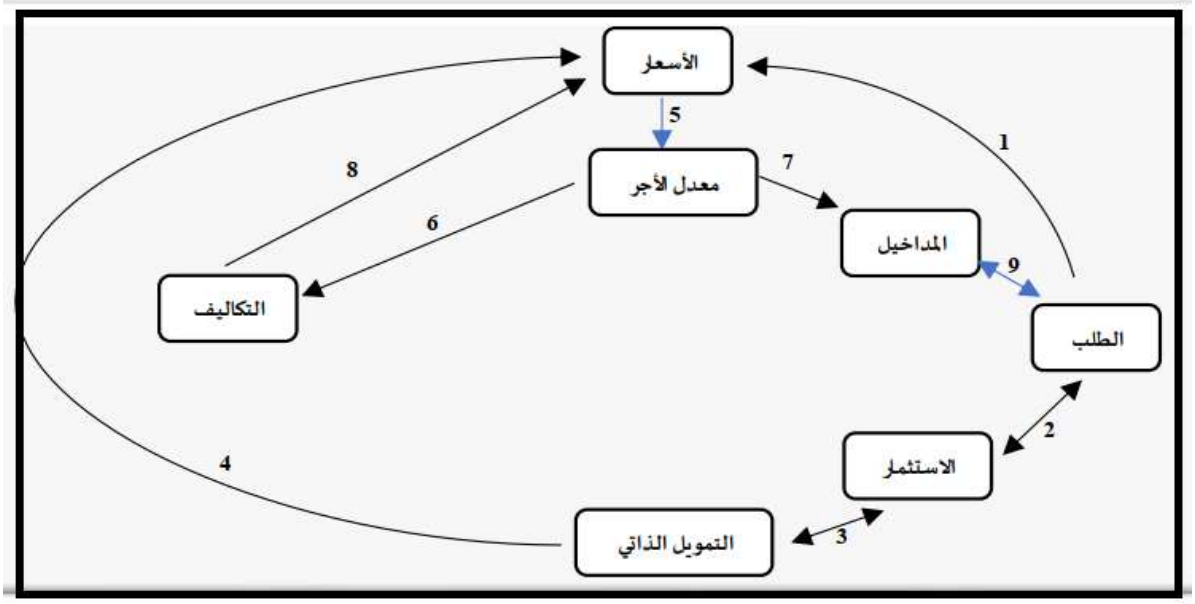

المصدر: (هتهات ، 2021، صفحة 8)

إن الزيادة في الاجور او الارباح تزيد في الواقع دخل الوحدات الاقتصادية، وتزيد بذلك بالطلب على السلع و الخدمات للاستهلاك و الاستثمار، على العكس من ذلك لا يمكن لزيادة الطلب أن تكون بدون تأثير على تكاليف الإنتاج.

في حالة وجود فائض في الطلب ترتفع الاسعار (الاتجاه رقم 1 كما هو في الشكل اعلاه) و هذا الارتفاع يؤدي إلى تشبع المشاريع الاستثمارية (اتجاه رقم 2)، التي تزيد من تمويلها الذاتي (الاتجاه رقم3)، مما يخلق ضغط على الاسعار(الاتجاه رقم4)، ينعكس على الارتفاع في شكل زيادة على الاجور(الاتجاه رقم 5)، التي تسبب في :اولا ارتفاع التكاليف (الاتجاه رقم 6)، الذي يزيد من التضخم(الاتجاه رقم 8)، او ثانيا من زيادة المداخيل (الاتجاه رقم 7)، الذي يزيد من الطلب (الاتجاه رقم 9)، مما يغذي من جديد ارتفاع الاسعار.

الفرع الثالث: النظرية الهيكلية في تفسير التضخم

يرى أنصار هذه النظرية أن التضخم في الدول النامية قد لا يتأثر كثيرا بالعوامل النقدية والمالية، حيث يرجع أساسا إلى مجموعة من الاختلالات الهيكلية تعاني منها اقتصاديات الدول النامية وهذه الاختلالات تمثل الأسباب الحقيقية التي تكمن وراء وجود ضغوط تضخمية بهذه الدول(ابو السعود، نجا، و أخرون، 2015، صفحة 244)، وهذا النوع ينطبق على الدول النامية التي ترغب في تحسين وتحديث اقتصاديها، ويكون ناتج عن تغيرات داخلية في تركيب العرض الكلي و الطلب الكلي في الاقتصاد، ويفسر وجود قطاعات اقتصادية تكون فيها الأجور والأسعار مرنة ارتفاعا وغير مرنة انخفاضا. ويكون التغير في الطلب الكلي ناتج ربما عن تغير في اذواق المستهلكين وعوامل أخرى، واذا ما حدث ارتفاع في الطلب الكلي في قطاع معين ينعكس على باقي القطاعات حيث ترتفع الأسعار من قطاع إلى آخر(سمحان و سمحان، 2010، صفحة 83).

ويرى الاقتصاديون الهيكليون أن العوامل الهيكلية و الاجتماعية و السياسية هي التي تكون السبب في زيادة الطلب وراء الادارة النقدية والمالية السيئة في تلك الدول، فيفسرون القوى التضخمية بمجموعة من الاختلالات، تشمل الطبيعة الهيكلية للتخصص في إنتاج المواد الاولية، وجمود الجهاز المالي للحكومات فضلا عن طبيعة عملية التنمية وما تولده من اختلالات في المراحل الأولى (بودريوة أ.، 2021).

وبصورة عامة نلاحظ أن التضخم جذب الطلب و تضخم دفع التكلفة لا يمكن فصلهما عن بعضهما اذ غالبا ما يكون احداهما مقرونا مع الاخر، و من الملاحظ أن تضخم دفع التكاليف يكون مشاهدا في الدول المتقدمة اكثر من مشاهدته في الدول النامية، التي يظهر فيها تضخم جذب الطلب أكثر بصورة اكثر شيوعا.

المطلب الثالث: اثر التضخم على الإنفاق العام

في هذا المطلب سنقدم تحليلا مفصلا للعلاقة النظرية بين مؤشر التضخم والإنفاق العام، كما سنعرج على بعض الدراسات التجريبية التي تناولت العلاقة بين متغيرين، بالشكل التالي:

الفرع الأول: العلاقة النظرية بين التضخم والإنفاق العام

يُمكن تفسير العلاقة بين التضخم والإنفاق العام من خلال مجموعة من المداخل التي تؤثر منفردة وتتفاعل لتشكّل التأثير الكلي للظاهرة، وطبيعة العلاقة واتجاهها، وماديات تأثيرها، بداية يجدر التأشير أن الحكومات في فترات التضخم المرتفع، عادة ما تلجأ إلى تعديل سياساتها المالية بهدف إدارة الآثار التضخمية، وانعكاساتها على الموازنة العامة للدولة، والقدرة الشرائية للحكومة من جهة ولقطاع الأسر المعيشية من جهة أخرى. ومن هذا المنظور تشمل التدخلات الحكومية تغيير معدلات الضرائب، وزيادة مستويات الإنفاق الحكومي، وإصدار الديون، وزيادة الإنفاق على البرامج الاجتماعية وبرامج الدعم النقدي والمالي واعانات المنتجين، من أجل الحفاظ على حد أدنى من المستوى المعيشي خاصة للفئات الأقل دخلا، ومحاولة تقليل الآثار السلبية للتضخم على الفئات الهشة من المجتمع. بالإضافة إلى ربط المدفوعات الحكومية، مثل معاشات التقاعد والمزايا الاجتماعية، من خلال تعديل هذه المدفوعات لحماية المستفيدين من آثار التآكل الناتجة عن ارتفاع الأسعار، وبما يتماشى مع معدلات التضخم.

كما يؤدي التضخم إلى تآكل القوة الشرائية للنقود، مما يُؤشّر أن نفس المخصصات المالية للإنفاق العام الاستهلاكي تمكّن من الحصول على عدد أقل من السلع والخدمات. أما بالنسبة للإنفاق العام الاستثماري، فأن الأثر يترجم من خلال ارتفاع تكاليف مشاريع البنية التحتية والخدمات العامة والعمليات الحكومية، مما يجعل الحفاظ على نفس المستوى من تقديم الخدمات أكثر تكلفة. ومن ناحية أخرى، يؤدي التضخم إلى ارتفاع أسعار الفائدة، مما يزيد من تكلفة خدمة الديون ذات الأسعار المتغيرة الجديدة والحالية.

الفرع الثاني: علاقة التضخم بالإنفاق العام في الدراسات التجريبية

اختلفت الآراء فيما يخص علاقة التضخم بالإنفاق العام بين مؤيد ومعارض للعلاقة، وذلك من خلال عدة دراسات سابقة؛ نستهلها بـ:

دراسة(Murota، 2007) الدي يرى بأن آثار التضخم على الإنفاق العام ترتبط بمعدل التضخم، فعند معدلات التضخم المرتفعة تكون الآثار سلبية، بينما عند معدلات التضخم المنخفضة يمكن أن تكون الآثار إما ايجابية أو سلبية اعتمادًا على مقدار الإيرادات الضريبية المحصلة.

وبحسب دراسة قام بها(Ezirim، Muoghalu، و Elike، 2008) في الولايات المتحدة، تشير النتائج إلى وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين نمو الإنفاق العام والتضخم، مع وجود علاقة سببية ثنائية بين المتغيرين، إذ يؤثر التضخم بشكل كبير على قرارات الإنفاق العام في USA. كما أن نمو الإنفاق العام يؤدي إلى تفاقم الضغوط التضخمية في البلاد، حيث يميل تخفيض الإنفاق العام إلى تخفيض التضخم.

أيضا تُشير النتائج الرئيسية لدراسة(Maurya و Singh، 2017) أن زيادة الإنفاق العام تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي على المدى الطويل وتدعم النهج الكينزي على المدى القصير، حيث يؤدي النمو الاقتصادي إلى ارتفاع الإنفاق العام والدي يؤدي بدوره إلى خلق ضغط تضخمي في الاقتصاد، ويُؤثر التضخم سلبًا على الرفاهية الاقتصادية سواء على المدى القصير أو المدى الطويل. ففي المدى القصير يفشل الإنفاق العام في خلق تأثير على النمو الاقتصادي بسبب الآثار التضخمية للإنفاق العام، مما يتطلب تعزيز تأثير الإنفاق من أجل تحقيق نمو اقتصادي.

كما يرى (Vegh، 1988) أن مستوى الإنفاق الحكومي يتأثر بضريبة التضخم التي تصبح وظيفة متزايدة للإنفاق الحكومي، خاصة في أنظمة تحصيل الضرائب غير الفعالة.

كذلك وحسب (Aghevli, 1977) أن ارتفاع معدلات التوسع النقدي مع ما لها من آثار تضخمية محتملة، تُؤدي إلى زيادة الاستثمار والمساهمة في الاستهلاك في المستقبل وزيادة الدخل والتوسع في الإنفاق الحكومي، ولكن يفرض هذا النهج بحسب صاحب هده الدراسة تكاليف الرفاهية الاجتماعية من خلال خفض مستوى الأرصدة الحقيقية التي يحتفظ بها عامة الناس.

أيضا وفي سياق العلاقة السببية توصل (Kandil, 2001)إلى أن زيادة الإنفاق الحكومي تُؤدي إلى مزاحمة الاستثمار الخاص وتقليل الاستهلاك الخاص، مما يؤدي إلى تباطؤ نمو الناتج وتضخم الأسعار ويعزز ارتفاع الأسعار من ضرورة التوسع في الإنفاق الحكومي لرفع مستويات النمو الحقيقي وتعزيز الرفاهية الاجتماعية، مما يُؤدي إلى حالة من حلقة التدفق الدائري للآثار وآثار التغذية العكسية بين التضخم والإنفاق الحكومي..

وفي الأخير و حسب دراسة (سويسي و لبزة، 2022) يتأثر الإنفاق الحكومي بالتغير في المستوى العام للأسعار حيث أن ارتفاع المستوى العام للأسعار يعني انخفاض قيمة النقود وبالتالي تقوم الحكومة بزيادة مبلغ الإنفاق العام من أجل الوفاء بحجم الخدمات العامة التي ينبغي للحكومة الالتزام بها، وفي حالة عدم الزيادة في حجم الإنفاق العام عند الارتفاع في المستوى العام للأسعار فإن ذلك يعني الانخفاض في حجم الخدمات العامة التي كانت الحكومة تتعهد القيام بها.

على العموم يبدو أن معظم الأدلة التجريبية تقدم نتائج متباينة من خلال فحص العلاقة بين المتغيرين–مع بعض الاستثناءات– مما يصعب تحديد اتجاهها بالضبط، ويرجع ذلك لتنوع أسلوب القياس المستخدم في الدراسة، المؤشرات المستعملة، تباين الفترات والدول محل الدراسة...وغيرها.

المبحث الثاني: علاقة المعروض النقدي بالإنفاق العام.

من خلال هذا المبحث سنركز على أهم المفاهيم النظرية المتعلقة بمصطلح المعروض النقدي؛ من مفهوم ومكونات، الجهات والعوامل المحددة،أهم النظريات المفسرة، إضافة إلى ذلك محاولة التعرف على نوع واتجاه العلاقة بين عرض النقود والإنفاق العام من خلال تسليط الضوء على الأدبيات النظرية والدراسات التجريبية التي تناولت العلاقة بين المتغيرين.

المطلب الأول: عموميات حول المعروض النقدي

في هذا المطلب سنحاول تقديم عموميات حول المعروض النقدي؛ نبدئها بالمفهوم والمكونات، ثم الجهات والعوامل المحددة لهذا الأخير.

<u>الفرع الاول: تعريف عرض النقود ومكوناته</u>

من خلال هذا الفرع سنقوم بالتعرف على مفهوم عرض النقود مع استعراض أهم أنواعه أو مكوناته.

اولا: تعريف عرض النقود: قدمت للمعروض النقدي عدة تعاريف نتناول منها الآتي:

عرف المعروض النقدي بأنه؛ "حجم النقد المتداول في اقتصاد ما أو كمية النقود التي تحدد من طرف السلطات النقدية من أجل المعاملات الاقتصادية" (صخري، 2000).

كما عرف أيضا بأنه؛ "تلك الكمية من النقود المتوافرة في فترة زمنية معينة، والتي تتحدد عادة من قبل السلطات النقدية، أو هي الكمية النقدية المتمثلة في وسائل الدفع بجميع أنواعها"(بلعزوز، 2017، صفحة 49).

وفي تعريف آخر هو؛ كمية النقود التي بحوزة الأفراد أو النقود التي تكون موجودة لدى المؤسسات وظهرت مفاهيم متنوعة **لعرض النقد** تطورت هذه المفاهيم حسب التطور الاقتصادي للمجتمعات(عبد الله العبيدي و فرحان المشهداني، 2013، صفحة 65).

مما سبق يمكننا القول أن **المعروض النقدي** هو حجم النقد المتداول في اقتصاد ما خلال فترة زمنية معينة، أو هو كمية النقود المتمثلة في وسائل الدفع بجميع أنواعها، والتي تكون بحوزة الأفراد والمؤسسات المختلفة من أجل إجراء المعاملات الاقتصادية.

ثانيا: مكونات عرض النقود: وفيما يلي سنحاول استعراض المكونات الأساسية للمعروض النقدي:

أ. **عرض النقد بمعناه الضيق:** يمثل هذا النوع شكل من اشكال عرض النقد وهو مجموعة وسائل الدفع المتداولة في البلد و خلال مدة زمنية معينة ويطلق عليها أحيانا (الكتلة النقدية) والتي يحتفظ بها الافراد و المشروعات والادارة بشكل ارصدة نقدية، و تمثل وسائل الدفع الفورية أمثال النقود الورقية و المعدنية و النقود المساعدة، والودائع الجارية للقطاع الخاص لدى البنوك التجارية(بن البار و بوعبيد ، 2020). ولهذا يطلق على هذا التعريف بالتعريف الضيق للنقود، أو مصطلح وسائل الدفع الجارية، ويرمز للعرض النقدي وفقا لهذا المفهوم بالرمز (M_1)، حيث:$M_1=DD+C$(لعراف ، 2016، صفحة 44)

M_1: عرض النقود بالمعنى الضيق؛ **DD**: الودائع الجارية؛ **C**: العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي.

ب. ***عرض النقد بمعناه الواسع*** **Money Supply**: ويشمل المعروض النقدي بالمعنى الواسع إلى M_1 مضافا اليه ودائع لأجل(Time Deposits)، حسابات التوفير(Savings) في البنوك. ويلخص بالمعادلة التالية :

$$M_2=M_1+TD+S$$

يرى بعض الاقتصادين أنا عرض النقود بمعناه الواسع (**M2**) اكثر دقة من ناحية علاقته بالناتج المحلي الإجمالي، وإمكانية استخدامه كوسيلة للرقابة على السيولة من قبل السلطات النقدية، بحيث كل من يريد الحصول على توقعات حول الإنفاق الكلي، عليه أن يرى ما يحدث للعرض النقدي بمعناه الواسع. في حين أن عرض النقد بالمعنى الضيق (**M1**) لا يعبر عن الكميات النقدية الفعلية المتوفرة في الاقتصاد الوطني(لعصامي، 2021، صفحة 201). وليس هو الوحيد المحدد للإنفاق وإنما التغيرات في الإنفاق الكلي والطلب الكلي ومستوى الدخل قد تكون استجابة للتغيرات التي تحدث في الموجودات شبه نقدية، بما يستدعي أخذ أشباه النقود بنظر الاعتبار لتحديد مفهوم المعروض النقدي(النبهاني، 2013) .

إن الأساس الفكري لهذا المقياس وظيفة النقود كمخزن للقيمة او الثروة، ولذلك ينظر إلى عرض النقود على أنه يشمل كل الأصول المالية التي يمكن تحويلها إلى سيولة أو إلى نقود بدون خسارة في قيمتها الاسمية.

ت. **عرض النقود الأوسع** M3**:** وتعود أسباب ظهور هذا المفهوم إلى تطور النظام المالي للاقتصاديات الصناعية، وازدياد عدد المؤسسات الوسيطة وتوسع دائرة الخدمات المالية والمصرفية المتخصصة، لذلك ظهر إلى جانب البنوك التجارية، مجموعة من المؤسسات غير المصرفية التي تقدم للجمهور أصناف من موجودات مالية جديدة، والتي تتمتع بصفة مخزن للقيمة الشرائية (البياتي و روحي، 2013)، حيث يمكن احتسابه من خلال المعادلة التالية:

ودائع الادخار خارج البنوك التجارية $M_3=M_2+$

كما يعرف هذا المعروض باسم السيولة المحلية، أو مجموع وسائل تخزين القيم فهو يضم إلى جانب **M2** كل من ودائع لأجل لدى المؤسسات المالية غير مصرفية، وهي ودائع الموجودة لدى صناديق التوفير الاحتياط و كذلك سندات الخزينة العمومية والمكتبة من طرف الخواص والمؤسسات غير مالية، وطالما هذه المؤسسات لا تنتمي إلى القطاع المصرفي و النقدي وأنها غير مراقبة بشكل كبير من طرف السلطة النقدية، فأن من الصعب إدراج هذه الودائع في حساب الكتلة النقدية ولكن لا يجب أن تخفي دور هذه الودائع في عرض النقود(حايد، قرواط، و محمد، 2022).

ث. **السيولة العامة (السيولة الاقتصادية)** M_4:وهناك من الاقتصاديين من يضيف تعاريف اوسع للعرض النقدي الناتج عن التطور الاقتصادي في بعض الدول المتقدمة (M_4) وتشمل العرض النقدي بالمعنى الواسع مضافا اليه شهادات الإيداع؛ بالشكل التالي(قروف و فاتح، 2020، صفحة 43):

M_4=M3 +شهادات الإبداع القابلة للتفاوض

لذلك ظهر إلى جانب البنوك التجارية مجموعة من المؤسسات غير مصرفية التي تعرض على الجمهور أصناف من الموجودات المالية الجديدة والتي تتمتع بصفة مخزن للقيمة الشرائية(حميد ، قرواط ، و صلاح ، 2022، صفحة 170).

<u>الفرع الثاني: الجهات والعوامل المحددة للمعروض النقدي</u>

من خلال هذا الفرع سنركز وبشيء من التفصيل في كل من الجهات والعوامل المحددة للمعروض النقدي.

اولا: الجهات المتحكمة في عرض النقود: يمكن القول أن هناك ثلاث جهات رئيسية تتحكم في عرض النقود؛ وهي(بخيت، 2019، صفحة 220):

أ. **البنك المركزي:** وهو بمثابة سلطة نقدية، يعمل على التأثير على حجم النقود المتداولة في الاقتصاد و ذلك من خلال:

1. الحد من قدرة البنوك التجارية على إقراض الأموال.
2. تأثير النقود المصدرة على القاعدة النقدية ومن ثم على حجم النقود في الاقتصاد.
3. مدى تقدم الوعي الادخاري وتزايد الوعي المصرفي وإنتشار العادات المصرفية بين الأفراد، إذ تزداد الأهمية النسبية للودائع الجارية من إجمالي مكونات عرض النقود بزيادة الوعي المصرفي وتقدم الأفراد المصرفية.

ب. **البنوك التجارية:** تؤثر البنوك التجارية على المعروض النقدي من خلال سياستها الائتمانية التي تتأثر بمجموعة من العوامل كحجم الاحتياطات القانونية والتوقعات المستقبلية، وما يجب التنويه اليه هو استخدام البنك المركزي سياسة الاحتياط الالزامي تؤثر على النقود من خلال المضاعف

النقدي.(و الذي يشير إلى أن كل وحدة نقد يتم إيداعها تؤدي إلى زيادة عرض النقود بمقدار قيمة المضاعف البسيط و العكس صحيح اذ أن كل وحدة نقد يتم سحبها بواسطة الافراد في المجتمع تعمل على تحقيق عرض النقود بمقدار قيمة المضاعف) .

ت.**مدى تقدم الوعي الادخاري وتزايد الوعي المصرفي وشيوع العادات المصرفية بين الافراد:** اذ تزداد الأهمية النسبية للودائع الجارية من إجمالي مكونات عرض النقود بزيادة الوعي المصرفي وتقدم عادات الأفراد المصرفية، فكلما كان الوعي الادخاري متقدماً لدى الأفراد ازدادت الأهمية النسبية للودائع الثابتة من إجمالي مكونات عرض النقود، وهذا ما يزيد الأرصدة القابلة للإقراض التي تؤدي إلى زيادة قدرة المصارف التجارية على التوسع في منح الائتمان ومن ثّم زيادة عرض النقود (رمضاني، لبزة ، و ضيف الله، 2019، صفحة 115) .

ثانيا: العوامل المحددة للمعروض النقدي: نتناول أهمها؛ بالترتيب التالي(الوادي، خريس، و عباس، 2013):

أ- **كمية النقد:** كلما زاد النقد المصدر كلما زاد عرض النقد، و العوامل التي تؤدي إلى زيادة عرض النقد:

1. **الارصدة الاجنبية:** بمعنى زيادة احتياطي الدولة من العملات الأجنبية يتزامن معه زيادة في النقد المصدر مقابل تغير هذه العملات، أي زيادة العملات يعني زيادة الطلب على العملة المحلية والتي تؤدي إلى اصدار نقد جديد لمواجهة هذه الزيادة.
2. **الدين العام الداخلي:** تستدين الدولة أحيانا من البنوك التجارية في شكل أذونات خزينة وهذا ما يؤدي في البداية إلى تقليص عرض النقود، وبعدها زيادة عرض النقود وهذا من اجل الإنفاق على مشاريعها التنموية، اضافة إلى مساهمات الافراد في الدين العام على شكل مدخرات أو ارصدة بنكية مما يؤدي إلى زيادة عرض النقد والتالي الفوائد التي تقوم الدولة بدفعها على الدين العام وأذونات الخزينة تؤدي بدورها إلى زيادة اصدار النقد.
3. **القروض البنكية المقدمة للأفراد و القطاع الخاص:** من خلال مساهمتها في زيادة عرض النقد، من خلال تقليل النقد لدى البنوك التجارية وزيادة النقد بأيدي الافراد، أي كلما قل الائتمان يقل عرض النقد.

4. **ودائع الافراد لدى البنوك:** توجد علاقة عكسية، أي كلما زادت هذه الودائع كلما قل النقد لدى الافراد.

المطلب الثاني: النظريات المفسرة للمعروض النقدي

يرتبط مفهوم خارجية العرض النقدي بالنظرية النقدية الكلاسيكية، حيث اعتبرت كمية النقود متغيرا خارجيا. وقد سار كينز في نفس الاتجاه، فقد اعتبر العرض النقدي متغيرا خارجيا. من جهته اعتبر فريدمان عرض النقود متغيرا خارجيا مستقلا عن الطلب عليه(بوعمامة و قصاب، جدلية خارجية وداخلية العرض النقدي، 2009).

الفرع الاول: النظرية الكلاسكية:

أما عرض النقود عند الكلاسيك فيتكون من جميع الوسائل المتمتعة بقبول عام في الوفاء بالالتزامات المالية لدى المجتمع تشمل النقود الائتمانية والنقود الكتابية، على أن عرض النقود في لحظة زمنية معينة هو مجموع النقود المذكورة، والتي والتي تعرف من الاحصائيات التي يقدمها البنك المركزي، على أن عرض النقود في لحظة زمنية معينة فمن الضروري إدخال سرعة تداول النقود عند احتسابه، ويحصل عليه من خلال ضرب كمية النقود المتداولة في سرعة تداوله(بوعمامة ، 2017، صفحة 06).

تقوم النظرية الكمية للنقود على افتراض اساسي مفاده أن أي تغير في كمية النقود سيحدث تغير بنفس النسبة والاتجاه في المستوى العام للأسعار أي أن هناك علاقة طردية بين كمية النقود وذللك بافتراض ثبات الحجم المعاملات وسرعة دوران النقد أي أن نظرية كمية النقود هي دالة كمية النقود متغير مستقل والمستوى العام للأسعار متغير تابع(طشطوش، 2019، صفحة 09).

بالنسبة لتحليل الكلاسيكي فأن عرض النقود هو متغير خارجي النشأة، حيث أنه هذه الكمية الموجودة من النقود تتحدد نهائيا بواسطة السلطات النقدية حيث (عاطف، 2008، صفحة 252):

$$Ms=M_d$$

Ms:عرض النقود؛ M_d: الكمية الموجودة من النقود؛ والشكل التالي يوضح ما سبق:

الشكل رقم: (13) منحنى عرض النقود عند الكلاسيك

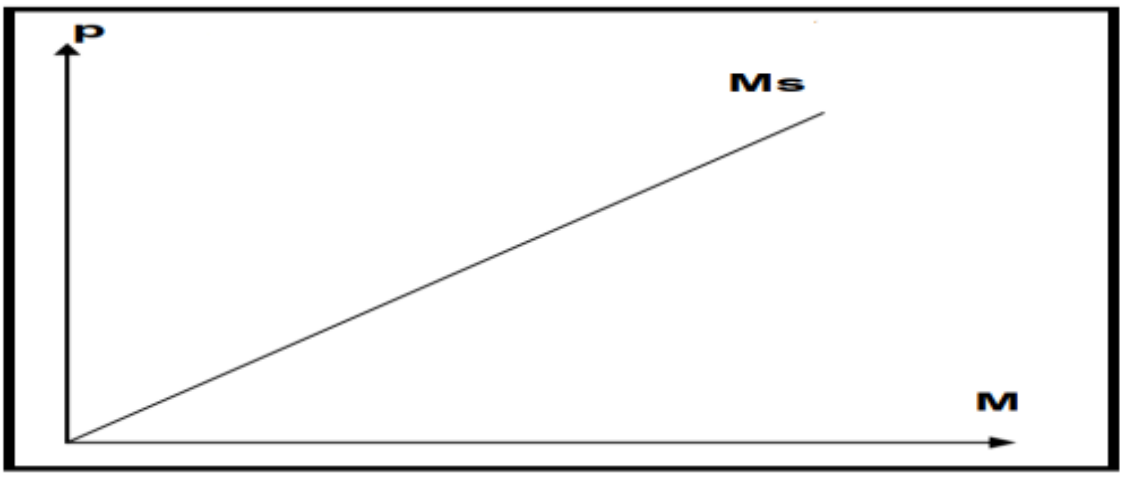

المصدر:(الشمري ن.، 1995، صفحة 178)

الفرع الثاني: النظرية النقدية الحديثة (الكينزية)

أما العرض النقدي عند كينز فاصطلح عليه بكمية النقود، ويتكون العرض النقدي الكلي من النقود الائتمانية إضافة إلى النقود الكتابية. واعتبر كينز عرض النقود متغيرا خارجيا، وجعل قرار تحديد كمية النقود مستقلا عن سعر الفائدة، إلا في حدود ضيقة؛ أيأن العرض النقدي غير مرن بالنسبة للتغيرات في سعر الفائدة .ووفقا لهذا المفهوم فأن المقصود بعرض النقود عند كينز كمية النقود المعروضة بقصد الاحتفاظ بها، ويلاحظ أن عرض النقود المتاحة لغرض المضاربة يساوي العرض الكلي للنقود مطروحا منه النقود المطلوبة لغرضي المعاملات والاحتياط(بوعمامة، 2017، صفحة 7). ويرفض كينز حيادية النقود التي تعتمد عليها النظرية الكلاسيكية واعتبر النقود دور اساسي في الحياة الاقتصادية، وأنها تأثر على المتغيرات الاقتصادية الحقيقية، وهذا يعني زيادة عرض النقود يؤثر على الدخل وكذلك على التشغيل والاستثمار، كما يرى كينز أن مستوى العام الاسعار يؤثر على حجم الكتلة النقدية المعروضة أيضا حيث أن أي زيادة في الاسعار ستؤدي إلى تخفيض قيمة النقود و منه ضرورة زيادة عرض النقود (بريش، 2007، صفحة 90). إن عرض النقود في النظرية النقدية الحديثة يتحدد من خلال السلطة النقدية(البنك المركزي)، أي أن السلطة النقدية هي التي تحدد عرض النقد تبعا لما تراه مناسبا لحاجة

الاقتصاد وملبيا لمتطلبات عمل نشاطه، وبالتالي فأنه معطي أي أن السلطة النقدية هي التي تحدده (الكرعاوي، 2023، صفحة 38).

الشكل رقم (14): منحنى عرض النقود عند كينز

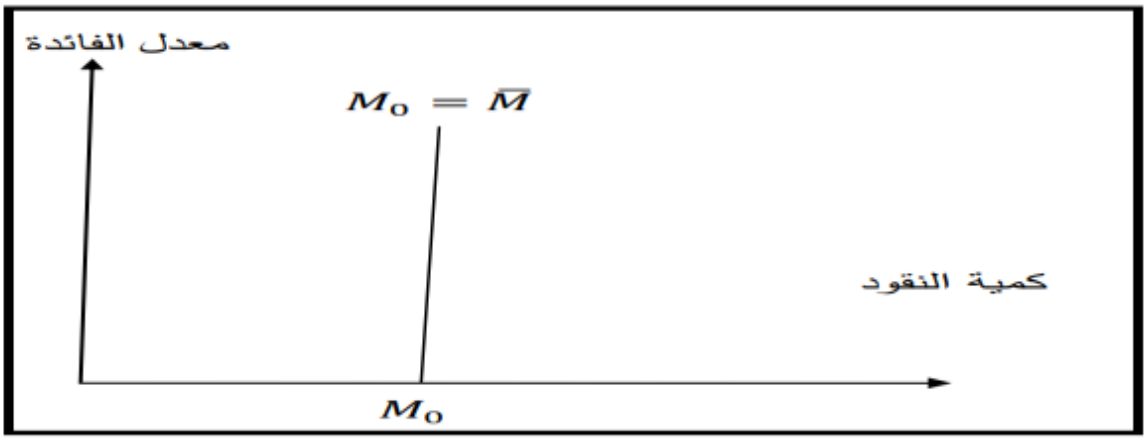

المصدر:(صخري، 2000، صفحة 211)

<u>الفرع الثالث: النظرية النقدية:</u>

تعزى النظرية النقدية التقلبات في النشاط الاقتصادي، ومن ثم عدم الاستقرار والأزمات الاقتصادية، إلى التغيرات في كمية النقود التي لا تتناسب مع التغيرات في إنتاج السلع والخدمات حيث يؤكد فريدمانان معظم أوضاع الانكماش أو الركود الاقتصادي يسببها انخفاض في معدلات نمو عرض النقد، وأن حالات التوسع الاقتصادي تسبقها تزايد في معدلات نمو عرض النقد.

يرى فريدمانان عرض النقود هو المحدد الرئيسي لمستويات الناتج والعمالة في المدى القصير، وذلك لأن أثر التوسع النقدي ستوف ينصرف إلى زيادة الأسعار والإنتاج معا، لأن ارتفاع الأسعار سوف يشجع المنتجين على زيادة إنتاجهم ما دام هناك طاقات عاطلة، كما أن أسعار الخدمات الإنتاجية سوف تتأخر عن الارتفاع لكونها مربوطة بعقود بين مختلف الأفراد، وهذا ما يسمح للمنتجين من الاستفادة من الأرباح الإضافية التي يتيحها الارتفاع في الأسعار. أما على المدى الطويل والذي يذهب حسبه على عدة عشريات أو ما أطلق عليه فريدمان زمن الكلاسيك، فأن الأثر الوحيد لتغير كمية النقود هو زيادة الأسعار دون الإنتاج(بودريوة أ.، 2021، صفحة 102).ترى النظرية أن التغيرات المتوقعة في عرض النقد تؤثر

فقط على الاسعار اما التغيرات غير المتوقعة فقد يكون لها تأثير على الإنتاج والتوظيف في الأجل القصير فقط وهذا يعني أنها نرى النقود محايدة.

حسب "فريدمان" فأن عرض النقود يعتبر متغيرا خارجي، مستقلا عن الطلب عليه، وهو ما يجعل السياسة النقدية فعالة، فالبنك المركزي الذي يتحكم كليا في عرض النقود هو الذي يتوفر على وسائل تؤثر على السيولة البنكية، خاصة بتدخله في السوق النقدية وتأثيره بمعدلات الاحتياطي الاجباري، وليكون ذلك التدخل مستقلا عن الطلب على النقود، يجب ألا يكون متأثرا بطلب الأعوان الاقتصاديين(الموساوي، 2005، صفحة 137) .لقد تصور النقديون أن ميل منحنى الإنفاق الاستثماري يتسم بميل منخفض وبالتالي اعتقدوا بأن عرض النقود هو أساس السياسة النقدية الذي يمكن الاعتماد عليه بدل من السياسة المالية وتمويل العجز بالقروض فوجدوا بأن تغيير السياسة النقدية القائم على تغيير عرض النقود سيحول منحنى الطلب الإجمالي (AD)، مما ينعكس بالتالي على كل من المستوى العام للأسعار والناتج المحلي الإجمالي(GDP) الحقيقي وتشغيل القوى العاملة(ريغي، 2009، صفحة 125).

المطلب الثالث: اثر المعروض النقدي على الإنفاق العام

تعتبر العلاقة بين المعروض النقدي والإنفاق العام من المواضيع الهامة في الاقتصاد الكلي، وتختلف وجهات النظر حول طبيعة هذا التأثير وقوته، في هذا المطلب سيتم التطرق للتحليل الاقتصادي للعلاقة بين المعروض النقدي والإنفاق العام من خلال، الإطار النظري والدراسات التجريبية للعلاقة بين المتغيرين:

<u>الفرع الاول: العلاقة النظرية بين المعروض النقدي و الإنفاق العام</u>

يعتبر المعروض النقدي من بين أهم العوامل المؤثرة على الإنفاق العام للدولة حيث يمكن تفسير العلاقة بين المتغيرين من خلال نظريات ووجهات نظر اقتصادية مختلفة، والتي نبدئها بالعالم الاقتصادي كينز الدي قام ومن خلال فعالية السياسة النقدية بتفسيره لزيادة مستوى الدخل كنتيجة لزيادة عرض النقود في المجال الأوسط، بمعنى تؤدي الزيادة في كمية النقود**M** إلى انخفاض في سعر الفائدة **r** مما يؤدي إلى زيادة في الاستثمار **I** وكذلك زيادة في الاستهلاك **C** وبالتالي زيادة الطلب الكلي**AD** ومن ثم زيادة في مستوى توازن صافي الناتج القومي (ماهر ، 2010، صفحة 235).كما يرى كينز أيضا أن السياسة

النقدية تكون فعالة في المجال الكلاسيكي، وبالتالي فإن الزيادة في عرض النقود سوف تؤدي إلى زيادة في الإنفاق مما يترتب عنه زيادة في الدخل في هدا المجال (صخري، 2000، صفحة 265). كما يرى (جليل ألغالبي، 2014، صفحة 11): أن العلاقة التي تربط عرض النقد بالإنفاق العام هي علاقة طردية، وذلك من خلال علاقة عرض النقود بالموازنة الحكومية، حيث يكون تأثير هدا الأخير في الموازنة عن طريق تأثيره في الأسعار، والتي عند ارتفاعها سيدفع دلك حتما نحو زيادة النفقات العامة لمواجهة الاحتياجات الحكومية من سلع وخدمات ومن مرتبات وأجور ...وغيرها مما يترتب عنه زيادة في الإنفاق العام (جليل ألغالبي، 2014، صفحة 11). كما يمكن تفسير العلاقة الطردية والغير مباشرة بين عرض النقود والإنفاق العام من خلال العلاقة بين عرض النقود والناتج المحلي الإجمالي، حيث أن أي تغيير يطرأ في عرض النقود سيؤثر في الناتج المحلي الإجمالي وذلك عند اعتماد السلطات النقدية لسياسة نقدية توسعية، فزيادة عرض النقود تؤدي إلى انخفاض في معدل الفائدة، هذا الانخفاض بدوره سيفضي إلى توسع حجم الاستثمارات والذي ينتج عنه زيادة في الدخل، هذه الزيادة سيتولد عنها زيادة في الطلب الكلي، أي أنها تؤدي إلى زيادة أحد أو بعض أو كل مكوناته (الاستهلاك، الاستثمار، الإنفاق الحكومي) (جليل ألغالبي، 2014، صفحة 9). علاوة على ذلك توجد نظريات لها أثر إيجابي كنظرية التمويل بالعجز النقدي وذلك لزيادة الإنفاق العام عن طريق زيادة المعروض النقدي، نظرية تأثير الثروة من خلال زيادة المعروض النقدي التي قد تؤدي بدورها إلى ارتفاع أسعار الأصول مثل الأسهم والعقارات، مما يؤدي إلى زيادة الثروة لدى الأفراد والشركات، والذي بدوره يحفز الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري، وهو ما يدفع الحكومة إلى زيادة الإنفاق العام لمواجهة زيادة الطلب على السلع والخدمات. كما توجد هناك نظريات تؤكد تأثير سلبي أو محايد وهما نظرية كمية النقود والتي تنص على أن زيادة المعروض النقدي تؤدي إلى ارتفاع في الأسعار مما ينشأ عنه التضخم دون تأثير على الناتج الحقيقي أو الإنفاق العام، أي أن زيادة المعروض النقدي قد لا تؤدي إلى زيادة الإنفاق العام. إضافة إلى ذلك استقلالية البنك المركزي وذلك من خلال محدودية تمويل عجز الحكومة، وبالتالي يكون تأثيره على الإنفاق العام ذو محدودية

الفرع الثاني: علاقة المعروض النقدي بالإنفاق العام في إطار الدراسات التجريبية

اختلفت الآراء وتباينت فيما يخص علاقة المعروض النقدي بالإنفاق العام والتي سنتعرف على بعضها من خلال عدة دراسات سابقة؛ نستهلها بـــ:

دراسة(**SHEKHANI, 2022**) الدي أكد أن زيادة المعروض النقدي لدعم الإنفاق الحكومي الأعلى من شأنه أن يعزز من إجمالي الإنفاق العام وبالتالي الدخل الاسمي، مما يؤدي إلى ارتفاع الأرباح الحقيقية.

كذلك وفي دراسة قام بها كل من(**Wasti**، **Hussain**، **Irfan Lal**، و **Muhammad**، **2009**)في المملكة العربية السعودية للفترة (1973–2004) باستخدام سببية جرانجر للعثور على علاقة ارتباط بينM2 والإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، أظهرت النتائج وجود علاقة سببية ثنائية بين المتغيرات.

أما دراسة (**wannaphong, 2014**) فقد قام الباحث من خلالها بتحديد أهم محددات النفقات الحكومية على أساس كلي، فتوصل إلى أن هناك عوامل تحدد الإنفاق الحكومي بما في ذلك الصدمة الخارجية (الدعم الحكومي)، والضرائب، وعرض النقود.

وفي الأخير فقد توصلت دراسة (**بن البار و بوعبيد، 2020**) والتي تمحورت حول أثر الإنفاق الحكومي على عرض النقود في الجزائر خلال الفترة (1970–2016)، إلى وجود تكامل مشترك بين المتغيرين، كما أشارت إلى وجود أثر إيجابي للإنفاق الحكومي على عرض النقود، بمعنى أن زيادة الإنفاق الحكومي تؤدي إلى زيادة عرض النقود.

ومما يجدر الإشارة إليه أيضا هو أن علاقة المعروض النقدي بالإنفاق العام ليست علاقة سببية مباشرة وإنما تتأثر بالعديد من العوامل الأخرى، فقد يؤثر المعروض النقدي على الإنفاق العام لكن تأثيره يتوقف على عدة عوامل أخرى كسياسة البنك المركزي ومستوى الدين العام وغيرها، فزيادة المعروض

النقدي قد تؤدي إلى زيادة الإنفاق لكن قد تسبب تضخما إذا لم يتم إدارتها بحكمة وبالمثل فإن نقص المعروض النقدي قد يؤدي إلى انكماش اقتصادي وانخفاض في الإنفاق العام.

من خلال ما ورد من دراسات تجريبية لبحث العلاقة بين المتغيرين تؤكد بعضها –خاصة الحديثة منها– على نتيجة واحدة وهي؛ التأثير الإيجابي للمعروض النقدي على الإنفاق العام، وهو ما يتفق في الغالب والنظرية الاقتصادية التي تشير إلى العلاقة الطردية بين المتغيرين.

المبحث الثالث: علاقة معدل البطالة بالإنفاق العام

من خلال هذا المبحث سنحاول استعراض أهم المفاهيم النظرية المتعلقة بمصطلح البطالة؛ من مفهوم وأنواع، أسباب وأثار، أهم النظريات المفسرة، إضافة إلى ذلك محاولة التعرف على نوع واتجاه العلاقة بين البطالة والإنفاق العام من خلال تسليط الضوء على الأدبيات النظرية والدراسات التجريبية التي تناولت العلاقة بين المتغيرين.

المطلب الأول: مفهوم البطالة وأنواعها

تعد مشكلة **البطالة** من أخطر المشكلات والتي تعاني منها معظم دول العالم النامية منها والمتقدمة على حدٍ سواء، وما يترتب عنها من نتائج سلبية على جميع المستويات، مما يدفع الدول في العالم على العمل من خفض معدلاتها والتخفيف من أثارها، إذ تعتبر بمثابة اختباراً للاقتصاد الوطني ومدى قدرته على تحقيق النمو من أجل توفير فرص العمل.

<u>الفرع الأول: مفهوم البطالة وقياسها</u>

نتناول من خلال هذا الفرع مفهوم البطالة أولا، ثم كيفية قياسها.

أولا: تعريف البطالة: البطالة أو معدل البطالة مصطلح قدمت بشأنه العديد من التعاريف؛ أبرزها:

عرف معدل **البطالة** بأنه؛ نسبة عدد العمال العاطلين عن العمل إلى قوة العمل المدنية الكلية، حيث يعتبر الشخص القادر و الراغب بالعمل بمعدل الأجر السائد إلا أنه غير قادر على الحصول على العمل عاطلا عن العمل(الزبيدي، 2010، صفحة 347).

وعرفت أيضا منظمة العمل الدولية البطالة بأنها؛ تشمل كافة الاشخاص الذين هم في سن العمل وراغبين في العمل، وباحثين عن عمل و لكنهم لا يجدون عمل عملا، و ذلك من خلال فترة الاسناد، والمقصود بفترة الاسناد هي التي تقاس بها البطالة و عادة ما تكون اسبوع أو اسبوعين(داود ، 2013، صفحة 184).

وفي تعريف آخر عرفت بأنها؛ عبارة عن حالة يريد فيها الشخص العمل ولا يمكنه العثور على وظيفة، و التي تقابل قلة استخدام الموارد البشرية، حيث أن معدل البطالة المرتفع يتوافق مع الهدر الاقتصادي الذي يجب أن نخجل منه، خاصة وأن العديد من الاحتياجات الأساسية لم يعد الإمكان بإشباعها بعد اليوم، وبالتالي فإن **البطالــة** هي مشكلة اقتصاديــة خطيرة(احتياجات غير محدودة مقارنــة بالموارد المحــدودة)(TREMBLAY, 2006, p. 154).

ومما سبق يمكن القول أن **البطالة** تعني رغبة الأفراد في العمل مع عدم توفر فرص العمل، وأن ارتفاع معدل البطالة يؤدي إلى التدهور الاقتصادي، وأن الموارد المتاحة يتم الحفاظ عليها ويمكن استغلالها لاحقًا، وعند إسقاطها على العاطل عن العمل لا يمكن استرجاع الوقت الذي لم يعمل فيه.

ثانيا: قياس البطالة: يعرف معدل البطالة وفقا لهذا المقياس كنسبة بين عدد العمال العاطلين إلى العدد الكلي للعمال المشاركين في الفوة العاملة في فترة زمنية معينة أيأن:(ابو السعود، نجا، و أخرون، 2015، صفحة 262).

معدل البطالة =(عدد العاطلين / قوة العمل)*100(داود ، 2013، صفحة 185).

قوة العمل = حجم العمالة + حجم البطالة

<u>الفرع الثاني: أنواع البطالة</u>

اعتاد الاقتصاديون على تحليل البطالة إلى بطالة احتكاكية وبطالة هيكلية وبطالة حسب عدم كفاية الطلب والبطالة التقليدية.

أولا. حسب أنواع نمط التشغيل: وتنقسم حسب هذا المعيار إلى:

أ. **البطالة المقنعة DisguisedUnemployment:** وهي حالة وجود عدد كبير من العاملين والذين لا يمكن الاستغناء عنهم دون أن يؤثر ذلك في مستوى الخدمة المقدمة أو في الإنتاجية الكلية للمؤسسة وينتشر هذا النوع من البطالة بصورة خاصة في مؤسسات القطاع العام(بن جلول و فلفول ، 2018).

ب. **البطالةالسافرة(الصريحة)OpenUnemployment:** "وهي التي تعني خلو العامل من العمل على الرغم من قدرته عليه, وكذلك لسبب خارج عن إرادته"(أبو تراب تغريد ، 2021، صفحة 71).يرجع تزايد هذا النوع إلى عدم ملاحقة الزيادات في فرص العمل للتدفقات المستمرة إلى سوق العمل نتيجة لنمو السكاني السريع، والبطالة السافرة مدتها الزمنية قد تطول أو تقصر حسب ظروف الاقتصاد الوطني مثل خرجي الجامعات وقد تكون احتكاكية ودورية وهيكلية، ويزداد حجم معدل البطالة السافرة في البلدان الصناعية في مرحلة الكساد الدوري(بن شهرة، 2009، صفحة 236).

ثانيا. حسب طبيعة النشاط الاقتصادي: وتنقسم إلى:

أ. **البطالة الاحتكاكيةFrictionalUnempoyment:** وهي التي تنشا بسبب تنقل العاملين المستمر للمناطق والمهن المختلفة، سعيا وراء ظروف عمل أفضل أو رغبة في الحصول على عمل يتناسب مع مؤهلاتهم ورغباتهم أو الانتقال إلى العمل في مكان بأجر مناسب(حسين و عبد الجبار، 2004).

ب. **البطالة الدورية CyclicalUnemployment:** إن الازمات الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد الوطني سواء كانت شكل أزمة الركود أو التضخم الاقتصادي، لابد وأن تقود إلى ظهور هذا النوع من البطالة، وهذا يعني أن هذا النوع من البطالة يتأثر بحركة الاقتصاد القومي والتغيرات التي تحدث فيه، ففي حالة الرواج والازدهار الاقتصادي قد يختفي هذا النوع من البطالة، حيث يقترب الاقتصاد من حالة الاستخدام الشامل، بينما في ظل حالة الركود والتدهور الاقتصادي قد يعاني الاقتصاد من ظهور هذا النوع من البطالة(محمود و العساف، 2009، صفحة 190).

كما يطلق عليها البطالة قصيرة الاجل والتي ترتبط ارتباطا مباشرا بأداء الاقتصاد على المدى القصير وسميت بالبطالة الدورية لأنها تختلف باختلاف الدورات الاقتصادية خلال فترة الركود(BELATTAF, 2017).

ت. **البطالة الهيكلية StruturalUnemployment:** تعرف البطالة الهيكلية بأنها تنشأ بسبب الاختلاف والتباين القائم بين هيكل توزيع القوى العاملة وهيكل الطلب عليها، كما ينشأ هذا النوع من البطالة نتيجة لتحولات الاقتصادية التي تحدث من حين إلى آخر في هيكل الاقتصاد كاكتشاف موارد جديدة أو وسائل إنتاج أكثر كفاءة، ظهور سلع جديدة تحل محل السلع القديمة(زاوية و سقاي ، 2020، صفحة 31).

ث. **البطالة التكنولوجية:** وتسمى كذلك بالبطالة الفني، و يسببها ادخال تكنولوجيات جديدة تحل محل العمل اليدوي مما يعني الاستغناء عن جزء من العمال ويتركون إلى الراحة الاجبارية، وهذا النوع من البطالة يوجد في الدول النامية التي اخذت بنظام اقتصاد السوق(بن شهرة، 2009، صفحة 238).على المدى الطويل يتغير هيكل الطلب والإنتاج باستمرار حيث تشير البطالة الهيكلية إلى البطالة الناتجة عن عدم التوازن بين المؤهلات والوظائف المعروضة بسبب التغير في الطلب والإنتاج، على سبيل المثال عندما يتم التخلي عن العمال الاكبر سنا تحت ضغط المنافسة الأجنبية او الطلب على نوعية معينة نوعية من المهارات اكثر ملائمة لمتطلبات الاقتصاد الحالية، وهو مالا يلائم فئة كبار السن، وقد اصبح هؤلاء ضحايا البطالة الهيكلية (BEGG, FISCHER, & DORNBUSCH, 2002, p. 2017).

ثالثا: حسب طبيعتها الخاصة: وتصنف إلى:

أ. **البطالة الموسمية SeasonalUnemployment:** ويحدث هذا النوع من البطالة في احدى قطاعات الاقتصاد القومي نتيجة للظروف الاقتصادية أو المناخية او نتيجة لتعاقب فصول السنة او بسبب الاحداث الاجتماعية مواسم معينة مما يؤدي إلى ركود العمل، وأن لهذا النوع من البطالة أثر وقتي و يزول غالبا بزوال مسبباتها، ومن الممكن أن تحتاط القوى العاملة لها مقدما عن طريق زيادة الادخار في وقت الرواج لمواجهة نفقاتهم في اوقات البطالة(الربيعي، 2013، صفحة 30).

ب. **البطالة الاجباريةUnvoluntaryInvoluntar:** هي الحالة التي يتعطل فيها العامل بشكل جبري أي من غير ارادته أو اختياره و هي تحدث عن طريق تسريح العمال، أي الطرد من العمل بشكل قسري رغم أن العامل راغب في العمل وقادر عليه وقابل لمستوي الاجر السائد، وقد تحدث البطالة الاجبارية عندما يجد الداخلون الجدد لسوق العمل فرصا لتوظيف رغم بحثهم الجدي عنه وقدرتهم

عليه وقبولهم لمستوي الاجر السائد، وهذا النوع من البطالة يسود بشكل واضح في مراحل الكساد الدوري في البلدان الصناعية، وقد تكون البطالة الاجبارية احتكاكية أو هيكلية(عبد الله ، 2021).

ت. **البطالة الاختيارية VoluntaryUnemployment:** وهي الحالة التي يتعطل فيها العامل بمحض وارادته واختياره، حينما يقدم استقالته عن العمل الذي كان يعمل فيه، إما بعزوفه عن العمل، أو تفضيله لوقت الفراغ(مع وجود مصدر آخر للدخل و الاعاشة)، او أنه يبحث عن عمل أفضل يوفر له اجرا اعلى فسياسات تخفيض العمالة هنا لا تؤثر عليهم، باعتبار أنه هذا تم بمحض ارادتهم (زاوية و سقاي ، 2020).

ث. **البطالة المستوردةImportedUnemployment:** وهي البطالة التي تواجه جزء من القوة العاملة المحلية في قطاع معين، بسبب انفراد أو إحلال العمالة غير المحلية في هذا القطاع وقد يواجه الاقتصاد هذا النوع من البطالة في حال انخفاض الطلب على سلعة معينة مقابل ارتفاع الطلب على سلعة مستورد. (سالي، 2023).

المطلب الثاني: أسباب البطالة وأهم أثارها

نخصص هدا المطلب للتعرف على أهم الآثار الناجمة عن البطالة، ولكن قبل ذلك سنحاول تناول بعض الأسباب المؤدية إلى تفاقمها.

<u>الفرع الاول: أسباب البطالة</u>

هناك عدة أسباب للبطالة يمكن ذكر بعضها في النقاط التالية (الربيعي، 2013، صفحة 31):

أولا: عزوف الرأسمالية عن الاستثمار إذ يؤدي الإنتاج إلى ربح كاف يلبي طموحاتهم .

ثانيا: التزايد في حجم السكان

ثالثا: التزايد المستمر في استعمال الآلات وارتفاع الإنتاجية مما يستدعي خفض مدة العمل وتسريح العمال وجمود الاجور والتي تنشأ بسبب وجود نقابات عمالية قوية للعمال ترفض أي تخفيض للأجور النقدية او نتيجة لوجود القوانين التي تضع حد ادنى للأجور ونتيجة هذا الجمود هو إحباط القوى التلقائية التي تؤدي إلى تحقيق التوظيف الكامل.

كما توجد هناك أسبابا أخرى نذكر منها(غول، 2017، صفحة 133):

- ✓ انخفاض معدلات الاستثمار بفعل الندرة النسبية في راس المال ومنه عدم وجود فرص عمل جديدة
- ✓ سوء التخطيط التعليمي، وعدم تنظيم سوق العمل و ربطه بالمؤسسات التعليمية.
- ✓ عدم الاستقرار السياسي و انعدام الثقة التي تؤدي إلى انخفاض معدلات الاستثمار.
- ✓ زيادة عرض العمل نتيجة الهجرة من الريف إلى المدينة

الفرع الثاني: آثار البطالة

توجد عدة آثار للبطالة نحاول أن نقدم الأهم منها و تتمثل في (ابو السعود، نجا، و أخرون، 2015، الصفحات 272-273):

أولا: الآثار الاقتصادية للبطالة: يترتب على البطالة إهدار جزء من الموارد المجتمع ومن ثم انخفاض مستوى المجتمع ككل ولعل أهم هذه الآثار؛ يتمثل في:

أ. يترتب على البطالة إهدار لجزء من موارد المجتمع ومن ثم انخفاض مستوى الناتج بمقدار ما كان يساهم به هؤلاء العاطلين فضلا على أن زيادة حجم البطالة بالمجتمع يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات بدون أن تقابله زيادة ملموسه في العرض الكلي منها مما يؤدي إلى زيادة معدلات التضخم وهذا الأمر بدوره يعوق عمليات التنمية بسبب عدم الاستقرار الاقتصادي، كما يترتب على البطالة زيادة حدة العجز في ميزانية الدولة بسبب انخفاض إرادات الدولة من الضرائب نتيجة لانخفاض الدخول فضلا عن زيادة مدفوعاتها في صورة تقديم إعانات البطالة أو الدعم لتوفير الضروريات لهؤلاء العاطلين.

ب. يمكن القول أنه كلما كان هناك ارتفاع في معدلات البطالة، سوف ينخفض حجم الطلب بفعل انخفاض القدرة الشرائية، ومنه تقليص الإنتاج من قبل المؤسسات المنتجة وهكذا تزيد البطالة وعليه يسوء وضع البلد اكثر فاكثر(غول، 2017).

ثانيا: الاثار الاجتماعية: يترتب على البطالة العديد من الانحرافات الاجتماعية والاخلاقية وارتفاع معدلات الجريمة خاصة في الدول النامية التي لا تقدم اعانات البطالة العاطلين خلال فترة تعطلهم بالإضافة إلى فقدان العاطلين للخبرات والمعارف المكتسبة خلال فترة التعليم والتدريب او من خلال خبرتهم ل الاعمال السابقة خاصة في حالة استمرارية التعطل لفترة زمنية طويلة والتي تؤدي إلى الاختلال في توزيع الثروات والتي ينتج عنها زيادة حدة التفاوت الطبقي بين افراد المجتمع .

حيث تعد احدى نتائج ظاهرة البطالة زيادة حجم الفقر، وهو أيضا من العوامل المشجعة على الهجرة.

ثالثا: الاثار السياسية: من اهم الآثار السياسية المترتبة على أنتشار البطالة وتزايدها في أي مجتمع عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي خاصة عندما تكون فترة التعطل طويلة كانخراط المتعطلين في مجموعات ارهابية بهدف الضغط على الحكومة من اجل توفر لهم العمل والرفاهية وتوجد علاقة طردية بين زيادة معدلات البطالة في المجتمع والانقلابات السياسية والتي مجسدة على ارض الواقع في العديد من الدول النامية.

الفرع الثالث: العلاج والحلول لمشكلة البطالة

لمواجهة مشاكل البطالة تسعى الدولة ببذل جهود كبيرة للقضاء على البطالة من خلال اقتراح الحلول الرئيسية قصيرة المدى لمكافحة البطالة(BELATTAF, 2017, pp. 217-218):

أولا: أنعاش الطلب اي زيادة الحد الأدنى للأجور خض الضريبة لصالح الاسر.

ثانيا: تقليص وقت العمل لتقاسم العمل المتاح بين عدد اكبر من العمال.

ثالثا: توفير مناصب عمل للشباب: لمكافحة البطالة بشكل اكثر فعالية و التي تؤثر بشدة على السكان النشطين اقل من 25 سنة.

كما يقترح بعض الاقتصاديون حل مشكلة البطالة من خلال اجراء الآتي(الربيعي، 2013، صفحة 32):

أولا: رفع وتيرة النمو الاقتصادي بشكل يمكن من خلاله رفع مستوى التشغيل للقوى العاملة، إذ ينادي عدد من الاقتصادين وخبراء منظمة العمل الدولية إلى تبني السياسيات الاقتصادية الرامية إلى زيادة

معدل النمو الاقتصادي وما ينطوي على ذلك من زيادة معدلات الادخار ومعدلات التراكم، إذ أن زيادة معدلات النمو تؤدي إلى زيادة الطلب على قوة العمل وبالتالي تقليل البطالة.

ثانيا: أن عدم استجابة الأجور للتكيف مع الصدمات التي حدثت في البلدان الصناعية من شأنه أن يجعل الاجور مرتفعة، وبالتالي ويضعف من الموقف التنافسي لمنتجات البلد في السوق ومن ثم زيادة البطالة، وعليه فأن خفض الاجور يمكن أن يسهم في تخفيض تكاليف الإنتاج وخفض الاسعار، والمبيعات وبالتالي زيادة الحوافز لدى رجال الاعمال لزيادة خطط الإنتاج و توظيف المزيد من العمال.

ثالثا: تغير شروط سوق العمل والمطالبة بحذف الحد الادنى للأجور أي تعديل نظم اعانات البطالة والتوسع في سياسات التدريب للمتعطلين بغية مساعدتهم في تنمية مهاراتهم و قدراتهم بما يتماشى مع متطلبات التكنولوجيا.

رابعا: زيادة الإنفاق الاستثماري وفق المفهوم الكينزي يؤدي إلى تخفيض البطالة.

المطلب الثالث: النظريات المفسرة للبطالة

في هذا المطلب سنحاول استعراض أهم النظريات المفسرة للبطالة من وجهة نظر مختلف المدارس الاقتصادية.

<u>الفرع الأول: النظرية الكلاسيكية والنظرية النيوكلاسكية</u>

من خلال هذا الفرع سنحاول التعرف على أهم ما جاءت به هاتين النظريتين.

أولا. النظرية الكلاسيكية(Classical Theory): يركز الكلاسيك في تحليلهم على المدى الطويل حيث يربطون البطالة بالمشكلة السكانية وتراكم راس المال والنمو الاقتصادي والطاقات الإنتاجية للاقتصاد. كما يرتكز اهتمامهم بالبعد الاجتماعي والسياسي للظاهرة الاقتصادية، اذ يؤمن الكلاسيك بمبدأ التوازن العام، الذي يعني كل عرض سلعي يخلق الطلب المساوي له او بما يسمى بقانون المنافذ(قانون ساي)(طورس، 2010، صفحة 204). وعليه فإن المدرسة الكلاسيكية لا تعترف بوجود بطالة اجبارية، وإن وجدت فأنها تكون بطالة اختيارية نظرا لرفع العاطلين على العمل بالأجر السائد في السوق، او بطالة احتكاكية تلك التي توجد نتيجة لانتقال العمال من وظيفة إلى اخرى، او بطالة هيكلية ناتجة عن التقدم التكنولوجي الذي

يؤدي إلى الاستغناء عن القوى العاملة إلى أن يحصل هؤلاء العمال على أماكن عمل أخرى في صناعات جديدة تنشأ عن التقدم التكنولوجي (مصطفى احمد ، 2021، صفحة 88).و أن اقتصاد الكلاسيك يتوازن عند حالة الاستخدام التام من دون تدخل الدولة (اليد الخفية), مهملين بذلك دور الحكومة في تحقيق التوازن و التأثير على مخرجات النشاط الاقتصادي, حيث يرون أن السياسات المالية التوسعية سوف لن تؤثر إلا على ميزانية الدولة, وأن السياسة النقدية التوسعية لا تؤدي إلى زيادة الإنتاج والتشغيل بل إلى ارتفاع الأسعار(بوالكور، 2020، صفحة 172)،ووفقا لذلك فإن المدرسة الكلاسيكية لا تعترف بوجود بطالة اجبارية و أن وجدت فأنها اما أن تكون بطالة اختيارية، نظرا لرفض المتعطلين العمل بالأجر السائد في السوق، او بطالة احتكاكية، تلك التي تتواجد نتيجة لانتقال العمال من وظيفة إلى أخرى(نجا، 2015، صفحة 42).

ثانيا. النظرية النيوكلاسيكية (New Classical Theory): يعد النيوكلاسيك امتداد الفكر الكلاسيكي لذا يؤمنون بالحرية الاقتصادية، وسيادة ظروف الكامل تأسيسا على **قانون ساي للأسواق** الذي ينص على أن**كل عرض يخلق الطلب عليه** و بالتالي ومن هذا المنطق فأن زيادة عرض سلعة ما – مع بقاء العوامل الأخرى على حالها من شأنه أن يخفض من سعرها مما يترتب عليه تمدد الكمية المطلوبة منها حتى تستوعب هذه الزيادة في العرض.

وبالمثل فأن زيادة عرض العمل ينتج عنه بطالة في سوق العمل، مما يؤدي إلى انخفاض الاجر الحقيقي، ومن ثم تمدد الكمية المطلوبة من العمل حتى تستوعب البطالة و تتحقق العمالة الكاملة و طبقا لذلك فأن التوازن يتحقق دائما بتعادل الطلب الكلي مع العرض الكلي في كافة الأسواق(نجا، 2015، صفحة 43).وعليه فأنه وفقا للفكر النيوكلاسيكي، فأن مرونة الأجور والأسعار تتضمن العمالة الكاملة دائما في سوق العمل، وأي اختلال يصحح تلقائيا من خلال تغير الأجور سريعا ما تختفي البطالة الاجبارية أن وجدت. ووفقا لهذا الفكر فأن وجود بطالة واستمرارها ينطبق فقط على البطالة الاختيارية(نجا، 2015).كما افترضت النظرية الاقتصادية حالة التوظيف التام، ولم تولي للبطالة اهتماما كبيرا بسبب تبنيها لقانون "ساي للأسواق " كما أن فرضية وجود منافسة تامة لا تحقق في الواقع، اضافة إلى أنها اعتبرت التغير التكنولوجي هو متغير خارجي، لكن الواقع يرى عكس ذلك الى أن التكنولوجيا تعتبر احد العوامل الاساسية لإنتاج وذلك برفع حجمه باقل التكاليف وهذا ما يؤثر على حجم العمالة باستعمال الآلات والتي تحل محل العامل في كثير من الأحيان(طورس، 2010، صفحة 205) .

ترى مدرسة النيوكلاسيك عدم وجود بطالة إجبارية كما يرى "كينز"، فأنصار هذه المدرسة يرون أنه إذا توافرت عدة فروض منها: تطابق ظروف المنافسة الكاملة في سوق العمل، التجانس التام في عنصر العمل، حرية انتقال العمل، العلم التام بأحوال السوق، فضلا عن المرونة التامة للأجور فأن البطالة الإجبارية سوف تختفي وسيتضمن التخصص الأمثل للموارد وتوزيع قوة العمل بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة توزيعا أمثلا(بوزار و كسيرة ، 2014، صفحة 43).

الفرع الثاني: التفسير الكينزي والنقدي للبطالة

سنركز من خلال هدا الفرع على فحوى التفسيرين الكينزي والنقدي لمفهوم البطالة.

أولا. النظرية الكينزية (Keynesian Theory): البطالة عند كينز هي التي تنتج عن عدم كفاية الطلب الفعال، أي الطلب الكلي المتوقع، من خلال التوقعات المتشائمة من طرف الشركات، مما يجعلها للتقليل من الاستثمارات التي ينتج عنها توظيف اقل، مما يؤدي إلى انخفاض في الطلب وزيادة البطالة(LONGATTE & VANHOVE, 2001).

بالنسبة لكينز تنشا البطالة عن قصر الطلب على العمالة (من الشركات)، الذي ينتج انخفاض الطلب الكلي (على السلع و الخدمات) حيث تتم معالجة البطالة عن طريق السياسة النقدية او من خلال دعم الطلب الكلي، او سياسة الميزانية(BELATTAF، 2017، الصفحات 442-443).

كما يرى كينز أن البطالة لا تتناقص مع التوازن، فقد تحقق توازن الاقتصاد على المستوى الكلي ويصاحب هذا التوازن وجود بطالة في عنصر العمل، وقد تكون هذه البطالة عارمة، ولكن يمكن للحكومة من خلال سياساتها الهيكلية المتمثلة أساسا في السياسة المالية التوسعية من احتواء حالة الاستخدام الناقص وذلك من خلال الدور الفعال والتأثير البالغ لمضاعفات السياسة المالية(مضاعف الإنفاق و مضاعف الضرائب) في المخرجات من زيادة الإنتاج وإيجاد لفرص العمل، وبذلك فالعلاقة عكسية بين الإنفاق العام و البطالة، فكلما زادت الحكومة من نفقاتها الحكومية كلما ادى ذلك إلى إجاد فرص عمل إضافية، وبالتالي قل عدد البطالين وانخفاض عدد البطالة، فالبطالة عند كينز هي بطالة اجبارية وبطالة اختيارية(مجلخ، 2016).

بالنسبة هذا النوع ينشأ لوجود فائض في العرض في كل من سوق السلع وسوق العمل، فقصور الطلب الكلي على السلع الاستهلاكية يؤدي حتما إلى اختلال في الطلب على اليد العاملة من طرف أرباب العمل نتيجة لتراكم المخزون السلعي(دحماني رضا و زايد ، 2019، صفحة 32).

رفض كينز مفهوم البطالة الطوعية فهو يعتبر البطالة نتيجة لعدم كفاية الطلب الفعال الموجه للاقتصاد فمعدل العمالة اذ لا يتحدد في سوق العمل وإنما في سوق العمل والخدمات انطلاقا من الطلب الفعلي على السلع والخدمات(بن تركي أمينة، صفحة 42)، و تزداد البطالة كلما اتجهت الاجور نحو الانخفاض، فالاستهلاك ينخفض بانخفاض الدخل، ومنه ظهور البطالة الغير الطوعية التي يتطلب تخفيضها ارادة سياسية لإعادة تحفيز الطلب الفعلي(بن تركي، 2021/2020، صفحة 42).

ثانيا: النظرية النقدية في تفسير للبطالة: عقب التحليل الكينزي اتضحت أهمية النقود في تحليل الاختلال في سوق العمل، وبذلك ظهرت العلاقة بين البطالة والأجور النقدية متمثلة في علاقة فيلبس البسيطة، ثم العلاقة التفاضلية بين البطالة والتضخم (التحكيم بين البطالة والتضخم) متمثلة في علاقة فيلبس المطورة. بعد ذلك جاءت نظرية "المعدل الطبيعي للبطالة" والتي ترى أن معدل البطالة الذي يتحقق في الوضع التوازني لسوق العمل في الأجل الطويل هو المعدل الطبيعي للبطالة. ثم جاءت بعد ذلك نظرية "معدل البطالة غير مسرع للتضخم"(مداح و ستي، 2020، صفحة 102).

إن النقديون يعتقدون أنه يوجد معدل بطالة وحيد، يتوافق ويتناسب مع حالة الاستقرار النقدي والسعري، وإن أي محاولة لتقليل البطالة دون هذا المعدل فأن تلك المحاولة ستقترن بتسريع معدل التضخم بمعنى أنه لن يمكن تقليل مستوى البطالة دون المستوى الطبيعي لها وإلا من خلال تضخم مستمر يتم تمويله من خلال زيادة كمية النقود في التداول، ويترتب على ذلك أن السياسة الاقتصادية التي يتعين تطبيقها لتحقيق الاستقرار النقدي يجب أن تضمن سريان معدل البطالة الطبيعي، الأمر الذي يتطلب أن تكون كمية النقود مستقرة(بوزار و كسيرة ، 2014، صفحة 44).

ولقد أطلق ميلتون فريدمان اسم معدل البطالة الطبيعي على معدل البطالة عند ثبات معدل التضخم السائد وهذا تميزا له عن معدل البطالة الفعلي والذي يعبر عن معدل البطالة في قوة العمل(ريغي، 2009، صفحة 127).

نجد النقديين إذن ينطلقون في تحليل البطالة على أن هذه الأخيرة السائدة في البلدان الصناعية الرأسمالية هي بطالة اختيارية، فالعمال يتطلعون بمحض إرادتهم لأنهم يطالبون بأجور أعلى من الأجور السائدة. أما البطالة الإجبارية وهي المشكلة التي شغلت بال أجيال كاملة من الاقتصاديين، فلا مكان لها إطلاقا عند تحليلهم، ويرفض عدد كبير من الاقتصاديين الكينزيين وغير الكينزيين هذه النظرية الميتافيزيقية لمشكلة البطالة(بوزار و كسيرة ، 2014).

وبالتالي فالبطالة في نظرهم اختيارية ولا مكانة للبطالة الاجبارية في تحاليلهم ويرون مواجهة البطالة تكمن في: عدم تدخل الحكومات في هذه المشكلة وتركها لكي تحل نفسها بنفسها عبر آليات السوق(طورس، 2010، صفحة 210).

المطلب الرابع: أثر البطالة على الإنفاق العام

في هذا المطلب سنقدم تحليلا مفصلا للعلاقة النظرية بين مؤشر البطالة والإنفاق العام كما سنعرج على بعض الدراسات التجريبية التي تناولت العلاقة بين المتغيرين؛ بالشكل التالي:

الفرع الاول: العلاقة النظرية بين البطالة والإنفاق العام

يسند معدل البطالة إلى حالة أي اقتصاد باعتباره المرآة العاكسة له وبالرغم من ذلك فهناك صعوبة في ما يعكسه هذا العمل بشكل دقيق وهذا ما سنفسره في ما يلي:

يمكن تفسير العلاقة بين البطالة والإنفاق الحكومي من خلال نظريات ووجهات نظر اقتصادية مختلفة، من المهم ملاحظة أن العلاقات الاقتصادية معقدة ومتعددة الأوجه، ويمكن لعوامل مختلفة أن تؤثر على الديناميكيات بين المتغيرات:

أولا: تُشير الأدبيات الاقتصادية أن أدوات التثبيت التلقائية من السمات المهمة للنظام المالي والتي تستجيب تلقائيا للتغيرات الاقتصادية دون الحاجة إلى إجراء حكومي واضح. وتشمل الأمثلة عن ذلك اعانات البطالة والضرائب التصاعدية وخلال فترات التوسع الاقتصادي وارتفاع معدلات تشغيل العمالة، تعمل عوامل الاستقرار التلقائية على تثبيط النمو المفرط عن طريق خفض الإنفاق الحكومي وزيادة الايرادات الضريبية، وعلى العكس من ذلك خلال فترات الركود الاقتصادي، تعمل عوامل الاستقرار هذه

على زيادة الإنفاق الحكومي وتقليل عائدات الضرائب لدعم الاقتصاد. وعادة ما يؤدي ارتفاع معدلات البطالة إلى زيادة الإنفاق الحكومي من خلال اعانات البطالة وبرامج الدعم الاجتماعي الأخرى، مما يزيد من الضغط على ميزانية الحكومة. خلال فترات التباطؤ الاقتصادي، مثل الانكماش والركود، تميل البطالة إلى الارتفاع مع قيام الشركات بتخفيض الإنتاج والتوظيف، واستجابة لذلك، يزداد الإنفاق الحكومي على برامج شبكات الأمان الاجتماعي، مثل اعانات البطالة، تلقائيا. تعمل هذه البرامج بمثابة عوامل استقرار، حيث تقدم الدعم للأفراد والأسر خلال الأوقات الاقتصادية الصعبة.

ثانيا: ومن جانب آخر، فأن للفجوات الزمنية وتأثيرات السياسات وفترات استجابة السياسة المالية تأثيرا في طبيعة هذه العلاقة، فغالبًا ما تستجيب الحكومات للانكماش الاقتصادي بتدابير السياسة المالية، مثل زيادة الإنفاق الحكومي أو التخفيضات الضريبية، لتحفيز النشاط الاقتصادي. ومع ذلك، فإن توقيت وفعالية هذه السياسات يمكن أن يختلف، وإذا تأخرت الاستجابة أو كانت غير كافية، فقد ترتفع معدلات البطالة قبل أن تتمكن الحكومة من تنفيذ التدابير المناسبة، وهذا يمكن أن يخلق فجوة بين الزيادة في البطالة والزيادة المقابلة في الإنفاق الحكومي. ويجدر التأشير أن لاتجاهات التوقعات الاقتصادية تأثيرات توجه طبيعة العلاقة بين البطالة والإنفاق الحكومي وإذا توقع صناع السياسات أن تكون البطالة مؤقتة وتصحح نفسها ذاتيا، وتصبح الهيئات المالية أقل ميلا إلى تنفيذ زيادات واسعة النطاق في الإنفاق العام، كما أن المعتقدات الأيديولوجية حول دور الحكومة والنماذج والنظريات الاقتصادية التي تؤكد على آليات السوق وعمليات التكيف الذاتي قد تؤثر أيضاً على استجابات الحكومات.

وقد تختار الحكومات أيضًا خفض الإنفاق كجزء من استراتيجية السياسة المالية، ارتباطا بتنفيذ الحكومات تدابير تقشفية استجابة لارتفاع مستويات الديون أو المخاوف بشأن الاستدامة المالية، والحاجة إلى معالجة العجز في الميزانية، أو السيطرة على التضخم، أو استجابة لأولويات اقتصادية أخرى وأهداف اقتصادية متزامنة أو متضادة، ويجدر التأشير أنه في حين أن انخفاض الإنفاق الحكومي يمكن أن يساهم في الاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل، إلا أنه قد يؤدي إلى تفاقم التحديات المباشرة التي يواجهها الأفراد والشركات خلال فترة الانكماش الاقتصادي، مما ينتج عنه آثارا سلبية قصيرة المدى على التوظيف والنمو الاقتصادي.

في الأخير من المهم أن نلاحظ أن مبرر انخفاض الإنفاق الحكومي في مواجهة تحديات التوظيف هو مسألة فلسفة اقتصادية وأولويات سياسية. وبحسب الطرح الكينزي التقليدي والكينزيون الجدد والمدارس الكينزية الجديدة والمحدثة فأن اتباع نهج أكثر تدخلاً أثناء فترات الركود الاقتصادي هو السبيل لتحفيز الطلب وخلق فرص العمل، وبالتالي فإن كان التوجه صناع السياسة متوافقا مع الطرح الكينزي، فإن ارتفاع معدلات البطالة سيقابلها ارتفاع للإنفاق الحكومي كسياسة علاج وضبط، في حين يدعو أنصار المدرسة الكلاسيكية بمختلف مدارسها وتطوراتها إلى الانضباط المالي والاستدامة الطويلة الأجل، وارتباطا بما سبق فأنه تتداخل عوامل اقتصادية وسياسة واجتماعية وسلوكية سيكولوجية في تحديد طبيعة العلاقة بين البطالة والإنفاق الحكومي واتجاهاها وعمقها، وعليه من الضروري النظر في السياق الاقتصادي الأوسع، بما في ذلك السياسات المحددة المعمول بها، وشدة البطالة ومدتها، والفلسفة الاقتصادية الشاملة للحكومة، لفهم العلاقة الملحوظة بين البطالة والإنفاق الحكومي بشكل أكثر دقة وعمق.

الفرع الثاني: العلاقة بين معدل البطالة والإنفاق العام في إطار الدراسات التجريبية

وقفت الدراسات التجريبية السابقة على نتائج متباينة من خلال فحص العلاقة السببية في اتجاه واحد أو في اتجاهين بين البطالة والإنفاق الحكومي، نستهلها بـــ:

دراسة(Young و Pedregal ، 1999) والتي أكدت أنه توجد علاقات ديناميكية مستقرة بين الإنفاق الحكومي والاستثمار الخاص والبطالة في الولايات المتحدة بين عامي 1948 و1988، مع ما يترتب على ذلك من آثار على فهم سلوك الاستثمار والبطالة قبل عام 1988 وبعده.

ويُشير (HAMADA, 1986)إلى أن معدلات البطالة المرتفعة تُؤدي إلى تقليل مضاعفات تأثير النفقات الحكومية، كما يؤدي انخفاض العجز الحكومي إلى زيادة احتمالات الاستقرار الديناميكي في الاقتصاد.

وفي زمن الأزمات فقد توصل(Cheong& Sanghee, 2022) إلى أن الأزمات الاقتصادية تُقلل من المدخرات الحكومية، حيث تتناقص المدخرات حتى تصل البطالة إلى 9.9% ثم تتعافى بعد هذه النقطة، وهي النتيجة التي أكدها(Givens, 2022)حيث أن البطالة لها تأثير على الإنفاق الحكومي، ويتأثر مضاعف الإنفاق الحكومي بمستوى التأمين ضد فقدان الوظائف للعمال. فعندما لا يكون العمال

مؤمنين بشكل كامل، فإن الاستهلاك الحكومي يؤثر على الإنفاق الإجمالي من خلال انخفاض ثروات الأسر ونمو قوة العمل، فعند مستويات التأمين التي تقل عن عتبة معينة، تهيمن الآثار الايجابية لنمو القوى العاملة على الآثار السلبية لانخفاض ثروة الأسر، مما يؤدي إلى مضاعفات للاستهلاك الخاص والإنتاج تتجاوز الصفر والواحد.

أما(Saraireh, 2020) فقد وجدا أن الإنفاق الحكومي له علاقة سببية مع البطالة. حيث تبين أن زيادة الإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي تؤدي إلى خفض البطالة بحوالي 0.43 نقطة مئوية في نفس العام.

في حين استخلصت دراسة (Zhong , Chang, D. P.Tang, & Wolde-Rufael, 2015) وباستخدامها لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمتغير متحكم فيه، أنه توجد علاقة سببية أحادية الاتجاه تمتد من الإنفاق العسكري إلى البطالة في كندا واليابان والولايات المتحدة، وسببية أحادية الاتجاه تمتد من البطالة إلى الإنفاق العسكري في فرنسا وألمانيا، وسببية ثنائية الاتجاه في إيطاليا. والمملكة المتحدة. ولا يبدو أن الأدلة التجريبية تقدم نتائج متسقة فيما يتعلق بالعلاقة السببية بين الإنفاق العسكري والبطالة في دول مجموعة السبع.

كما أكد(Seitaridis و Koulakiotis، 2013)،ومن خلال دراسة قاما من خلالها باستخدام اختبارات مختلفة لجذر الوحدة والتكامل المشترك واختبار السببية، على وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من البطالة إلى الإنفاق الحكومي.

وفي الأخير أشار(Albertini, Auray, Bouakez, & Eyquem, 2021)إلى أن ارتفاع معدلات البطالة لا يُؤدي بالضرورة إلى انخفاض الإنفاق الحكومي. وفي الواقع، تشير الأدلة إلى أن الإنفاق الحكومي يمكن أن يكون له تأثير إيجابي على الحد من البطالة.

ومما سبق يبدو أن الأدلة التجريبية تقدم نتائج متباينة من خلال فحص العلاقة بين المتغيرين –خاصة السببية منها– مما يصعب تحديد اتجاهها بالضبط، ويرجع ذلك لتنوع المؤشرات المستعملة، أسلوب القياس المستخدم في الدراسة، تباين الفترات والدول محل الدراسة...وغيرها.

المبحث الرابع: علاقة النمو الاقتصادي بالإنفاق العام.

من خلال هذا المبحث سنحاول استعراض ماهية النمو الاقتصادي من تعريف للمصطلح، أنواعه ومقاييسه، أهم النظريات المفسرة له، إضافة إلى ذلك محاولة التعرف على نوع واتجاه العلاقة بين النمو الاقتصادي والإنفاق العام من خلال تسليط الضوء على الأدبيات النظرية والدراسات التجريبية التي تناولت العلاقة بين المتغيرين.

المطلب الاول: ماهية النمو الاقتصادي

في هذا المطلب نسعى إلى تقديم بعض المفاهيم لمصطلح النمو الاقتصادي، أنواعه ومقاييسه، وأهم العوامل المحددة له.

الفرع الاول: تعريف النمو الاقتصادي وأنواعه

يتناول هذا الفرع مفهوم النمو الاقتصادي وأهم أنواعه.

اولا: تعريف النمو الاقتصادي: لقد أعطيت للنمو الاقتصادي العديد من التعاريف؛ من بينها:

عرف **النمو الاقتصادي** بأنه؛ مفهوما كميا يعبر عن زيادة الإنتاج في مدى الطويل **و يعرف النمو الاقتصادي** بأنه" الزيادة الحقيقية على المدي الطويل للإنتاج البلد"(بدر الدين، 2017، صفحة 12). ويطلق عليه ازدياد كمية الناتج المحلي من عام إلى اخر اسم نمو الناتج المحلي أو **النمو الاقتصادي** (الاشقر، 2002، صفحة 73).

كما عرف أيضا بأنه؛" حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل الوطني بما يحقق زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي مع مرور الزمن " ومن منظور آخر يقصد بالنمو الاقتصادي "حدوث زيادة كمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد بدخله الفردي"(الجنابي ع.، 2021، صفحة 49).

وفي تعريف آخر هو؛ "زيادة في متوسط دخل الفرد الحقيقي، دون ربطه بالضرورة بحدوث تغيرات هيكلية اقتصادية واجتماعية، وعكسه الركود والكساد"(العيسى و قطف ، 2006، صفحة 313).

مما سبق يمكن القول أن؛ النمو الاقتصادي هو مفهوم كمي يعبر عن زيادة الإنتاج في المدى الطويل، أو هو زيادة مستمرة في حصة الفرد الواحد من الناتج المحلي الإجمالي المتوافقة مع زيادة عدد السكان.

ثانيا: أنواع النمو الاقتصادي: هناك ثلاثة أنواع مختلفة للنمو الاقتصادي تختلف وفقا للآلية التي يعمل فيها النظام الاقتصادي وهي:(الجسار، 2023، صفحة 37)

أ. **النمو التلقائي (AUTOMATIC GROWTH)** : ويحدث بشكل عفوي دون اتباع تخطيط علمي على المستوى القومي، و ذلك بفعل القوى الذاتية التي يملكها الاقتصاد الوطني دون تدخل الدولة .

ب. **النمو العابر(TRANSTTORY GROWTH)**: الذي لا يملك صفة الاستمرار والثبات، لأنه يظهر في ظروف استثنائية يكون نتيجة لعوامل خارجية طارئة الا أنها في العادة تزول و يعاد معدل النمو إلى مكان عليه.

ت. **النمو المخطط (PLANNED GROWTH)**: يتحقق بوجود التخطيط الشامل والكامل للموارد الاقتصادية ومتطلبات المجتمع، وهو يرتبط بفعالية المخطط وقدرته، كما يرتبط أيضا بمشاركة الافراد والمؤسسات في عملية التخطيط على جميع الاصعدة والمستويات.

ثالثا: الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية: إذا كان النمو يمثل التحسن الكمي لمجمل الاقتصاد بما في ذلك الموارد والنمو الديمغرافي وإنتاجية العمل، والذي يقتضي سلسة من التغيرات في الهيكل الاقتصادي حتى نضمن استمراره. فإن التنمية الاقتصادية تعرف بأنها مجموع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية المرافقة للنمو.

والجدول رقم (01) يبين أهم الفروق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

الجدول (01): الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
– يتم بدون اتخاذ قرارات من شأنها احداث تغيير هيكلي للمجتمع. – يركز على التغير أو الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع الخدمات. – لا يهتم بشكل توزيع الدخل الحقيقي الكلي بين الافراد. – لا يهمه مصدر زيادة الدخل القومي.	– عملية مقصودة (مخططة) تهدف إلى تغيير البنيان الهيكلي للمجتمع و لتوفير حياة أفضل لأفراده. –تهتم بنوعية السلع والخدمات نفسها – تهتم بزيادة الدخل الحقيقي لأفراد المجتمع خاصة الطبقة الفقيرة. – تهتم بمصدر زيادة الدخل القومي وبتنويعه.

المصدر: (بدر الدين، 2017، صفحة 17)

الفرع الثاني: مقاييس النمو الاقتصادي

يمكن التميز بين ثلاث أنواع من المقاييس النمو الاقتصادي من خلال دراسة مؤشرات الاقتصاد الكلي وهي كالتالي:(الجنابي ع.، 2021، الصفحات 52–53)

اولا: المعدلات النقدية للنمو: تحسب على اساس تقييم منتجات الدولة، والتي تشمل قيمة السلع والخدمات ويعتبر هذا الاسلوب الاسهل والافضل رغم بعض التحفظات عليه، واهمها سواء التقدير خاصة إنتاج الخدمات، اغفال اثر التضخم و نميز هنا ثلاث معدلات للنمو وفقا للأسعار المستخدمة وهي:

أ. **دلات النمو بالأسعار الجارية:** استخدام العملة المحلية للبلد لقياس معدلات النمو، وهذه المعدلات لا تعبر بشكل دقيق عن الزيادة الحقيقية في الدخل أو الإنتاج نتيجة لظاهرة التضخم الاقتصادي وارتفاع الاسعار

ب. **معدلات النمو بالأسعار الثابتة:** تقدير الناتج المحلي بالأسعار الثابتة، أي يتم تعديل بيانات معدلات النمو بالأسعار الجارية استنادا للأرقام القياسية للأسعار.

ت. معدلات النمو بالأسعار الدولية: يستخدم هذا المقياس عند اجراء الدراسات الاقتصادية الدولية المقارنة، حيث لا يمكن استخدام العملات المحلية نظرا لاختلاف أسعار تحويل العملات من بلد إلى آخر.

ثانيا: المعدلات العينية للنمو: بسبب زيادة السكان في الدول النامية بدرجة متقاربة مع معدلات نمو الدخل و الناتج، أصبح من الضروري استخدام معدلات نمو متوسط نصيب الفرد. تقيس هذه المعدلات النمو الاقتصادي في علاقته مع نمو السكان. أما في مجال الخدمات كان لابد من استخدام بعض المقاييس العينية مثل: عدد الاطباء لكل الف نسمة نصيب الفرد من الغداء.

ثالثا: مقارنة القوة الشرائية: تعتمد المؤسسات و المنظمات الدولية على مقياس الناتج القومي مقوما بسعر الدولار الامريكي عند نشرها للتقارير المتعلقة بالنمو الاقتصادي المقارن لبلدان العالم، حيث يتم تحديد القيمة الخارجية لسعر الصرف لدولة ما تبعا لقوتها الشرائية في السوق المحلية مقارنة بالنسبة للأسعار السائدة في الدول الأخرى المشاركة في التبادل التجاري.

ومن خلال ما سبق يتضح لنا تعدد طرق قياس النمو الاقتصادي، الا أنه يعتبر معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي ومعدلات نمو متوسط نصيب الفرد، المؤشران المعتمدان في قياس معدل النمو الاقتصادي.

<u>الفرع الثالث: العوامل المحددة للنمو الاقتصادي</u>

إن العناصر الثلاثة الرئيسية المحددة للنمو الاقتصادي هي رأس المال والتقدم التكنولوجي، النمو السكاني والقوى العاملة. ويعتبر رأس المال بمثابة الديناميكية الأساسية للنمو الاقتصادي (ÇalÕúkan, 2015, p. 650) .

وتتمثل عناصر النمو الاقتصادي في ما يلي(الجسار، 2023، الصفحات 42-43):

أولا: العملTHE WORK: نعني بالعمل مجموع القدرات الفيزيائية والثقافية التي يمكن للإنسان استخدامها في إنتاج السلع والخدمات الضرورية لتلبية حاجياته وحجم العمل مرتبط بعدد السكان النشيطين في البلد وكذا بعدد ساعات العمل التي يبذلها كل عامل هذا من جهة ومن جهة اخرى بإنتاجية عنصر العمل

بحيث كلما زادت إنتاجية عنصر العمل ادى ذلك إلى زيادة الإنتاج رغم أن عدد العمال او عدد ساعات العمل بقيت على حالها. ونقصد بإنتاجية العمل حاصل قسمة الإنتاج المحقق على عدد وحدات العمل المستعملة في إنتاجه، فالزيادة في إنتاجية العمل هي التي تؤدي إلى الزيادة في معدل النمو الاقتصادي.

ثانيا: رأس المال CAPITAL:يعرف رأس المال بأنه: مجموع السلع التي توجد في وقت معين في اقتصاد معين بالإضافة إلى العمل يعتبر راس المال عنصرا من عناصر من عناصر النمو فهو يساعد على تحقيق التقدم التقني من جهة وعلى توسيع الإنتاج بواسطة الاستثمارات المختلفة المحققة.

ثالثا: التقـدم التقنـيTEHNCAL PROGRESS: التقدم التقني هو تنظيم جديد لإنتاج يسمح بإنتاج كمية اكبر من المنتوج بنفس كميات عناصر الإنتاج، أو إنتاج نفس الكمية من المنتوج بكميات اقل من عوامل الإنتاج، أي أن التقدم التقني يعني الاستخدام الامثل لعوامل الإنتاج في العملية الإنتاجية.

يعد التقدم التقني من اهم العوامل التي تساهم في زيادات معدلات النمو الاقتصادي للدول الصناعية، وذلك لأثرهما في زيادة الكفاءة الإنتاجية في قطاعات الاقتصاد الوطني المختلفة.

إن استخدام منجزات التقدم التقني تعمل على تغيير وتطوير هيكل المصادر، إذ تؤدي إلى إيجاد مصادر جديدة وتطوير القائم منها إضافة إلى تغير الوزن النسبي لمساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي واستيعاب العمالة(التميمي ، 2018).

المطلب الثاني: النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي

في هذا المطلب يتم استعراض أهم النظريات الاقتصادية التي فسرت نظرية النمو الاقتصادي بين اختلاف وجهات النظر في تبريرها.

الفرع الاول: النظرية الكلاسيكية

آدم سميث من أهم المفكرين الكلاسيك الذي دعا إلى عدم تدخل الدولة والاعتماد على الية السوق (اليد الخفية) في إعادة التوازن، و كانت نظرته للإنفاق العام بأنه غير منتج من حيث خلق الثروة، وبالتالي لم يقبل ادم سميث فكرة أن الإنفاق العام كونه منتج (علي حسين، 2019، صفحة 22).

كان أهم من تطرق إلى موضوع النمو الاقتصادي في الفكر الكلاسيكي كل من آدم سميث (1776) ودافيد ريكاردو (1817) وتوماس مالتوس (1798).

يشير آدم سميث إلى أربع فرضيات أساسية في نموذجه: التوازن التلقائي أي ما يسمى آلية السعر في السوق الحرة مقولة اليد الخفية؛ والتنافس الحر أي وجود دولة قادرة على تكريس بيئة السوق الحرة كشرط لعمل اليد الخفية؛ والتخصص وتقسيم العمل بما يؤدي إلى زيادة إنتاجية العامل وبالتالي زيادة الإنتاج، وأخيرا التقدم التقني بشكل يساهم في تحقيق وفورات الحجم وبالتالي تقليص التكلفة وتعظيم الأرباح وتحقيق مزيد من التراكم الرأسمالي. هذه النظرة المتفائلة تجاه النمو لدى سميث قابلها نظرة تشاؤمية عند توماس مالتوس والذي وضع نظريته السكانية المعروفة باسمه "نظرية مالتوس للسكان". كما أبرز مالتوس أهمية النواحي الأخلاقية والعوامل الدينية وأهمية عامل الاستقرار السياسي في تعزيز النمو الاقتصادي(سليمان ق.، 2015، الصفحات 41-42).

وقد أثرت هذه الآراء على الاقتصاديين الذين جاءوا من بعده أمثال دفيد ريكاردو (1772-1823) الذي كان موافقا لآدم سميث بأن الإنفاق العام على الدفاع و العدالة والأشغال العامة، ويعتقد ريكاردو وكذلك أن الإنفاق العام لا يرفع من النمو الاقتصادي وأنه يتم تحويل الثروة من القطاع الخاص إلى العام (علي حسين، 2019، صفحة 22)

أما دافيد ريكاردو فقد ركز على أهمية عوامل الإنتاج من أرض ورأسمال وعمل، والتي تعتبر مداخيلها من ريع وربح وأجر أساس الناتج لاقتصاد ما وبالتالي أساس النمو الاقتصادي. والأساس هنا الذي يمكن زيادته هو عملية مراكمة رأس المال لأن المعروض من الأرض والعمل محدد، بينما رأس المال قابل للزيادة وهو الذي سيشكل قاطرة النمو لاحقًا(سليمان ق.، 2015، الصفحات 41-42).

إلا أن هناك بعض الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية نذكر منها(الجسار، 2023، صفحة 40):

اولا: تجاهل الطبقة الوسطى: تفترض النظرية أنه هناك تقسيم طبقي بين الرأسماليين و العمال، وتجاهلها لدور الطبقة الوسطى، والاسهامات الاساسية التي تقدمها في عملية النمو الاقتصادي

ثانيا: اهمال النظرية الكلاسيكية للقطاع العام.

ثالثا: القوانين غير حقيقية: تقوم النظرة التشاؤمية للاقتصاديين امثال ريكاردو ومالتوس على أن النتيجة الحتمية للتطور النظام الرأسمالي هي الكساد.

رابعا: اعطاء اهميه أقل للتكنولوجيا: ويعود ذلك الافتراض الكلاسيكي الذي يرى بأن المعارف الفنية هي من المعطيات وأنها لا تتغير مع الزمن.

خامسا: خطأ النظرة للأجور والارباح: في الواقع لم يحث أن آلت الاجور نحوى مستوى الكفاف كما أن الدول المتقدمة لم تصل إلى مستوى الكساد الدائم.

سادسا: اضافة إلى ذلك عدم واقعية مفهوم عملية النمو : افترضت النظرية الكلاسيكية حالة من السكون مع وجود تغير يدور حول نقطة التوازن الساكنة، وهذا يعني أن الكلاسيك افترضوا حدوث بعض النمو في شكل ثابت ومستمر كما في حالة نمو الاشجار، والواقع أن هذا التفسير لا يعد تفسيرا مقنعا لعملية النمو الاقتصادي كما هو عليه اليوم.

الفرع الثاني: النظرية النيوكلاسيكية

نظرية النمو الكلاسيكي الجديد هي نظرية اقتصادية تصف مدى ثبات معدل النمو الاقتصادي وينتج النمو الاقتصادي من مزيج من ثلاث قوى دافعة –العمل وراس المال والتكنولوجيا (Pelsa و Balina ، 2022، صفحة 95).

يهدف العالم الاقتصادي **روبرت سولو*Solow** إلى تفسير النمو الاقتصادي في المدى الطويل من خلال حل المشكلة التي واجهها **هارود–دومار** في تغيير معدل الادخار عن المعدل المخطط له. واعتمد سولو في علاج هذه المشكلة عن طريق قانون تناقص الغلة، في زيادة معدل الاستثمار في راس المال عن المرغوب فيه يؤدي إلى زيادة نسبة راس المال إلى العمل مما يترتب عليه تناقص معدل العائد

*روبرت ميرتون سولو(1924) هو اقتصادي امريكي توجت اعماله في نظرية النمو الاقتصادي بنموذج النمو الخارجي الذي سمي باسمه ، احد اشهر الاقتصاديين في نظرية النمو الكلاسيكي الجديد في الخمسينات من القرن الماضي طور سولو نموذجا رياضيا يوضح كيف يمكن للعوامل المختلفة ان تساهم في النمو المستدام للاقتصاد الدولة. نشر سولو مقالا بعنوان "المساهمة في نظرية النمو الاقتصادي" في 1956.

وبالتالي انخفاض ارباح المستثمرين التأثير على مستوى استثماراتهم(الخطيب و دياب، 2015، صفحة 370).

الفرع الثالث: النظرية الكينزية و نموذج هارود–دومر

نخصص هدا الفرع للتعرف على أهم ما جاءت به *النظرية الكينزية و نموذج هارود–دومر*.

أولا: النظرية الكينزية: يركز الاقتصاد الكنزي على السياسيات الحكومية النشطة للإدارة الطلب الكلي للمساعدة في تجنب الانكماش الاقتصادي احد العوامل الرئيسية في النموذج الكنزي هو الطلب الحقيقي أي أن توسع الطلب الحقيقي من شأنه أن يعزز النمو الاقتصادي(Pelsa و Balina ، 2022، صفحة 94).

وقد بين كينز أسس **النمو الاقتصادي** من خلال دراسته العلاقة بين زيادة الاستثمارات ونمو الدخل القومي، واطلق على هذه العلاقة مصطلح المضاعف الذي بين اثر الاستثمار، ذلك أن الزيادة في **الإنفاق** على الاستثمار ستؤدي إلى زيادة الدخل القومي وبصورة مضاعفة اعتمادا على الميل الحدي للاستهلاك، وبهذا اوضح كينز أن الناتج يرتبط باستخدام اليد العاملة وهذا يرتبط بالاستثمار(التميمي ، 2018).

إن الخلاف الرئيس بين كينز والتقليدين يكمن في تدخل الدولة لتنظيم النشاط الاقتصادي، فضلا عن أن تحليل كينز اعتمد على جانب الطلب بينما التقليديون كان تركيزهم على جانب العرض وتحقيق الزيادة بالقدرة الإنتاجية المتوفرة، كما قلل كينز من أهمية العامل التقني وكان تأكيده على أن العامل التقني هو احد اهم أسباب ظهور الركود الاقتصادي.(التميمي ، 2018، صفحة 29)

ثانيا. نموذج هارود دومار: وقد قام كل منهارود، 1939ودومر،1942-1949 بشكل مستقل كل منهما عن الآخر بتقديم نظريات تربط النمو الاقتصادي بالتراكم الرأسمالي. قد أكدا على قدرة الإنفاق الاستثماري على زيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد (من جانب العرض)، ولكن نموذج هارود دومر قد استعمل على نحو واسع في البلدان النامية بوصفه طريقة بسيطة للنظر إلى العلاقة بين النمو و متطلبات رأسمال، ويعتمد هذا النموذج على افتراض هو أن الإنتاج لأي وحدة اقتصادية سواء كانت شركة أو اقتصاد وطني برمته

يعتمد على كمية رأسمال المستثمر في تلك الوحدة(عدة، 2016).و بالتالي فإن **نموذج هارود دومار** للنمو الاقتصادي الذي ينص على أن معدل النمو الاقتصادي يشترك في تحديده النسبة التي يذخرها المجتمع من دخله القومي، والتي يحولها إلى استثمار في طاقات إنتاجية عينية، ومن خلال هذه العلاقة فأن معدل النمو الاقتصادي يرتبط بعلاقة طردية وبصورة مباشرة بنسبة ما يدخر وما يستثمر (عجمية و ناصف، 2002) ،إن هذه العلاقة تشير إلى أن رأسمال الذي يخلقه الاستثمار في المصانع والمعدات هو الذي يخلق النمو وأن الادخار الذي يقوم به الناس والشركات هي التي تجعل الاستثمار ممكن(عدة، 2016).

الفرع الرابع: النظرية الحديثة

إن نظرية النمو الحديثة او النمو الداخلي تمدنا بالإطار النظري لتحليل النمو الداخلي الذي يتحدد بالنظام الذي يحكم العملية الإنتاجية وليس على عن طريق قوى خارج النظام, على العكس من النظرية النيوكلاسيكية التقليدية.

إن المبدأ الأساسي المحرك لنظرية النمو الحديثة هو تفسير كل من اختلاف معدل النمو بين الدول وارتفاع معدل النمو بين الدول وارتفاع معدل النمو الملاحظ، لذا فإن النظرية تبحث عن تفسير للعوامل التي تحدد حجم نمو ومعدله الذي لم يفسر ويتحدد خارج معادلة النمو النيوكلاسكية لـ (سولو) و يطلق عليه بواقي سولو، وبناءا عليه فإن النظرية الحديثة أعادت تأكيد أهمية الادخار والاستثمار في رأس المال البشري في تحقيق النمو السريع في العالم الثالث، فلا توجد قوة تقود إلى التوازن في معادلات النمو بين الاقتصادات المغلقة، ومعدلات النمو القومي تظل ثابتة وتختلف بين الدول بالاعتماد على معدلات الادخار القومي ومستويات التكنولوجي.(الجسار، 2023، صفحة 42)

الفرع الخامس: نظرية شومبيتر

يعد شومبيتر* من بين ابرز الاقتصاديين في حقل النمو الاقتصادي وبخاصة من خلال دراسته لعملية النمو الاقتصادي الرأسمالي وبحثه في الكيفية التي تتم بها هذه العملية والأطر التي تحكمها (صايل و

*جوزيف شومبيتر (1883– 1950) Schumpeter Joseph اقتصادي وعالم اجتماع أمريكي، ولد في مورافيا – تشيكيا، وتوفي في تاكونيك – كونيتيكت –الولايات المتحدة الامريكية. اشتهر بنظرياته حول التنمية والدورات الاقتصادية، وتمرد على المدارس الاقتصادية السائدة في زمنه، وخرج

عناد ، 2017، صفحة 177) ،تتضمن نظرية النمو لشومبيتر على ثلاث عناصر وهي الابتكار والمنظم والائتمان المصرفي ، وذلك لأن الاستثمار في الابتكار يمول عن طريق الجهاز المصرفي وليس عن طريق الادخار، مما يؤدي إلى زيادة عدد المنظمين وبالتالي زيادة حصة الأرباح عن الأجور في الدخل بسبب التغيرات الديناميكية الناتجة عن الابتكار، يتطلب هذا الأمر مجموعة من الأشخاص هو المنظم لكي يحرك ويدفع الأشياء إلى الأمام ،ويرغب بشدة في تحسين الدخل فتتوفر لدى المنظم أهداف أكبر من ذلك بكثير مثل التغلب على الآخرين في المعركة الاقتصادية التنافسية والرغبة في خلق شيء جديد ، وآراء شومبيتر في النمو الاقتصادي رفضه وصف التنمية بأنها عملية متدرجة ذات انسجام وتوافق وعندها تغير تلقائي وغير مستمر، وأن التنمية تحدث بشكل قفزات في فترة الازدهار تحقبها فترات حادة في اوقات الكساد(صايل و عناد ، 2017، صفحة 177) .وفي تحليله لعملية النُّمو الاقتصادي يبدأ شومبيتر بافتراض سيادة المنافسة والعمالة الكاملة الاقتصاد في حالة توازن ساكن يكرر نفسه دائمًا دون وجود صافي استثمار أو زيادة سكانية؛ حيث يقوم المنظم ايجاد الفرص المربحة لتمويل استثمارات جديدة، فتولد موجة من الاستثمارات نتيجة التجديد والابتكار، فيتم تشغيل مصانع جديدة، وتجد السلع طريقها إلى الاسواق، تبدأ موجة من الازدهار، تغذيها زيادة الائتمان المصرفي، فزيادة في الإنتاج والدخل، ويعم الرواج، تعمل زيادة السلع على انخفاض الاسعار(خشيب، 2023) ، وتصبح المنشأة القديمة غير قادرة على منافسة المنشآت الجديدة، فتغلق هذه الاخيرة أبوابها، وتسود حالة من التشاؤم لدى المنظمين، فتتعثر حركة التجديد والابتكار، وتسود حالة من الكساد، إلى أن يلبث الكساد الفترة وجيزة لتعود الامور إلى التحسن بابتكارات جديدة، واستحداث أساليب إنتاج أفضل، فاستثمار وتوسع للنشاط الاقتصادي وهكذا...(بدر الدين، 2017، صفحة 32).

على أساتذته في مدرسة فيينا التقليدية الجديدة، مبتعًدا عن التحليل السكوني (الستاتيكي)، محاولا تأسيس نظرية التحليل الحركي (الديناميكي)، و باهتمامه الكبير بالجمع بين النظرية الاقتصادية والاحصاء، إضافة إلى التاريخ وعلم الاجتماع، في معالجة القضايا الاقتصادية لعصره، في معالجة القضايا الاقتصادية لعصره، يكون قد أدار ظهره مرة ثانية للمدرسة التقليدية الجديدة، وكذلك للمدرسة الكينزية، والكينزية الجديدة فيما بعد.

وقد ظهرت أفكاره في كتابه: نظرية التنمية الاقتصادية عام 1911، وكملها في كتابله سنة 1939، أهم أفكاره: أن التطور في ظل النظام الرأسمالي يحدث في صورة قفزات متقطعة واندفاعات غير متسقة، تصاحبها فترات من الكساد والرواج قصيرة الاجل متعاقبة؛ وذلك بسبب التجديدات والابتكارات التي يحدثها المنظمون، والتي من شأنها زيادة الانتاج ودفع عجلة النُّمو.

المطلب الثالث: علاقة النمو الاقتصادي بالإنفاق العام

في هذا المطلب سنقدم تحليلا مفصلا للعلاقة النظرية بين النمو الاقتصادي والإنفاق العام كما سنعرج على بعض الدراسات التجريبية التي تناولت العلاقة بين المتغيرين؛ بالشكل التالي:

الفرع الأول: العلاقة النظرية بين النمو الاقتصادي والإنفاق العام

يعتبر النمو الاقتصادي أحد أكثر المتغيرات الاقتصادية تأثيرا على الإنفاق العام للدولة حيث تشير الكثير من الأدبيات والنظريات الاقتصادية المتعلقة بالمتغيرين، إلى أن هناك اتجاهين لتفسير العلاقة بين النمو الاقتصادي والإنفاق العام؛ والمتمثلين في:

الاتجاه الأول: من منظور تحقيق الأهداف الاقتصادية المرتبطة بالنمو الاقتصادي خاصة في ظل حالات الركود التضخمي قد تلجأ الحكومات إلى زيادة الإنفاق بشكل أكبر لدعم النمو الاقتصادي، ودعم الأجور، ودعم التكاليف، مما يؤدي إلى إدامة الدورة، ومن زاوية أخرى يُمكن تفسير النتيجة المتحصل عليها حسب؛ "قانون فاغنر (Wagner Law)" في أن الإنفاق الحكومي يزداد مع زيادة **نمو الاقتصاد،** حيث يؤكد قانون فاغنر أن السببية تتجه من الناتج المحلي الإجمالي إلى الإنفاق العام، أي أن الزيادة في معدلات **النمو الاقتصادي** تؤدي حتما إلى اتساع نشاط الدولة ومن ثمة زيادة الإنفاق العام بنسبة اكبر من نسبة زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حيث يؤدي النمو الاقتصادي إلى زيادة الطلب الكلي الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الإنفاق الحكومي، وحسب فاغنر يزداد الإنفاق العام بمعدل اكبر من معدل الزيادة في **النمو الاقتصادي** ومعدل زيادة السكان ويفسر تلك الزيادة بنسبة التطور الحاصلة في الدولة، فالدولة تنمو وتتطور وتزداد التزاماتها مع زيادة دور الحكومة في النشاط الاقتصادي (عطية ع.، 2021).

الاتجاه الثاني: يرى كينز أن للدولة القدرة على تحقيق الاستقرار في الأسعار شرط أن تتوفر الرغبة السياسية، ولابد للحكومة أن توظف طاقتها لتحقيق استقرار الأسعار والتشغيل الكامل، ولتكون هذه السياسة فعالة تتوقف على مرونة الجهاز الإنتاجي، حيث في الدول النامية يتطلب وجود جهاز إنتاجي مرن، أي أن زيادة الطلب الفعال لا تجدي نفعا ويعود هذا إلى عدم مرونة جهازها الإنتاجي، ولهذا يرى

بعض الاقتصاديين أنه لا ينبغي اللجوء إلى مثل هذه السياسة إلا عندما تبدأ ملامح مرونة الجهاز الإنتاجي بالظهور (عطية ع.، 2021).

الفرع الثاني: علاقة النمو الاقتصادي بالإنفاق العام في إطار الدراسات التجريبية

تباينت الآراء فيما يخص علاقة النمو الاقتصادي بالإنفاق العام بين مؤيد ومعارض للعلاقة، وذلك من خلال عدة دراسات سابقة نستهلها بـــ؛

دراسة **(P. SRINIVASAN، 2013)** التي طبقت على دولة الهند خلال الفترة (1973-2012) حيث حاولت الدراسة معرفة العلاقة السببية بين الإنفاق العام **والنمو الاقتصادي**. أكدت نتيجة التكامل المشترك وجود علاقة توازن طويلة المدى بين الإنفاق العام **والنمو الاقتصادي** في الهند، كما تشير النتائج التجريبية إلى وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه، تمتد من **النمو** إلى الإنفاق العام على المديين القصير والطويل، وهو ما يدعم قانون فاغنر للإنفاق العام.

أما دراسة الباحثان **(Thabane و Lebina، 2016)** في ليسوتو خلال الفترة (1980-2012). فقد بينت النتائج وجود علاقة مستقرة وطويلة الأجل بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي. كما يوضح اختبار السببية لجرانجر أن الاتجاه ممتد من النمو الاقتصادي إلى الإنفاق الحكومي، وهذا ما يؤكد قانون فاغنر في ليسوتو، إضافة إلى ذلك فإن نتائج هذه الدراسة لا تدعم النظرية الكينزية.

بينما أظهرت نتائج دراسة(Kagiso & Choga, 2017)في جنوب إفريقيا للفترة من 1990 إلى 2015، وجود علاقة سلبية طويلة المدى بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في جنوب أفريقيا، ووجود علاقة سببية تمتد من النمو الاقتصادي إلى الإنفاق الحكومي، وهذا يعني أن قانون فاغنر ينطبق على جنوب إفريقيا لأن الإنفاق الحكومي هو نتيجة وليس سبباً للنمو الاقتصادي.

إضافة إلى ذلك ساعدت دراسة الباحثان **(Popescu & Diaconu (Maxim), 2021)** إلى التعرف على طبيعة العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، وذلك لاختبار نظريتي فاغنر وكينز في حالة رومانيا، وأكدت النتائج التي تم الحصول عليها إلى عدم وجود تكامل مشترك في الأجل الطويل، ووجود علاقة سببية في الاتجاهين في الأجل القصير.

كما حاول الباحثان(Günay & Aygün, 2022) دراسة فيما إذا كانت نظرية كينز أو قانون فاغنر صالحين للتطبيق في 30 دولة بجنوب الصحراء الكبرى بين الفترة (1990–2019)، توصلت الدراسة إلى أن الإنفاق الحكومي يؤثر على النمو الاقتصادي واتجاه هذا التأثير سلبي، وهذا ما يتوافق والنظرية الكينزية؛ أي أن كل زيادة بمقدار وحدة واحدة في الإنفاق العام في البلدان الإفريقية المعنية يؤدي إلى انخفاض مقداره 0.3 وحدة في النمو الاقتصادي.

بينما يهدف الباحث(**DERMECHI، 2018**) في دراسته حول تشخيص محددات الإنفاق العام في الجزائر. أين قدمت النتائج دليلا قويا على أن عامل العمق المالي يحدد مستوى الإنفاق العام على المدى القصير والطويل، إضافة إلى عامل النمو الاقتصادي، والدين العام، وسكان المدن، والانفتاح التجاري.

وفي الأخير هدف الباحث (تـمـار، 2021) إلى إبراز أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي لعينة شملت 15 دولة نامية خلال الفترة (2005–2019). كشفت نتائج التقدير وجود علاقة معنوية موجبة للإنفاق الحكومي اتجاه النمو الاقتصادي وهو ما يتوافق وأغلب الدراسات السابقة، والنظرية الكينزية التي تشير إلى أن الإنفاق الحكومي يمثل أحد متطلبات الطلب الكلي الفعال، الذي ينعكس إيجابا على الناتج المحلي الإجمالي.

على الرغم من ذلك فقد أكدت غالبية الأبحاث التطبيقية في دراسة أثر النمو الاقتصادي على نمو الإنفاق العام على وجود علاقة موجبة بين كل من النمو الاقتصادي والإنفاق العام.

وبعد استعراضنا لما ورد من دراسات تجريبية لبحث العلاقة بين المتغيرين نجد أن في مجملها توصلت لنتيجة واحدة وهي؛ وجود علاقة سببية تمتد من النمو الاقتصادي إلى الإنفاق الحكومي، وهذا ما يدعم قانون فاغنر للإنفاق العام.

خلاصة الفصل الثاني

استعرضنا من خلال هذا الفصل تحليل العلاقة بين متغيرات الاقتصاد الكلي المختارة (النمو الاقتصادي، التضخم، البطالة، المعروض النقدي) والإنفاق العام. حيث حاولنا من خلال هذا الاخير عرض النظريات الاقتصادية الرئيسية مع تقديم تحليل نظري يوضح وجهات نظر لمدارس اقتصادية مختلفة، كما يعرض لنا أهم الدراسات التجريبية التي ساهمت في تحليل العلاقة بين هذه المتغيرات وكانت أهم النتائج المتوصل إليها متمثلة في:

- ✓ هناك علاقة بين النمو الاقتصادي والإنفاق العام، حيث تضاربت الآراء بين مؤيد و معارض، من خلال بعض الدراسات التي تدعم قانون فاغنر، الذي ربط زيادة الإنفاق العام بزيادة النمو الاقتصادي، بينما تدعم دراسات أخرى النظرية الكينزية، أي أن الإنفاق العام هو المحفز للنمو، وهناك من يؤيد النظرتين.
- ✓ يوجد أثر من التضخم الى الإنفاق العام، و يكون هذا الأخير من خلال ارتفاع التكاليف العامة وارتفاع سعر الفائدة، علاوة على ذلك هناك اختلاف في الدراسات التجريبية فيما يخص طبيعة العلاقة بين هذين المتغيرين، فهناك من يرى وجود علاقة طردية بين التضخم والإنفاق العام، وهناك من يرى وجود علاقة عكسية بين المتغيرين.
- ✓ يوجد اختلاف في علاقة البطالة والإنفاق العام، وذلك من خلال قناتين: القناة الأولى تتمثل في اعانات البطالة وبرامج الدعم، مما يؤدي إلى الضغط على ميزانية الدولة والقناة الثانية يكون بتوجه صناع السياسة المالية وهذا يتفق مع الطرح الكينزي، فإن ارتفاع معدلات البطالة سيقابلها ارتفاع للإنفاق الحكومي كسياسة علاج وضبط، في حين يدعو أنصار المدرسة الكلاسيكية إلى الانضباط المالي والاستدامة الطويلة الأجل، وارتباطا بما سبق فإن تداخل عوامل اقتصادية وسياسة واجتماعية وسلوكية سيكولوجية في تحديد طبيعة العلاقة بين البطالة والإنفاق الحكومي واتجاهها وعمقها.
- ✓ هناك علاقة طردية وغير مباشرة بين المعروض النقدي والإنفاق العام ، وذلك من خلال العلاقة بين عرض النقود و الموازنة الحكومية، عن طريق تأثيره على الناتج المحلي وفي الأسعار.

من خلال تحليل الدراسات السابقة يمكن الإشارة إلى أن هناك عوامل أخرى لها تأثير على الإنفاق العام سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة؛ أبرزها: الدين العام، الاستثمار الأجنبي المباشر، أسعار الصرف....وغيرها؛ إلا أن تركيزنا سيكون منصبا –وكما سبق ذكره– على المتغيرات الكلية المختارة للدراسة القياسية كمحددات اقتصادية لنمو الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (1990–2022) كل هذا وغيره سيتم استكشافه في الفصل التطبيقي للدراسة.

الفصل الثالث: نمذجة قياسية للعلاقة الديناميكية بين متغيرات الاقتصادية الكلية المختارة ونمو الاتفاق العام في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)

- تمهيد الفصل
- واقع الاقتصاد الجزائري في ظل سياسات الإصلاح المتبعة خلال فترة الدراسة
- الاطار النظري للمنهج القياسي المتبع في التحليل
- دراسة الارتباط بين المتغيرات الاقتصادية الكلية و نمو الإنفاق العام.
- قياس أثر متغيرات الاقتصاد الكلي على نمو الإنفاق العام في الجزائر

تمهيد:

مرت الجزائر بعدة مراحل والتي كانت تهدف إلى القضاء على التخلف الذي ورثته من الاستعمار، مما نتج عنه تراجع الاقتصاد الجزائري وذلك لعدة عوامل اهمها التبعية الاقتصادية ، النمو السكاني والاعتماد الكامل على النفط، و الذي يشكل 95% من الإيرادات من صادرات الجزائر. وهذا ما جعل الجزائر مجبرة للجوء صندوق النقد الدولي من أجل أنعاش الاقتصاد الوطني. وكنت سنة 1989 نقطة تحول بالنسبة لجزائر الثورة وذلك بالتخلي عن التسيير الاشتراكي للاقتصاد وإتباع نهج اقتصاد السوق، ألتي يهدف إلى رفع مستوى النمو الاقتصادي و تحسين الاوضاع الاجتماعية.

سعت الجزائر إلى تحسين المؤشرات الاقتصادية في ظل مجموعة من الاصلاحات تمثلت في برامج ومحطات إصلاح اقتصادي عديدة، تمثلت في برامج ومخططات تنموية، أنفقت عليها الدولة مبالغ مالية ضخمة كانت تهدف إلى تحقيق التنمية في شتى مجلاتها، وتحقيق الرفاهية الاقتصادية. يهدف هذا الفصل إلى تحليل تطور متغيرات الدراسة خلال الفترة 1990-2022، وإجراء دراسة قياسية للعلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية المختارة والإنفاق العام في الجزائر خلال فترة الدراسة، وهذا ما سنقدمه من خلال المباحث التالية:

- ✓ **المبحث الأول: واقع الاقتصاد الجزائري في ظل سياسات الإصلاح المتبعة خلال فترة الدراسة**
- ✓ **المبحث الثاني: الاطار النظري للمنهج القياسي المتبع في التحليل:** وذلك من خلال التطرق إلى المفاهيم الأساسية لنموذج الانحدار الذاتي ذو الابطاء الموزع، عرض مزاياه وخطوات تنفيذه؛
- ✓ **المبحث الثالث: دراسة الارتباط بين المتغيرات الاقتصادية الكلية و نمو الإنفاق العام:** خصص هذا المبحث لدراسة الارتباط بين مختلف متغيرات الاقتصاد الكلي و نمو الإنفاق العام ألتي تمت مناقشتها في الفصل الثاني.
- ✓ **المبحث الرابع: قياس أثر متغيرات الاقتصاد الكلي على نمو الإنفاق العام في الجزائر:** والذي يتم خلاله عرض ومناقشة نتائج النموذج المقدر.

المبحث الأول: واقع الاقتصاد الجزائري في ظل سياسات الإصلاح المتبعة خلال فترة الدراسة

تسعى الجزائر جاهدة من خلال مجموعة من الإصلاحات إلى النهوض بالاقتصاد الوطني وتحقيق الأهداف المسطرة وبشكل خاص التخلص من التبعية لقطاع المحروقات. من خلال هذا المبحث سنحاول عرض لمحة عامة عن الاقتصاد الجزائري، وذلك من خلال جملة الإصلاحات المتبعة خلال فترة الدراسة.

المطلب الأول: واقع الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة

سنحاول في هذا المطلب تقديم واقع الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة بإبراز أهم معالم الاقتصاد الجزائري.

الفرع الأول: الاقتصاد الجزائري :لمحة موجزة

يتمتع الاقتصاد الجزائري بموقع استراتيجي مهم، حيث يقع في منطقة مجاورة لأكبر منطقة في العالم (الاتحاد الأوروبي)، إضافة إلى قربه من منطقة الشرق الأوسط ذات الديناميكية الكبيرة، كما يتمتع أفراده بقوة شرائية جيدة يعكسها متوسط نصيب الفرد من الدخل الإجمالي القومي، وكذا بنمو سكاني متحكم فيه مما يجعل نمو الحاجات يتم بشكل طبيعي، إضافة إلى ذلك الوضع الاقتصادي المريح رغم الضغوط الخارجية والداخلية، كما يتمتع الاقتصاد الجزائري بتنوع كبير للموارد الطبيعية وموارد طاقوية أحفوريه ومتجددة (قدي، 2016). إضافة لذلك يعتبر الدينار الجزائري الوحدة الأساسية لعملة البلد، أما الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر فيتحدد بدرجة كبيرة بقطاع المحروقات، الذي يمثل نسبة كبيرة جدا من الاقتصاد الوطني، ليأتي قطاع التجارة والخدمات في المرتبة الثانية، بعدها قطاع البناء والأشغال العمومية، ثم قطاع النقل والمواصلات، فقطاع الفلاحة، ليحتل قطاع الصناعة خارج المحروقات المرتبة الأخيرة، والتي تعتبر نسبة مساهمتها أي؛ "باقي القطاعات" في الإنتاج ضعيفة جدا مقارنة بقطاع المحروقات، ما يعكس هشاشة الاقتصاد الوطني، وذلك على الرغم من الجهود المبذولة للخروج من تبعية هذا القطاع، أو ما يسمى بالمرض الهولندي (عزوز و ضيف ، 2018)، ومن ناحية أخرى تتمتع الجزائر التي تبلغ مساحتها 2.381740 كيلومتر مربع، بحيوية ديمغرافية مع نمو يفوق 700 ألف نسمة سنويا ليصل العدد الإجمالي إلى 44.9 مليون نسمة في العام 2022 وفقا لإحصائيات البنك الدولي، كما

عملت الجزائر على إصدار قانون جديد للمال والائتمان، وكذلك قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وفي الوقت نفسه جعلت خطة العمل الحكومية في سنة2021 التحول إلى نموذج النمو وخلق فرص العمل بقيادة القطاع الخاص أولوية تنمويّة، لاسيما من خلال ترشيد الإنفاق العام، خفض الواردات، تعزيز الصادرات غير النفطية، إدخال تحسينات كبيرة على بيئة الأعمال، بما في ذلك إصلاح البنوك العامة والمؤسسات المملوكة للدولةAccueil | economie.gouv.fr..

الفرع الثاني: الاقتصاد الجزائري والتطورات الحاصلة خلال فترة الدراسة

مر الاقتصاد الجزائري بعدة مراحل و هذا ما سنحاول تقديمه في ما يلي:

أولا. المرحلة الأولى (1990- 2000): إن المرحلة الانتقالية التي تعرفها الجزائر من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، قد عرفت دفعة تحريرية قوية لنشاطات عديدة، كما طبقت إجراءات صارمة فيما يخص الاستقرار المالي، فالدولة قد تخلت عن مراقبة الأسعار، واحتكار التجارة الخارجية، كما تمكنت من تخفيض نسبة التضخم، والتحكم نسبيا في التوازنات الداخلية والخارجية (بوكبوس، 2013، صفحة 299). وأهم ما يميز هذه الفترة هو تبني سياسة الانفتاح الاقتصادي وإبرام اتفاقيات التثبيت والتعديل الهيكلي بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية بهدف إعادة توجيه الاقتصاد الوطني لقوى السوق و سياسات التحرير (براق و بركان، 2017، صفحة 116)، لكن وعلى الرغم من الإصلاحات الاقتصادية المتعددة في نهاية الثمانيات، إلا أن استفحال الأزمة أثر سلبا على الأوضاع الداخلية في؛ انخفاض أسعار المواد المصدرة وشح التمويل الخارجي، تضخم الديون وارتفاعها، ونشوب أزمة المديونية، هذا ما جعل الجزائر عاجزة عن تمويل الاستثمارات الجديدة واستيراد المواد الأولية والمواد نصف المصنعة ....الخ، مما أدى إلى تراجع معدلات النمو والاختلال في التوازنات الداخلية والخارجية وتسجيل معدلات مرتفعة للبطالة، هذا ما يتطلب إعادة النظر في السياسات الاقتصادية المتبعة وانتهاج سياسات اقتصادية أكثر نجاعة وصرامة للتقليل من حدة البطالة والفقر، كما أنها تهدف إلى التوجه نحو اقتصاد السوق (بن شهرة، الاصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل-التجربة الجزائرية-، 2009، صفحة 174)، وهذا راجع أساسا إلى برامج الإصلاح الهيكلي المدعومة من طرف صندوق النقد الدولي، والتي كانت تهدف إلى تقليص دور الدولة الاقتصادي وفتح المجال أمام القطاع الخاص (مولوج و بوعراب ، 2021، صفحة 232). كما تم تكوين صندوق ضبط الإيرادات بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2000 الذي يعتبر

أحد الآليات المستحدثة بموجب هذا القانون، والهدف منه هو ضمان تمويل النفقات العامة في حالة حدوث تقلبات في الإيرادات العامة والتي تنتج غالبا عن تقلبات أسعار النفط (قدي، 2016، صفحة 229).

ثانيا. المرحلة الثانية (2001-2014): وفي إطار سعي الجزائر إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي والانتقال إلى اقتصاد السوق جعلها تخضع لالتزامات الانضمام للمنظمات الدولية والتجمعات الإقليمية التي تقوم على الشفافية وتعزيز التنافسية وزيادة تحرير الاقتصاد، ما انعكس على مراجعة آليات إدارة الاقتصاد وزيادة الانفتاح على المبادرات الخاصة الوطنية والأجنبية، والذي تجسد في تقليص حجم الدولة والشروع في خوصصة القطاع العام وإزالة القيود أمام تكوين مؤسسات القطاع الخاص (قدي، 2016، صفحة 214). هذا التغير الجذري أدى إلى تراجع الصناعة وتخلي الدولة عن عدد كبير من المؤسسات الاقتصادية مما سمح بعودة قطاع الاستيراد بقوة، وهذا على الرغم من توفر الجزائر على مداخيل ضخمة من العملة الصعبة وإتباع مخططات تنموية متنوعة خلال هذه الفترة، للنهوض بالاقتصاد الوطني وتحقيق معدلات نمو مرتفعة، والتحرر من التبعية لقطاع المحروقات، حيث عرفت الجزائر في بداية الألفية حركة اقتصادية من خلال تسطير مخططات خماسية اقتصادية استغلالاً للعوائد المالية من ارتفاع أسعار النفط، برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004، برنامج تكميلي لدعم النمو 2005-2009، وبرنامج تكميلي لتوطيد النمو 2010-2014، بالإضافة إلى تسديد الديون الخارجية قبل تاريخ استحقاقها، إلا أنها لم تحسن استغلال العوائد المالية في تحقيق نقلة نوعية للاقتصاد الجزائري والخروج من تبعية قطاع المحروقات، وهذا ما أظهرته الأزمة المالية لسنة 2008، الأزمة الاقتصادية في انهيار أسعار البترول لسنة 2014، قوة الدولار، نشاط المضاربين في الأسواق، النفط الصخري الأمريكي،....وغيرها (خمخام و الجودي، 2021).

ثالثا. المرحلة الثالثة (2015-2019): تميزت هذه المرحلة بانخفاض في أسعار البترول وهذا بسبب الأزمة العالمية مما انعكس سلبا على الاقتصاد الجزائري، ما اضطر الدولة لاقتطاع 2886 مليار دج من صندوق ضبط الإيرادات والذي يعتمد على الاحتياطي في تقدير السعر المرجعي للنفط، لتمويل العجز بسبب ارتفاع النفقات وانخفاض أسعار البترول كما عملت على خفض ميزانية النفقات الرأسمالية (عمارية، 2018).

رابعا. المرحلة الرابعة (2020-2022): رغم الصعوبات التي مر بها الاقتصاد الجزائري، وإضافة إلى أزمة كورنا (كوفيد-19) إلا أن الاقتصاد الجزائري استطاع تخطي الأزمة وذلك حسب إحصائيات 2022 ووفقا لتقرير صندوق النقد الدولي (FMI)، أين صنفت الجزائر اقتصاديا كرابع أكبر ناتج محلي إجمالي في القارة الإفريقية بـ 187 دولار أمريكي العام 2022. وأعلى نصيب للفرد من الناتج المحلي الإجمالي في منطقة المغرب العربي، حيث وصل إلى 4306.8 دولارا أمريكا في العام 2022، كما سجلت نموا بنسبة 3.9% سنة 2022 وهو أعلى معدل نمو منذ 2014، أيضا بلغ فائض الحساب الجاري 5.7% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل عجز قدره 2.9% سنة 2021، وبالمثل تحسن ملحوظ في عجز الموازنة من الناتج المحلي الإجمالي من 7.2% سنة 2021 إلى 2.9% سنة 2022، بينما وصل احتياطي النقد الأجنبي إلى61.7 مليار دولار بنهاية 2022، ومعدل التضخم 9.3% بسبب تضخم أسعار الغذاء. كما اتخذت الحكومة بداية من العام 2020، خطوات لتعزيز الاستثمار الأجنبي والمحلي، من خلال إصدار قانون جديد للنفط، ورفع القيود جزئيا على الملكية الأجنبية للشركات المحلية، واعتماد قانون جديد للاستثمار، هذا ما دفع الحكومة الجزائرية لتكثيف التدابير الموجهة لحماية القوة الشرائية، والتي تمثلت في زيادة رواتب الموظفين، واستحداث إعانات بطالة للشباب من طالبي الشغل لأول مرة، فضلاً عن تعزيز دعم المواد الغذائية الأساسية (البنك الدولي، 2023).

المطلب الثاني: الاقتصاد الجزائري والإصلاحات الاقتصادية خلال الفترة(1990-2022)

وسعيا منها لاستعادة التوازنات الاقتصادية الكلية وتنويع الاقتصاد الوطني مع ضمان نمو اقتصادي مستدام، شهدت الجزائر وبعد العام 1990 مجموعة إصلاحات اقتصادية جذرية وهامة في مختلف المجالات الاقتصادية. نتناولها بالترتيب التالي:

الفرع الأول: الإصلاحات الاقتصادية بالتعاون مع صندوق النقد الدولي 1989-1999

و تتمثل هذه الاصلاحات التي مر بها الاقتصاد الجزائري في ما يلي:

أولا. الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1989- 1994: قامت الجزائر بتوقيع الاتفاق الأول للاستعداد الانتمائي من 13 ماي 1989 إلى 30 ماي 1990، وذلك بسبب عجز ميزان المدفوعات، حيث قام الصندوق بتمويل هذا العجز الناتج عن انخفاض إيرادات الصادرات من

المحروقات، وبالمقابل ألزم الصندوق الدولة بضرورة التخلي عن السياسة المالية التوسعية لأنها مصدر التضخم والعجز الخارجي (عايب و.، الاثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي-دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية، 2010، الصفحات 220-221)، إلا أن الأهداف المسطرة لم تتحقق وهذا ما أرغم الجزائر للمرة الثانية للجوء إلى صندوق النقد الدولي من أجل طلب المساعدة لتطبيق الإصلاحات الاقتصادية، من خلال إبرام اتفاق ثاني مدته 10 أشهر بتاريخ 03-جوان 1991 إلى غاية 30 مارس 1992، والتي تحصلت بموجبه على قرض بـ 403 مليون دولار (عمارية، 2018)، حيث في سنة 1994 وقعت الحكومة اتفاقية مع صندوق النقد الدولي باتفاق تعديل هيكلي، متوسط الأجل مدته ثلاث سنوات، وتم الاتفاق مع صندوق النقد الدولي على أساس مبدأ تأكيد خيار العمل الحر وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، حيث ركزت السلطات العامة على تعزيز توازنات الاقتصاد الكلي وتحرير الأسواق المالية والسلع والخدمات من أجل خلق بنية مواتية للاقتصاد الكلي، من خلال تخفيض الإنفاق العام (سياسة التقشف) وتخفيض قيمة عملة الدينار، ويهدف على المدى المتوسط إلى إنعاش النمو الاقتصادي، وتقليل مستويات البطالة المتفاقمة والانفتاح على الاقتصاد العالمي، والسعي إلى خفض مستويات التضخم (TAMMAR، 2015).

ثانيا.الاقتصاد الجزائري تحت مظلة برنامج التصحيح الهيكلي 1995-1998: لقد كانت برامج التصحيح الهيكلي مصحوبة بإعادة جدولة الديون وبمشروطيه تسمح بترسيخ مبادئ اقتصاد السوق، أما عن مضمون تلك البرامج فهي تشمل كافة المجالات السياسية والاقتصادية الداخلية والخارجية، التمسك بمبادئ الانفتاح وتحرير الاقتصاد المعمول بها منذ العام 1994 والتي لم تتحقق لأسباب تاريخية، وفي النهاية تحملت الجزائر تكاليف مضاعفة جراء الإغراق في هذه الاستدانة تمثلت في التضحية بالمورد البشري من خلال؛ تخفيض الإنفاق الحكومي على الصحة والتعليم، الخدمات الاجتماعية، تخفيض مستويات الأجور الحقيقية والتسريح الجماعي للعمال، كما أن تحرير الأسعار بوتيرة متسارعة أثر على القدرة الشرائية، وإغراق السوق بكل ما هو أجنبي من خلال الواردات وهو الأمر الذي لم يعتده المستهلك المحلي (سي محمد، 2017، صفحة 62).

الفرع الثاني. الاقتصاد الجزائري خلال برنامج الانعاش ودعم النمو الاقتصاديين (2001 -2009):

يعد مخطط الإنعاش الاقتصادي أول برنامج تنموي اعتمدته الجزائر خلال الألفية الثالثة، سعت من خلاله إلى التوسع في نفقاتها العمومية على مشاريع مختلفة بغية تدارك التأخر الذي لحق بالتنمية الاقتصادية، و لتجاوز تدهور الوضع الاجتماعي، وكذا مخلفات الأزمة الاقتصادية والسياسية، وبذلك فهو مشروع حكومي ذو طبيعة اقتصادية يعمل على دعم النشاطات المنتجة للثروة والقيمة المضافة، والموفرة لمناصب الشغل (قميحة، 2014، صفحة 67)، حيث شهدت بداية سنة 2001 صياغة برامج الإنعاش الاقتصادي الثلاثي الذي غطى الفترة 2001-2003 وخصص له غلاف مالي قدره 525 مليار دينار، كما أن ما يميز هذه الفترة هو الزيادة في الأجور، ولقد حاولت السلطات تطبيق فكرة تحديد الإنفاق الحكومي والتركيز على فعالية هذا الإنفاق، حيث أن التحدي الأكبر كان في إدارة هذا الإنفاق وليس في كميته. ولقد عرفت السنة المالية 2002 ارتفاعا في الإنفاق الحكومي مقارنة مع السنة السابقة، حيث شهدت تنفيذ جزء كبير من مخطط الإنعاش الاقتصادي انطلاقا من سنة 2005 (عايب و.، 2010، صفحة 230)، وهو مشروع اقتصادي هدفه تحريك عجلة الاقتصاد وخلق ديناميكية اقتصادية جديدة تسمح بانتعاش وازدهار الاقتصاد الوطني، حيث جاء هذا البرنامج من خلال نتاج الوضعية المالية الحسنة للجزائر بعد الارتفاع المذهل الذي سجله سعر النفط الجزائري (مراس ، 2015، صفحة 33)، ببعث برامج لدعم النمو الاقتصادي للفترة 2005- 2009 قفز متوسط الزيادة في الإنفاق إلى حوالي 18%نظرا لإدراج برامج خاصة بولايات الهضاب العليا وولايات الجنوب (كزيز و مختار، 2018، صفحة 118)، ويتضمن محورين رئيسين؛ هما (عايب و.، 2010، صفحة 231):

- ✓ **المحور الأول:** يتمثل في برنامج استثماري قدره 55 مليار دولار أمريكي (حوالي 4200 مليار دينار)، لغرض دعم البنية التحتية وتنشيط القطاعات الاقتصادية.
- ✓ **المحور الثاني:** يسعى إلى التحكم في الإنفاق الجاري بالحفاظ على استقرار كتلة الأجور وإدارة أحسن للدين العام وتخفيض تدريجي للإعانات المقدمة من قبل الخزينة العمومية.

الفرع الثالث: الاقتصاد الجزائري خلال برنامج توطيد النمو الاقتصادي(2010-2014)

أطلق على هذا البرنامج مسمى؛ "**برنامج الاستثمارات العمومية**"، ويندرج ضمن سياسة الدولة لإعادة الإعمار الوطني، والتي كان قد تم انطلاقها قبل 10سنوات من خلال برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي سنة 2000 على حسب الإمكانيات المتوفرة آنذاك، حيث يعد أضخم برنامج تنموي يطبق في الجزائر منذ الاستقلال بغلاف مالي قدر بحوالي 286مليار دولار أمريكي، وقد نتج عن تنفيذ هذا البرنامج زيادة في حجم الإنفاق العام للاستثمارات العمومية من 4466.9مليار دينار سنة 2010إلى 6995.7 مليار دينار سنة 2014.(بن تفات، ساحل، و سلامي، 2020)، خاصة بالنسبة لمنشآت الطرق والنقل بالسكك الحديدية والصحة وإدخال الكهرباء الريفية والتزويد بالمياه الصالحة للشرب. أي أن الحكومة ركزت في هذا البرنامج على المشاريع الخاصة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وشمل هذا البرنامج قسمين أساسين؛ هما (عايب و.، 2010):

أولا: استكمال المشاريع الجاري انجازها بـ 9700 مليار دينار جزائري.

ثانيا: إطلاق مجموعة جديدة من المشاريع بمبلغ 11534 مليار دينار جزائري.

الفرع الرابع: الاقتصاد الجزائري خلال مخطط دعم النمو الجديد (2015-2019)

والذي جاء من أجل تشجيع الخطة الخماسية الجديدة التي أقرتها الحكومة الجزائرية خلال الفترة (2015-2019) لزيادة دعم مسيرة النمو والتنمية التي بدأت منذ العشرية التي سبقت الاستثمار في القطاعات الرئيسية للاقتصاد الأخضر (نواري، 2019، صفحة 27)، ومع استمرار انخفاض أسعار البترول بداية سنة 2015، أدى بالسلطات الجزائرية إلى تبني مجموعة من الإجراءات الهدف منها ترشيد النفقات العامة، من أجل تدارك الوضع الاقتصادي، وعلى هذا الأساس تم قفل حساب هذا البرنامج في نهاية سنة 2016، وفتح حساب آخر بعنوان؛ "**برامج الاستثمارات العمومية**" قدر بمبلغ 300 مليار دج خلال الفترة 2017-2019 وهي الفترة المتبقية، وهذا دليل على انخفاض معدل تمويل برامج الاستثمارات العمومية، بالإضافة إلى تجميد جميع المشاريع التي لم يكن قد تم الانطلاق في تنفيذها والحفاظ فقط على الالتزام بالعمليات الضرورية التي تكتسي طابع الأولوية القصوى، وهذا سيؤدي بالضرورة إلى التأثير السلبي على الأهداف التي كان يطمح لها البرنامج، وخاصة تلك المتعلقة بالنمو والتشغيل، ومن خلال

تسجيل كل من الميزان التجاري وميزان المدفوعات للعجز سنوات 2014، 2015، 2016، وبداية 2017، وبعد استنزاف ودائع صندوق ضبط الإيرادات بالكامل في 2017، لجأت الجزائر إلى التمويل غير التقليدي في 2017، لكي تتجنب الاستدانة الخارجية وما ينجم عنها (بن محمد، 2022، صفحة 21).

الفرع الخامس: الاقتصاد الجزائري خلال مخطط عمل الحكومة من أجل إنعاش وتجديد الاقتصاديين (2020-2022)

ومن خلال مخطط عمل الحكومة في المجال الاقتصادي فإن هده المرحلة "مرحلة الانتقال من 2020 إلى 2022"، تحمل في طياتها أهداف اقتصادية يسعى المخطط لتحقيقها؛ متمثلة في ما يلي(مصالح الوزير الاول، 2021)[**]:

أولا: تعزيز دعائم الإنعاش الاقتصادي: إن الحكومة في سياق إنعاش اقتصادي تستوقفها جملة من مجموعة الأعمال التي يتمثل هدفها الرئيسي في تعزيز المالية العامة وتمويل فرص الإنعاش الاقتصادي، ضمن منظور مشروع الاستثمار والتنوع، ومن أجل الحفاظ على توازن المالية العمومية وتشجيع النمو الاقتصادي، ستتمحور أعمال الحكومة الرئيسية؛ كما يلي: (عصرنة النظام المصرفي والمالي، إصلاح القطاع العمومي التجاري وحكومة المؤسسات العمومية، تحسين جاذبية مناخ الاستثمار، ترقية إطار تطوير المؤسسة ولمقاولتيه، تعزيز اندماج القطاع الموازي ضمن القنوات الرسمية، الإسراع في تحقيق الانتقال الرقمي وتطوير المؤسسات الناشئة، تعزيز اقتصاد المعرفة والبحث والتطوير والابتكار، تطوير القطاعات المساهمة في التنمية والنمو الاقتصادي، التطوير الاستراتيجي لقطاع الطاقة والمناجم).

ثانيا: تطوير القطاعات المساهمة في التنمية والنمو الاقتصادي: (التطوير الاستراتيجي لقطاع الطاقة والمناجم، القطاع الطاقوي من أجل انتقال ناجح وأمن طاقوي أفضل، تطوير الشعب الصناعية الواعدة، قطاعا الفلاحة والصيد البحري من أجل تحقيق أمن غذائي أفضل، الصناعة الصيدلانية من أجل أمن صحي أفضل، قطاع السياحة واقتصاد الثقافة، الصناعة الصيدلانية).

[**]للاطلاع على المرجع: مخطط عمل الحكومة من اجل تنفيذ برامج السيد رئيس الجمهورية- مصالح الوزير الاول 2021 - https://premier-ministre.gov.dz/

ثالثا: سياسة تجارية لصالح الصادرات خارج المحروقات: ترتكز ترقية الإنتاج الوطني على مطلب ملح وحيوي يتمثل في استعادة توازن الميزان التجاري، أسس مستدامة، من خلال تقليص الصادرات غير المنتجة وترقية الصادرات خارج المحروقات، وفي هذا المجال فإن الآليات التي تشجع على مقاومة الاقتصاد الوطني للصدمات الخارجية في صميم عمل الحكومة؛ هي: تثمين الإنتاج الوطني وترشيد الواردات، تعزيز قدرات التصدير، تحيين وتطوير الاتفاقيات التجارية الخاصة بالتبادل الحر، تطهير المجال التجاري، عصرنة وتعزيز أداة الرقابة.

رابعا: ترقية التشغيل ومكافحة البطالة من خلال مقاربة اقتصادية: دعم تطوير المؤسسات المصغرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تطوير الكفاءات ومواءمة التكوين مع التشغيل، ترقية التشغيل ودعم استحداث النشاطات.

خامسا: تطوير منشآت الدعم الأساسية: تطوير المنشآت الأساسية لدعم تكنولوجيات الإعلام والاتصال، تطوير المنشآت الأساسية اللوجستية، تطوير الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.

ورغم المبالغ الكبيرة المرصودة لبرنامج الإنفاق العام إلا أنه لا يؤدي إلى تأثير بشكل ايجابي على القطاعات الاقتصادية المنتجة بسبب عدم فعالية السياسة الإنفاقية في الجزائر، الأمر الذي يجعل من الإنفاق العام لا يؤثر في مظاهر النشاط الاقتصادي لاسيما الدخل، الإنتاج، والاستثمار، مما يعطي تحليلا على أن أثر المضاعف للإنفاق العام في الجزائر ضعيف جدا إن لم يكون معدوما وهو الحال في الدول المتخلفة (حراق، 2021، صفحة 67).

المطلب الثالث: المكونات الرئيسية للإنفاق العام في الجزائر

تم تقسيم الإنفاق العام/ أو النفقات العامة في الجزائر إلى قسمين رئيسيين؛ هما (حراق، 2021، صفحة 57): نفقات التسيير(Dépenses de fonctionnements) ونفقات التجهيز (dépenses dedéquipements) ، وهذا ما نصت عليه المادة الثالثة من قانون المحاسبة العمومية (21/90).

الفرع الأول: نفقات التسيير

وهي تلك النفقات التي تخصص للسير العادي والطبيعي لمرافق الدولة، تدفع للمصالح العمومية والإدارية، مهمتها ضمان استمرارية سير مصالح الدولة من الناحية الإدارية، وقد قسمت المادة 24 من القانون (17/84) القانون المتعلق بقوانين المالية نفقات التسيير إلى أربعة أبواب؛ وهي:

- ✓ **الباب الأول: أعباء الدين الخارجي:** وهي الاعتمادات الضرورية للتكفل بأعباء الدين العمومي.
- ✓ **الباب الثاني: تخصيصات السلطة العمومية:** وهي نفقات التسيير الخاصة بالمؤسسات السياسية مثل؛ المجلس الدستوري، مجلس الأمة، المجلس الشعبي الوطني.
- ✓ **الباب الثالث: النفقات الخاصة بوسائل المصالح:** وهي النفقات الخاصة بسير المرافق الإدارية العامة أين تحتل فيها أجور العاملين القسم الأكبر.
- ✓ **الباب الرابع: التدخلات العمومية:** وهي متعلقة بنفقات التحويل (إعانات الجماعات المحلية، المساهمات في الهيئات الدولية، نفقات النشاط الاجتماعي وغيرها من أموال الدعم).

الفرع الثاني: نفقات التجهيز

وهي تلك النفقات التي لها طابع استثماري. يتولد عنها زيادة في الناتج الوطني الإجمالي، وبالتالي زيادة ثروة البلاد، وبصفة عامة تخصص نفقات التجهيز للقطاعات الاقتصادية للدولة من أجل تجهيزها بالوسائل الضرورية وهذا قصد الوصول إلى تحقيق تنمية مستدامة، نصت عليها المادة 35 من القانون (17/84) المتعلق بقوانين المالية وصنفتها إلى ثلاثة أبواب؛ وهي:

- ✓ **الباب الأول: الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة:** وهي موزعة على تسعة قطاعات (صناعة، فلاحة وري، دعم الخدمات المنتجة، المنشئات الاقتصادية والإدارية، التربية والتكوين، المنشئات القاعدية، دعم الحصول على سكن، مواضيع مختلفة، المخططات البلدية (PCD)).
- ✓ **الباب الثاني: إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة:** وهي النفقات الموجهة لدعم النشاط الاقتصادي.
- ✓ **الباب الثالث: النفقات الأخرى برأس المال (les dépenses en capital):** وهي خاصة بالبرامج التكميلية للولايات وكذلك احتياطي النفقات المتوقعة.

حيث تسجل نفقات التجهيزات العمومية على شكل رخص برامج واعتمادات دفع؛ كما يلي:

- **رخص البرامج:** تمثل الحد الأعلى للنفقات الخاصة بتنفيذ الاستثمارات طويلة الأجل والمخطط لها، وتبقى صالحة دون تحديد مدتها وهي تتعلق بمدة طويلة تتجاوز السنة.
- **اعتمادات الدفع:** وهي عبارة عن تخصيصات سنوية، صالحة لمدة سنة فقط ترتبط بالنفقات السنوية.

الفرع الثالث: تطور نفقات التسيير والتجهيز خلال فترة الدراسة (1990-2022)

نسعى من خلال هذا الفرع إلى تحليل تطور نفقات التسيير ونفقات التجهيز خلال فترة الدراسة.

شكل رقم(15): تطور نفقات التسيير ونفقات التجهيز خلال الفترة (1990-2022)

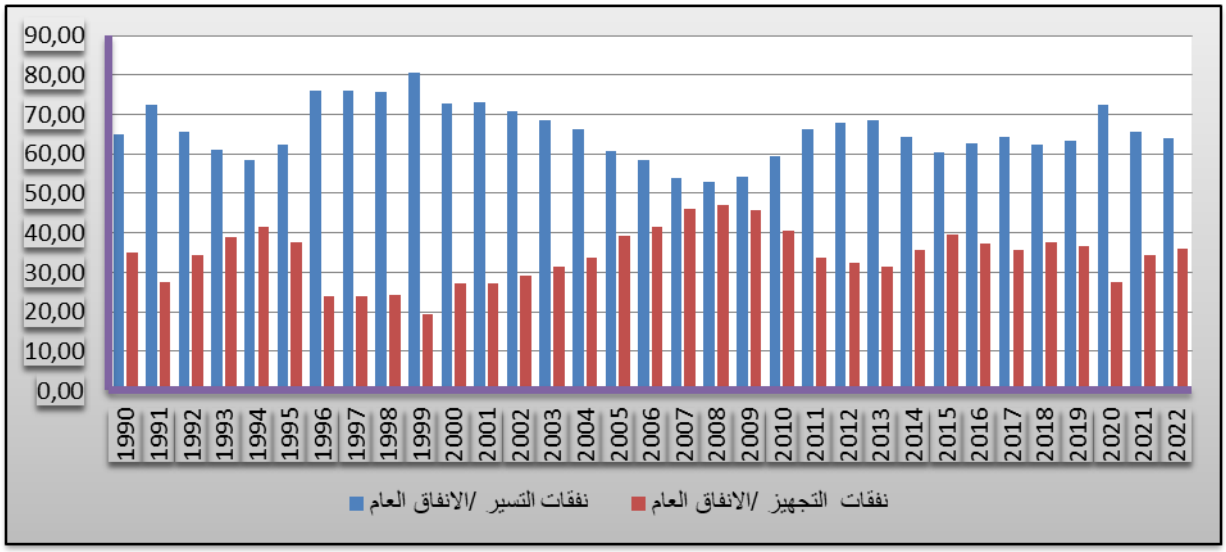

المصدر: (ONS، 2024؛ الجريدة الرسمية الخاصة بقانون المالية، 2024)

من الشكل أعلاه يمكن ملاحظة التذبذب الواضح في كل من نفقات التسيير ونفقات التجهيز كنسبة من الإنفاق العام في الجزائر خلال فترة الدراسة (1990-2022)؛ مما يصعب تحديد اتجاهها بالضبط، وذلك لعديد العوامل والأحداث التي مرت على الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة والتي تسببت تارة في الارتفاع وتارة أخرى في الانخفاض لكلا النوعين، إذ سجلت نفقات التسيير أعلى ارتفاع لها على طول فترة الدراسة "سنة 1999" بمعدل 88.50%، مقابل انخفاض في نفقات التجهيز بنسبة 19.45% من نفس السنة، ويعود ذلك لعدة أسباب من بينها؛ الإصلاحات الهيكلية المدعمة من طرف صندوق النقد

الدولي، البرامج التنموية التي انتهجتها الدولة الجزائرية آنذاك...وغيرها، ومنذ بداية سنة 2000 وإلى غاية 2008 نلاحظ أن هناك توسعا في نفقات التجهيز التي عرفت تحسنا ملحوظا في معدلاتها من 27.33 % العام 2000 إلى 47.09% العام 2008، والذي قابله انخفاض في نفقات التسيير كنسبة من الإنفاق العام من72.67-% إلى 52.91% للفترة نفسها على التوالي، والسبب في ذلك هو تأثر الاقتصاد الجزائري بالأزمة المالية العالمية 2008، وبعد العام 2008 وإلى غاية نهاية فترة الدراسة شهدت نفقات التسيير ارتفاعا وبمعدلات نوعا ما متقاربة -باستثناء بعض السنوات- مسجلة قفزة نوعية سنة 2020 بمعدل 72.56% من إجمالي الإنفاق العام، والتي تعتبر مرتفعة مقارنة مع نفقات التجهيز التي عرفت تراجعا في معدلاتها بنسبة 27.44% من نفس السنة، وهذا نتيجة لارتفاع أسعار النفط وزيادة الأجور بشكل أساسي، ويبقى الملاحظ أيضا هو تسجيل نفقات التسيير لمعدلات أعلى من نفقات التجهيز وذلك على طول فترة الدراسة كما يظهره الشكل (16) أعلاه.

الفرع الرابع: القانون العضوي رقم (18-15)

تعتبر الجزائر من ضمن الدول التي سعت إلى القيام بإصلاحات مست سياستها المالية لاسيما تلك المتعلقة بميزانية الدولة من خلال إصدارها للقانون العضوي رقم (18-15) المتعلق بقوانين المالية، فبداية من سنة 2001 شرعت الجزائر في مسار الإصلاح المالي ولميزانياتي لمواكبة التحولات العالمية في مجال تسيير المالية العمومية، فكان تبنيها للقانون العضوي (18-15) تتويجا لهذا المسار (أكحل و مختاري، 2021). الذيعرف/ أو جاء ببعض المستجدات من خلال التطرق إلى أسباب تبني هذا القانون سواء كانت داخلية كإلزامية تطابق قانون المالية مع النصوص الدستورية وهو ما نصت عليه المادة 141 من دستور 2016 وما يتوافق والمادة 140 من الدستور الجديد لسنة 2020 والتي لم تكن متوفرة في القانون رقم 17/84 المتعلق بقوانين المالية المعدل والمتمم، أو أسباب خارجية كوجوب مواكبة العولمة من أجل اقتصاد أفضل وأيضا لعصرنة المنظومة المالية في ظل توسع حكم المنظمات المالية العالمية، هذا وجاء القانون العضوي بعدة أهداف ولتحقيقها ارتكز على محاور رئيسية تمكنه من إصلاح وإعطاء طابع جديد للمالية العامة. كما أنّ له توجهات نحو تجسيد مبادئ الحكامة باعتبارها تدل على الحكم الراشد الذي يحقق أسلوب مهني وأخلاقي بكل نزاهة وشفافية وصدق ودعم روح المشاركة في اتخاذ

القرارات، ومن جهة أخرى توجه هذا القانون نحو تجسيد آليات الرقابة من أجل حماية المال العام الذي يعتبر عصب تسيير المجتمع لأي دولة.

المطلب الرابع: تحليل تطورات متغيرات الدراسة خلال الفترة (1990-2022)

في هذا المطلب سنقوم بعرض تطور المتغيرات الاقتصادية الكلية المختارة المحددة لنمو الإنفاق العام في الجزائر للفترة (1990- 2022) والمدرجة في الملحق رقم (02) وذلك على النحو التالي:

الفرع الاول: تطور الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)

نتناول في هذا الفرع تطور نمو الإنفاق في الجزائر خلال فترة الدراسة و الشكل التالي يوضح ذلك.

شكل رقم: (16) تطور الإنفاق العام خلال الفترة (1990-2022)

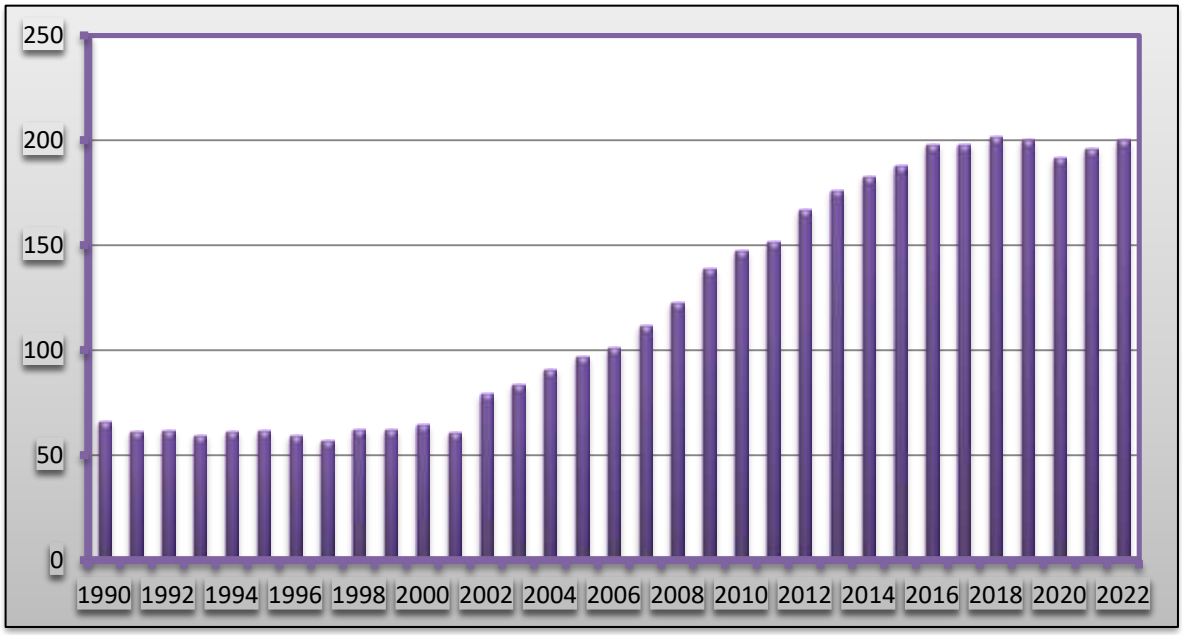

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (02) باستخدام برنامجExcel..

من الشكل(16) نلاحظ أن؛ الإنفاق العام في الجزائر قد شهد نوعا من الاستقرار النسبي في معدلاته خلال الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى غاية سنة 2000 متجاوزا ما قيمته 60 مليار دولار -باستثناء بعض السنوات-، ويعود السبب في ذلك إلى؛ إبرام اتفاقيات الاستعداد الائتماني الممتدة من (1990-1992)، توقيع الحكومة الجزائرية لاتفاقية مع صندوق النقد الدولي باتفاق تعديل هيكلي سنة

1994 تهدف إلى تقليص الإنفاق العام، كذلك التوجه نحو الخوصصة....الخ، ومنذ بداية سنة 2001 وإلى غاية نهاية فترة الدراسة شهد الإنفاق العام ارتفاعا في معدلاته مسجلا مستويات قياسية سنة 2018 بقيمة 201.78 مليار دولار، والتي تعتبر أعلى قيمة له خلال فترة الدراسة، ويفسر هذا بلجوء الدولة إلى سياسة التمويل غير التقليدي سنة 2018، والتي ترتب عنها توسع في الإنفاق العام في الجزائر، إضافة إلى مواصلة تنفيذ الدولة لمشاريعها التنموية المسطرة عن طريق برامجها الاقتصادية* التي تستدعي ضخ موارد مالية ضخمة، إلا أن الشيء الملاحظ في هذه الفترة هو أنه؛ وعلى الرغم من تبعات الأزمتين الماليتين لسنتي 2008، 2014، إلا أن هذا لم يؤثر كثيرا في الغلاف العام للإنفاق في الجزائر الذي سجل في هاتين السنتين ما قيمته 122.94 مليار دولار، و182.84 مليار دولار على التوالي، والملاحظ أيضا من خلال الشكل (16) هو انخفاض الإنفاق العام سنة 2020، مسجلا ما قيمته 191.76 مليار دولار، ويفسر ذلك بتراجع أسعار البترول في هذه السنة، كذلك الأزمة الصحية العالمية- جائحة كورونا- التي شهدها الاقتصاد العالمي، ليعاود الارتفاع من جديد سنة 2022، وذلك بسبب التحسن الحاصل في أسعار البترول.

و ما نستطيع قوله رغم الصعوبات التي مر بها الاقتصاد الجزائري، إضافة إلى أزمة كورنا(كوفيد 19)، إلا أن الاقتصاد الجزائري استطاع تخطي الأزمة.

<u>الفرع الثاني: تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)</u>

نعبر على التضخم بالرقم القياسي لأسعار المستهلك، و الشكل التالي يبين تطور هذا المؤشر في الجزائر خلال فترة الدراسة كما يلي:

*المطلب الثاني: الاقتصاد الجزائري خلال الإصلاحات الاقتصادية للفترة (1990-2022)

شكل رقم: (17) تطور معدل التضخم خلال الفترة (1990-2022)

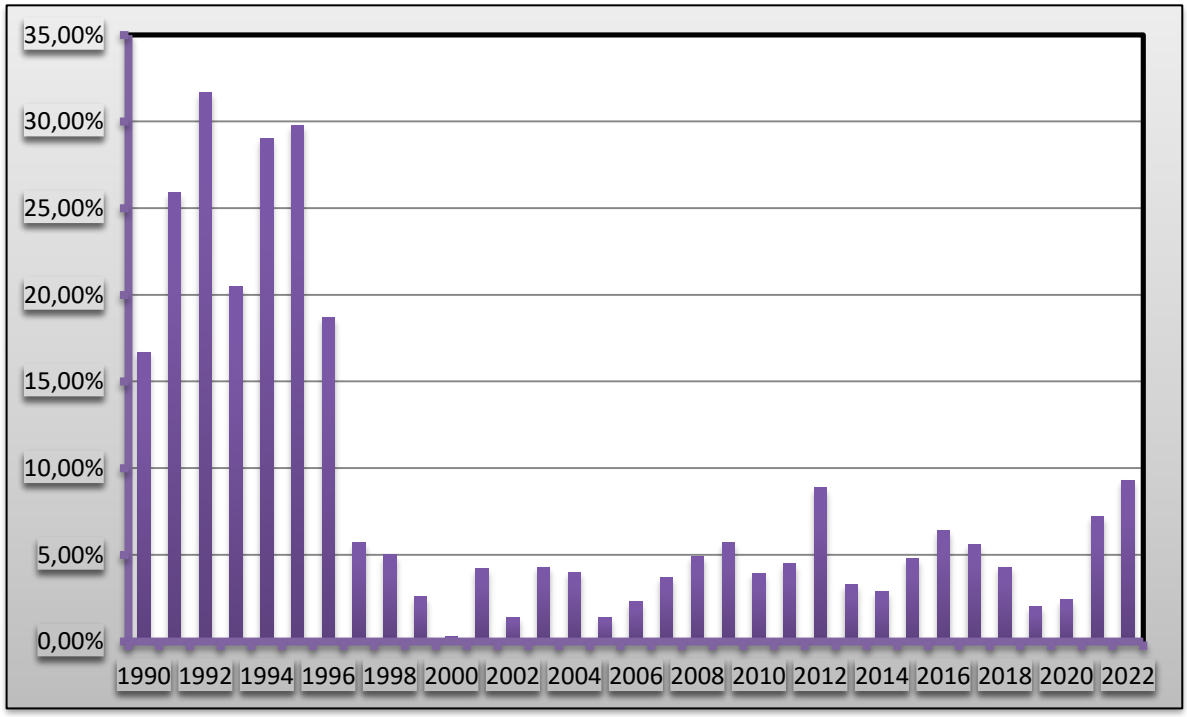

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (02) باستخدام برنامجExcel..

من الشكل (17) نلاحظ أن؛ معدلات التضخم في الجزائر قد شهدت ارتفاعا في بداية فترة الدراسة (1990-1996)، حيث وصلت إلى أعلى مستوى لها على الإطلاق سنة 1992 بنسبة 31.70%. الارتفاع الحاصل للمعدلات في هذه الفترة يفسر بـ؛ الإجراءات العديدة المدعومة من طرف صندوق النقد الدولي والمتمثلة في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية، كذلك توجه الاقتصاد الجزائري نحو اقتصاد السوق، التحرير الجزئي للأسعار، تخفيض قيمة العملة.....الخ، وبداية من سنة 1997 وإلى غاية نهاية فترة الدراسة تميز مؤشر التضخم بمعدلات متدنية ومتذبذبة في نفس الوقت -بين ارتفاع وانخفاض- من فترة لأخرى، حيث بلغت أدنى قيمة لها سنة 2000 بنسبة 0.30%، وهي أدنى قيمة مسجلة للمؤشر طوال فترة الدراسة، ما يعكس الجهود المبذولة من طرف السلطات النقدية في البلاد للتقليل من حدته، والناتجة عن توصيات صندوق النقد الدولي بالتخفيض من حدة هذا الأخير.

كما نلاحظ خلال هذه الفترة شهدت ارتفاع محسوسا في معدلات التضخم، خلال سنتي2012، 2022 بنسبة 8.90%، 9.30%، على الترتيب و تعتبر معدلات لم يشهدها الاقتصاد الجزائري طوال هذه الفترة، و يعود السبب الى ذلك ارتفاع اسعار البترول، و الزيادة المطبقة في الرواتب و الاجور.

الفرع الأول: المعروض النقدي الواسع في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)

نعبر على المعروض النقدي بـ**M_2**، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، و الشكل التالي يوضح تطور المعروض النقدي في الجزائر خلال فترة الدراسة على النحو التالي:

شكل رقم: (18) تطور المعروض النقدي الواسع خلال الفترة (1990-2022)

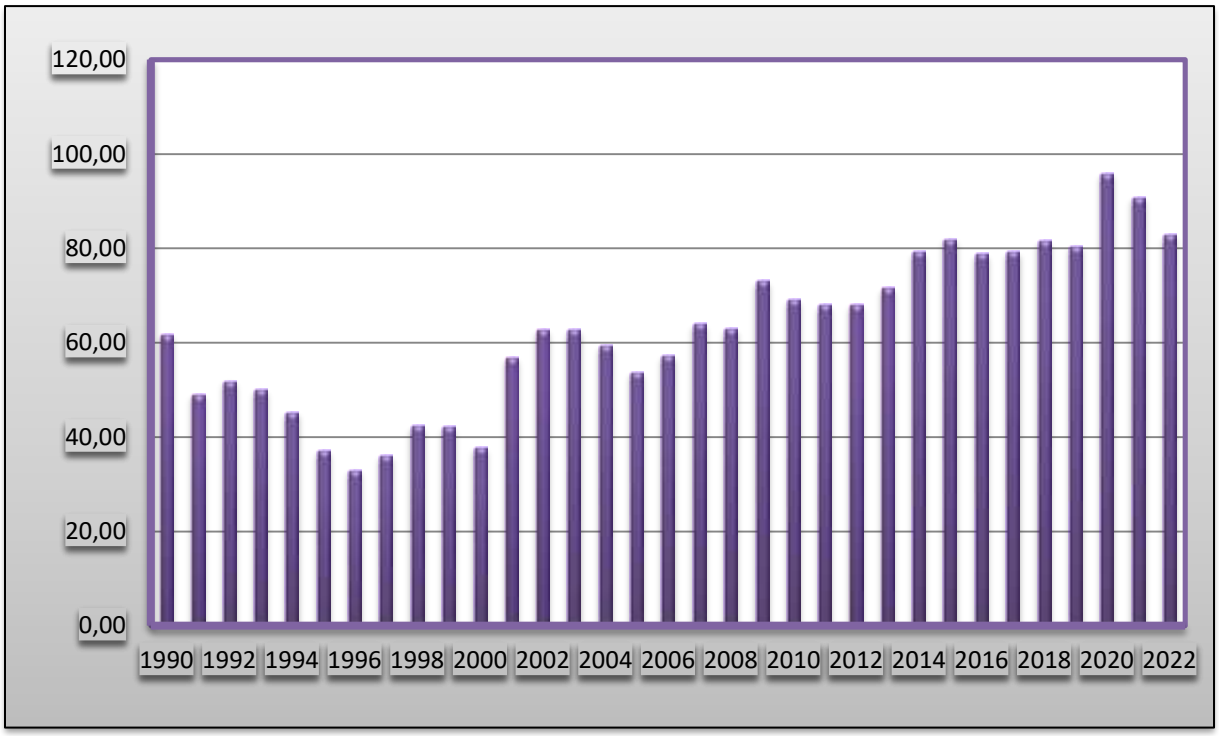

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (02) باستخدام برنامجExcel..

من الشكل (18) يظهر لنا؛ التذبذب الواضح –بين ارتفاع وانخفاض– في متغير المعروض النقدي طيلة الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى غاية 2000، ومرد ذلك هو؛ الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الدولة، ناهيك عن الإجراءات المتخذة من طرف السلطات النقدية للتقليل من حجم الإصدار النقدي وبشكل خاص خلال الفترة (1995-1999)، وخلال الفترة (2001-2019) تميز المعروض النقدي

بمعدلات نمو يمكن القول عنها أنها عموما متقاربة، متجاوزة عتبة 80% في بعض السنوات كسنة 2015 و2018، ويرجع ذلك إلى؛ تنفيذ الدولة الجزائرية لبرامجها التنموية [تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001- 2004)، برنامج دعم النمو (2005- 2009)، برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)] ، التي تطلبت ضخ أموال كبيرة من أجل تمويلها، إضافة إلى؛ زيادة الأرصدة النقدية الخارجية جراء التحسن الحاصل في أسعار البترول، أيضا دخول التمويل غير التقليدي حيز التنفيذ سنة 2018....وغيرها، وبعد العام 2019 وحتى نهاية فترة الدراسة سجلنا تحسنا واضحا في معدلات المعروض النقدي مقارنة بالفترات السابقة حيث بلغ ذروته سنة 2020 بما يقارب 96%، وذلك على الرغم من الظروف غير المواتية كانتشار وباء كورونا وما ترتب عنه من أزمة صحية واقتصادية غير مسبوقة مست كل الاقتصاديات العالمية.

الفرع الرابع: تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2022) ملاحظة عامة

من خلال هذا الفرع نسعى إلى تحليل تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة على النحو التالي:

شكل رقم: (19) تطور معدل البطالة خلال الفترة (1990-2022)

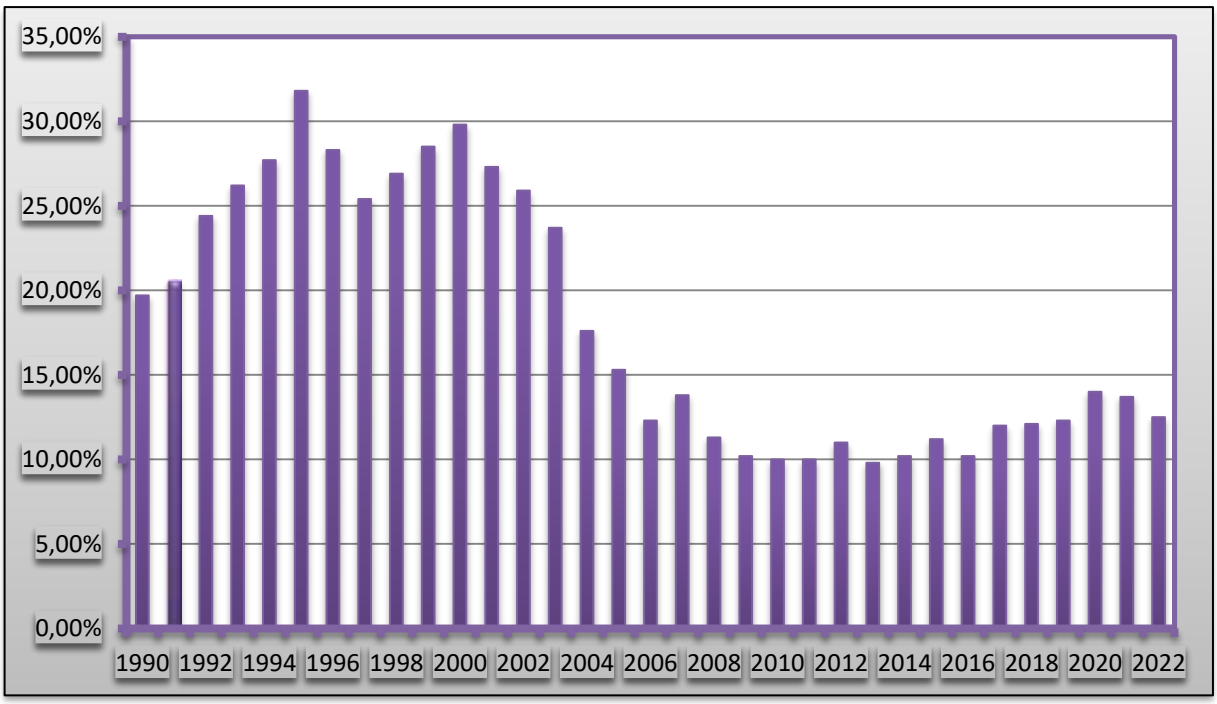

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (02) باستخدام برنامجExcel..

ما يمكن ملاحظته من الشكل اعلاه هو أن؛ معدل البطالة في الجزائر مر بمرحلتين أساسيتين خلال فترة الدراسة : الأولى كانت قبل سنة 2003 والتي تميزت بمعدلات بطالة مرتفعة بلغت ذروتها العام 1995 بمعدل يفوق 31%، هذا الارتفاع الحاصل في المعدلات يرجع لأسباب عديدة نذكر منها؛ الأزمة النفطية سنة 1998، خوصصة المؤسسات الأمر الذي أدى إلى غلق البعض منها، وما نجم عنه من تسريح لعدد كبير من العمال، كذلك تحرير الأسعار، والسياسة الانكماشية سنة 1999، استجابة الجزائر لتوصيات صندوق النقد الدولي في إطار برنامج الإصلاح الهيكلي وما نتج عنها من ارتفاع في معدلات البطالة، ومع بداية سنة 2004 "المرحلة الثانية" وحتى نهاية فترة الدراسة سجلت معدلات البطالة مستويات منخفضة -باستثناء بعض السنوات- مسجلة أدنى قيمة لها سنة 2013 والمقدرة بـ 09%، وهي أدنى نسبة شهدها الاقتصاد الجزائري في هذه الفترة، ما يعكس الجهود المبذولة من طرف الحكومة الجزائرية للتخفيف من حدتها؛ في شكل تشجيع الاستثمارات، تخفيض معدلات الفائدة....وغيرها. ليعاود بعدها الارتفاع النسبي في معدلاتها خلال الفترة المتبقية متجاوزا عتبة 13% في بعض السنوات كسنة 2020، ويعزى ذلك لأزمة فيروس كورونا المستجد وما ترتب عنها من تجميد لعقود العمل الناتجة عن حدوث شلل في مختلف القطاعات؛ صناعية، تجارية، ومالية....الخ.

الفرع الخامس: تطور نصيب الفرد في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)

استخدمت الدراسة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للنمو الاقتصادي الذي اعتمد في كل من النظريات النيوكلاسيكية و نظريات النمو الداخلي.

وتؤدي الزيادة الحقيقية في الناتج المحلي (السلع والخدمات النهائية) إلى زيادة مستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل مع ضرورة توفر شروط أساسية أهمها أن معدل النمو في الناتج المحلي أكبر من معدل النمو السكاني(الشتيوي و البصير، 2023، صفحة 161).

و من خلال هذا الفرع نهدف الى تحليل تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال فترة الدراسة .

شكل رقم: (20) تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1990-2022)

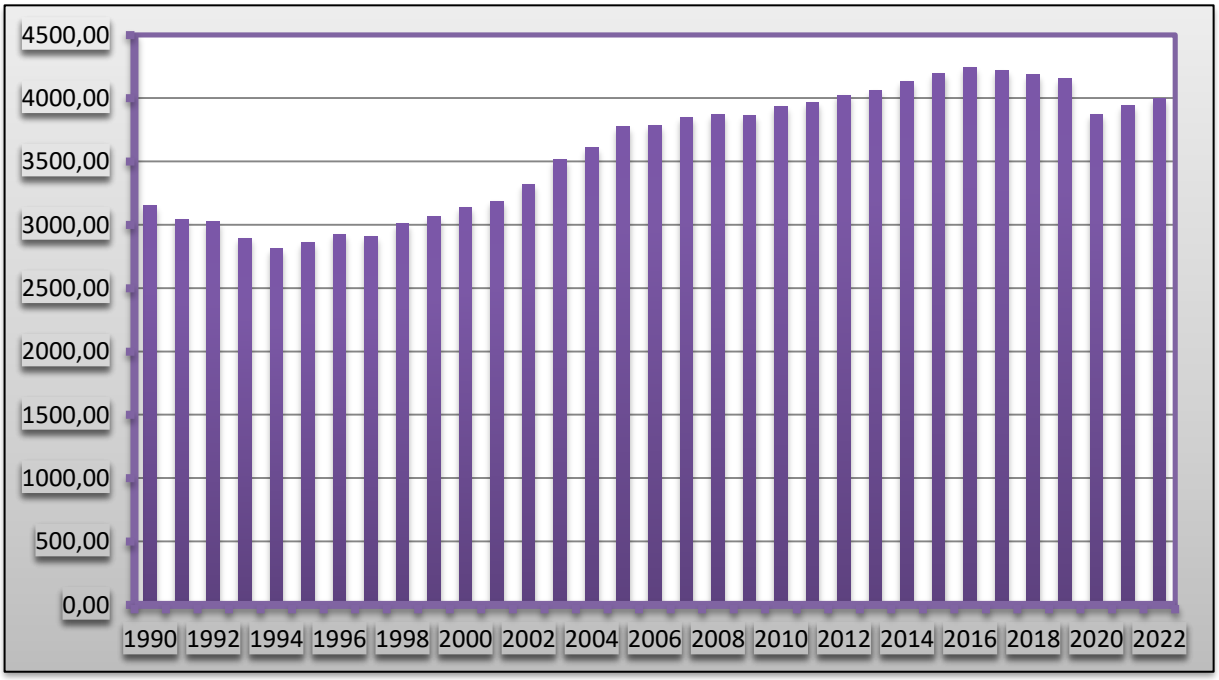

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (02) باستخدام برنامجExcel..

نلاحظ من الشكل أعلاه أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر قد شهد انخفاضا ملحوظا في بداية فترة الدراسة (1990-1994)، يعود السبب في ذلك إلى؛ تقلبات أسعار البترول في الأسواق العالمية الناتجة بشكل خاص عن أزمة 1986 التي مست الاقتصاد الجزائري، كذلك توجه الاقتصاد الجزائري نحو اقتصاد السوق، وما نتج عنه من تراجع في معدلات الناتج المحلي الإجمالي، ويعود ذلك الى التوجه نحو الخصخصة، وتخفيض الإنفاق العام(سياسة التقشف) ، ومن ثم انخفاض في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وبداية من سنة 1995 -وباستثناء بعض السنوات-، اخذ هذا المؤشر في الارتفاع المتواصل ليستقر خلال الفترة (2005-2010) والذي يعود للاستقرار النسبي لأسعار البترول خلال هذه الفترة، ليعود المؤشر من جديد وبالتحديد من سنة 2011 حتى سنة 2016 إلى حالة الارتفاع والصعود بوتيرة أكثر من السنوات التي سبقتها، أين سجل أرقاما قياسية تفوق 4000.00 دولار في بعض السنوات كسنة 2016 مسجلا أعلى قيمة له خلال فترة الدراسة، نتيجة لارتفاع أسعار البترول واعتمادها على الإيرادات النفطية، ومنذ بداية العام 2017 وحتى نهاية فترة

الدراسة تقريبا نلاحظ انخفاضا طفيفا في مؤشر نصيب الفرد، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل نذكر منها؛ تراجع أسعار البترول، تداعيات جائحة كورونا والغلق الكلي....وغيرها.

الفرع السادس: تطور أسعار البترول في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)

تعتبر أسعار البترول مؤشر رئيسيا له أثر كبير على نمو الإنفاق العام، إذ يعتبر مصدر رئيسي هام للإرادات الدولة، و الشكل التالي يوضح تطور أسعار البترول في الجزائر خلال فترة الدراسة.

شكل رقم: (21) تطور أسعار البترول خلال الفترة (1990-2022)

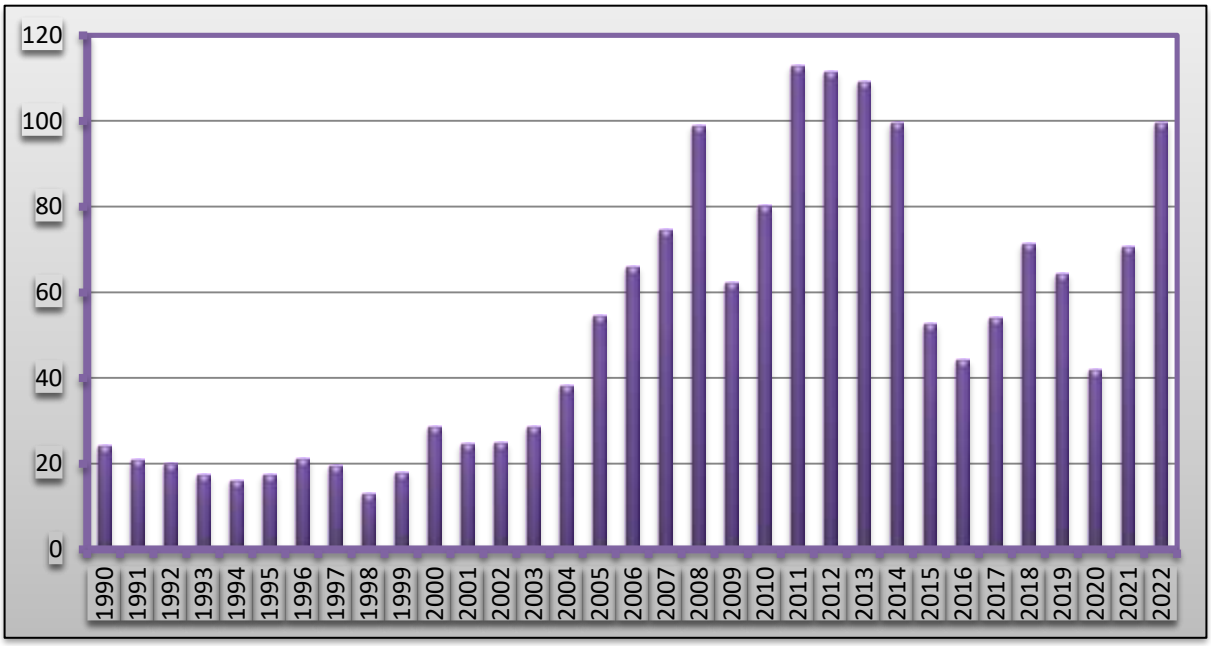

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (02) باستخدام برنامجExcel..

ومن الشكل أعلاه نلاحظ أن؛ أسعار البترول في الجزائر قد شهدت ارتفاعا متواصلا طيلة الفترة (1990-2011) -باستثناء بعض السنوات-، إذ بلغت ذروتها مسجلة ما قيمته 119 دولار للبرميل سنة 2011، هذا الارتفاع في الأسعار يمكن إرجاعه لعدة أسباب لعل أهمها؛ زيادة الاستهلاك اليومي العالمي للنفط مدعوما بطلب متزايد من الصين والهند سنة 2000، أيضا **أزمة 2004 وما** نجم عنها من ارتفاع متواصل لأسعار النفط بسبب زيادة الطلب العالمي على هذا الأخير في كل من؛ الولايات المتحدة الأمريكية، الصين ودول شرق أسيا، حيث وصلت أسعاره إلى مستويات قياسية لم تشهدها من قبل...الخ، لتشهد بعدها مباشرة الفترة المتبقية من الدراسة تذبذبا في قيم مؤشر أسعار البترول-بين ارتفاع

وانخفاض- مما يصعب تحديد اتجاهه بالضبط، غير أنه وبصفة عامة يمكننا القول واستناد للشكل (21) أن أسعار البترول قد سجلت مستويات مرتفعة تفوق 100 دولار للبرميل في بعض سنوات هذه الفترة كالعام؛ 2012، 2013، 2014، 2022 مقارنة بالمستويات المنخفضة في الأعوام المتبقية للفترة نفسها، ويعزى ذلك لعديد الأسباب من بينها؛ الحرب الروسية الاكرانية، ظهور منتجات بديلة للنفط وظهور منتجين جدد لها؛ كتزايد الغاز الصخري في أمريكا، تفشي فيروس كورونا وما ترتب عنه من غلق كلي للحدود، وهو ما انعكس بالسلب على الاقتصاديات العالمية خاصة الدول المنتجة للنفط.....وغيرها.

المبحث الثاني: الاطار النظري للمنهج القياسي المتبع في التحليل

تعتمد الدراسة العلمية لعملنا على استخدام النموذج الديناميكي (utoRegressiveDistributedLag/ARDL) الذي يعتمد على تحليل التكامل المشترك، و هو أحد أهم المناهج في الاقتصاد القياسي، و الذي طوره (Pesaran& Shin 1999) ثم (Pesaran, Shin, & Smith, 2001). و يعتمد النموذج ايضا على اختبار باوندز للعينات الصغيرة و الذي يهدف إلى فحص الديناميكيات قصيرة المدى و التأثيرات طويلة المدى للمتغيرات المتكاملة او المدمجة في مراتب اخرى. وألتي تم فيها دمج نماذج الانحدار الذاتي ونماذج فترات الابطاء الموزعة؛ ليتشكل ما يسمى بمنهجية الانحدار الذاتي ذو الإبطاء الموزع ARDL ، تمكننا من تحديد العلاقة التكاملية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة في المديين الطويل والقصير في نفس المعادلة، الأمر الذي يساعدنا على تحديد أي المتغيرات الاقتصادية المؤثرة في المدى الطويل أو في المدى القصير أو كلاهما، إضافة إلى تحديد مدى تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع . ونعرض خلال هذا المبحث تقديم منهجية ARDL، ومراحل اختبار التكامل المشترك وفق منهجية ARDL.

المطلب الأول: تقديم منهجية ARDL

هو نموذج ديناميكي يستعين باختبار الحدود كمقابلة بديلة للتكامل المشترك(في وجود شعاع تكامل واحد متغير نابع واحد) من فوائده أن يفسر المتغير التابع بناء على القيم له و القيم السابقة للمتغيرات المستقلة او ما تسمى بمنهجية اختبار الحدود للتكامل المشترك(Test Bounds) و ألتي اقترحها (Pesaran) و اخرون حيث دمج(Pesaran) نماذج الانحدار الذاتي (AutoModel(regressive ونماذج فترات الابطاء الموزعة(Lag(Distributed لتكوين منهجية ARDL للتكامل المشترك بحيث تكون السلسلة الزمنية دالة في إبطاء قيمها(الصمدي، 2021، صفحة 165).

الفرع الأول: الصيغة العامة لنموذج ARDL

يعد نموذج ARDL (نموذج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزع لتكامل المشترك)احد اساليب النمذجة الديناميكية للتكامل المشترك ألتي شاع استعمالها في الاعوام الاخيرة اذ طبق هذا النموذج (Pesaran 1999 Shin&) وتم تطويره من طرف (Pesaran et al 2001).

أن(ARDL) المقترح من قبل (Pesaran and Shin,1999 ;Pesaran et al., 2001) (بو الشعور، 2018)، و من المهم أخذ عامل الزمن بعين الاعتبار عند بناء النماذج الاقتصادية، و من هذا المنطلق نجد فترة زمنية بينحركة المتغيرات التابعة ألتي تستجيب للمتغيرات المستقلة، و بالتالي فأن إدخال عامل التباطؤ الزمني للمتغير المستقل يكون اشمل واقرب للواقع، كما يمكن لهذه المتغيرات أن ترتبط في نفس الفترة الزمنية بمتغيرات اخرى كالنماذج الساكنة، وقد ترتبط بقيم ماضية لبعض المتغيرات و ذلك في اغلب الأحيان و تصبح النماذج حركية.

في نماذج السلاسل الزمنية يجب إدخال عامل التباطؤ الزمني للمتغير المستقل خاصة أن هناك فترة زمنية تقع بين اتخاذ القرار الاقتصادي والتأثير النهائي للمتغير في متغير السياسة الاقتصادية خاصة في الأمد الطويل. كما يحتل التباطؤ الزمني مكانا أساسيا في الاقتصاد، من خلال تأثيره على طرق التحليل الاقتصادي على المدى القصير أو الطويل. و من الاسباب ألتي تؤدي إلى وجود التباطؤ الزمني، هناك ما هو نفسي كالعادات والتقاليد، حيث سلوك الاستهلاكي للأفراد قد لا يتغير مباشرة بعد زيادة الدخل أو انخفاض الأسعاركما توجد هناك أسباب تقنية أو مؤسسية، .. الخ(شيخي، 2011، الصفحات 127-128).

نمذجةARDL"utoRegressiveDistributedLag/ARDL"هي مزيج من نماذج الانحدار الذاتيAR(النماذج ألتي نجد من بين المتغيرات التوضحية القيم السابقة للمتغير المراد شرحه) ونماذج فترات الابطاء الموزعةDL (النماذج ألتي تحتوي على متغيرات توضيحية: Xt و قيمتها السابقة)، أي تفسير المتغير التابع (y_t) بالقيم السابقة له .BENYACOUB & ES-SALMANI, 2021, p (y_{t-q})((4، و تصبح السلسة الزمنية لقيم المتغير التابع وفقا لذلك النموذج دالة في قيمة المتغير التابع و المتغير او المتغيرات المستقلة المبطئة لفترة زمنية واحدة، وكذلك فأنها تكون الة في في كتلة ابطاءات المتغير

التابع و الخرى مستقلة في الفرق الاول) صديق علي ,طه محمود& ,سليمان العكل(2022 ., ويعبر عنه بالعلاقة التالية:

$$Y_t = \int (X_t, Y_{t-p}, X_{t-q})$$

وبدمج الشقين نحصل على نموذج الانحدار الذاتي ذو الابطاء الموزع ARDL، بمعنى أن المتغير يفسر بواسطة قيم تأخيرات المتغير التابع نفسه (انحدار متغير على نفسه)، وبواسطة القيم المؤخرة للمتغيرات التفسيرية (المستقلة)، حيث تكون نماذجARDL بمثابة نماذج تسلسلية خطية، ألتي يرتبط فيها المتغيران التابع والمستقل معا في نفس الوقت وعبر القيم التاريخية. فإذا ما اعتبرنا أن Yt هو المتغير التابع يفسر بواسطة عدد K من المتغيرات التفسيرية x1 ...xk، فأن الصيغة العامة للنموذج ستكتب كما يلي:

$$\Delta y_t = c + \beta_0 y_{t-1} + \beta_1 x_{1t-1} + \beta_2 x_{2t-1} + \beta_k x_{kt-1} + \sum_{i=1}^{p} \alpha_0 \Delta y_{t-i} + \sum_{i=0}^{q1} \alpha_1 \Delta x_{1t-i} + \sum_{i=0}^{q2} \alpha_2 \Delta x_{2t-i} + \dots \dots \dots + \sum_{i=0}^{qk} \alpha_k \Delta x_{kt-i} + \varepsilon_t \dots \dots \quad (1)$$

حيث: Δ الفروق من الدرجة الأولى؛ c الحد الثابت؛ k عدد المتغيرات المستقلة؛ P فترة ابطاء المتغير التابع y_t؛ $q_1, q_2 \dots, q_k$ فترات ابطاء المتغيرات المستقلة $x_1, x_2, \dots, x_k$ على التوالي؛ $\beta_0, \beta_1, \beta_2,$ معاملات العلاقة طويلة الأجل، $\alpha_0, \alpha_1, \alpha_2, \alpha_k$معاملات العلاقة قصيرة الأجل؛ ε_tحد الخطأ العشوائي.

ويتم توصيف العلاقة الديناميكية في الأجل القصير في نموذج ARDL باشتقاق نموذج تصحيح الخطأ ECM كما يلي:

$$\Delta Y_t = c + \sum_{i=1}^{p} \beta_0 \Delta y_{t-i} + \sum_{i=0}^{q1} \beta_1 \Delta x_{1t-i} + \sum_{i=0}^{q2} \beta_2 \Delta x_{2t-i} + \dots \dots \dots + \sum_{i=0}^{qk} \beta_k \Delta x_{kt-i} + \Psi ECT_{t-1} + \varepsilon_t \dots \dots \dots \quad (2)$$

(Abubakar El-Sidig, 2018)

$$d(Yt) = c + \lambda Yt-1 + \beta Xt-1 + \sum_{i=1}^{m} a1,i * d(Yt-i) + \sum_{i=0}^{k} a2,i * d(Xt-1) + \varepsilon t$$

$c + \lambda Yt-1 + \beta Xt-1$: represents the long run relationship

$\sum_{i=1}^{m} a1,i * d(Yt-i) + \sum_{i=0}^{k} a2,i * d(Xt-1) + \varepsilon t$: represents the short run relationship

حيث: ECT حد تصحيح الخطأ؛ Ψمعلمة تصحيح الخطأ.

الفرع الثاني: شروط تطبيقARDL(بتال، 2020)

- اجراء اختبارات السكون للسلاسل الزمنية وأن يمكن أن تكون السلاسل ساكنة عند المستوى I(0)او عند الفرق الأول(1)I، او خليط بينها الا يفترض أن تكون اي السلسلة مستقرة من الفرق الثاني I(2).
- حجم العينة ينبغي أن يكون بحدود 30 مشاهدة لان نموذج ARDLيعتمد على تكوين فترات ابطاء متعددة للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة وهذا يعني تخفيض درجة حرية النموذج .
- ينبغي أن يكون معامل تصحيح الخطأ في نموذجARDLالقصير الأجل سالب ومعنوي .ECMبعد التأكد من وجود عالقة طويلة الأجل من خلال اختبار الحدود.
- استخدام معايير تحديد فترات الابطاء في تحديد رتبة النموذج منهاAIC. واعتماد القيمة الاقل في تحديد النموذج الملائم .
- اجراء الاختبارات القياسية لسلامة النموذج مثل اختبارLMالارتباط الذاتي واختبار عدم ثبات التجانس للتباين واختبار استقراريه الدالة.

الفرع الثالث: التمثيلات الأساسية لنموذج ARDL

يتم تطبيق نموذج الانحدار الذاتي ذو الابطاء الموزع ARDL للتكامل المشترك و الذي يتضمن خطوات متتالية: وهي تنفيذ الانحدار الديناميكي، اشتقاق العلاقة طويلة الأجل، ونموذج تصحيح الخطأ المشروط واختبار الحدود: (IHSEviews, 2017)

- **أولا.تنفيذ الانحدار الديناميكي:** والذي يمثل نقطة البداية النموذجية لمعظم تطبيقات ARDL، ويكون الباحث هنا مهتما بتقدير العلاقة بين المتغير التابع والقيم المتباطئة الخاصة به والقيم الحالية والمتباطئة من المتغيرات المستقلة، وهذا أساس نموذج ARDL الذي تمت دراسته من قبل Pesaran& Shin سنة 1999.

- **ثانيا.اشتقاق العلاقة طويلة الأجل:** يتمثل جوهر هذا التمثيل في محاولة اشتقاق العلاقة طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.
- **ثالثا. نموذج تصحيح الخطأ المشروط واختبار الحدود:** وهذا التمثيل هو الأكثر أهمية وعادة ما يحظى بأكبر قدر من الاهتمام في الأعمال التطبيقية، والهدف من هذا التمثيل هو الانتقال من نموذج VAR إلى نموذج تصحيح الخطأ المشروط لاختبار التكامل المشترك.

<u>الفرع الرابع: مميزات نموذج ARDL</u>

أن نموذج الانحدار الذاتي ذو الابطاء الموزع Model(ARDL)، AutoregressiveDistrbuted والتي تم تقديمها بواسطة Persaranshin(2001)، ويتم ي هذه المنهجية دمج نماذج الانحدار الذاتي ونماذج فترات الإبطاء الموزعة ي نموذج واحد وبالتالي تكون السلاسل الزمنية دالة في ابطاء قيمها وقيم المتغيرات المستقلة الحالية و ابطائها و تمتاز منهجية(ARDL) بالعديد من مزيا من اهمها (عثمان فطر و آدم سعد، 2022):

- إمكانية أن تجمع متغيرات ذات أكثر من مستوى من الاستقرار مثل I(0) و I(1) ، ولا يشترط أن تكون جميعا مستقرة عند نفس المستوى مقترنا أن لا تكون السلاسل الزمنية للمتغيرات متكاملة من الدرجة الثانية(I(2)) او رتبة أعلى.
- نستطيع من خلال منهجية(ARDL)تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع مع المتغيرات المستقلة في المدى القصير والطويل(Short run and Long run) بالإضافة إلى تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.
- المقدرات الناتجة عن هذا النموذج تتصف بخاصية عدم التحيز والكفاءة، فضلا عن أنه يساعد على التخلص من المشكلات المتعلقة بحذف المتغيرات ومشكلات الارتباط الذاتي.

كما يرى طه محمود (2018، صفحة 599) من مميزات نموذج ARDL:

- يساعد تطبيق ARDL في تقدير معلمات الأجل الطويل و الأجل القصير على حد سواء، وألتي تفيد بدورها في تقدير التأثيرات المباشرة و الكلية للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع، كما يمكن التأكد من وجود توازن هيكلي بين معلمات المقدرة في الأجل الطويل و القصير من عدمه و ذلك باستخدام الاختبارات الشخصية الملائمة لذلك.

يصلح استخدام هذا النموذج في حالة العينات صغيرة الحجم و باستخدام طريق العينات صغيرة الحجم باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية.

- يتميز نموذج ARDL على النماذج الاخرى المستخدمة في تقدير التكامل المشترك و ألتي تستخدم عدد من الابطاءات متساوية لجميع متغيرات الدراسة في أنه يستخدم العدد والمناسب من فترات الابطاء الزمني لكل متغير بحيث يتم تقدير نموذج تتوفر فيه الخصائص الاحصائية و القياسية المطلوبة.

المطلب الثاني: مراحل اختبار التكامل المشترك وفق منهجية ARDL

تتمثل مراحل اختبار التكامل المشترك وفق منهجية الانحدار الذاتي ذو الابطاء الموزع ARDL في أربع مراحل وهي: مرحلة اختبار استقرار السلاسل الزمنية، مرحلة اختيار التكامل المشترك باستعمال اختبار الحدود، مرحلة تقدير العلاقة طويلة الأجل و قصيرة الأجل ومرحلة الاختبارات التشخيصية للنموذج وفيما يلي تفصيل ذلك.

الفرع الأول: مرحلة اختبار استقرار السلاسل الزمنية

تتمثل أولى خطوات اختبار التكامل المشترك وفق منهجية الانحدار الذاتي ذو الابطاء الموزع في اختبار استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات قيد الدراسة، حيث يتعين أولا وقبل كل شيء تحديد رتبة تكامل السلاسل الزمنية، إذ يستوجب أن تكون من الرتبة I(0) أي مستقرة في المستوى أو من الرتبة I(1) أي مستقرة بعد أخذ الفرق الأول أو كلاهما.

أولا. تعريف السلاسل الزمنية المستقرة:

تعرف السلسلة الزمنية على أنها مجموعة من المشاهدات لظاهرة معينة خلال مدة زمنية. و تعرف السلسلة الزمنية رياضيا بأنها متتابعة من المتغيرات العشوائية ضمن فضاء الاحتمالية متعددة المتغيرات والمؤشرة بالدليل (T)(الجسار، 2023). و تتميز اي سلسلة زمنية بأن بياناتها مرتبة حسب التسلسل الزمني، وأن المشاهدات المتتالية عادة ما تكون غير مستقلة، و تعتمد على بعضها البعض، و يستغل عدم الاستقلال في التوصل تنبؤات موثوق بها، و يعد تحليل السلاسل الزمنية احدى الطرق الاحصائية والرياضية المهمة ألتي تتناول سلوك الظواهر و تفسيرها عبر فترات زمنية ممتدة. و حيث اغلب السلاسل الزمني التجارية و الاقتصادية هي سلاسل غير ساكنة (الاتجاه العام هو عنصر من هذه السلاسل)، فأنه

لا بد من تحليل السلاسل الزمنية غير المستقرة/ غير الساكنة Non Stationary إلى سلاسل زمنية مستقرة أو ساكنةStationary(بن عطا الله، 2020).

ثانيا: أهداف تحليل السلاسل الزمنية:

غالبا ما تؤدي اسباب دراسة اية سلسلة زمنية إلى تحديد الطرق المستخدمة دراستها لذا يستحسن اعطاء نظرة عامة لبعض اهداف دراسة السلاسل الزمنية(حامد عزام، 1992).

أ. الحصول على وصف دقيق للملامح الخاصة للعملية ألتي تتولد منها السلسلة الزمنية.

ب. أنشاء نموذج لتفسير وشرح سلوك السلسلة بدلالة متغيرات اخرى يربط قيم المشاهدة ببعض سلوك قواعد سلوك السلسلة.

ت. استخدام النتائج ألتي نحصل عليها في بند(1) او البند(2) للتنبؤ بسلوك السلسلة في المستقبل و ذلك اعتمادا على معلومات الماضي.

التحكم في العملية ألتي تتولد منها السلسلة الزمنية بفحص ما يمكن حدوثه عند تغيير بعض معالم النموذج او بالتوصل إلى السياسات تستخدم فقط للتدخل عندما تنحرف عملية السلسلة عن الهدف المحدد بأكثر من مقدار معين.

ثالثا. اختبار استقرار السلاسل الزمنية:

قبل تقدير النموذج القياسي و التقدير للمعالم يجب اختبار ما اذا كانت السلسلة الزمنية ساكنة(Stationary) أم غير ساكنة حيث أنه عند سكون السلسلة الزمنية يكون المتوسط والتباين عبر الزمن ثابتين، حيث أن عدم الاستقرار أو السكون للسلسلة الزمنية يجعل النتائج غير حقيقية و لا يمكن الوثوق بها و قد يؤدى إلى وجود انحدار زائف (spuriousregression) وبالتالي لا يمكن الاعتماد عليها في معالم المجتمع(ابو عميرة ، 2020، صفحة 64).

توجد على المستوى التطبيقي عدة اختبارات يمكن استخدامها لاختبار صفة السكون في السلسلة منها:

أ. دالة الارتباط الذاتي

ب. اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار ديكي فوللر البسيط (Dickey-Full 1979)

ت. اختبار جذر الوحدة باستخدام ديكي فللور الموسع (AugmentedDickey-Full 1989)

ث. اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار فيليبس- بيرون(Phillips and Perron)

فأن اختبارات جذر الوحدة بشكل عام تختبر فرضتين أساسيتين: الفرضية الصفرية وألتي تختبر وجود جذر وحدة (عدم استقرار السلسلة الزمنية) مقابل الفرضية البديلة ألتي تختبر عدم وجود جذر وحدة، عند المستويات الثلاثة، دون ثابت ودون اتجاه عام، مع ثابت ودون اتجاه عام، مع ثابت واتجاه عام. وذلك لاتخاذ قرار:(شيخي، 2011)

يهدف اختبار جذر الوحدة إلى فحص خواص السلسلة الزمنية لكل متغير من المتغيرات الدراسة خلال المدة الزمنية للمشاهدات، و التأكد من مدى استقراريتها و تحديد رتبة تكامل كل متغير على حدى، فاذا كانت السلسلة الزمنية مستقرة في قيمها الاصلية يقال أنها متكاملة من الرتبة الصفر اي I(0)، أما اذا استقرت السلسلة بعد الفرق الاول فأن السلسلة الاصلية تكون متكاملة من الرتبة الاولى أي I(1)، في حين استقرار السلسلة بعد أخذ الفرق الثاني فأن السلسلة الاصلية تكون متكاملة من الرتبة الثانية أي I(2) وهكذا فأنه يمكن تحديد رتبة تكامل او استقرار السلسلة الزمنية وفقا للفروق المسحوبة لها لكي تصل إلى الاستقرار(طه محمود، 2018، صفحة 597)، و سوف تعتمد الدراسة على تطبيق اختبار ديكي فوللر الموسع للتأكد من سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة حيث أن هذا الاختبار يعتبر الأكثر استخداما في مجال الدراسات الاقتصادية القياسية و تتلخص عملية اختبار جذر الوحدة للسلسلة الزمنية بواسطة اختبار ديكي فوللر الموسع من خلال اجراء نموذج الانحدار الذاتي الموسع(ADF) الذي يحتوي على عدد مناسب من حدود الابطاء للسلسلة الزمنية، و مضمون هذا الاختبار اذا كأن معامل الانحدار للصيغة القياسية المقترحة يساوي الواحد فأن هذا يؤدي إلى وجود مشكلة جذر الوحدة الذي يعني عدم استقرار السلسلة الزمنية(P=1)(عثمان فطر، 2022، صفحة 38).

وهو أحد اختبارات جذر الوحدة الأكثر شيوعا المستخدمة في البحث التجريبي، في سياق منهجية ARDL Bonnds, يعمل اختبار جذر الوحدة على ضمان عدم دمج أي متغير في النموذج من الرتبة الثانية(Ayrton J. C. & Marthinus C., 2021, p. 738).

الفرع الثاني: اختبارات الحدود للتكامل المشترك و طرق التقديرلنموذجARDL

تستخدم منهجية التكامل المشترك لمعرفة العلاقة التوازنية بين المتغيرات في المدى الطويل و الذي يتطلب أن تكون المتغيرات الخاضعة لهذا الاختبار غير مستقرة في مستواها و لكنها تتمتع بنفس درجة الاستقرار اي أنها تصبح ساكنة بعد أخذ الفروق الاولى أو الثانية، حيث يعرف التكامل المشترك بأنه تصاحب بين سلسلتين زمنيتين أو أكثر بحيث تؤدي التقلبات في احداهما لإلغاء التقلبات في الاخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتها ثابته عبر الزمن (عطية ، 2005، صفحة 670).

ويختلف اختبار التكامل المشترك عن اختبارات جذر الوحدة، في كون هذه الأخيرة تجرى على سلسلة زمنية منفردة، بينما يتعامل اختبار التكامل المشترك مع العلاقة بين مجموعة من المتغيرات لكل منها جذر وحدة.

يوفر الاقتصاد القياسي عدة طرق أو مناهج لاختبار وجود أو عدم وجود تكامل مشترك بين السلاسل الزمنية، منها اختبار Engel and Granger (1987) ، Johansen (1988,1991)،Johansen and Juselius (1990)،Pesaran et al (1996)، Pesaran and shin (1995) و Pesaran et al (2001). يساعد اختار التكامل المشترك لـ Engel and Granger (1987) على التحقق من التكامل بين سلسلتين متكاملتين من نفس الترتيب فقط، لذلك يتم تكييفه مع المتغيرات الثنائية وبالتالي يصيح أقل فعالية للحالات متعددة المتغيرات. ويسمح اختبار التكامل المشترك لـ Johansen (1988,1991) بالتحقق من التكامل على أكثر من سلسلتين، وقد تم تصميمه لتجاوز قيود اختبار Engel and Granger للحالة متعددة المتغيرات، إلا أنه يتطلب أيضا دمج جميع المتغيرات في نفس الترتيب، وهو ما لا يتحقق دائما في الممارسة العملية. بينما يستخدم اختبار التكامل المشترك الذي طوره Pesaran et al (2001) في حالة السلاسل الزمنية من نفس الدرجة (I0) أو (I1) أو مزيج بينهما وذلك للتحقق من وجود علاقة تكامل مشترك (وجود علاقة طويلة الأجل) بين متغيرات النموذج في اطار منهجية ARDL(BENYACOUB & ES-SALMANI, 2021).

يستخدم اختبار التكامل المشترك لـ Pesaran et al (2001) اختبار Wald-test (F-test) لاختبار الفرضية الصفرية H_0ألتي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج أي عدم وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل:

ولإجراء اختبار التكامل المشرك بني المتغيرات في النموذج، تتم صياغة الفروض كالاتي:

فرضية العدم: عدم وجود تكامل مشترك $H_0 = y_1 = y_2 = y_3 = y_4 = 0$

مقابل الفرضية البديلة: وجود تكامل مشترك(ألتي تنص على وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، أي وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل):$\mathbf{H_0 \neq y_1 \neq y_2 \neq y_3 \neq y_4 \neq 0}$

بعد القيام باختبار Wald test، يتم مقارنة قيمة ficher المتحصل عليها مع القيم الحرجة ألتي وضعها Pesaran et al (2001) لعدة حالات وعتبات مختلفة 10%، 5%، 2.5%، 1%، كما فرق Pesaran et al (2001) بين المتغيرات المتكاملة عند الفرق الأول (I1) والمتغيرات المتكاملة عند مستواها (I0) ، ليتم اتخاذ قرار رفض H_0وقبول الفرضية البديلة H_1 إذا كأنت قيمة f المحسوبة أكبر من الحد الأعلى المقترح للقيم الحرجة(NIGUSSE, Tekilu, & Tesfaye, 2019).

الفرع الثالث: مرحلة تقدير العلاقة قصيرة الأجل في اطار نموذج تصحيح الخطأ

و يستخدم نموذج تصحيح الخطأ (ECM) The Error Correction Model لمعرفة متى تقترب السلسلة من التوازن في الأجل الطويل و تغيرات السلسة الديناميكية المشتركة في المدى القصير، اي أن هذا الاختبار له القدرة على اختبار و تقدير العلاقة في المدى القصير و الطويل بين متغيرات الأنموذج، كما أنه يتفادى المشكلات القياسية الناجمة عن الارتباط الزائف(Suprioucorrelation)(عبد الزهرة حسن، 2014).

الفرع الرابع: مرحلة الاختبارات التشخيصية

نختبر جودة اداء النموذج و خلوه من المشاكل القياسية من خلال الاختبارات الشخصية (diagnostic Tests) و المتمثلة في(بلوافي ، 2020، صفحة 185) :

- **اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء**: من خلال اختبار الارتباط التسلسلي بين الاخطاء العشوائية(Test Breusch-Godfrey Serial Correlation).
- **مشكلة عدم تباين حد الخطأ**: من خلال اختبار ثابت التباين المشروط بالانحدار الذاتي HeterosQcedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey.
- **اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء**:Jarque-BeraNormality.
- **اختبار ملائمة النموذج من خلال اختبار**:Ramsey RESET.

- **اختبار استقراريه النموذج: باستخدام اختبارين هما:** اختبار CUSUM و اختبار CUSUM of Squares

لاختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج من اجل التأكد من أن البيانات المستخدمة في الدراسة خالية من أي تغيرات هيكلية فيها، ومن أجل ذلك يستخدم اختبار(CUSUMSQ-CUSUM)حيث يهدف هذا الاختبار إلى التأكد من الاستقرار لمعلمات الأجلين القصير و الطويل، ويتم ذلك من خلال من كل اختبار مجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) و مجموع التراكمي لمربع البواقي (CUSUMSQ) يتحقق الاستقرار الهيكلي لنموذج المقدر إذا وقع الشكل البياني لاختبارين داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%، (خوش و خاطر، 2021، صفحة 109).

الشكل رقم(22) الاختبارات المستخدمة لبناء نموذج ARDL

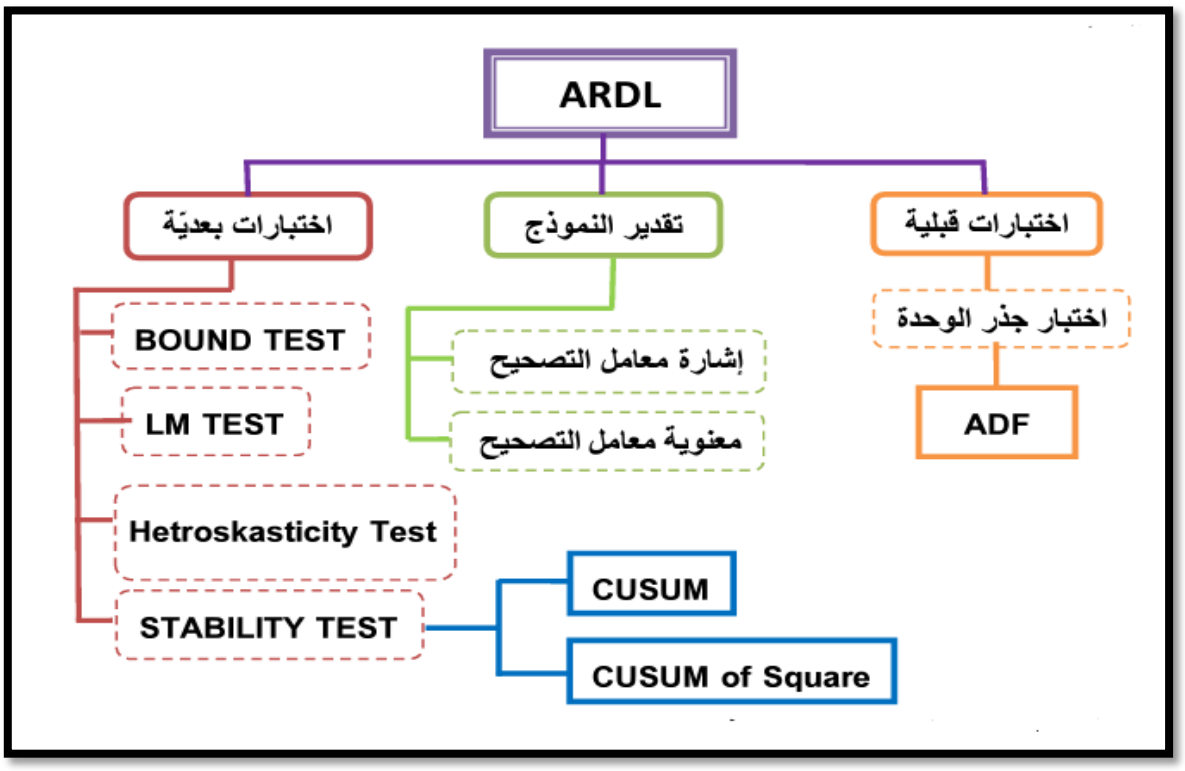

المصدر: (عساف، 2018، صفحة 51)

المبحث الثالث:دراسة الارتباط بين متغيرات الاقتصاد الكلي و نمو الإنفاق العام:

نتيجة لدراسة النظريات الاقتصادية المفسرة لمتغيرات الاقتصاد الكلي والاطلاع المكثف على الدراسات التجريبية المتعلقة بنمو الإنفاق العام، وجدنا أن المتغيرات المستقلة التي تم تقديمها على أنها متغيرات الاقتصاد الكلي المؤثرة على نمو الإنفاق العام، و التي تمثلت في: معدل التضخم، عرض النقد الواسع، ومعدل البطالة ، النمو الاقتصادي ،أسعار البترول، و لاختيار المتغيرات الأكثر ارتباطا بنمو الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 1990- 2022، لابد من اخضاع هذه المتغيرات إلى طريقة تحليل المركبات الأساسية Principal Component Analysis ، على اعتبار أنها الطريقة المثلى، والتي تساعد اكثر على تجميع متغيرات الاقتصاد الكلي على نمو الإنفاق من خلال مصفوفة الارتباط توضح قوة العلاقة الارتباطية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، التي سيتم استخدامها لبناء نموذج قياسي ذو قوة تفسيرية عالية.

المطلب الأول: التعريف بمتغيرات الدراسة واجراء الاختبارات الاولية لطريقة PCA

يهتم هذا المطلب بالتعريف بالمتغير التابع ومختلف المتغيرات المستقلة المستعملة في طريقة تحليل المركبات الأساسية، وبتحليل الخصائص الإحصائية للسلاسل الزمنية للمتغيرات قيد الدراسة، ثم بإجراء الاختبارات الاولية لطريقة PCA.

الفرع الأول: اختيار متغيرات الدراسة وتعريفها

من خلال هذا الفرع سنقوم بدراسة المتغيرات المستقلة و المختارة كعوامل مؤثرة على نمو الإنفاق العام، أما المتغير تابع و الذي نعبر عنه بالإنفاق العام، وبالتالي يصبح جدول المعطيات الاساسية يتكون من ستة متغيرات خلال فترة الدراسة، والجدول التالي يعرض رموز هذه المتغيرات، تعريفها، ومصادر الحصول على بيانات الدراسة.

الجدول رقم (2): التعريف بالعينة و متغيرات الدراسة

العينـــة	الجـــــزائ			
المتغير	رمز المتغير	تعريف المتغير	الوحدة	المصدر
الإنفاق العام	G	إجمالي الإنفاق الوطني	بالأسعار الثابتة للدولار الامريكي	بيانات البنك الدولي
أسعار البترول	PP	متوسط سعر البرميل (صحاري بلاند)	الدولارالامريكي	تقارير سلة الاوبك
معدل التضخم	INF	مقاس بمؤشر أسعار المستهلك	نسبة مئوية	بيانات البنك الدولي
عرض النقد الواسع	M2	المعروض النقدي بمعناه الواسع من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي	نسبة مئوية	بيانات البنك الدولي
النمو الاقتصادي	PGDP	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	بالأسعار الثابتة لدولار الامريكي	بيانات البنك الدولي
معدل البطالة	UNM	كنسبة من إجمالي القوة العاملة	نسبة مئوية	بيانات البنك الدولي

المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على مصدر البيانات.

اولا: تحليل المركبات الرئيسيةACP: وهي إحدى طرق التحليل الاحصائي و الذي يعتبر من أهم طرق التحاليل الاحصائية التي تستطيع تصنيف عدد كثير من المتغيرات وتخفيضها إلى عدد محدود من المركبات.

اعتمادا على العلاقات التي تربط كل مجموعة من المتغيرات فيما بينها فهي بذلك تستطيع تصنيف اعداد

كبيرة من المتغيرات دون أن يؤدي ذلك إلى فقدان جوهري في نسبة التباين المفسر (بن جلول، 2019، صفحة 279). حيث تبين لنا طريقة PCAبإثبات أو نفي وجود علاقة بين المتغيرات المدروسة، و في حالة أن هناك علاقة و ارتباط بين المتغيرات، حيث تسمح لنا بتحديد طبيعة هذه العلاقة هل هي طردية او عكسية، تتكون عينة الدراسة من 33 مشاهدة سنويا تبدا من 1990إلى غاية سنة 2022، حيث سنستخدم هذه الدراسة الإنفاق العام كمتغير تابع، و النمو الاقتصادي، معدل التضخم، ومعدل البطالة، عرض النقد الواسع إلى الناتج المحلي الإجمالي، أسعار البترول، كمتغيرات مستقلة.

والهدف من تحليل المركبات الرئيسية هو تحديد الاتجاهات (أو المكونات الرئيسية) التي يكون التباين في البيانات على طولها الحد الأقصى، بمعنى آخر يقلل PCA من أبعاد البيانات متعدد المتغيرات إلى اثنين أو tأي:(بن جلول، 2019، صفحة 188)

-تحديد النمط الخفي في مجموعة البيانات؛

-تقليل أبعاد البيانات عن طريق إزالة الضوضاء والتكرار في البيانات و تحديد المتغيرات المترابطة، كما أن الهدف الأولي والأهم من استخدام طريقة المركبات الرئيسية هو تلخيص الجدول بأكمله من أجل:

- تجميع الروابط بين المتغيرات (دائرة العلاقات) وتحديد المتغيرات ألتي سوف تنتقل من نفس الاتجاه إلى اتجاه معاكس مستقل.

-تمثيل الأفراد في مخطط من أجل تحديد الأفراد القريبين أو البعيدين وإعادة التميع في فئة متجانسة.

-بناء متغيرات جديدة تسمى المكونات الرئيسية غير مرتبط وأيها تسمح بتكوين توليفة معلومات.

<u>الفرع الثاني: الخصائص الاحصائية للمتغيرات</u>

بغية تقديم لمحة عامة عن الخصائص الاحصائية للبيانات قيد الدراسة سنخصص هذا الفرع لحساب الاحصاءات الوصفية لكل من المتغير التابع والمتغيرات المستقلة على السواء، وألتي سنعرضها في الجدول التالي:

الجدول رقم (3): بعض الاحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	القيمة الأدنى	القيمة الأعلى	المتوسط الحسابي	الأنحراف المعياري
NG	**56,910**	**201,780**	**120,155**	**57,180**
Inf	**0,003**	**0,317**	**0,086**	**0,090**
m2	**33,000**	**96,000**	**62,673**	**16,840**
Unm	**0,098**	**0,318**	**0,181**	**0,075**
PGDP	**2810,700**	**4246,200**	**3592,658**	**496,065**
PP	**13,020**	**112,920**	**51,648**	**32,493**

المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على مخرجات برنامج XL-Stat 2016

يعرض الجدول رقم (3) الاحصاءات الوصفية بما في ذلك أعلى قيمة، أدنى قيمة، الوسط الحسابي، الانحراف المعياري، لكل المتغيرات، حيث:

يسمح التعرف على أعلى قيمة وأدنى قيمة بتحديد المجال الذي تتحرك ضمنه قيم المتغيرات، ونلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن كل المتغيرات تتحرك ضمن مجال موجب.

ج. يعد الوسط الحسابي من أهم مقاييس النزعة المركزية فهو يسمح بالتعرف على متوسط قيم العينة، وبالنظر إلى الجدول أعلاه نجد أن المتوسط الحسابي لكل من الإنفاق العام قد بلغ**120,155**مليار دولار، معدل التضخم قد بلغ **0,086%**، عرض النقد الواسع إلى الناتج المحلي الإجمالي**62,673%**، معدل البطالة**0,181%**،والنمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ب **3592,658 دولار**، أسعار البترول **51.648 دولار**، يعتبر كل من النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، الإنفاق العام، ومتوسط سعر البرميل، وعرض النقد الواسع كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، هم المسؤولون عن تمركز المجتمع لأنهم يمتازون بأكبر انحراف معياري **(496,065)**، **(57,180)**،

(32,493)، **(16,839)**، على الترتيب، اما معدل البطالة ومعدل التضخم هما المسؤولان عن تشتته لأنهما يمتازان بأقل انحراف معياري(0,0753)، (0,090) على الترتيب.

الفرع الثالث: اجراء الاختبارات الأولية لتطبيق طريقة (PCA)

من أهم الاختبارات الأولية المستخدمة للتحقق من إمكانية تطبيق طريقة تحليل المركبات الرئيسية، نجد اختبار KMO ، واختبار Bartlett ، حيث يهدف الاختبار الأول إلى الحكم على مدى كفاية حجم العينة، وبصفة عامة تتراوح قيمة إحصائي اختبار KMO بين الصفر والواحد الصحيح والحد الأدنى المقبول الذي يسمح بالحكم بكفاية حجم العينة هو 0.5، وكلما اقتربت قيمته من الواحد الصحيح كلما دل ذلك على زيادة الاعتمادية Reliability للعوامل ألتي نحصل عليها. ومن خلال نتائج اختبار KMO نوكد على مدى كفاية العينة لكل متغير من متغيرات الدراسة حث أن القيمة المحسوبة لهذا المؤشر تساوي0.757 اي 75.5% و هي أكبر من 50%.

ح. أما اختبار Bartlett ، يهدف إلى تحديد ما إذا كأنت مصفوفة الارتباط هي مصفوفة وحدة أم لا، بمعنى أنه يقوم باختبار فرضيتين (Mehadjebia & Mekerkeb, 2022):

خ. الفرضية الصفرية H_0: لا يوجد ارتباط معنوي غير الصفر بين متغيرات المدروسة.

د. الفرضية البديلة H_1: يوجد على الاقل ارتباط معنوي يختلف عن الصفر بين متغيرات المدروسة

الجدول رقم(4): مؤشر KMO واختبار Bratlett's

Indice KMO et test de Bartlett

Mesure de précision de l'échantillonnage de Kaiser-Meyer-Olkin.		,757
Test de sphéricité de Bartlett	Khi-deux approximé	231,953
	ddl	15
	Signification de Bartlett	,000

المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على مخرجات برنامج XL-Stat 2016

من خلال الجدول رقم (04) نلاحظ أن مستوى قيمة اختبار Bartlet كبيرة جدا، و أن القيمة المحسوبة لـ (Prob=0.000) اقل من مستوى المعنوية (0.05)، اي معنوية احصائيا، بما في ذلك رفض الفرضية الصفرية و قبول الفرضية البديلة، و بالتالي هناك علاقة ارتباط معنوية بين مختلف دراسة المتغيرات عند مستوى معنوية 5%.

المطلب الثاني: دراسة الارتباط بين متغيرات الدراسة

لدراسة الارتباط بين متغيرات الدراسة، نقوم أولا بتحليل الارتباط بين متغيرات الدراسة، ثم تقديم نسب التمثيل واختيار عدد المحاور، وأخيرا نقوم تحليل اسقاط المتغيرات على المستويات العاملية.

الفرع الأول: تحليل الارتباط بين متغيرات الدراسة

لقياس العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية و الإنفاق العام خلال فترة الدراسة 1990-2022 يتم دراسة مصفوفة الارتباطات، كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (5): مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المختارة

Variables	NG	inf	m2	Unm	PGDP	Pp
NG	1	-0,436	0,910	-0,847	0,926	0,724
Inf	-0,436	1	-0,419	0,456	-0,597	-0,429
m2	0,910	-0,419	1	-0,808	0,863	0,608
Unm	-0,847	0,456	-0,808	1	-0,932	-0,838
PGDP	0,926	-0,597	0,863	-0,932	1	0,799
PP	0,724	-0,429	0,608	-0,838	0,799	1

المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على مخرجات برنامج XL-Stat 2016

يوضح الجدول أعلاه قياس درجة الارتباط بين متغيرات(NG، Inf، m2، Unm، PP، PGDP)، وذلك عن طريق تفسير مصفوفة الارتباطات الواردة وإيجاد المتغير الأكثر تأثيرا، فيلاحظ من خلال الجدول رقم(5)

- ✓ توجد هناك علاقة ارتباط موجبة و سالبة بين المتغيرات محل الدراسة، لكن ترتبط ارتباط جيد وسالب، حيث:
- ✓ أن الإنفاق العام يرتبط بعلاقة قوية وسلبية مع كل من التضخم(Inf)، والبطالة(Unm)، و ذلك من خلال معامل الارتباط بين النفقات العامة و تلك المتغيرات **(0,436-، 0,847-)**.
- ✓ علاقة وقوية موجبة مع عرض النقد الواسع(m2)، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي(PGDP)،وأسعار البترول(pp)، بمعامل ارتباط **(0.724،0.910،0,926)** .أي توجد عالقة طردية بين هذه المتغيرات، وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية، خاصة في الدول النفطية.

و بالتالي فأن علاقة الارتباط السالبة تعود إلى أن فترة الدراسة مرت بفترة حساسة و جد صعبة راجع إلى أزمة كوفيد 19 و ألتي عانا منها العالم باسره و ما خلفته من خسائر على الصعيد العالمي، وكذلك سياسة الغلق الكلي و ما خلفته(شريط، 2023).

<u>الفرع الثاني: نسب التمثيل واختيار عدد المحاور</u>

سنهتم من خلال هذا الفرع دراسة القيم الذاتية و نسبة الجمود، و عرض نتائجها والتي تتمثل في ما يلي:

أولا. القيم الذاتية ونسب الجمود:

تعبر القيم الذاتية على مدى تمثيلية الأفراد أو المتغيرات على المحور البياني المتعلق بتلك القيم القيمة، بحيث من خلالها يمكننا تفسير أو شرح أفضل للظاهرة المدروسة خلال فترات الدراسة، بحيث تشكل تلك القيم مجموعة المعلومات ألتي يحتويها كل محور من المحاور المشكلة لمعطيات الدراسة و الذي يعبر من خلالها عن مساهمة كل محور في الجمود الكلي أو نسبة التباين المفسرة للظاهرة المدروسة، كما أن معطيات القيم الذاتية تسمح لنا بتقليص المعلومات أو المحاور الممثلة في الفضاء إلى شكل يمكن دراسته و تحليله(تالي ، 2021/2022، صفحة 104)، و نتائج القيم الذاتية ونسب الجمود تكون من خلال الجدول والشكل التاليين:

الجدول رقم (6): القيم الذاتية ونسب الجمود

	F1	F2	F3	F4	F5	F6
Valeur propre	4,615	0,718	0,439	0,120	0,084	0,024
Variabilité (%)	76,921	11,969	7,311	2,003	1,395	0,401
% cumulé	76,921	88,890	96,201	98,205	99,599	100,000

المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على مخرجات برنامج XL-Stat 2016

يمثل محور العامل(F1) يمثل نسبة **(76,921%)** من قيمة المعلومات الخاصة بالظاهرة المدروسة.

يمثل محور العامل(F2) يمثل نسبة **(11,969%)** من قيمة المعلومات الخاصة بالظاهرة المدروسة.

الشكل رقم (23): تمثيل بياني للقيم الذاتية

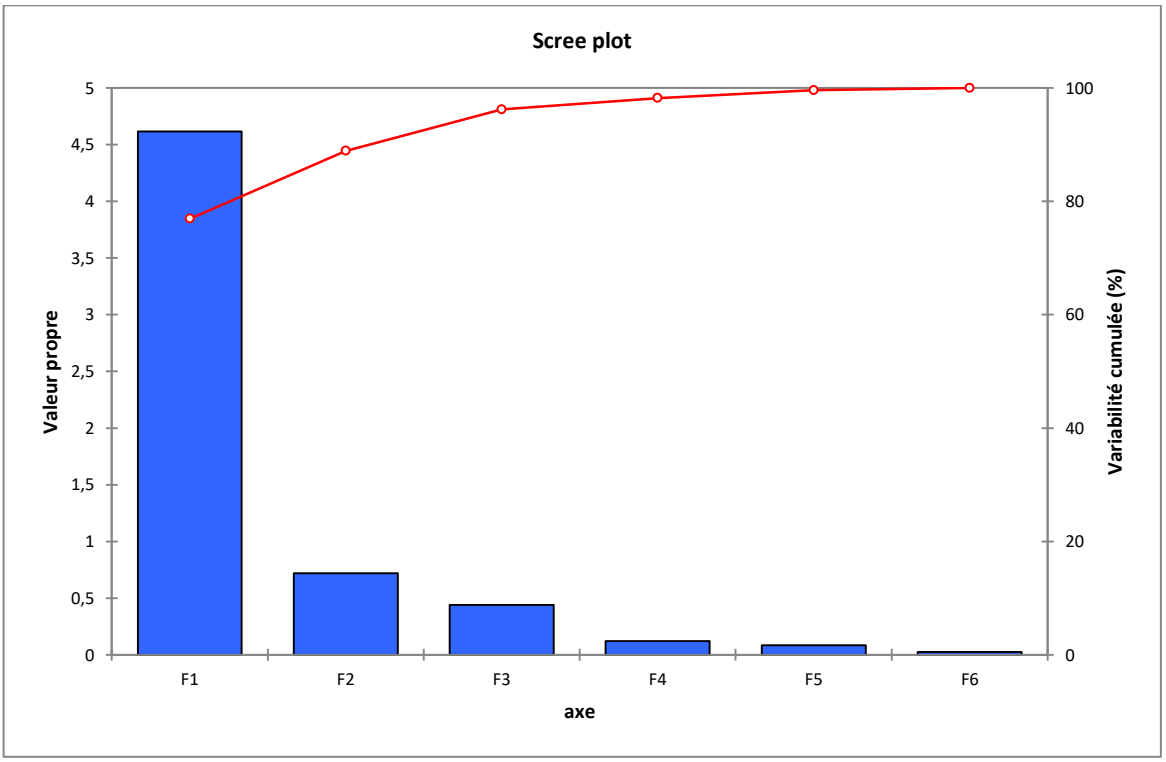

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج XL-Stat 2016

نلاحظ من خلال الجدول (6)، والشكل (23) أن التباين الإجمالي مفسر بواسطة المحور F1، ومفسرة بواسطة المحور الثانيF2، فأن من المعلومات الأصلية الممثلة في المحور الأول والثاني تصل إلى **88,890%** من الجمود الكلي، وهي نسبة جد كافية لإعطاء صورة واضحة لسحابة النقط على هذا المعلم. لذا نكتفي بتمثيل المتغيرات على معلم متعامد ومتجانس (F1) و(F2).

ثانيا.تحليل ارتباط المتغيرات بالمركبات الأساسية(F1) و (F2):

قمنا في هذا العنصر بتوضيح وتحليل الارتباطات الموجودة بين المتغيرات الأساسية المتمثلة في متغيرات الدراسة المختارة والمركبات الأساسية المتمثلة في المحور الأول والثاني كما يلي:

الجدول رقم (7):الارتباط بين المتغيرات والمركبات الأساسية

	F1	F2	F3	F4	F5	F6
NG	0,940	0,172	-0,186	0,153	-0,157	-0,069
Inf	-0,599	0,798	0,055	-0,014	-0,020	0,023
m2	0,894	0,175	-0,360	0,035	0,197	0,017
Unm	-0,945	-0,125	-0,139	0,261	-0,010	0,065
PGDP	0,983	-0,016	-0,027	-0,066	-0,117	0,119
Pp	0,846	0,067	0,501	0,152	0,077	0,009

المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على مخرجات برنامج XL-Stat 2016

يوضح الجدول رقم(7) أن المتغيرات في الجدول اعلاه والمتمثلة في الإنفاق العام، متغير نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، عرض النقد الواسع، و أسعار البترول، تتميز بارتباط قوي وموجب مع المحور الأول والتي بلغت نسبتهم (0.940، 0.983، 0.894، 0.846) على الترتيب، كما يتضح أن التضخم يمثل أكبر الارتباطات الموجبة بنسبة (0.798%)، على المحور (F2)، كما يتبين لنا من قراءة الجدول أن متغير معدل التضخم ومعدل البطالة، لهم ارتباط قوي وسلبي مع المحور الاول، وبلغت

نسبتهم (0.599 ،-0.954-) على التوالي، كما يتبين لنا أن أقوى الارتباطات السالبة تتمثل في البطالة على المحور (F2) بـ(0.125-)،.

الفرع الثالث: تحليل اسقاط المتغيرات على المستويات العاملية

نسعى من خلال هذا الفرع إلى تطبيق التحليل العاملي، و تحليل اسقاط المتغيرات على المستويات العاملية، و مدى مساهمة المتغيرات في تكوين المركبات الأساسية.

اولا: دائرة الارتباط لمتغيرات الدراسة.

الشكل رقم (24):دائرة الارتباط لمتغيرات الدراسة

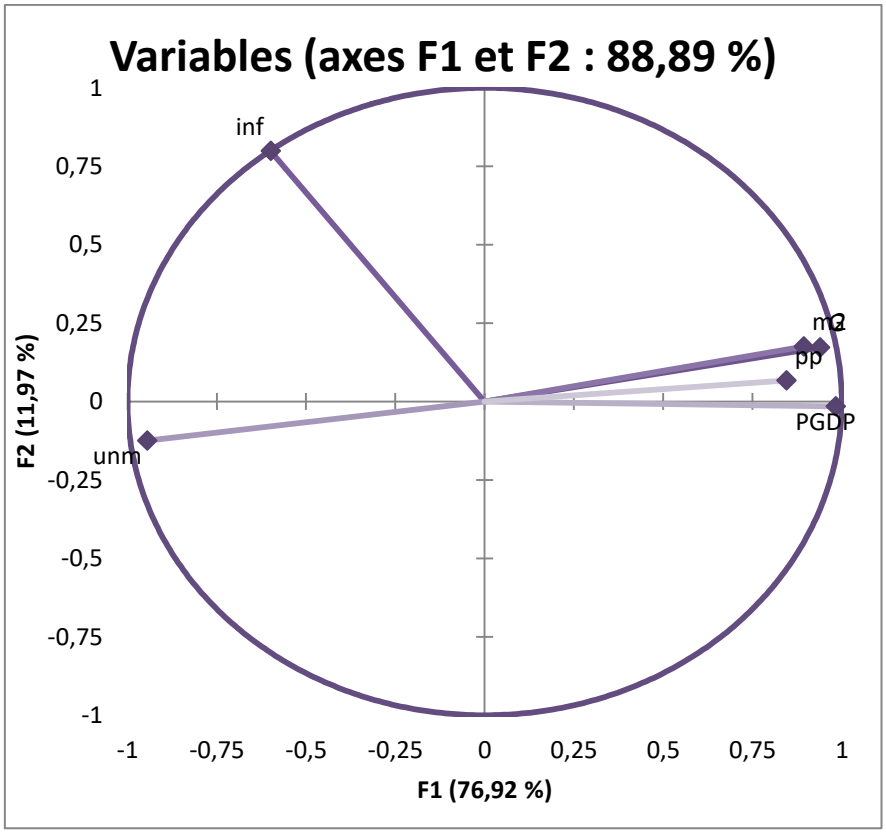

المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على مخرجات برنامج XL-Stat 2016

من خلال قارئتنا للشكل البياني اعلاه تبين لنا أن نسبة التشتت المفسرة عند هذا المستوى(F1,F2) قد بلغت 88.89%وهي نسبة عالية و التي بدورها تسمح بإعطاء أفضل تمثيل للمتغيرات،كما أن كل المتغيرات تقريبا لها تمثيل بياني جيد وواضحو هذا ما يفسره قرب تلك المتغيرات من محيط الدائرة.

ثانيا: مساهمة المتغيرات في تكوين المركبات الأساسية

الجدول رقم (8):مساهمة المتغيرات في تكوين المركبات الأساسية

	F1	F2	F3	F4	F5	F6
NG	19,133	4,116	7,878	19,435	29,547	19,892
Inf	7,767	88,764	0,679	0,159	0,466	2,165
m2	17,312	4,283	29,585	0,996	46,586	1,238
Unm	19,343	2,174	4,435	56,517	0,109	17,423
PGDP	20,950	0,033	0,162	3,654	16,228	58,972
Pp	15,496	0,630	57,261	19,240	7,065	0,309

المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على مخرجات برنامج XL-Stat 2016

يتضح لنا من خلال قراءتنا للجدول أعلاه، أن مساهمة المتغيرات(variables of contribution) أكدت على ما جاء في دائرة الارتباط، حيث نلاحظ أن نسبة مساهمة كل المتغيرات المدروسة باستثناء معدل التضخم في تشكيل المحور الاول F1 محصورة ما بين (15% و 20%)، وهذا ما يفسر جل متغيرات محل الدراسة يشكلون النواة الأساسية للمحور الاول. كما يتضح لنا أن نسبة مساهمة معدل التضخم في تشكيل المحور الثاني F2، تساوي**88,764**% وهي تمثل أكبر قيمة بالنسبة لكل النسب.

وخلاصة لما سبق من خلال طريقة تحليل المركبات الأساسية، توصلنا إلى أن المؤشرات الاقتصادية الكلية المختارة محل الدراسة لها ارتباط مع الإنفاق العام، و نتيجة لذلك سنستخدم هذه المتغيرات لبناء نموذج قياسي يدرس العلاقة بين هذه المتغيرات و نمو الإنفاق العام، و لهذا يمكن القول أن شروط تطبيق التحليل العاملي(طريقة المركبات الأساسية) متوفرة في متغيرات الدراسة.

المبحث الرابع: قياس و تحليل أثر أهم متغيرات الاقتصاد الكلي المختارة على نمو الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)

المطلب الاول: التعريف بالمتغيرات و تقدير النموذج وتحليل النتائج

نحاول في هذا المطلب عرض المتغيرات المختارة للدراسة، و البينات المعتمدة لتقدير و تحليل نتائج النموذج المقترح و فق منهجية (ARDL)، و التي نسعى من أجلها معالجة المشكلة الرئيسية، ومحاولة الاجابة على الاسئلة الفرعية، و ذلك وفقا لما يلي:

تعتبر هذه المرحلة من أهم المراحل في تكوين النموذج القياسي، و تتضمن في طياتها تحديد العلاقة بين المتغيرات المستقلة ، والمتغيرات المعتمدة(التابعة) في النموذج القياسي ما يوافق النظرية الاقتصادية(سفر و سليمان ظاهر، 2020، صفحة 635).

ويتضمن النموذج المستخدم على متغيرات الدراسة: لقياس أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على نمو الإنفاق العام في الجزائر خلال فترة الدراسة، تم الاعتماد على المتغيرات التالية:

جدول رقم: (9) التعريف بمتغيرات الدراسة

متغيرات الدراسة	الترميز الرياضي	اسم السلسلة (المتغير)	الوحدة	المصدر
المتغير التابع	NG	الإنفاق العام	دولار	بيانات البنك الدولي
المتغيرات المستقلة	INFL	معدل التضخم	نسبة مئوية	بيانات البنك الدولي
	M2	عرض النقد الواسع	نسبة مئوية	بيانات البنك الدولي
	PGDP	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	الدولار	بيانات البنك الدولي
	UNM	معدل البطالة	نسبة مئوية	بيانات البنك الدولي
	PP	بمتوسط سعر برميل صحاري بلاند	الدولار	بيانات سلة الاوبك

المصدر: من اعداد الطالبة

***المتغيرات الضابطة:** تم الاستعانة بمتوسط سعر برميل صحاري بلاند كمتغير ضابط نظرا لطبيعة الاقتصاد الجزائري الريعي، ونرمز له بـ PP، معبر بالدولار.

$$G= \int INF, M2, PGDP, UNM, PP$$

المطلب الثاني: دراسة استقراريه متغيرات الدراسة

إن استقرار السلاسل الزمنية هو شرط أساسي من شروط تطبيق منهجية ARDL، حيث يجب أن تكون السلاسل الزمنية مستقرة في المستوى أو عند الفرق الأول أو مزيج بينهما. ولاختبار استقرار السلاسل الزمنية قيد الدراسة نستخدم طريقة التمثيل البياني لمتغيرات الدراسة، واختبار جذر الوحدة لـ(Philips Perron (PP.

الفرع الاول: التمثيل البياني للسلاسل الزمنية للمتغيرات:

تعتبر طريقة الرسم البياني من أشهر الطرق المستعملة للكشف عن وجود جذر وحدة في السلاسل الزمنية المقدرة لمتغيرات الدراسة خلال فترة الدراسة، حيث تكون السلاسل الزمنية مستقرة إذا تذبذبت قيمتها حول وسط حسابي ثابت مع تباين ثابت عبر الزمن.

يوضح الشكل رقم (25) التمثيل البياني لمتغيرات الدراسة في المستوى خلال فترة الدراسة:

الشكل رقم (25): التمثيل البياني لمستويات متغيرات الدراسة خلال الفترة (1990- 2022)

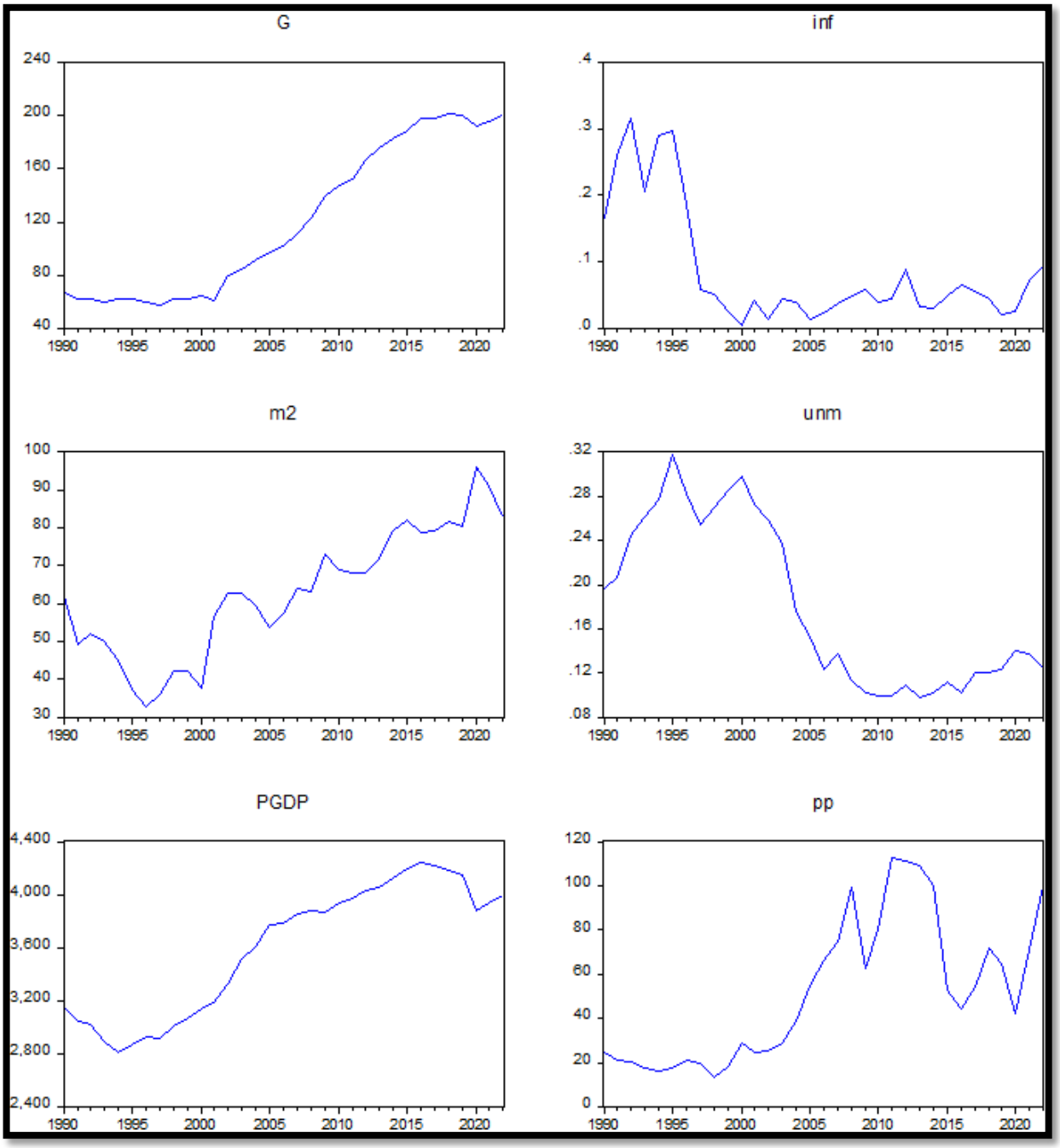

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

يشير الشكل رقم (25) بشكل واضح إلى أن السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة (G, INF, M2, PGDP, UNM, PP) هي سلاسل متجهة ومتزايدة نحو الأعلى، في شكل علاقة خطية ذات اتجاه

موجب متأثرة بالظروف الاقتصادية والسياسية ألتي تؤدي إلى تذبذبها صعودا ونزولا (أي لها متوسط وتباين غير ثابتين عبر الزمن).

ولغرض تحويل السلاسل الزمنية إلى سلاسل مستقرة وجعلها قابلة للتقدير نقوم بأخذ الفرق الأول لها، كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم (26): التمثيل البياني للفروق الأولى لمتغيرات الدراسة خلال الفترة (1990- 2022)

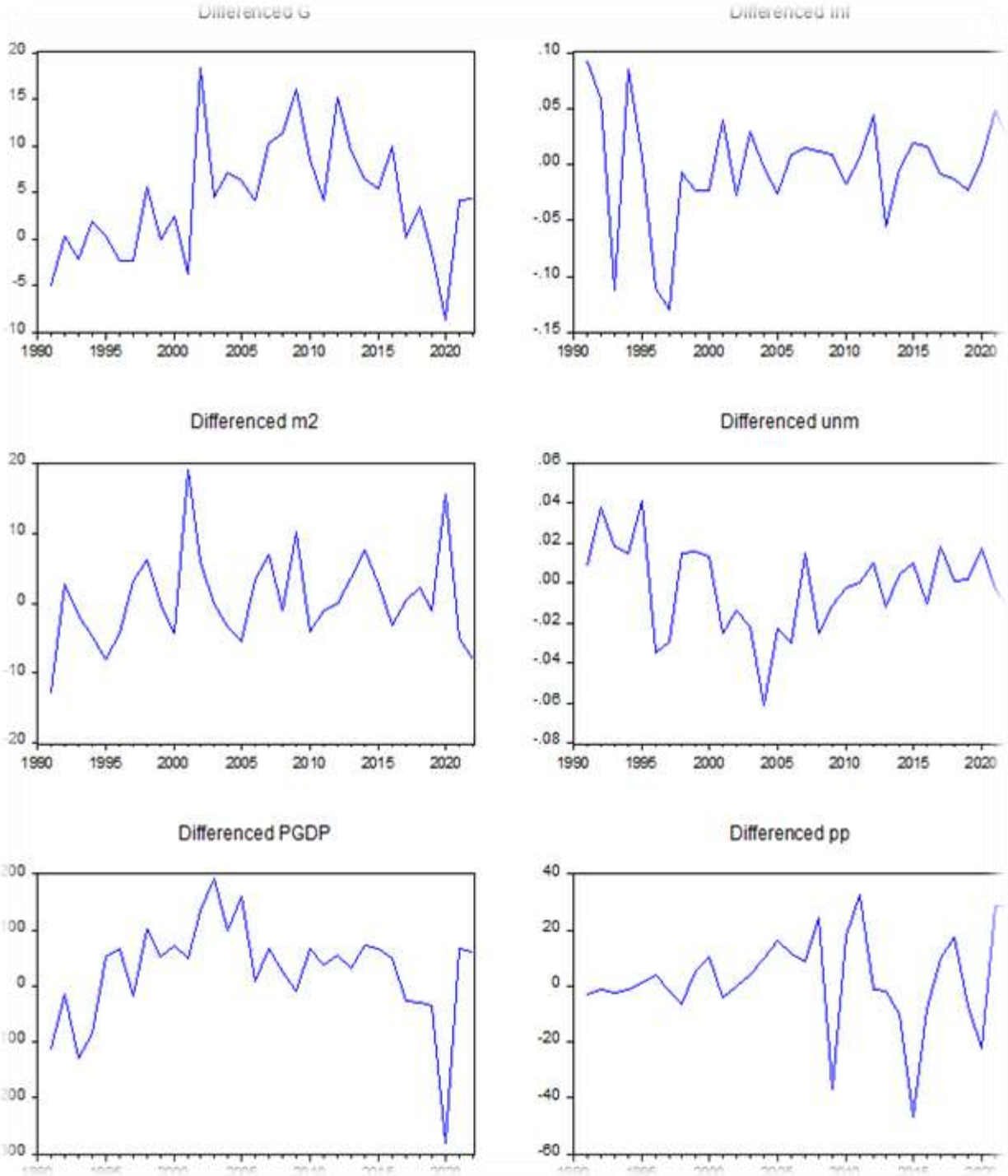

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

بعد أخذ الفروق الأولى للسلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة، نلاحظ أنها أصبحت أكثر استقرارا، حيث تم تسجيل تذبذبات حول قيم متوسطات ثابتة خلال فترة الدراسة، وهو ما قد يشير إلى ثبات وتكامل المتغيرات عند الدرجة 1.

الفرع الثاني:اختبار جذر الوحدة

تعد اختبارات جذر الوحدة أهم الطرق المستخدمة في الكشف عن مدى استقرار السلاسل الزمنية وتحديد درجة تكاملها، ومن أجل تطبيق هذه الطريقة نعمد إلى اخضاع السلاسل الزمنية محل الدراسة إلى اختبار، وعموما تعنى اختبارات جذر الوحدة باختبار الفرضيتين التاليتين:

- **الفرضية الصفرية:** عدم استقرار السلاسل الزمنية، أي وجود جذر وحدة.
- **الفرضية البديلة:** استقرار السلاسل الزمنية، أي عدم وجود جذر الوحدة.

ويعتبر مستوى المعنوية 10% هو الحد الأقصى لرفض الفرضية الصفرية (فرضية العدم) وقبول الفرضية البديلة؛ وكأنت نتائج هذا الاختبار موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (10) نتائج اختبار AugmentedDickey Fuller لاستقرار السلاسل الزمنية

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)

		G	INF	M2	UNM	PGDP	PP
At Level							
With Cons...	t-Statistic	0.1685	-1.6518	-0.7538	-0.9179	-0.7275	-1.2269
	Prob.	***0.9661***	***0.4453***	***0.8185***	***0.7694***	***0.8256***	***0.6504***
		n0	n0	n0	n0	n0	n0
With Cons...	t-Statistic	-2.2972	-1.7139	-5.0773	-2.1064	-1.8506	-2.1459
	Prob.	***0.4234***	***0.7216***	***0.0014***	***0.5229***	***0.6562***	***0.5019***
		n0	n0	***	n0	n0	n0
Without C...	t-Statistic	2.3251	-1.4201	0.4615	-0.7682	1.0404	0.1793
	Prob.	***0.9939***	***0.1420***	***0.8087***	***0.3755***	***0.9181***	***0.7316***
		n0	n0	n0	n0	n0	n0
At First Difference							
		d(G)	d(INF)	d(M2)	d(UNM)	d(PGDP)	d(PP)
With Cons...	t-Statistic	-4.1093	-5.6202	-6.3323	-3.9953	-3.9474	-4.6086
	Prob.	***0.0033***	***0.0001***	***0.0000***	***0.0044***	***0.0049***	***0.0009***
		***	***	***	***	***	***
With Cons...	t-Statistic	-4.1003	-6.1163	-6.2291	-3.9518	-3.9036	-4.5139
	Prob.	***0.0154***	***0.0001***	***0.0001***	***0.0215***	***0.0240***	***0.0058***
		**	***	***	**	**	***
Without C...	t-Statistic	-2.9296	-5.6518	-5.6748	-4.0224	-3.7009	-4.5915
	Prob.	***0.0048***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0002***	***0.0006***	***0.0000***
		***	***	***	***	***	***

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه الذي يعرض نتائج هذا الاختبار، أن المتغيرات محل الدراسة مستقرة عند أخذ الفرق الأول (I1) وهو ما أثبتته القيمة الاحتمالية الأقل من 10% في جميع الحالات (وجود ثابت، وجود ثابت واتجاه عام، عدم وجود ثابت واتجاه عام)، وبالتالي فأننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة أي عدم وجود جذر وحدة؛ وبما أن كل السلاسل مستقرة من الدرجة I(1) فأن منهجية ARDL يمكن تطبيقها.

المطلب الثالث: عرض وتحليل نتائج الدراسة القياسية

من خلال هذا المطلب عرض وتحليل نتائج النموذج القياسي بعد التأكد من استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات المختارة للدراسة في المستوى أو عند الدرجة الأولى هو الذي يعتبر شرط ضروري لتطبيق منهجية ARDL.

الفرع الأول: نتائج اختبار الفجوات الملائمة للنموذج:

يسمح اختبار فترات الابطاء المثلى باستخدام معيار Akaike information criteria (Top 20) بتقدير النموذج الرياضي الأمثل للمتغيرات المستخدمة في الدراسة، ونتائج هذا الاختبار موضحة في الشكل التالي:

الشكل رقم (27): نتائج اختبار فترات الابطاء المثلى

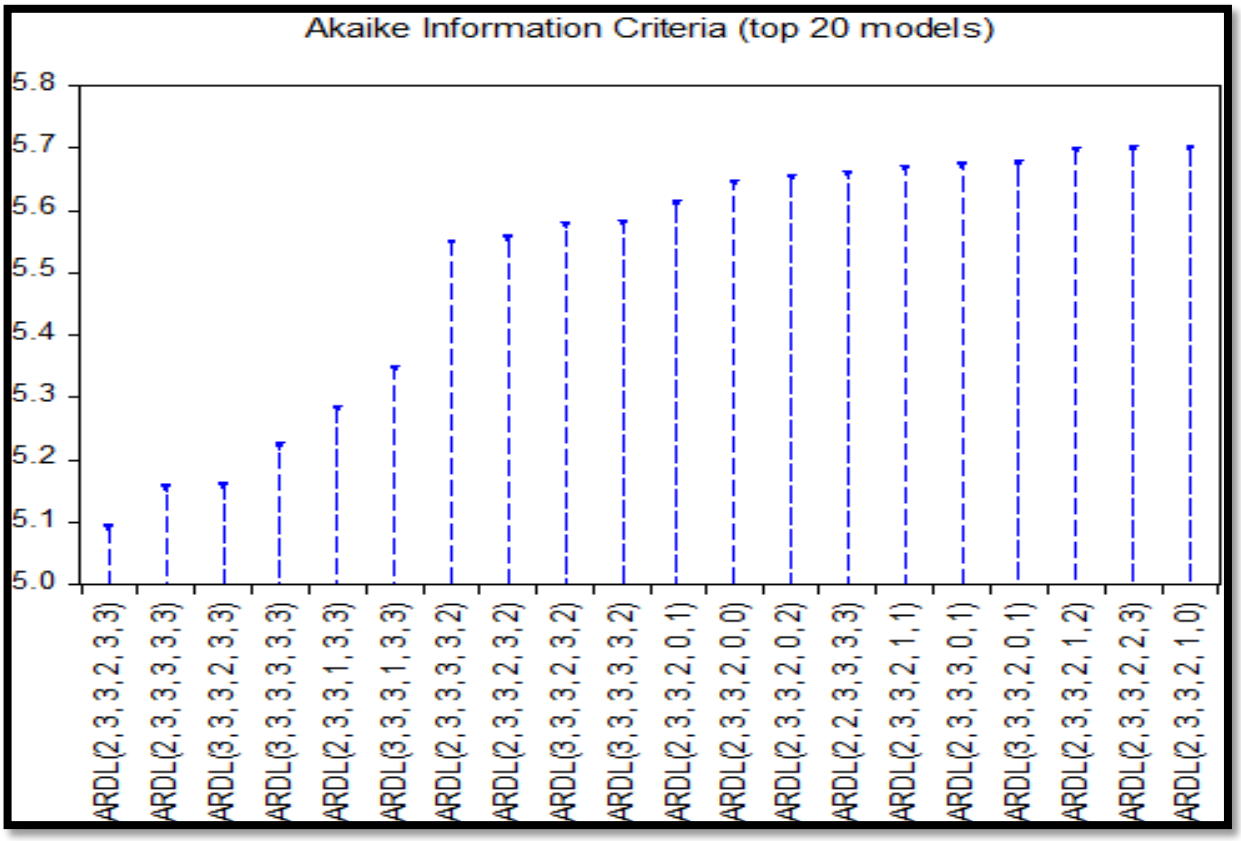

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

بناء على النتائج الموضحة في الشكل أعلاه فأن النموذج الرياضي الأمثل من بين 3072 نموذج هو ARDL(2,3,3,2,3,3)، وهذا يعني أن للمتغير التابع (NG) درجتي ابطاء، وثلاث درجات لكل من

معدل التضخم (INF) والمعروض النقدي بالمعنى الواسع (M2)، درجتي ابطاء للنمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (PGDP)، وثلاث درجات ابطاء لكل من معدل البطالة (UNM) ومتوسط سعر برميل صحاري برنت. وعليه يكتب النموذج كما يلي: ارجو التأكد من درجات الابطاء في معادلة النموذج:

$$\Delta G_t = C_0 + \sum_{i=1}^{2} \propto_1 \Delta NG_{t-1} + \sum_{i=1}^{3} \propto_2 \Delta INF_{t-1} + \sum_{i=1}^{3} \propto_3 M2/GDP_{t-1} + \sum_{i=1}^{2} \propto_4 \Delta PGDP_{t-1} + \sum_{i=1}^{3} \propto_5 \Delta UNM_{t-1} + \sum_{i=1}^{3} \propto_6 \Delta PP_{t-1} + \beta_1 NG_{t-1} + \beta_2 INF_{t-1} + \beta_3 dx\ M2/GDP_{t-1} + \beta_4 PGDP_{t-1} + \beta_5 UNM_{t-1} + \beta_6 PP_{t-1} + \varepsilon_t$$

حيث: Δ: الفروق من الدرجة الأولى؛ C_0: الحد الثابت؛ t: اتجاه الزمن؛ ε_t: حد الخطأ العشوائي؛ $\propto_1$ ،$\propto_2$، $\propto_3$ ، $\propto_4 \propto_5$:معاملات العلاقة قصير الأجل؛ β_1، β_2 ، β_3 ، β_4، β_5، β_6: معاملات العلاقة طويلة الأجل.

<u>الفرع الثاني: اختبار الحدود للتكامل المشترك وتقدير العلاقة طويلة الاجل</u>

بعد تحديد فترات الابطاء المثلى لكل من المتغير التابع والمتغيرات المستقلة (2.3.3.2.3.3)، في النموذجARDL ، يتم الانتقال لمرحلة اختبار الحدود للتكامل المشترك، للتأكد من وجود علاقة تكامل طويلة الأجل بين المتغيرات المختارة للدراسة، ليتم بعدها تقدير معاملات هذه العلاقة.

أولا: اختبار التكامل المتزامن:

يجرى اختبار التكامل المتزامن (Bound test) لفحص العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات باستخدام اختبار فيشر؛ ولأن القيم الحرجة لا تتبع التوزيعات المعيارية فأنه يتم مقارنتها مع القيم الحرجة لـ Pasaran at. al (2001)، وهذه المنهجية لا تتطلب أن تكون المتغيرات مستقرة من نفس الدرجة بل يمكن تطبيقها على متغيرات من درجات مختلفة (بوعبد الله و بوقصبة، 2018، صفحة 127)، ويتم اختبار الفرضية الصفرية H_0 ألتي تنص على عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، والفرضية البديلة H_1 ألتي تنص على وجود علاقة طويلة الأجل على النحو التالي:

$$H_0 : \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = \beta_4 = 0$$

$$H_1 : \beta_1 \neq \beta_2 \neq \beta_3 \neq \beta \neq 0$$

ونتائج هذا الاختبار موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (11): نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
		Asymptotic: n=1000		
F-statistic	7.809402	10%	2.08	3
k	5	5%	2.39	3.38
		2.5%	2.7	3.73
		1%	3.06	4.15

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

تبين النتائج المتحصل عليها في الجدول رقم (11)، نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك باستخدام منهجية اختبار الحدود أن قيمة فيشر F-statistic = (7.809402)أكبر من القيم الحرجة للحد الأدنى والأعلى عند كل مستويات المعنوية (10%، 5%، 2.5%، 1%)، وبالتالي نستنتج وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.

ثانيا. تقدير العلاقة طويلة الأجل: بعد التأكد من وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة يمكن تقدير معاملات العلاقة طويلة الأجل والموضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (12): نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF	-1.850541	0.830015	-2.229528	0.0563
M2	0.039241	0.007190	5.457701	0.0006
UNM	9.846921	1.628473	6.046722	0.0003
PGDP	0.001862	0.000296	6.292507	0.0002
PP	0.006405	0.001953	3.278807	0.0112
C	-11.15783	1.043923	-10.68837	0.0000

EC = G - (-1.8505*INF + 0.0392*M2 + 9.8469*UNM + 0.0019*PGDP + 0.0064 *PP -11.1578)

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

تُظهر مخرجات التقدير القياسي علاقة سالبة و معنوية بين التضخم (INF) والإنفاق العام (NG) في المدى الطويل، والأثر دال احصائيا عند مستوى 10 بالمئة، حيث أن ارتفاع معدل التضخم 1%يُؤدي إلى انخفاض الإنفاق الحكومي بـ 1.85%. ويُمكن تفسير هذه النتيجة من خلال مجموعة من المداخل ألتي تؤثر منفردة وتتفاعل لتشكّل التأثير الكلي للظاهرة، وطبيعة العلاقة واتجاهها، ومؤديات تأثيرها، ويمكن تحليل هذا الأثر من خلال مداخل مختلفة.

في الأخير تشير النتائج إلى أنه ينبغي لواضعي السياسات أن يأخذوا بعين النظر التأثير التضخمي للإنفاق الحكومي في قراراتهم المتعلقة بالسياسة المالية، ناهيك عن ضرورة مراقبة الضغوط التضخمية وإمكانية تعديل السياسة المالية لإدارة توقعات التضخم، كما أن الاستجابة السياسية ستحتاج أيضًا إلى النظر في السياق الاقتصادي الأوسع، بما في ذلك أهداف النمو، ومستويات التوظيف، والظروف الاقتصادية الخارجية. وعليه من منظور السياسات، من الممكن أن يساعد تنفيذ أو تعزيز آليات الحماية الاجتماعية، مثل اعانات البطالة، وبرامج المساعدة الغذائية، واعانات الإسكان، في حماية الفئات السكانية الأكثر ضعفا من آثار التضخم، ويمكن أن تكون هذه التدابير ذات أهمية خاصة خلال فترات الركود

التضخمي، حيث يكون التضخم مصحوبا بنمو اقتصادي راكد وارتفاع معدلات البطالة، كما يعد تحسين كفاءة الإنفاق الحكومي أسلوبًا آخر للتعامل مع تأثير التضخم، ومن خلال تحديد أولويات الإنفاق، والقضاء على الهدر، والتركيز على الاستثمارات ألتي تعزز النمو الاقتصادي، تستطيع الحكومات تخفيف التأثيرات السلبية للتضخم على ميزانياتها والاقتصاد بشكل عام.

ومن منظور السياسات في المدى الطويل؛ فأنأن تعزيز التنويع الاقتصادي يساعد الاقتصادات على أن تصبح أقل عرضة للضغوط التضخمية الناجمة عن قطاعات محددة. ومن خلال تعزيز النمو في مختلف الصناعات، تستطيع الحكومات تقليل الاعتماد على السلع أو القطاعات المتقلبة وتحقيق الاستقرار في الأداء الاقتصادي العام.وهو ما يتوافق أيضا مع نتائج دراسة (Maulid, Bawono, & Sudibyo, 2022)، ودراسة(CHIKOBAVA, 2019).

- ✓ علاقة ايجابية ومعنوية بين (M2) و (NG) على المدى الطويل، وهو ما تؤكده نسبة المعنوية المقدرة بـ **0.0006** وهي أقل من نسبة المعنوية 5% أي أن زيادة عرض النقد الواسع بـ **1%** يؤدي إلى زيادة الإنفاق العام بحوالي 0,039%، وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، ذلك أن ارتفاع المعروض النقدي يؤدي الى انخفاض اسعار الفائدة مما ينتج عنه زيادة حجم الاستمارات، و بالتالي زيادة الدخل، مما يؤدي الى زيادة الإنفاق، و مع يتوافق مع دراسة (جليل ألغالبي، 2014، صفحة 11) الذي أكد أن العلاقة التي تربط عرض النقد بالإنفاق العام علاقة طردية، و دراسة (wannaphong, 2014) ، وما توصلت اليه الدراسة التي تناولت العلاقة السببية بين المتغيرين كدراسة (Wasti، Hussain، Irfan Lal، و Muhammad، 2009).
- ✓ و في المقابل فان مخرجات التقدير في هذه الأطروحة تُشير إلى أن ارتفاع معدلات البطالة تؤدي إلى ارتفاع في الإنفاق العام، أي أن هناك علاقة موجبة ومعنوية بين البطالة (UNM) و الإنفاق العام(NG) على المدى الطويل، وهو ما تؤكده نسبة المعنوية المقدرة بـ **0.0003** وهي أقل من نسبة المعنوية 10%، حيث ارتفاع معدل البطالة بـ **1%** يؤدي إلى ارتفاع الإنفاق العام بحوالي**9.84**، حيث تؤدي زيادة البطالة إلى زيادة الإنفاق الحكومي، ففي أوقات الركود الاقتصادي، تميل معدلات البطالة إلى الارتفاع، وهذا يؤدي إلى انخفاض الدخل الشخصي. ونتيجة لذلك، تنخفض عائدات الضرائب للحكومة بينما يزداد الإنفاق على اعانات البطالة وبرامج الرعاية الاجتماعية الأخرى، وتتسبب عوامل

الاستقرار التلقائية هذه في ارتفاع الإنفاق الحكومي كاستجابة طبيعية للتحديات الاقتصادية. كما يُمكن تفسير هذه النتيجة بالنظر إلى أنه وعندما تكون البطالة مرتفعة، يحدث انخفاض في الإنفاق الاستهلاكي والطلب الكلي وكمحصلة لذلك الدخل، مما يؤدي بدوره إلى انخفاض إيرادات الضرائب المباشرة، والضرائب غير المباشرة وضرائب القيمة المضافة ارتباطا بانخفاض تيار الاستهلاك، وهذا الانخفاض في عائدات الضرائب يحد من قدرة الحكومة على الإنفاق على الخدمات العامة الأخرى. وعليه فأن البطالة تؤثر على الاقتصاد العام، مما يؤدي إلى انخفاض النشاط الاقتصادي وانخفاض محتمل في الناتج المحلي الإجمالي للبلاد. وهذا يمكن أن يحد بشكل أكبر من قدرة الحكومة على الإنفاق على المبادرات والمشاريع المختلفة. وهنا يكون لقيود الإرادات تأثير في بروز هذه العلاقة؛ ففي حالات اقتصادية مختلفة تواجه الحكومات قيودًا على قدرتها على زيادة الإنفاق بسبب السياسات المالية، أو قيود الميزانية، أو المخاوف بشأن ارتفاع الدين العام. وفي مثل هذه الحالات، حتى لو كأنت هناك زيادة في البطالة، فقد تكون الحكومة مقيدة في قدرتها على الاستجابة بزيادات كبيرة في الإنفاق.

وعادة ما يؤدي ارتفاع معدلات البطالة –وخاصة في فترات الكساد والأزمات الاقتصادي– والأوقات الاشبه بالتمزق الاقتصادي، إلى انخفاض ثقة المستهلك، مما يدفع القطاع العائلي إلى خفض أنفاق الأسر المعيشية، ويتعمق الأثر عندما تنتقل حالة عدم اليقين إلى قطاع الأعمال، حيث تقوم الشركات بتأخير أو تقليل استثماراتها بسبب عدم اليقين الاقتصادي، واستجابة لهذا الوضع في القطاع العائلي وقطاع الأعمال، تشهد الحكومة أيضًا انخفاضا في عائدات الضرائب، مما يحد من قدرتها على الحفاظ على الإنفاق أو زيادته لترميم الخلل الاقتصادي، وما يتفق مع دراسة (Givens, 2022) ، ونتائج دراسة (Saraireh, 2020)، و دراسة (Seitaridis & Koulakiotis, 2013). وتوافقت أيضا مع نتائج دراسة (Albertini, Auray, Bouakez, & Eyquem, 2021) ، و في دراسة (بن تفات، ساحل، و سلامي، 2021).

- ✓ تُظهر مخرجات التقدير القياسي علاقة ايجابية ومعنوية بين متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (PGDP) والإنفاق العام (NG) على المدى الطويل، وهو ما تؤكده نسبة المعنوية المقدرة بـ **0.0002** وهي أقل من نسبة المعنوية **10%**، مما يدل على مساهمة متوسط نمو الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بـ 1% يؤدي إلى ارتفاع الإنفاق العام بحوالي **0.001%**و هو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، و هو ما يؤكد قانون فاغنر للإنفاق العام، أن زيادة الإنفاق العام هو نتيجة

للزيادة النمو الاقتصادي، و ما يتفق مع نتائج دراسة (Günay & Aygün, 2022) ،و ما يتفق مع دراسة (الشتيوي و البصير، 2023).

- ✓ كما تبين مخرجات التقدير تُشير إلى علاقة موجبة و معنوية بين أسعار البترول (PP) والإنفاق العام (NG) على المدى الطويل، وهو ما تؤكده نسبة المعنوية المقدرة بـ **0.1** وهي أقل من نسبة المعنوية **10%**، أي أن ارتفاع أسعار البترول بـ **1%** يؤدي إلى ارتفاع الإنفاق العام بحوالي **0.0064%** وهو ما يتفق مع النظرية الاقتصادية، التي تفسر بأن الزيادة في أسعار البترول تؤدي الى زيادة العائدات البترولية، و التي ينتج عنها فائض في ميزانية الدولة، و هو ما ينعكس على زيادة الإنفاق العام. و ما يتفق مع دراسة (العباسي و بن زاين، 2023) ونتائج دراسة(عوام ، طلحي، و بعلول، 2022)، و تتفق هذه الدراسة مع دراسة (بسيسة و بوعافية، 2020)، ودراسة(Ali Ahmed, 2018).

<u>الفرع الثالث: تقدير العلاقة قصيرة الأجل في اطار نموذج تصحيح الخطأ</u>

تتمثل الخطوة ما قبل الاخيرة في تقدير نموذج ARDL في تحديد معاملات العلاقة قصيرة الأجل وتقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM الذي يقيس سرعة تكيف الاختلالات ألتي تحدث في الأجل القصير إلى التوازن في الأجل الطويل. وتشير بيانات الجدول رقم (13)إلى نتائج تقدير أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية محل الدراسة على نمو النفقات العامة في الأجل القصير:

الجدول رقم (13): نتائج تقدير العلاقة قصيرة الأجل ونموذج تصحيح الخطأ

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(G(-1))	-0.703954	0.150668	-4.672212	0.0016
D(INF)	151.3568	18.76207	8.067170	0.0000
D(INF(-1))	158.2790	17.60611	8.990003	0.0000
D(INF(-2))	88.61105	14.36705	6.167656	0.0003
D(M2)	-0.007487	0.093778	-0.079836	0.9383
D(M2(-1))	1.939193	0.167384	11.58530	0.0000
D(M2(-2))	1.017179	0.169898	5.986987	0.0003
D(PGDP)	0.001769	0.007142	0.247737	0.8106
D(PGDP(-1))	0.066175	0.011518	5.745477	0.0004
D(PGDP(-2))	0.065416	0.008680	7.536301	0.0001
D(UNM)	-235.7710	37.29479	-6.321823	0.0002
D(UNM(-1))	-87.54930	25.17621	-3.477462	0.0084
D(PP)	-0.000582	0.030687	-0.018966	0.9853
D(PP(-1))	0.282207	0.033916	8.320793	0.0000
D(PP(-2))	0.181207	0.040805	4.440748	0.0022
CointEq(-1)*	-0.200176	0.020471	9.780858	0.0000

R-squared	0.926399	Mean dependent var	4.617667
Adjusted R-squared	0.866599	S.D. dependent var	6.124858
S.E. of regression	2.170382	Akaike info criterion	4.692210
Sum squared resid	65.94780	Schwarz criterion	5.439515
Log likelihood	-54.38315	Hannan-Quinn criter.	4.931279
Durbin-Watson stat	2.949256		

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

من أجل قياس العلاقة قصيرة الأجل وتصحيح الخطأ (ARDL-ECM). و يشترط أن يكون معامل تصحيح الخطأ سالب الاشارة و معنوي، ما يؤكد وجود تكامل مشترك بين المتغيرات محل الدراسة، وهذا ما يتضح لنا من خلال الجدول رقم (13) أن الإنفاق العام في الجزائر في المدى القصير يتأثر بمعدل التضخم، عرض النقد الواسع، النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ومتوسط سعر برميل صحاري برنت. إذ توجد:

- ✓ علاقة ايجابية ومعنوية بين التضخم والإنفاق العام على المدى قصير، وهو ما تؤكده نسبة المعنوية المقدرة بـ (0.0000) وهي أقل من نسبة المعنوية 5% أي أن زيادة معدل التضخم بـ 1% يؤدي إلى انخفاض الإنفاق العام بحوالي 151%، وهذا **ما يتفق مع النظرية الاقتصادية**

- ✓ علاقة عكسية وغير معنوية بين المعروض النقدي والإنفاق العام على المدى قصير، وهو ما تؤكده نسبة المعنوية المقدرة بـ (0.93)، وهي أكبر من نسبة المعنوية عند5% أي أن الإنفاق العام لا يتأثر بالمعروض النقدي. و هو**ما لا يتفق مع النظرية الاقتصادية.**
- ✓ علاقة ايجابية وغير معنوية بين النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي والإنفاق العام على المدى قصير، وهو ما تؤكده نسبة المعنوية المقدرة بـ (0.81) وهي أكبر من نسبة المستوى عند5% أي أن النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي لا يؤثر على نمو الإنفاق العام في الأجل القصير، وهو ما **لا يتفق مع النظرية الاقتصادية.**
- ✓ علاقة سلبية ومعنوية بين البطالة والإنفاق العام على المدى قصير، وهو ما تؤكده نسبة المعنوية المقدرة بـ (0.0002) وهي أقل من نسبة المعنوية 5% أي أن ارتفاع معدل البطالة، بـ 1% يؤدي إلى انخفاض النفقات العامة بحوالي 235%، وهو ما **يتوافق مع النظرية الاقتصادية.**
- ✓ علاقة عكسية و غير معنوية بين سعر البترول والإنفاق العام على المدى قصير، وهو ما تؤكده نسبة المعنوية المقدرة بـ (0.98) وهي أكبر من نسبة المعنوية 5.% و هو**ما لا يتفق مع النظرية الاقتصادية.**

أن معامل الخطأ بلغ ما قيمته **(0.200176 -)** وسالب ومعنوي عند احتمال أقل بكثير من **1%**، ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن المتغير التابع المتمثل في الإنفاق العام يتطلب **0.200176/1≃ 4.99** أي حوالي **5** سنوات لتصحيح الاختلال الحاصل في الأجل القصير والعودة إلى المستوى التوازني في الأجل الطويل، مما يدل على أن الإنفاق يتعدل قيمته التوازنية في كل فترة زمنية بنسبة **(20.01 %)**و هذا يعني أنه عندما ينحرف الإنفاق في المدى القريب في الفترة(t-1) عن قيمته التوازنية فأنه يتصحح بنسبة **(20.01 %)** في الفترة (t). وهذا هو ما يجعل معامل التحديد **(R-squared)** كافي لتفسير النموذج بأكثر من **92%**، أي أن الإنفاق العام في الجزائر في المدى القصير تتأثر بمعدل التضخم، و البطالة ولا يتأثر بـ عرض النقد الواسع، النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وأسعار البترول.

الفرع السابع: اختبار صلاحية النموذج:

للتأكد من صلاحية النموذج المختار وفق معيار (AIC) يجب إجراء مجموعة من الاختبارات التشخيصية الخاصة بسلسلة البواقي، وهي كالتالي:

أ. **اختبار التوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي:** للتأكد من أن سلسلة البواقي تتوزع طبيعيا، نجري اختبار جارك بيرا. وكانت نتائج هذا الاختبار موضحة في **الشكل التالي:**

الشكل رقم (28): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لسلسة البواقي

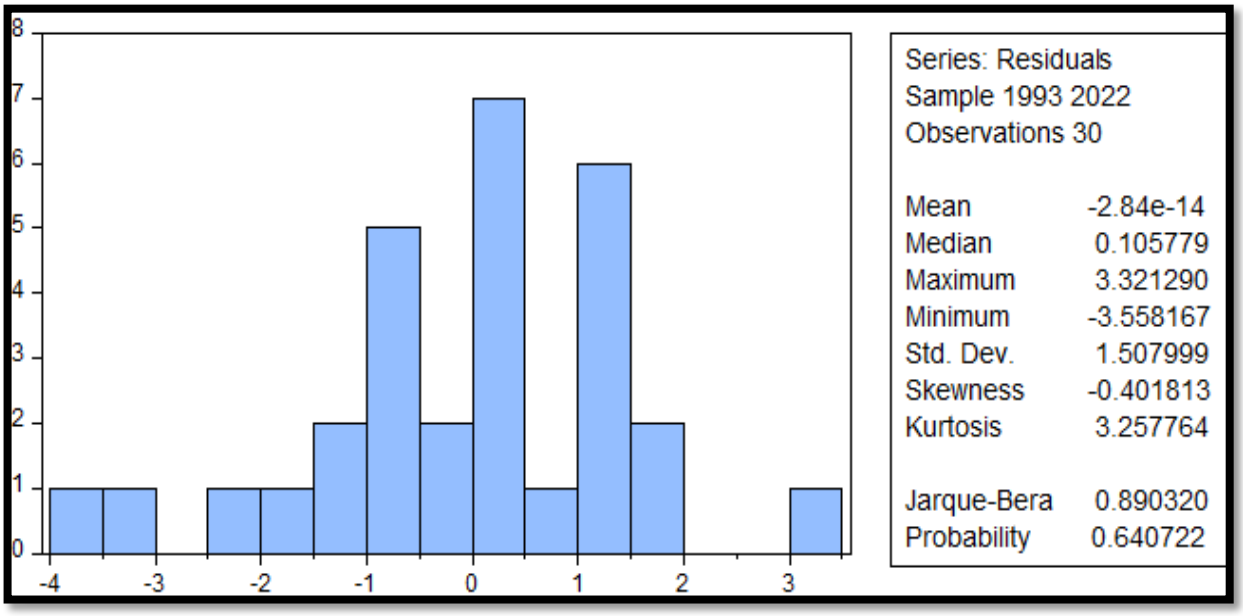

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

للتحقق من شرط التوزيع الطبيعي نستخدم Jarque-Bera ويتضح لنا من خلال نتائج الشكل (28)أن احتمالية إحصائية Jarque-Bera أكبر من 0.05 أي أن البواقي تتوزع توزيعا طبيعيا (فرضية التوزيع الطبيعي محققة)، وعليه فإننا نقبل بأن البواقي تتوزع توزيعا طبيعيا في مجال الثقة 95 %.

ب. الارتباط التسلسلي للبواقي واختلاف التباين:

لاختبار الارتباط التسلسلي للبواقي واختلاف التباين سوف نعتمد على اختبار Breusch – Pagan –Godfrey الذي يعتمد بالدرجة الأولى على احصائية مضاعف لا غرانجر، واختبار عدم

تجانس التباين Arch الذي يجري اختبارا ذاتيا للتباينات من الدرجة الأولى. وذلك لاختبار الفرضية الصفرية "عدم وجود تجانس التباين" وكانت نتائج تقدير الاختبارين موضحة في الشكل التالي:

الجدول رقم (14): نتائج اختبار الارتباط التسلسلي للبواقي واختلاف التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	1.525504	Prob. F(21,8)	0.2765
Obs*R-squared	24.00533	Prob. Chi-Square(21)	0.2928
Scaled explained SS	1.927054	Prob. Chi-Square(21)	1.0000

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.877597	Prob. F(1,27)	0.3572
Obs*R-squared	0.912931	Prob. Chi-Square(1)	0.3393

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

يتبين لنا من النتائج المقدمة أن احتمالية فيشر في اختباري Breusch – Pagan –Godfrey وArch أكبر من 5%، وبالتالي فإننا نقبل الفرضية الصفرية بعدم وجود ارتباط ذاتي، وبالتالي نستطيع القول أن النموذج خالي تقريبا من المشاكل الاحصائية.

ج. اختبار استقرار هياكل النموذج:

الشكل رقم (29): نتائج اختبار المجموع التراكمي المعاودة للبواقي

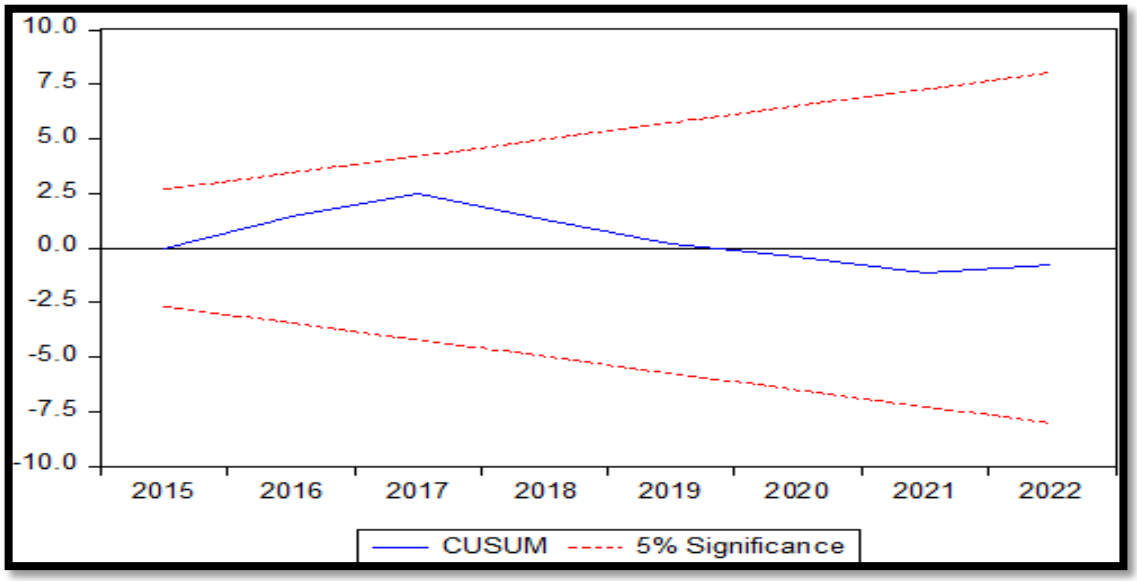

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

للتأكد من أن البيانات المستخدمة في هذه الدراسة خالية من أي تغيرات هيكلية فيها نستخدم اختبار المجموع التراكمي للبواقي المتتابع (CUSUM) واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المتتابعة **(CUSUM of Squares)**، حيث يعد هذان الاختباران من أهم الاختبارات في هذا المجال لأنهما يوضحان أمرين مهمين وهما: تبيان وجود أي تغيرات هيكلية في البيانات، ومدى انسجام المعلمات طويلة الأجل مع المعلمات قصيرة الأجل؛ ويتحقق الاستقرار الهيكلي للمعلمات المقدرة إذا وقع الشكل البياني لاختبار **CUSUM** داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5% (بوعبد الله و بوقصبة، 2018).

الشكل رقم (30): نتائج اختبار المجموع التراكمي المعاودة للبواقي

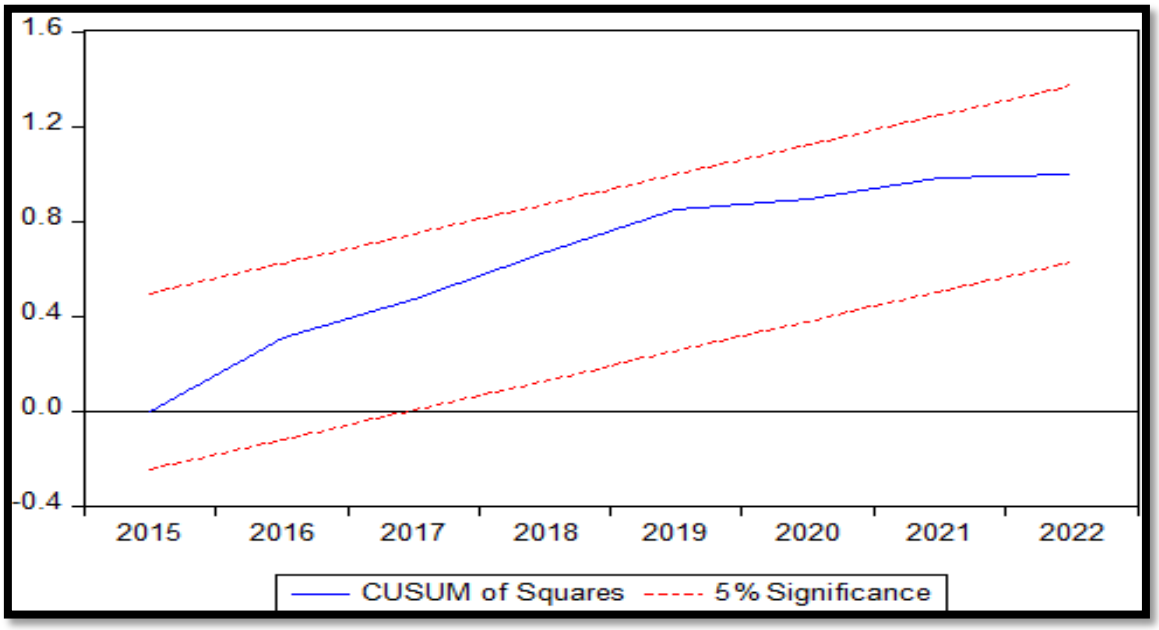

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

من خلال النتائج الموضحة في الشكل رقم(29) والشكل رقم (30) نلاحظ أن احصائية كل من اختبار المجموع التراكمي للبواقي**CUSUM** والمجموع التراكمي لمربعات البواقي **(CUSUM OF SQUARES)** والتي هي عبارة عن خط وسيطي يقع داخل الحدود الحرجة (الحد الأعلى والحد الأدنى) عند مستوى معنوية 5%، مما يؤكد أن النموذج مستقر ومعلماته ثابتة، اي التأكد من استقرار المعلمات طويلة الأجل وقصيرة الأجل لنموذج.

المطلب الرابع: اختبارات السببية لـ جرانجر بين متغيرات الدراسة و الإنفاق العام:

إن التباطؤ الزمني أو الفرق في السلاسل الزمنية من شأنه خلق قدرة تنبؤيه بين متغيرات الدراسة، وأن وجود علاقة سببية، يعني بأن المتغيرات المستقلة للنماذج القياسية المستخدمة تساعد في تفسير

التغيرات في المتغير التابع، حيث يتم رفض فرضية الصفرية(العدم)، اذا كانت القيمة الاحتمالية P أقل من 5%، أي وجود علاقة سببية بين المتغيرات.

كما يمكن القول إن (X)تكون في سببية جرانجر (مسببة) لـ (Y)، اذا كانت القيمة الماضية للقيم (X) تساعد في التنبؤ للقيمة الحالية لـ (Y)، حيث انه كلما زادت فترات التباطؤ تكون النتيجة أفضل.

ويجب الأخذ بعين الاعتبار، أنه اذا كانت نتيجة اختبار التكامل المشترك تشير إلى أن هناك علاقة توازنية بين المتغيرين طويلة الأجل، فيجب أن تكون السببية موجودة على الأقل في اتجاه واحد، وهذا لا يمكن اكتشافه دائما إذا كانت النتيجة مبنية على اختبار السببية (Granger)(عساف، 2018).

ولتحديد طبيعة العلاقة السببية و اتجاهها بين متغيرات المختارة للدراسة و الإنفاق العام نتبع ما يلي:

الفرع الاول: تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني للنموذج(LengthLag the Selection):

تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني لغرض تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني(Lag) اعتمد على اختبارات(AIC) و (SC) و(HQ)، نختار اقل قيمة لكل من (AIC) و (SC) و(HQ)، وبينت نتائج الاختبار كما هو مبين في الجدول رقم (13)، أن العدد الامثل لفترة الابطاء الزمني هي فترة تباطؤ يساوي إثنان(2)، وبالتالي تؤخذ فجوتين زمنيتين.

الجدول رقم (15) اختبار تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-562.5472	NA	3.43e+08	36.68047	36.95801	36.77094
1	-380.9191	281.2307	29892.29	27.28510	29.22792*	27.91841
2	-336.3042	51.81086*	22758.37*	26.72930*	30.33740	27.90545*

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

*تشير الى الاحصائية المختارة من قبل المؤشر

الفرع الثاني:نتائج العلاقة السببية بين متغيرات النموذج باستخدام طريقة جرانجر

سنحاول من خلال هذا الفرع عرض نتائج السببية بين متغيرات الدراسة المختارة حسب طريقة جرانجر وتحديد اتجاه العلاقة بين هذه المتغيرات و الإنفاق العام خلال فترة الدراسة.

يبين الجدول رقم (14) نتائج العلاقة السببية بين متغيرات النموذج باستخدام طريقة جرانجر، للاختبار فرضيتي العدم .

الجدول (16) نتائج العلاقة السببية بين متغيرات النموذج باستخدام طريقة جرانجر

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 03/19/24 Time: 21:31
Sample: 1990 2022
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
INF does not Granger Cause G	31	2.86456	0.0751
G does not Granger Cause INF		0.44397	0.6463
M2 does not Granger Cause G	31	4.15089	0.0273
G does not Granger Cause M2		3.41835	0.0481
UNM does not Granger Cause G	31	4.65906	0.0187
G does not Granger Cause UNM		2.31393	0.1189
PGDP does not Granger Cause G	31	4.81631	0.0166
G does not Granger Cause PGDP		0.86182	0.4341
PP does not Granger Cause G	31	5.03163	0.0142
G does not Granger Cause PP		1.78012	0.1886

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

تقبل وجود سببية الا اذا كانت القيمة الاحتمالية المقابلة لها(Laprobabilité) أقل من1%، 5%،10%، وبناء على نتيجة اختبار السببية يتضح:

1/ العلاقة السببية بين التضخم والإنفاق

$NG=\beta_0+ \beta_1 NINF+ \varepsilon_t$

$$NINF= \alpha_0 + \alpha_1 NG + \varepsilon_t$$

- يوجد علاقة سببية بين (INF) و (NG) **باتجاه واحد** في الأجل القصير عند مستوى (10%)، و هذا ما يفسر وجود علاقة **باتجاه واحد**، تتجه من التضخم باتجاه الإنفاق العام، وهذا يتفق دراسة (Murota, 2007) بأن أثر التضخم على الإنفاق العام ترتبط بمعدل التضخم، فعند معدلات التضخم المرتفعة تكون **الآثار سلبية**، بينما عند معدلات التضخم المنخفضة يمكن أن تكون الآثار إما **ايجابية** أو سلبية اعتمادًا على مقدار الإيرادات الضريبية المحصلة .و التي تتعارض مع الدراسة التجريبية لـ (MUHARREM و UYSAL، 2023)، التي أشارت إلى هناك علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين النفقات العامة و معدل التضخم .

2/ العلاقة السببية بين المعروض النقدي والإنفاق

$$NG=\gamma_0+ \gamma_1 NM2+ \varepsilon_t$$

$$NM2= \delta_0 + \delta_1 NG + \varepsilon_t$$

- توجد علاقة سببية بين (NG) و(M2) في **كلا الاتجاهين** في الأجل القصير عند مستوى (5%)، و هذا ما يفسر أن **المتغيرين يتأثران ببعضهما** الاخر **باتجاهين**،و هو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، كما أن هذه النتيجة تتفق مع دراسة الباحث (wannaphong, 2014) فقد قام بتحديد أهم محددات النفقات الحكومية على أساس كلي، فتوصل إلى أن عرض النقود من **محددات** الإنفاق العام (wannaphong, 2014). ودراسة (بن البار و بوعبيد، 2020)، التي أشارت إلى وجود أثر إيجابي للإنفاق الحكومي على عروض النقود، أي أنه كلما ارتفع الإنفاق الحكومي يؤدي إلى ارتفاع عرض النقود.

3/ العلاقة السببية بين البطالة والإنفاق

$$NG=\vartheta_0+ \vartheta_1 NUNM+ \varepsilon_t$$

$$NUNM= \vartheta_0 + \vartheta_1 NG + \varepsilon_t$$

- توجد علاقة سببية بين (UNM) و (NG)، وجود علاقة سببية في **باتجاه واحد في** الأجل القصير عند مستوى (5%)، و هذا ما يفسر وجود علاقة **باتجاه واحد**، تتجه من البطالة باتجاه الإنفاق العام، وكذلك أن هذه النتيجة تتفق مع النظرية الاقتصادية، وما يتفق مع دراسة (Seitaridis & Koulakiotis, 2013)، في لجنة مكونة من خمسة عشر دولة عضو في منطقة اليورو خلال

الفترة 2000-2011، وتظهر النتائج أن وجود علاقة سببية **أحادية الاتجاه** من البطالة إلى الإنفاق الحكومي.

4/ العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي والاتفاق العام.

$$NG=\varepsilon_0+ \varepsilon_1 NPGDP+ \varepsilon_t$$

$$NPGDP= \theta_0 + \theta_1 NG + \varepsilon_t$$

- توجد علاقة سببية بين (NG) و(PGDP)، **باتجاه واحد** في الأجل القصير، وهو ما يؤكد وجود علاقة سببية **موجبة و معنوية** عند 5% ، تتجه من نصيب الفرد **نحو** الإنفاق العام، و هو ما يدعم قانون فاغنر في الجزائر و دراسة كل من الباحثان(Thabane و Lebina، 2016)و التي بينت العلاقة السببية طويلة المدى بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في ليسوتو خلال الفترة (1980-2012)، و التي اكدت اختبار السببية لجرانجر في **الاتجاه** الممتد من النمو الاقتصادي إلى الإنفاق الحكومي، و هذا ما يؤكد قانون فاغنر، إضافة إلى ذلك فأن نتائج هذه الدراسة **لا تدعم** النظرية الكينزية، كما تعارضت مع نتائج اختبار السببية في دراسة , Galindo & Cordera) (2005، إلى وجود علاقة سببية **ثنائية الاتجاه** قصيرة الأجل بين الإنفاق العام و نصيب الفرد من الناتج المحلي.

5/ العلاقة السببية بين اسعار البترول والإنفاق

$$NG=\sigma_0+ \sigma_1 NPP+ \varepsilon_t$$

$$NPP= \omega_0 + \omega_1 NG + \varepsilon_t$$

- أن العلاقة السببية بين (NG) و(PP)، **باتجاه واحد** في الأجل القصير، عند مستوى (5%)، و هذا ما يفسر وجود علاقة **باتجاه واحد**، تتجه من أسعار البترول باتجاه الإنفاق العام،أي أن التغير في أسعار البترول تسبب التغير في الإنفاق العام، و هو ما يوافق النظرية الاقتصادية، وكذا دراسة Al-Wadi,) (2019 و التي أظهرت**تأثير** تقلبات في أسعار النفط بشكل كبير على الإنفاق الحكومي في الأردن، مع زيادة بنسبة 1٪ في أسعار النفط، مما يؤدي إلى زيادة 52.20% في الإنفاق العام.

خلاصة الفصل الثالث

من خلال دراستنا لواقع الاقتصاد الجزائري و تحليلنا للمتغيرات المختارة، و التحليل الاحصائي الوصفي لبيانات متغيرات الدراسة (المتغير التابع والمتغيرات المستقلة)، باستخدام طريقة تحليل المكونات الاساسية (PCA)، و تطبيق نموذج ARDL ، وتعزيز النتائج باستخدام اختبار السببية نستخلص النتائج التالية:

- ✓ **مر** الاقتصاد الجزائري **بعدة إصلاحات** خلال فترة الدراسة كانت تهدف الى تحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي و تحقيق النمو الاقتصادي و التخلص من التبعية الاقتصادية، أهمها **الإصلاحات الاقتصادية بالتعاون مع صندوق النقد الدولي** خلال الفترة 1989-1999، **وبرامج تنموية** متمثلة في: (برنامج النمو و الانتعاش الاقتصادي، برنامج توطيد النمو، مخطط دعم النمو الجديد، مخطط عمل الحكومة من إنعاش)، و التي انفقت عليها مبالغ مالية ضخمة.
- ✓ الإنفاق العام في الجزائر يتكون من نفقات التسيير و نفقات التجهيز، إلا أن نسبة نفقات التسيير من الإنفاق العام أكبر من نسبة نفقات التجهيز خلال فترة الدراسة.
- ✓ من أهم **الأهداف**التي يسعى اليها الاقتصاد الجزائري، الشروع في مسار الإصلاح المالي والميزانياتي لمواكبة التحولات العالمية في مجال تسيير المالية العمومية، فكان تبنيها للقانون العضوي (18-15) تتويجا لها، والذي يهدف إلى: إصلاح و إضافة طابع جديد للمالية العامة، محاربة الفساد الإداري والمالي، تحقيق النزاهة و الشفافية، الرقابة على الميزانية و الحفاظ على المال العام.
- ✓ توصلت نتائج التحليل باستخدام **طريقة تحليل المكونات الأساسية PCA** إلى وجود ارتباط بين كل متغيرات الدراسة.
- ✓ أظهرت الدراسة وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المختارة في النموذج وفقا لاختبار الحدود **Bound-Test**.
- ✓ خلصت نتائج تقدير العلاقة **طويلة الأجل**، إلى أن المعروض النقدي الواسع كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي، و البطالة و نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، و أسعار البترول (متوسط سعر برميل صحاري برنت). لها تأثير **إيجابي ومعنوي و ذو دلالة إحصائية** على نمو الإنفاق العام، و **أثر سلبي و معنوي** لمعدل التضخم، على نمو الإنفاق العام.

- ✓ توصلت نتائج تقدير الأجل **القصير** ونموذج **تصحيح الخطأ ECM**إلى وجود علاقة **معنوية**بين كل من معدل التضخم و البطالة على الإنفاق العام، **في حين لم تثبت معنوية كل من** المعروض النقدي، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي،أسعار البترول على الإنفاق العام، أي أن الإنفاق العام في الجزائر **لا يتأثر بهذه المتغيرات** في **المدى القصير**.
- ✓ وجود علاقة سببية **موجبة و معنوية** ، تتجه من التضخم إلى الإنفاق العام عند مستوى 10%، والبطالةو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، و أسعار البترول **نحو** الإنفاق العام عند5 % وجود علاقة سببية في **كلا الاتجاهين** في الأجل القصير، بينالمعروض النقدي و الإنفاق العامعند مستوى معنوية 5%.

الخاتمة العامة

- نتائج الدراسة
- نتائج اختبار فرضيات الدراسة
- مقترحات الدراسة
- آفاق الدراسة

تبين مما سبق، أن الإنفاق العام عموما، يكتسي أهمية بالغة في الاقتصاد، باعتباره يشكل أداة مهمة للسياسة المالية، التي تهدف الى تحقيق النمو و الاستقرار الاقتصادي، لذا فإنه من الضروري معرفة مدى تأثير العوامل الاقتصادية على نمو الإنفاق العام، ولتحقيق ذلك قمنا باختيار المتغيرات المستقل والمتمثلة في: (التضخم، البطالة، نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، المعروض النقدي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، أسعار البترول)، و المتغير التابع المعبر عنه بالإنفاق الحكومي، بتطبيق نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة ARDL.

من هذا السياق تبلورت فكرة هذه الدراسة التي تبحث في الاجابة على الاشكالية تحت عنوان أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على نمو الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 1990-2022، التي تمت معالجتها ضمن ثلاث فصول، و ذلك من خلال تحليل و قياس هذه المتغيرات على نمو الإنفاق العام بالاعتماد على البيانات و التقارير المختلفة، كما تم طرح مجموعة من الفرضيات و التي تعتبر بمثابة إجابات اولية عن الاشكالية، وصولا إلى أهم النتائج المتحصل عليها، و التي سندرجها فيما يلي:

نتائج الدراسة:

خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج نعرضها على النحو التالي:

- ✓ يعكس الإنفاق العام دور الدولة في النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف الاقتصاد الوطني، وتحسين ومعالجة متغيرات الاقتصاد الكلي، وصولا الى الاستقرار الاقتصادي.
- ✓ يسعى الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة إلى محاولة تحقيق أهدافه المسطرة من خلال اتباع جملة من الإصلاحات الاقتصادية، و تطبيق جملة من البرامج التنموية و التي أدت الى تحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي الى حدما.
- ✓ اخذت نفقات التسيير حصة الأسد من إجمالي الإنفاق العام بمعدل أكبر من نفقات التجهيز خلال فترة الدراسة.
- ✓ شهد تطور الإنفاق العام للاقتصاد الجزائري اتجاها عاما و تصاعديا خلال فترة الدراسة.
- ✓ تعتبر أسعار البترول المحدد الرئيسي للإنفاق العام والتي لها تأثير مباشر، من خلال الجباية البترولية، خاصة في فترة الانتعاش الاقتصادي كان له أثر كبير في تسجيل فوائض مالية معتبرة، مما انعكس على زيادة الإنفاق العام، و توفير مناصب عمل و الحد من البطالة ، و تمويل المشاريع

التنموية. كما أن الاعتماد على موارد صندوق ضبط الإيرادات خاصة في ظل انهيار اسعار النفط أدى الى تآكل موارد الصندوق في سنة 2018، مما يستدعي الى دراسة مستقبلية للتحوط ضد الازمات الاقتصادية.

✓ تبني الاقتصاد الجزائري للقانون العضوي (18-15)، والذي يهدف إلى: إصلاح و إضافة طابع جديد للمالية العامة، محاربة الفساد الإداري و المالي، تحقيق النزاهة و الشفافية، الرقابة على الميزانية و الحفاظ على مال العام.

✓ تشير نتائج الدراسة إلى أن هناك اختلاف في تأثير المتغيرات الاقتصادية الكلية المختارة لها أثر كبير على الإنفاق العام في الجزائر فمنها ما يؤثر بالإجاب و منها ما يؤثر بالسلب، حسب النظريات الاقتصادية و العديد من الدراسات السابقة العربية و الاجنبية في هذا المجال.

✓ بينت الدراسة القياسية وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة عند 10% نتيجة لاختبار الحدود للتكامل المشترك من خلال **F-statistic** ، (يعني وجود علاقة توازنيه-طويلة الاجل بين متغيرات الدراسة في الجزائر).

➢ خلصت نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل الى:

✓ توجد علاقة سالبة و معنوية بين التضخم (INF) والإنفاق العام (G) في المدى الطويل، والأثر دال احصائيا عند مستوى 10 بالمئة، حيث أن ارتفاع معدل التضخم بوحدة واحدة يُؤدي إلى انخفاض الإنفاق الحكومي بـ 18.5%.

✓ توجد علاقة ايجابية ومعنوية بين (M2) و (G) على المدى الطويل، وهو ما تؤكده نسبة المعنوية المقدرة بـ **0.0006** وهي أقل من نسبة المعنوية 5% أي أن زيادة عرض النقد الواسع بـ **1%** يؤدي إلى زيادة الإنفاق العام بحوالي 03.9%.

✓ توجد علاقة إيجابية ومعنوية بين البطالة (UNM) و الإنفاق العام(G) على المدى الطويل، وهو ما تؤكده نسبة المعنوية المقدرة بـ **0.0003** وهي أقل من نسبة المعنوية 10%، حيث ارتفاع معدل البطالة بـ **1%** يؤدي إلى ارتفاع الإنفاق العام بحوالي**9.84%**.

✓ توجد علاقة ايجابية ومعنوية بين متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (PGDP) والإنفاق العام (G) على المدى الطويل، وهو ما تؤكده نسبة المعنوية المقدرة بـ **0.0002** وهي أقل من نسبة المعنوية **10%**، مما يدل على مساهمة متوسط نمو الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بـ 1% يؤدي إلى ارتفاع الإنفاق العام بحوالي **0.1%**.

✓ توجد علاقة إيجابية و معنوية بين أسعار البترول (PP) و الإنفاق العام (G) على المدى الطويل، وهو ما تؤكده نسبة المعنوية المقدرة بـ **0.1** وهي أقل من نسبة المعنوية **10%**، أي أن ارتفاع أسعار البترول بـ **1%** يؤدي إلى ارتفاع الإنفاق العام بحوالي **0.64%**.

✓ أبانت نتائج الدراسة، أن معدل التضخم والبطالة كانت العوامل الرئيسية المحددة لنمو الإنفاق العام في الجزائر خلال فترة الدراسة.

✓ أوضحت نتائج تقدير العلاقة قصيرة الاجل ونموذج تصحيح الخطأ، أن الإنفاق العام في الجزائر في المدى القصير تتأثر بمعدل التضخم، و البطالة ولا يتأثر بـ عرض النقد الواسع، النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، و أسعار البترول، أي عندما ينحرف الإنفاق في المدى القريب في الفترة(t−1) عن قيمته التوازنية فأنه يتصحح بنسبة (20.01 %) في الفترة (t)، و هو ما يجعل معامل التحديد(R−**Squared**) كافي لتفسير النموذج بأكثر من 92%.

➢ أبانت نتائج الدراسة القياسية إلى خلو النموذج من مشاكل:

✓ أثبتت الاختبارات القياسية (Test LM، ARCH، Bera−Jarque)، أن النموذج لا يعاني من مشاكل قياسية، مما يؤكد صحة جودة النموذج، كما أظهرت نتائج اختبار استقراريه النموذج (StabilityTest)، عدم وجود أي اختلالات هيكلية في النموذج، أي أن هناك استقرار هيكلي في النموذج المقدر وفق منهجية ARDL على طول فترة الدراسة.

✓ توصلت الدراسة باستخدام العلاقة السببية الى وجود علاقة معنوية وذات اتجاه واحد بين متغيرات الدراسة (التضخم، البطالة،، أسعار البترول) و الإنفاق العام في الأجل القصير، كما أثبت الدراسة وجود علاقة سببية في اتجاه واحد بين النمو الاقتصادي و الإنفاق الحكومي، أي أن النمو الاقتصادي تتسبب في الإنفاق العام، مما يؤكد صحة قانون فاغنر، و يتعارض مع نظرية كينز.

عند مستوى معنوية 10%، هذا ما يفسر أن التغير في متغيرات الدراسة تسبب التغير في الإنفاق العام.

✓ من خلال دراسة السببية اتضح هناك سببية في اتجاهين، أي أن المعروض النقدي يسبب الإنفاق العام عند مستوى معنوية 5% أي P=0.02<0.05، والإنفاق يسبب البطالة عند مستوى معنوية 5%، أي P=0.04<0.05.

بصفة عامة لتبرير العلاقة بين متغيرات الاقتصادي الكلي المختارة و الإنفاق العام، ان طبيعة العلاقة بين المتغيرات كانت غير مباشرة، وبالمعنى الأصح ان اتجاه العلاقة من متغيرات الاقتصاد الكلي باتجاه الإنفاق العام لم يكن واضحا مباشرة في معظم الدراسات، على العكس كان الاثر ضمنيا.

- **نتائج اختبار فرضيات الدراسة:**

1. **اختبار الفرضية الاولى:** يوجد أثر معنوي بين التضخم ونمو الإنفاق العام في الجزائر في الأجل الطويل والقصير خلال فترة الدراسة.

- **نتيجة الفرضية الأولى:** أوضحت نتائج تقدير العلاقة في الأجلين الطويل و القصير، أن نمو الإنفاق العام في الجزائر خلال فترة الدراسة، يتأثر بشكل سلبي و معنوي بمعدل التضخم في الاجل الطويل، وبشكل ايجابي في الاجل القصير، عند مستوى معنوية 10%، **وهو ما يمكننا بقبول صحة الفرضية الأولى.**
- **اختبار الفرضية الثانية:** يوجد أثر سلبي و معنوي لتغير المعروض النقدي على نمو الإنفاق العام في الجزائر خلال فترة الدراسة
- **النتيجة الثانية:** أظهرت نتائج تقدير العلاقة في المدين الطويل و القصير، أن المعروض النقدي له أثر ايجابي و معنوي على نمو الإنفاق العام في الجزائر خلال فترة الدراسة، في حين لم تثبت معنوية هذا المتغير في المدى القصير عند مستوى معنوية 10%. **وهو ما لا يتفق مع صحة الفرضية الثانية.**
- **اختبار الفرضية الثالثة:** يوجد أثر معنوي بين معدل البطالة و نمو الإنفاق العام في الجزائر في الاجل الطويل والقصير خلال فترة الدراسة.
- **النتيجة الثالثة:** أبانت نتائج تقدير العلاقة في الأجلين، أن نمو الإنفاق العام في الجزائر ، يتأثر بمعدل البطالة في الاجلين خلال فترة الدراسة ،حيث تتمتع بدلالة معنوية و إحصائية عند مستوى 10%، وهو ما يمكنن **اعتبار الفرضية الثالثة صحيحة.**
- **اختبار الفرضية الرابعة:** يوجد أثر ايجابي وذو معنوية لتغير النمو الاقتصادي على نمو الإنفاق العام في الجزائر خلال فترة الدراسة.
- **النتيجة الرابعة:** خلصت نتائج تقدير العلاقة في الأجلين الطويل و القصير، أن التغير في النمو الاقتصادي المعبر بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ذو تأثير إيجابي و معنوي على نمو

الإنفاق العام خلال فترة الدراسة في الاجل الطويل، و هو ما يدعم قانون فاغنر، في حين لم تثبت معنوية هذا الأخير في الأجل القصير عند مستوى معنوية 10%. **وهو ما لا يتفق صحة الفرضية الرابعة** في الأجل القصير.

- **اختبار الفرضية الخامسة:** هناك أثر معنوي وذو دلالة إحصائية لتغير أسعار البترول على نمو الإنفاق العام في الجزائر في الاجلين الطويل و القصير خلال الفترة (1990-2022).
- **النتيجة الخامسة:** أوضحت نتائج تقدير العلاقة في الأمدين الطويل و القصير أن الإنفاق العام في الجزائر يتأثر بتقلبات أسعار البترول و المعبر عنه متوسط سعر برميل صحاري برنت خلال فترة الدراسة في الامد الطويل، وغير معنوي في الأمد القصير عند مستوى معنوية 10%،**وهو ما يتفق وصحة الفرضية الخامسة** في الأجل الطويل.

➢ **مقترحات الدراسة:**

- **ترشيد الإنفاق العام:** ضرورة تبني سياسة مالية تهدف إلى ترشيد الإنفاق العام، و زيادة فعاليته من خلال تحديد أولويات الإنفاق و القضاء على الهدر.

- **تنويع الاقتصاد الوطني:** العمل على تنويع الاقتصاد الوطني لتقليل الاعتماد على قطاع المحروقات وذلك من خلال دعم القطاعات الإنتاجية الأخرى.

- **تعزيز الحوكمة:** ضرورة تعزيز الحوكمة في إدارة المالية العامة، و ذلك من خلال زيادة الشفافية والمساءلة و مكافحة الفساد.

- **الاستثمار في رأس المال البشري:** التركيز على الاستثمار في رأس المال البشري(التعليم، الصحة، التدريب)، لزيادة الإنتاجية و تعزيز النمو الاقتصادي.

- **تحسين بيئة الأعمال:** العمل على تحسين بيئة الأعمال، لجذب الاستثمار و تشجيع القطاع الخاص على المساهمة في التنمية الاقتصادية.

- **تحسين كفاءة الإنفاق العام:** يجب التركيز على توجيه الإنفاق نحو المشاريع التنموية ذات القيمة المضافة العالية، و تحسين آليات الرقابة و الشفافية، لضمان الاستخدام الأمثل للموارد العامة.

– **مكافحة التضخم:** يجب اتخاذ إجراءات للحد من الضغوط التضخمية مثل التحكم في عرض النقد، وتشجيع الاستثمار، وتعزيز الانتاجية.

– **معالجة مشكلة البطالة:** ضرورة تطوير سياسة فعالة لتوفير فرص عمل جديدة خاصة للشباب من خلال دعم المشاريع الصغيرة و المتوسطة، و تحسين نظام التعليم و التدريب.

– **محاربة الفساد المالي و الاداري** : تعتبر الجزائر غنية بموارد طبيعية بأنواعها المختلفة، لكنها تفتقر في كيفية استخدامه، و هذا راجع إلى ضعف التسيير و انتشار البيروقراطية، والفساد الاداري، وذلك مما يستدعي **ضرورة فرض الرقابة** بشقيها **القبلية** و **البعدية** على تنفيذ الإنفاق العام ، خاصة الإنفاق على المشاريع الاستثمارية ، لمجابهة هدر الإنفاق الحكومي في الجزائر، و ذلك من خلال التوجه نحو الاستغلال الأمثل والعقلاني للموارد المالية، لتحقيق الاهداف المرجوة.

– توجيه الإنفاق الحكومي إلى المشاريع الاستثمارية ذات الربحية العالية، و العمل على تمويل هذا الإنفاق الاستثماري عن طريق المدخرات الخاصة، و التقليل من الإنفاق الاستهلاكي الذي ينتج عنه التضخم.

- **آفاق الدراسة:**

– أثر متغيرات الاقتصاد الكلي على نمو الإنفاق العام في الجزائر دراسة تنبؤيه مع دول المغرب العربي.

– العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية على نمو الإنفاق العام دراسة قياسية مقارنة بين الدول الاوروبية.

– أثر الدين الخارجي و سعر الصرف على نمو الإنفاق العام في ظل تقلبات أسعار البترول –دراسة قياسية –بين الجزائر و الاردن.

– أثر الانفتاح التجاري على ايرادات الدولة دراسة قياسية في الجزائر.

قائمة المراجع

- قائمة المراجع باللغة العربية
- قائمة المراجع باللغة الاجنبية

1. قائمة المراجع باللغة العربية:

1.1 الكتب:

1. أحمد النبهاني. (2013). **الجهاز المصرفي و الاستقرار الاقتصادي**. عمان، الاردن: دار آمنة.

2. احمد جمال الجسار. (2023). **اثر الاستثمار في النمو الاقتصادي**. عمان، الاردن : دار المناهج.

3. أحمد جمال الجسار. (2023). **أثر الاستثمار في النمو الاقتصادي**. عمان: دار المناهج للنشر و التوزيع.

4. احمد حسين بتال. (جوان, 2020). **التكامل المشترك وفق منهجية اردل مع التطبيق ARDL**https://www.researchgate.net/publication/341981066: DOI:10.13140/RG.2.2.18782.66882

5. احمد سليمان اللوزي، و علي خليل. (1999). **الماليه العامة**. عمان، الاردن: دار زهران.

6. أعاد حمود القيسي. (2015). **المالية العامة و التشريع الضريبي**. عمان، الاردن: دار الثقافة.

7. اعاد حمود القيسي. (2015). **المالية و التشريع الضريبي** (الإصدار الطبعة التاسعة). عمان، الاردن: دار الثقافة.

8. السعيد بريش. (2007). **الاقتصاد الكلي–نظريات–نماذج–تمارين محلولة–**. عنابة، الجزائر: دار العلوم.

9. الطاهر الفاضل البياتي، و سمارة ميرال روحي. (2013). ***النقود و البنوك و الاقتصاديات المعاصرة*** **(الإصدار الاولى)**. عمان، الاردن: دار وائل.

10. انس البكري، و وليد صافي. (2012). **النقود و البنوك** (الإصدار الطبعة الاولى). عمان: دار المستقبل.

11. اياد عبد الفتاح النسور . (2014). **اساسيات الاقتصاد الكلي** (الإصدار الثانية). عمان: دار صفاء.

12. بن علي بلعزوز. (2017). ***محاضرات في النظريات والسياسات النقدية***. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

13. جلال جويدة القصاص. (2010). **مبادئ الاقتصاد الكلي** (الإصدار الاولى). الاسكندرية، مصر: الدار الجامعية.

14. حامد محمد السيد احمد احمد . (2020). **سلسلة الاقتصاد–مخاطر التضخم الاقتصادي و الاستهلاك**. زرالدة، الجزائر: دار جديد.

15. حسام علي داود . (2013). ***مبادئ الاقتصاد الكلي*** (الإصدار الطبعة الثالثة). عمان، الاردن: دار المسيرة.

16. حسين غازي عناية. (2006). **التضخم المالي.** الاسكندرية، مصر: مؤسسة شباب الجامعة.

17. حسين محمود محمود، و احمد عارف العساف. (2009). **الاقتصاد الكلي** (الإصدار الاولى). عمان، الاردن: دار المسيرة.

18. حسين بن سالم جابر الزبيدي. (2010). ***التضخم و الكساد.*** عمان، الاردن: مؤسسة الوالرق.

19. حسين محمد سمحان، و سهيل احمد سمحان. (2010). **النقود و المصارف** (الإصدار الطبعة الاولى). عمان، الاردن: دار المسيرة.

20. حسين محمود الوادي ، احمد عارف العساف ، و وليد أحمد صافي. (2010). ***الاقتصاد*** **(الإصدار الثانية).** عمان، الاردن: دار الميسرة.

21. خالد شحادة الخطيب، و احمد زهير شامية . (2005). *اسس المالية العامة* (الإصدار الثانية). عمان، الاردن: دار وائل.

22. خديجة الاعسر. (2016). **اقتصاديات المالية العامة.** مصر، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية–جامعة القاهرة، مصر: دار الكتب المصرية.

23. خصاونة. (2014). **المالية العامة النظرية و التطبيق.** عمان، الاردن: دار المناهج لنشر و التوزيع.

24. رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي، و خالد أحمد فرحان المشهداني. (2013). **النقود و المصارف.** عمان، الاردن: دار الايام.

25. رجاء الربيعي. (2013). ***دور السيا سة المالية و النقدية في معالجة التضخم الركود.*** **عمان، الاردن:** دار آمنة.

26. زابر عبد الرحيم عاطف. (2008). **إدارة العموميات النقدية والمالية بين النظرية والتطبيق** (الإصدار الطبعة الأولى). عمان، الاردن: ، دار الراية.

27. زهرة حسن عباس التميمي . (2018). **مصادر النمو الاقتصادي و مؤشراته.** عمان، الاردن: دار الايام.

28. زينب كريم الداودي. (2013). **دور الادارة في اعداد وتنفيذ الموازنة العامة** (الإصدار الطبعة الاولى). عمان، الاردن: دار صفاء.

29. سعدون بوكبوس. (2013). **الاقتصاد الجزائري** *-محاولتان من اجل التنمية (1962-1989، 1990-2005).* الجزائر: دار الكتاب الحديث.

30. سعود جايد العامري. (2020). **مدخل معاصر في علم المالية.** عمان، الاردن: دار المناهج.

31. سعود جايد العامري، و عقيل حميد الحلو. (2020). **مدخل معاصر في علم المالية العامة.**ط1. عمان، الاردن: دار المناهج.

32. سعيد علي العبيدي. (2011). **اقتصاديات المالية العامة** (الإصدار الاولى). عمان، الاردن: دار دجلة.

33. شوقي احمد دنيا. (2017). **النقود و التضخم** (الإصدار الطبعة الاولى). الاسكندرية: دار الفكر الجامعي.

34. صلاح الدين حمدي. (2015). المالية العامة (الإصدار الاولى). بيروت: مكتبة زين القوقية و الادبية.

35. عادل فليح العلي . (2007). **المالية العامة و التشريع الضريبي** (الإصدار الطبعة الاولى). عمان، الاردن: دار الحامد.

36. عاطف وليم اندراوس. (2014). *الاقتصاد المالي العام في ظل التحولات الاقتصادية المعاصرة* (المجلد الطبعة الاولى). الاسكندرية، مصر: دار الفكرالجامعي.

37. عاطف وليم اندراوس. (2014). **الاقتصاد المالي العام في ظل التحولات الاقتصادية المعاصرة** (المجلد 1). الاسكندرية، مصر: دار الفكر الجامعي.

38. عائشة بن عطا الله. (2020). **تحليل السلاسل الزمنية في اختيار نموذج قيادة الصادرات للنمو الاقتصادي.** عمان، الاردن: دار الايام.

39. عبد الامير ابراهيم شمس الدين. (1989). ***اصول الاقتصاد الكلي.*** بيروت، لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات.

40. عبد الباسط علي جاسم الزبيدي. (2014). ***المالية العامة و الموازنة العامة للدولة و الرقابة على تنفيذها - دراسة مقارنة-.*** العراق: المكتب الجامعي الحديث.

41. عبد الرحمن يسري احمد، محمدي فوزي ابو السعود، و محمد جابر حسن السيد. (2014). **النظرية الاقتصادية الكلية. الاسكندرية،** مصر: الدار الجامعية.

42. عبد القادر محمد عطية . (2005). ***الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق.*** **الاسكندرية:** الدار الجامعية.

43. عبد الكريم مهدي سميسم. (2010). **التوازن الاقتصادي العام في النظام الاقتصادي الوظعي و النظام الاقتصادي الاسلامي** (الإصدار الاولى). عمان، الاردن: دار مجدلاوي.

44. عبد المجيد قدي. (2016). **الاقتصاد الجزائري بين الاصلاحات و الارتهان للنفط. الجزائر**: دار هومة .

45. عبد المطلب عبد الحميد. (2005/2004). **اقتصاديات المالية العامة**. القاهرة، مصر: الدار الجامعية.

46. عبد الهادي مداح ، و حميد ستي. (2020). **جهود الجزائر في الحد من ظاهرة البطالة**. *الأفاق للدراسات الإقتصادية، 5*(2).

47. عديلة العلواني. (2014). **المسير في الاقتصاد النقدي. الجزائر، الجزائر**: دار الخلدونية للنشر و التوزيع.

48. على عبد الوهاب نجا. (2015). **مشكلة البطالة و اثر برامج الاصلاح الاقتصادي عليها (دراسة تحليلية-تطبيقية)** (الإصدار الطبعة الثانية). الاسكندرية، مصر: الدار الجامعية.

49. علي كعنان. (2009/2008). **الاقتصاد المالي**. دمشق، كلية الاقتصاد: منشورات جامعة دمشق.

50. علي منصو ر سعيد عطية. (2021). **دور الإنفاق العام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ليبيا** (الإصدار الطبعة الاولى). برلين ، المانيا: المركز الديمقراطي العربية للدراسات الاستراتيجية و السياسية و الاقتصادية .

51. عمر ايهاب نافع الجنابي. (2021). **الجهاز المصرفي و دوره في تحقيق النمو الاقتصادي**. عمان، الاردن: دار امجد.

52. عمر صخري. (2000). **التحليل الاقتصادي الكمي. الجزائر**: ديوان المطبوعات الجزائرية .

53. عوض فاضل اسماعيل . (2002). **نظرية الإنفاق الحكومي دراسة في جوانبه القانونية و المالية و الاقتصادية**. بغداد، الع: دار الكتب و الوثائق الوطنية.

54. عبد الله خبابة. (2009). **اساسيات في اقتصاد المالية العامة**. الاسكندرية، مصر: مؤسسة شباب الجامعة.

55. عبد المرضي حامد عزام. (1992). **السلاسل الزمنية من الوجهة التطبيقية**-*و نماذج بوكس. جنكيز*. المملكة العربية السعودية: دار المريخ.

56. فاروق صالح الخطيب، و عبد العزيز احمد دياب. (2015). **دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية** (الإصدار الطبعة الاولى). جدة: خوارزم العلمية.

57. فائزة لعراف . (2016). **نظرية نقدية و اسواق راس المال و المصارف.** الاسكندرية: مؤسسة الثقافة الجامعية.

58. فتحي احمد ذياب عواد. (2013). **اقتصاديات المالية العامة.** عمان: دار الرضوان للنشر و التوزيع.

59. فرحات غول. (2017). **مدخل الاقتصاد.** الجزائر: دار الخلونية

60. كمال سي محمد. (2017). **قضايا في الاقتصاد الجزائري خلال نصف قرن** (الإصدار الطبعة الاولى). عمان، الاردن: دار الحامد.

61. لحسن دردوري ، و لقليطى الاخضر . (2018). **اساسيات المالية العامة.** مصر العربية: دار حميثرا للنشر.

62. مجدى عبد الفتاح سليمان . (2002). **علاج التضخم و الركود الاقتصادي في الاسلام.** القاهرة: دار غريب.

63. مجيد علي حسين، و عفاف عبد الجبار. (2004). **مقدمة في التحليل الاقتصاد الكلي.** الاردن: دار وائل.

64. مجيد ضياء الموساوي. (2005). **الاقتصاد النقدي.** الاسكندرية، مصر: مؤسسة شباب الجامعة.

65. محفوظ برحماني. (2015). **المالية العامة في التشريع الجزائري.** الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة.

66. محفوظ برحماني. (2015). *المالية العامة في التشريع الضريبي.* الاسكندرية، مصر: دار الجامعة الجديدة.

67. محمد عيسى الغزالي. (جويلية, 2003). **الارقام القياسية.** *19*.

68. محمد ابراهيم عبد اللاوي. (2017). **المالية العامة** (الإصدار الاولى). عمان، الاردن: دار الحامد.

69. محمد احمد الافندي. (2009). **النقود و البنوك** (الإصدار الطبعة الاولى). صنعاء: دار الكتاب الجامعي.

70. محمد أحمد الافندي. (2012). ***مبادئ الاقتصاد* الكلي** (الإصدار الثانية). صنعاء: دار الكتاب الحامعي.

71. محمد أحمد بدر الدين. (2017). **استراتيجيات النمو الاقتصادي** (الإصدار الطبعة الاولى). القاهرة: مؤسسة طيبة.

72. محمد الصغير بعلى، و يسرى ابو العلاء. (2003). *المالية العامة.* عنابة: دار العلوم.

73. محمد جمال ذنيبات. (2003). **المالية العامة و التشريع المالي** (الإصدار الاولى). عمان، الاردن: الدار العلمية الدولية و دار الثقافة.

74. محمد سعيد محمد مرشد. (2020). **السياسة المالية في الاقتصاد الاسلامي** (الإصدار الطبعة الاولى). القاهرة، مصر: دار حميثرا.

75. محمد شيخي. (2011). **طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات**. عمان: دار الحامد.

76. محمد طاقة، و العزاوي هدى. (2007). **اقتصاديات المالية العامة**. عمان، الاردن: دار المسيرة.

77. محمد عباس محرزي . (2003). **اقتصاديات المالية العامة النفقات العامة –الايرادات العامة الميزانية العامة للدولة**. بن عكنون، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

78. محمد عبد العزيز عجمية، و إيمان عطية ناصف. (2002). **التنمية الاقتصادية دراسات نظرية تطبيقية**. الاسكندرية، مصر: ، كلية التجارة بجامعة الإسكندرية .

79. محمدي فوزي ابو السعود، علي عبد الوهاب نجا، و أخرون. (2015). **مبادئ الاقتصاد الكلي. الاسكندرية،** مصر: دار التعليم الجامعي.

80. محمود حسين الوادي، و زكريا احمد عزام. (2007). **مبادئ المالية العامة** (الإصدار الطبعة الاولى). عمان، الاردن: المسيرة.

81. مدني بن شهرة. (2009). **الاصلاح الاقتصادي و سياسة *التشغيل*** (الإصدار الاولى). عمان، الاردن: دار الحامد.

82. مصباح حراق. (2021). **اقتصاديات المالية العامة مع اسقاط على حالة الجزائر بالشارة الى القانون العضوي 18-15 المتعلق بقوانيين الماليةة**. تلمسان، الجزائر : النشر الجامعي الجديد.

83. مهدي محفوظ. (2004). **علم المالية العامة و التشريع المالي و الضريبي** (الإصدار الرابعة). لبنان، كلية الحقوق و العلوم السياسية و الادارية، لبنان: الجامعة اللبنانية.

84. ناصف ايمان عطية . (2006). **مبادئ الاقتصاد الكلي**. الاسكندرية، مصر: المكتب الجامعي الحديث.

85. ناظم محمد النوري الشمري. (2006). **النقود و المصارف و النظرية النقدية**. عمان، الاردن: دار زهران.

86. نزار سعد الدين العيسى ، و ابراهيم سليمان قطف . (2006). **الاقتصاد الكلي –مبادئ و تطبيقات–** (الإصدار الطبعة الاولى). عمان: دار الحامد.

87. نوازد عبد الرحمان الهيتي ، و منجد عبد اللطيف الخشالي. (2005). **المدخل الحديث في المالية العامة** (الإصدار الطبعة الاولى). عمان، الاردن، دار المناهج.

88. هايل عبد المولى طشطوش. (10 08, 2019). **النظريات النقودية ودورها في تفسير الدورات الأقتصاديه.** تاريخ الاسترداد 28 12, 2023، من جامعة الكتب الاسلامية: https://ketabonline.com/ar/books/98262/read?page=9&part=1#p-98262-9-12

89. وحيد مهدي ماهر . (2010). **السياسات النقدية و المالية و الاستقرار الاقتصادي- النظرية و التطبيق-.** الاسكندرية، عمان: الدار الجامعية.

90. وديع طورس. (2010). **الاقتصاد الكلي** (الإصدار الطبغة الاولى). بيروت، لبنان: شركة المؤسسة الحديثة للكتاب.

91. وليد عبد احميد عايب . (2010). **الاثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي** (الإصدار الاولى). بيروت: مكتبة حسين العصرية.

92. يحي عبد الغني ابو الفتوح. (2014). **الجوانب الاقتصادية و المالية في الميزانية العامة للدولة. الرياض،** السعودية: معهد الادارة العامة.

93. يحياوي اعمر . (2005). **مساهمة في دراسة المالية العامة -النظرية العامة وفقا للتطورات الراهنة -.** الجزائر: دار هومة.

94. يوسف شباط. (209-2010). **المالية العامة والتشريع المالي.** دمشق، سوريا: منشورات جامعة دمشق.

95. أحمد الاشقر. (2002). **الاقتصاد الكلي** (الإصدار الطبعة الاولى). عمان، الاردن: الدار العلمية الدولية.

96. احمد عزوز ، و احمد ضيف . (2018). ***واقع التنوع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستديمة.***

97. كمال عبد حامد ال زيارة. (2014). **تطور النفقات العامة و هيكلتها في العراق.** *اهل البيت، 15*، 12.

2.1 المذكرات والأطروحات:

98. أحمد العيش. (2020/2019). **اثر الإنفاق العام على التوازن الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)**-اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث ل.م.د-في العلوم الاقتصادي-تخصص: اقتصاد

تطبيقي. *جامعة قاصدي مرباح،ورقلة*، 17. ورقلة، ورقلة: كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسير –قسم العلوم الاقتصادية.

99. احمد محمد صلاح الجلال . (2006/2005). **دور السياسة النقدية و المالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية دراسة حالة الجمهورية اليمنية (1990–2003)** – رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسير تخصص : نقود ومالية . الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير–قسم علوم التسير–، الجزائر: جامعة الجزائر.

100.اسماء عدة. (2016). **اثر الإنفاق العمومي على نمو الاقتصادي في الجزائر**–مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجيستير–تخصص: اقتصاد دولي–. وهران، كلية العلـوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة وهران 2 .

101.السعيد هتهات . (2021). **النمذجة القياسية لظاهرة التضخم في الجزائر باستخدام نماذج ARCHفي الفترة 1990–2020** –أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم–فرع العلوم الاقتصادية، تخصص دراسات اقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير–قسم العلوم الاقتصادية–، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح، ورقلة – الجزائر.

102.آمنة لعصامي. (2021). **تاثير المتغيرات الاقتصادية الكلية على مؤشرات الاسواق المالية العربية –دراسة حالة السوق المالية السعودية و بورصة عمان خلال الفترة 2000–2018**–تخصص علوم مالية و مصرفية–. سطيف، كلية العلوم الاقتصاديةو التجارية و علوم التسير، الجزائر: جامعة فرحات عباس – سطيف 1.

103.أمينة بودريوة. (2021). **أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على المؤشر العام لأسعار الأسهم في بورصة الأوراق المالية (دراسعة مقارنة بين بورصة الجزائر وبورصة الدار البيضاء المغربية)**–أطروحة دكتوراه الطور الثالث في:شعبة: العلوم الاقتصادية–تخصص: مالية كمية–. كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، الجزائر: جامعة أمحمد بوقرة *بومرداس.

104.أمينة بن تركي أمينة. (بلا تاريخ). **محددات البطالة في الاقتصاد الجزائري** –أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث يف العلوم الاقتصادية–ختصص: اقتصاد كلي مطبق –. كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسير–قسم العلومالاقتصادية–، الجزائر: جامعة الجزائر3.

105.أميـن تـمـار. (10, 2021). **أثر الإنفاق الحكهمي على النمه الاقترادي لعينة من الدول النامية خلال الفترة(2005–2019)** استعمال معطيات pan. *مجلة أبحاث إقترادية معاصر، 04*(02)، 241 –67.

106.حيدر صاحب صالح الكرعاوي. (2023). **تاثير عرض النقود في الاستقرار الاقتصادي في دول مختارة مع اشارة خاصة للعراق**–رسالة مقدمة الى مجلس كلية الادارة و الاقتصاد/جامعة كربلاء كجزء من متطلبات نيل درجة ماجستير في العلوم الاقتصادية – . كلية الادارة و الاقتصاد، العراق: جامعة كربلاء–قسم الاقتصاد–الدراسات العليا.

107.خيرة تالي . (2021/2022). **المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة تحليلية قياسية للفترة (1990–2019)** أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية–تخصص: اقتصاد قياسي. كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسير، الجزائر : جامعة أكلي محند أولحاج.

108.عبد المالك بلوافي . (2020). **اثر تغيرات اسعار البترول على سياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 1971–2014** للحصول على شهادة الدكتوراه في الغلوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسير، الجزائر: جامعة وهران 2.

109.علي عبد الزهرة حسن. (2014). **استعمال اسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا و نماذج توزيع الابطاء في تاثير المساحة المزروعة و الاسعارفي انتاج الارز في العراق رسالة مقدمة الى مجلس كلية الادارة و الاقتصاد** – كجزء من متطلبات نيل درجة الماجستير علوم في الاحصاء. كلية الادارة و الاقتصاد–قسم الاحصاء–، العراق: جامعة بغداد

110.فرحات محمد سليمان. (2015). **سياسة الإنفاق العام وأثره على النمو الاقتصادي في سوريا(200–2010)**–بحث مقدم استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية–. 31–32. دمشق، كلية الاقتصاد–قسم المصارف و التامين، سوريا: جامعة دمشق.

111.فطيمة نسمن. (2018). **أثر السياسة المالية على النمو االقتصادي در اسة قياسية حالة الجزائر للفترة(1990–2018)**. 61. مستغانم، كلية العلوم االقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة عبد الحميد ابن باديس–أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية.

112.قرات محمد سليمان. (10 03, 2015). **سًاسة الإنفاق العام وأثره على النمو الاقتصادي في سوريا–2000–2010**–بحث مقدم استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية. دمشق، كلية الاقتصاد –قسم المصارف و التامين–، سوريا: جامعة دمشق.

113.قمر الدين عبد الله مصطفى احمد . (2021). **اثر الإنفاق العام عمى عوامل الاستقرار الاقتصادي في السودان 1992–2018**–أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الفمسفة في الاقتصاد–. السودان، كلية الدراسات العليا، السودان: جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا.

114.لعمرية لعجال. (2017/2016). **اثر الإنفاق العام على النمو الاقتصاديدراسة قياسيةالاقتصاد الجزائري للفترة1970-2014 اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراهفي العلوم الاقتصادية -تخصص اقتصاد التنمية-**. 59. باتنة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسير، الجزائر: جامعة باتنة 1 * الحاج لخضر.

115.محمد بن عزة. (2010/2009). **ترشيد سياسة الإنفاق العام باتباعمنهج الانظباط دراسة تقيمية لسياسة الإنفاق العام في الجزائرخلال الفترة 2009/1990**-مذكرةتخرج لنيل شهادة الماجستير في ايطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية-تحصص تسير المالية العامة-. 33. تلمسان، تلمسان: جامعة اب بكر بلقايد.

116.مريم مشري. (2019-2020). **اثر الإنفاق العام على البطالة في الجزائر دراسة قياسية 2000-2016-** اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث -العلوم الاقتصادية-تخصص:تقنيات التحليل الاقتصادي و المالي ،نمذجة استشراف. 55. كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسير، ام البواقي: جامعة العربي بالمهيدي -ام البواقي.

117.مكي عمارية. (2018). **أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1986-2017-** اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم القتصادية-تخصص تحليل اقتصادي و تقنيات كمية. مستغانم، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسير، الجزئر: جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم.

118.ناجم وافي . (26 جانفي, 2020). **توجيه الإنفاق العام لاستهداف النمو الاقتصادي بالجزائر في ظل تقلبات اسعار النفط خلال الفترة 1990-2016**-مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ل م د شعبة العلوم الاقتصادية تخصص نقود و مالية. ادرار، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسير -قسم علوم التسير-، ادرار: جامعة احمد دراية ادرار -الجزائر.

119.نصر الدين بوعمامة. (ماي, 2017). **محددات العرض النقدي وسبل التحكم فيه-مع دراسة حالة الجزائر-** أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير-تخصص: النقود والمالية-. الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير-قسم علوم التسيير-، الجزائر : جامعة الجزائر 3.

120.ياسين مصطافي . (2020). **اثر تقلبات اسعار البترول على النفقات العمومية في الجزائرخلال الفترة (1986-2016)**-اطروحة مقدمة ضمن متطلباتنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية -تخصص :تقنيات كمية-. 77-78. كلية الغلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسير، الجزائر: جامعة أكلي محند اولحاج-البويرة-.

121.أمينة بن تركي. (2021/2020). **محددات البطالة في الاقتصاد الجزائري-أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية-تخصص:** *اقتصاد كلي مطبق*. الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسير - قسم العلوم الاقتصادية-، الجزائر: جامعة الجزائر 3.

3.1 المجلات والدوريات:

122. سرين كزيز، و حميدة مختار. (12, 2018). **ترشيد الإنفاق الحكومي ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة(دراسة حالة الجزائر 2007-2017)**.*مجلة الابداع، 08*(01)، 108-126.نورالدين بوالكور. (2020).

123. امحمد بن البار، و ميلود بوعبيد. (2020). **قياس أثر الإنفاق الحكومي على عرض النقود في الجزائر خلال الفترة (1970-2016)**. *مجلة دراسات العدد الاقتصادي، 11*(01)، 389-410.

124. اراهيم صديق علي ، خالد صلاح الدين طه محمود، و محمد جمال سليمان العكل. (May, 2022). **دراسة تاثير الدعم الزراعي العالمي الاخضر على الناتج المحلي الزراعي للدول النامية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للابطاءات الموزعة ARDL Mdel**.*Menoufa J. Agric. Economic_Social Sci، 07*

125. إبراهيم أحمد عبد الله، و بشير الشريف محمد شريف. (2017). **محددات التضخم في السودان خلال الفترة (1977-2015) -دراسة تطبيقية-**. *مجلة الاقتصاد والمالية، 03*(02).

126. أسامة البشير الشتيوي، و أنور عبد الكريم البصير. (2023). **أثر الإنفاق الحكومي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا: دراسة قياسية**. *02*(03)، 159-177.

127. امال نواري. (2019). **السوشيال ميديا و المشاريع التنموية في الجزائر**. *Social &Route Educational Science Journal، 06*(03).

128. امحمد بن البار، و ميلود بوعبيد. (2020). **قياس أثر الإنفاق الحكومي على عرض النقود في الجزائر خلال الفترة (1970-2016)**. *مجلة دراسات العدد الاقتصادي، 11*(01)، 389-410.

129. امحمد بن البار، و ميلود بوعبيد. (2020). **قياس أثر الإنفاق الحكومي على عرض النقودفي الجزائر خلال الفترة 1970- 2016**. *مجلة دراسات العدد الاقتصادي، 11*(1)، 410-389.

130. بلال العباسي، و راضية بن زاين. (2023). **تأثير تقلبات أسعار النفط على النمو االقتصادي، إلنفاق الحكومي الحقيقي ومعدالت التضخم في الجزائر**. *مجلة المؤسسة، 12*(01)، 144-129.

131. بلعباس عز الدين بسيسة، و رشيد بوعافية. (2020). **أثر تقمبات أسعار البترول عمى الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 1990-2017. *مجمة إدارة الأعمال و الدراسات الاقتصادية، 06*(02)**.

132. تهتان موارد، و جلول شويرب. (2017). **محددات الإنفاق الحكومي في الجزائر : دراسة قياسية للفترة 1980-2014**. 11(1). الجزائر، كلية العلوم االقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير-جامعة المدية-، الجزائر: مجلة البحوث والدراسات العلمية.

133. جعفر صادق سفر، و عبدالحلميد سليمان ظاهر. (12, 2020). **حتليل وقياس أثر الصدمات إلقتصادية على النمو إلقتصادي يف العراق للمدة 2004-2018**. *مجلة العلوم الانسانية لجامعة زاخو، 08*(04).

134. حايد حميد ، يونس قرواط ، و محمد صلاح . (12 01, 2022). **تحليل مكونات العرض النقدي في الاقتصاد الجزائري- خلال الفترة 2001-2019**. *مجلة الاقتصاد والمالية، 8*(1).

135. حايد حميد ، يونس قرواط ، و محمد صلاح . (12 01, 2022). **تحليل مكونات العرض النقدي في الاقتصاد الجزائري- خلال الفترة 2001-2019**. *مجلة الاقتصاد والمالية، 8*(1).

136. حسام بخيت. (2019). **قراءة تحليلية لتطور العرض النقدي، سعر الصرف و التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)**.*مجلة اقتصاديات شمال اقتصاديات شمال إفريقيا، 15*(20).*

137. حسن على عثمان فطر. (جويلية, 2022). **استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)لقياس محددات النمو الاقتصادي في السودان** - دراسة قياسية إحصائية للمدة (1990-2020). *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، 06*(19)، 28-55.

138. حسن على عثمان فطر، و سفيان أبو البشر آدم سعد. (جوان, 2022). **استخدام نموذج الانحدارالذاتي للفجوات الزمنية الملوزعة ARDL لقياس محددات النمو الاقتصادي في السودان** -طريقة قياسية احصائية للمدة (1990-2020). *مجلة العلوم الاقتصادية و الادارية و القانونية، 06*(19).

139. حميد حايد، يونس قرواط، و صلاح محمد. (01 12, 2022). **تحليل مكونات العرض النقدي في الاقتصاد الجزائري**- خلال الفترة 2001 -2019. *مجلة الاقتصاد والمالية (JEF)، 8*(1)، 170.

140. حميد عزري، و رابح خوني. (05 10, 2020). **تطور ظاهرة تزايد النفقات الحكومية في الجزائر خلال الفترة 1990-2017**. *7(2)*. بشار، بشار: حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية.

141. خالد بن جلول. (15 09, 2019). **دراسة احصائية لمحددات الفقر في الجزائر باستخدام طريقة تحليل المركبات الأساسية (ACP)**.*03*(02)، 273-288

142. خالد بن جلول ، و عبد القادر فلفول . (2018). **دراسة قياسية للعلاقة بين الإنفاق الحكومي والبطالة في الجزائر خلال الفترة -1990 -2015**باستخدام منهجية تصحيح الخطأ (ECM). *مجلة إرتقاء للبحوث و الدراسات الاقتصادية*(00).

143. خالد صلاح الدين طه محمود. (10, 2018). **تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للابطاعات الموزعة (ARDL) لدراسة علاقة التكامل المشتركبين اسعار كتاكيت ودجاج اللحم في مصر خلال الفترة من 01-01-2015 الى 20-02-2018**. *Mennoufia J.Agric Economic6-social sci، 03*.

144. رابح قميحة. (06, 2014). **برامج التنمية في الجزائر وإشكالية إلنعاش الاقتصادي 2001-2014**.*دراسات استراتجية، 10*(19)، 65-80.

145. رانيا الشيخ طه. (2021). **التضخم اسبابه،اثاره،و سبل معالجته** (المجلد 18). ابو ظبي، الإمارات العربية المتحدة: الدائرة الاقتصادية -صندوق النقدالعربي.

146. رشيدة زاوية، و محمد الصديق سقاي . (31 12, 2020). **محددات البطالة في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL خلال الفترة 1990-2019**. *مجلة مينا للدراسات الاقتصادية، 03*(06).

147. رضا دحماني رضا ، و مراد زايد . (2019). **جدلية البطالة والنمو الاقتصادي حسب قانون أوكن لواقع الاقتصاد الجزائر**-(دراسة تحليلية وقياسية للفترة 1991 -2015). *مجلة البشائر الاقتصادية، الرابع*(3).

148. رمضان مولوج ، و رابح بوعراب . (2021). **تفسير ظاهرة تزايد الإنفاق الحكومي في الجزائر ومدى انطباق قانون فاجنر (Wagner)على الاقتصاد الجزائري خلال-الفترة 1990-2018دراسة تحليلية قياسية-**. *مجلة التنمية والإستشراف للبحوث والدراسات، 06*(02)، 228-247.

149. زهير احمد قدورة . (2012). **علم المالية العامة و التشريع الضريبي و تطبيقاته في المملكة الاردنية الهاشمية**. عمان، الاردن: دار وائل للنشر و التوزيع.

150. زينب جبار عبد الحسين الدعمي. (2018). **انتاجية الإنفاق العام في العراق و اشكالية التفاوت الزمني خلال السنة المالية**،رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية. كلية الادارة و الاقتصاد قسم الاقتصاد ،جامعة كربلاء، العراق.

151. سلام الشامي. (جويلية, 2014). **تحليل العلاقة السببية بين الإنفاق العام و التضخم في الاقتصاد الليبي لسنوات (1990-2014)**.*العلوم الاقتصادية*(العدد السادس و الثلاثون/المجلد التاسع)، 94.

152. شريفة بو الشعور. (2018). **ديناميكية التضخم في الجزائر: باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARdl**. *مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية-جامعة القسيم-، 11*(02).

153. شعبان قصابي ، و رابح لعباس. (2020). **أثر تقلبات أسعار النفط على الإنفاق الحكومي في الجزائر، دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة ،ARDLخلال الفترة (200-2018)**.*مجلة الاستراتيجية والتنمية، 10*(01)، 344 -325.

154. صفية. بوزار، و سمير كسيرة . (2014). **آثـار ظاهرة البطالة على النمو الاقتصادي**. *المُدَبِّر، 01*(01).

155. صلاح الدين كروش ، فايزة بلعابد، و حنان دودان. (2019). **تحليل أثر الإنفاق الحكومي والمعروض النقدي على التضخم الإقتصادي باستخدام نموذج السببية لجرانجر في الجزائر خلال الفترة (1970-2016م).** *مجلة البحوث و الدراسات التجارية، 3*(2).

156. طارق قدوري. (30 12, 2016). **مساهمة ترشيد الإنفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة تطبيقية للفترة (1990-2014).** *رؤى اقتصادية، 6*(12)، 100.

157. عبد الحق بن تفات، محمد ساحل، و أسماء سلامي. (2020). **محددات الإنفاق العام في الجزائر للفترة(2000-2017) باستخدام نموذج ARDL.** *مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، 16*(01).

158. عبد الله قوري يحي. (2020). **أثر عرض النقود على التضخم في الجزائر(2000-2017).** *مجلة معهد العلوم الاقتصادية، 23*(02).

159. عطية خمخام، و محمد علي الجودي. (01, 2021). **خطة الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي في ظل النموذج الاقتصادي- رؤية الجزائر 2030-وتداعيات جائحة فيروس كوفيد-19.** *مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، 07*(02).

160. علي بوعبد الله، و شريف بوقصبة. (2018). **أثر تقلبات اسعار النفط على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل بالجزائر باستخدام مقاربة (ARDL) للفترة (1983-2016).** *مجلة الباحث، 18*(01)، 121 - 134.

161. علي نبع صايل ، و عمر اب اهيم عناد . (2017). **مسار الإنفاق العام و قياس أثره على النمو الاقتصادي في العراق للفترة 2004-2015.** *مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية و الادارية ، 9*(18)، 177.

162. عيسى براق ، و أنيسة بركان. (29 12, 2017). **ظاهرة تزايد االنفاق العام في الجزائر: تطورها، أسبابها، و متطلبات ترشيدها -.** *مجلة الابداع، 07*(08)، 112-124.

163. عبد الباسط علي جاسم الزبيدي. (2014). **المالية العامة و الموازنة العامة للدولة و الرقابة على تنفيذها دراسة مقارنة.**

164. عبد الحسي جليل ألغالبي. **(2014). اثر مقاييس عرض النقد على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في عينة من الدول.** *Economic and Administrative Sciences، 02*(10).

165. فيروز شريط. (2023). **دراسة تحليلية لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي في دول البريكس باستعمال طريقة تحليل المركبات الرئيسية الاساسية ACP.** *مجلة إيليزا للبحوث و الدراسات، 0801*، 182-199.

166. قاسم محمد أبو تراب تغريد . (30 12, 2021). **واقع معدلات البطالة في الاقتصاد العراقي للمدة (2008-2020)**. *مجلة الباحث الاقتصادي، 09*(02).

167. قمر الدين مصطفى احمد عبد الله . (2021). **اثر الإنفاق العام على عوامل الاستقرار الاقتصادي في السودان (1992-2018)**. 85. السودان، كلية الدراسات العليا، السودان: جامعة السودان لكلية علوم و التكنولوجيا.

168. كريم سالم حسن الغالبي. (2012). **الإنفاق الحكومي و اختبار قانون فاغنر في العراق للفترة (1975-2010) تحليل قياسي**. *16*. جامعة القادسية، العراق: مجلة كلية الادارة و الاقتصاد.

169. كوفان تمر غازي، و فاطمة رمضان سمو. (10 12, 2019). **اثر الإنفاق العام على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق في المدة (2006-2018)**.*2(2)*. العراق، قسم العلوم الاقتصادية -كلية الادارة و الاقتصاد، العراق: مجلة جامعة كوية للعلوم الانسانية و الاجتماعية.

170. لطيفة بهلول ، ايمن حماد ، و منصور امال الدهاش. (13 12, 2019). **دراسة قياسية لتاثيرات السياسة النقدية على معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي خلال(2010-2014)**. *معهد العلوم الانسانية، 22*(02).

171. لعباس عز الدين بسيسة، و رشيد بوعافية. (December, 2020). **أثر تقلبات أسعار البترول على الإنفاق العام في الجزائر: دراسة قياسية خلال الفترة (1990- 2017)**. *ة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، 06*(02)، 363-373.

لندة خوش ، و طارق خاطر. (30 06, 2021). **أثر العمق المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية خلال الفت 1986-2019باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطئة (ARDL)**. *مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، 06*(01).

محمد أكحل، و مصطفى مختاري. (2021). **مستجدات تنفيذ ورقابة قانون المالية في ظل القانون العضوي 18-15**.*مجلة آفاق للعلوم، 06*(04)، 491-512.

172. محمد حسن عودة. (2017). **دراسة و تحليل الإنفاق العام و الناتج المحلي الاجمالي ومدى مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق للمدة 1975-2014**. *31*. كلية الادارة و الاقتصاد جامعة البصرة، العراق: مجلة الاقتصاد الخليجي.

173. محمد علي شهد، و عبد الله خضر السبعاوي. (2022). **اثر المتغيرات الاقتصادية في الإنفاق العام_ ماليزيا أنموذجا ماليزيا(1990_2020)**. *المحلد الثالث*(4)، 194.

174. محمد علي فاطمة الصمدي. (2021). **المفاضلة بين نموذج الانحدارالخطي البسيط ونموذج الانحدارالذاتي للفجوات الزمنية الموزعة في تحليل أثر الأمية على الفقر في الجمهورية اليمنية**.*مجلة جامعة سبها للعلوم البحتة والتطبيقية، 20*(04).

175. محمد كريم قروف، و بنونة فاتح. (2020). **التنبؤ بالعرض النقدي في الاقتصاد الجزائري باستخدام نماذج ARIMA دراسة قياسية للفترة للفترة(1980-2018)**. *18*(3).

176. محمد مراس . (2015). **دراسة اثر برامج الانعاش الاقتصادي2001-2004 على متغيرات قطاع التجارة الخارجية في الجزائر-باستخدام نماذج التنبؤ و الاستشرافVAR**. *مجلة البشاير الاقتصادية*، الجزائر.

177. محمدة بن عزة، و يحى زروقي . (1 4, 2016). **إشكالية تطور الإنفاق العام وعلاقته بالنمو الاقتصادي في الجزائر "حول زيادة النفقات العامة**. *2*(1)، 37.

178. مراد سالي. (17 6, 2023). **الآثارالاقتصادية و الاجتماعية لظاهرة البطالة وانعكاساتها على الأمن الاجتما عي**.*مجلة الرواق للدراسات الاجتماعية و الانسانية، 09*(01).

179. محمد بن عزة ، و يحي زروقي. (2016). **إشكالية تطور الإنفاق العام وعلاقته بالنمو الاقتصادي في الجزائر رؤية تحليلية وقياسية لقانون " Wagner.A "و دراسة "Musgrave " حول زيادة النفقات العامة**. *2*(1).

180. محمد حسن عودة. (مارس, 2017). **دراسة و تحليل العلاقة بين الإنفاق العام و الناتج المحلي الاجمالي ومدى مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق** . (31)، صفحة 122.

181. نسرين عوام ، سماح طلحي، و نوفل بعلول. (مارس, 2022). **أثر تغيرات أسعار البترول على الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (1980-2018)**.*مجلة العلوم الانسانية و الاجتماعية، 08*(01)، 018-001.

182. نصر الدين بوعمامة، و السعيد قصاب. (2009). **جدلية خارجية وداخلية العرض النقدي**. *مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية – دراسات إقتصادية –، 1*(22).

183. نورالدين بوالكور ، و العيد صوفان . (ديسمبر, 2017). **أثر تقلبات أسعار البترول على الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1980-2016**.*مجلة نماء للاقتصاد و التجارة*(الثاني).

184. سوزي عدلي ناشد. (2009). ***اساسيات المالية العامة***. بيروت، لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية.

185. هاشم علي حسين. (2019). **تأثير الإنفاق الحكومي في النمو الاقتصادي لدولة الامارات العربية للمدة 1990-2018**-جزء من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس في الاقتصاد. كلية الاقتصاد-قسم الاقتصاد-، العراق: جامعة الموصل.

186. هدى بن محمد. (جانفي , 2022). **عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة.** *مجلة كلية السياسة والاقتصاد، 05.*

187. هشام ريغي. (2009). **العولمة و البطالة. مذكرة مقدمة الستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم االقتصادية–تخصص تحليل اقتصادي.** معهد العلوم االقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي.

188. هشام سالم ابو عميرة . (ماي, 2020). **تقدير اثر تقلبات سعر الصرف على الواردات المصرية (1962-2018) باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للمتباطئات الموزعة ARDL.** *المجلة العلمية للدراسات البحوث المالية و الادارية، 06*(01).

189. وفاء رمضاني، هشام لبزة ، و محمد الهادي ضيف الله. (2019). **انعكاسات العرض النقدي على مؤشر النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018.** *مجلة النور للدراسات الاقتصادية، 5*(2).

190. زينب جبار عبد الحسين الدعمي. (2018). **إنتاجية الإنفاق العام في العراق وإشكالية التفاوت**–رسالة مقدمة الى مجلس كلية الادارة و الاقتصاد و هي جزء من متطلبات نيل درجة ماجستير. العراق، كلية الادارة و الاقتصاد في جامعة كربلاء، العراق: جامعة كربلاء.

4.1 مواقع الانترنت

191. جلال خشيب. (12 25-22:32, 2023). (شبكة الألوكة/ثقافة و معرفة/ ادارة واقتصاد)/نظرية–جوزيف–شومبيتر – /81161/0/ –

.www://https culture/net.alukah

192. مصالح الوزير الاول مخطط عمل الحكومة. (سبتمبر, 2021). **مخطط عمل الحكومة من اجل تنفيذ برامج السيد رئيس الجمهورية.** بتاريخ: 29 02, 2024، https://premier-ministre.gov.dz/.

قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

1.1 الكتب

193. Hamid A TAMMAR .(2015) .***LECONOMIE DE LALGERIE-LES STRATEGIES DE DEVELOPPEMENT***.(04.10) .Algeria: Office des Publication Unversitaires.

194. BEGG, D., FISCHER, S., & DORNBUSCH, R. (2002). **Macroéconomie**. (2, Éd.) Paris: DUNOD.

195. BELATTAF, M. (2017). ***économie générale.*** **Bejaia, Algeria**: Office des Publication Universitaires.

196. LONGATTE, J., & VANHOVE, P. (2001). ***économie générale.*****Paris:** Dunod.

197. Taleb Mouhamed Awad , w., AltatraWneh, Y., & Khanfar, H. (2020). **Determinants Of Public Spending In Jordan**

2.1. المجلات والدوريات:

198. Abubakar El-Sidig, A. (2018, 07**). Impact of Crude Oil Price fluctuations on Governmental expenditures in the Sultanate of Oman (1990-2017)**. *مجلة الدراسات العليا جامعة النيلين.*

199. Al-Abdulrazag, B. (2021, nov 22). **The optimal government size in the kingdom of Saudi Arabia: an ARDL bounds testing approach tocointegration.** *Cogent Economics & Finance*, 4.

200. Aladejare, S. (2019). **Testing the Robustness of Public Spending Determinants on Public Spending Decisions in Nigeria**. *International Economic Journal*.

201. Albertini, J., Auray, S., Bouakez, H., & Eyquem, A. (2021, Jan). **Taking off into the wind: Unemployment risk and state-Dependent government spending multipliers**. *Journal of Monetary Economics,, 117*, 990-1007.

202. Ali Ahmed, A.-S. (2018, November**). Impact of Crude Oil Price fluctuations on Governmental expenditures in the Sultanate of Oman (1990-2017)**. *GCNU Journal*.

203. **Ali Mahmood Soran و ،Mahsum Faraj Mardin) . Aug , 2022 .(The impact of oil price change on the Public budget and balance of payments in Iraq during the period (1990-2021** .(*Govarîkurdistanîbo lêkolînewey stratîcî*.

204. 7Al-Wadi, M. (2019**). Crude Oil Fluctuations and Government Expenditure: Jordanian Evidence An Econometric Study During The Period (1990 - 2017)**. *International Journal of MULTIDISCIPLINARY STUDIES ON MANAGEMENT, BUSINESS, AND ECONOMY , 02*(02), 25 – 31.

205. **Al-Wadi, M. (2020). Crude Oil Fluctuations and Government Expenditure: Jordanian Evidence An Econometric Study During The Period (1990 - 2017)**. *Egypt Future Foundation in co-operation with the Italian Cultural Institute, 03*(02), 25-31.

206. BENYACOUB, B., & ES-SALMANI, M. (2021). **Modélisation ARDL, Test de cointégration aux bornes pour la The ARDL bounds cointegration** test for the verification of the sustainability of the public debt in Morocco. *02*(04), 1-24.

207. CHIKOBAVA, M. (2019). **Inflation as a disguised mechanism for real wealth distribution**. *Ivane Javakhishvili Tbilisi State University, Georgia, 08*(01).

208. Durongkaveroj, W. (2014, April). **Government Expenditure Determination on the Basis of Macroeconomics**. -*Research Papers in Economics -MPRA*.

209. Ezirim, C., Muoghalu, M., & Elike, U. (2008, December).). **Inflation versus public expenditure growth in the us**: an empirical investigation. *02*(02).

210. Gachunga Muhia, J. (2019, October). **Modeling the determinants of government expenditure in Kenya**. *International Journal of Scientific and Management Research, 3*(2).

211. Galindo, L., & Cordera , R. (2005). **Las relaciones de causalidad entre el gasto público y el producto en México**: Existe evidencia de cambio estructural? *Revista Mexicana de Economía y Finanzas, 4*(4), 369-86.

212. Günay , E., & Aygün, B. (2022). **The Impact of Economic Growth on Government Expenditures in Sub-Saharan African Countries: A Panel Data Analysis for Wagner Law and Keynesian Approach**. *JOURNAL OF EMERGING ECONOMIES AND POLICY*, 297-304.

213. Günay , E., & Aygün, B. (2022). **The Impact of Economic Growth on Government Expenditures in Sub-Saharan African Countries: A Panel Data Analysis for Wagner Law and Keynesian Approach**. *Journal Homepage*.

214. HAMADA, F. (1986). **A MACROECONOMIC MODEL WITH THE RATE OF UNEMPLOYMENT AS A RISK PROBABILITY UNDER THE GOVERNMENT BUDGET RESTRAINT** (Vol. 23). japanese: Keio economic studies.

215. Ilugbusi , S. B., Ogundipe, A. T., & David Ojo , O. (2021, September). **Determinants of Government Expenditure In Southwest Nigeria.**.*researchsquare*.

216. Kandil, M. (2001**). Asymmetry in the effects of us government spending shocks**: evidence and implications. *The Quarterly Review of Economics and Finance, 41*(02), 137-165.

217. Maulid, L., Bawono, I., & Sudibyo, Y. (2022). **Analysis of Causality among Tax Revenue, State Expenditure,Inflation, and Economic Growth in Indonesia between**

1973 and 2019. *VIEŠOJI POLITIKA IR ADMINISTRAVIMAS PUBLIC POLICY AND ADMINISTRATION*, *21*(01), 143-157.

218. Murota, R.-i. (2007). **Monetary Expansion and Productive Public Expenditure in A Cash-In-Advance Economy**. *The Japanese Economic Review*, *58*(02), 255-272.

219. NIGUSSE, T., Tekilu, T., & Tesfaye, M. (2019). **SUPPLY AND DEMAND SIDE DETERMINANTS OF INFLATION IN ETHIOPIA AUTO-REGRESSIVE DISTRIBUTED LAG MODEL (ARDL).***International Journal of Commerce and Finance*, *05*, 8-21.

220. Olufemi , A., & Oladipo, O. (2021). **The Viability of Public Expenditure in Stimulating,Economic Growth in Nigeria (Mediating on the Role of Public Sector)**. *ACTA UNIVERSITATIS DANUBIUS*, *17*(1), 73.

221. Popescu, C., & Diaconu (Maxim), L. (2021, June 9). **Government Spending and Economic Growth: A Cointegration Analysis on Romania**. *MDPI,Sustainability*.

222. Saraireh, S. (2020**). The Impact of Government Expenditures on Unemployment: A Case Study of Jordan**. *Asian Journal of Economic Modelling*, *08*(03), 189–203.

223. Seitaridis, M., & Koulakiotis, A. (2013). **Unemployment and government expenditure in the Eurozone: a panel data analysis**. *Publicand Municipal Finance*, *2*(2).

224. Seitaridis, M., & Koulakiotis, A. (2013). **Unemployment and government expenditure in the Eurozone: a panel data analysis**. *Public and Municipal Finance*, *2*(2).

225. ul Husnain, M. I. (2011). **Keynes versus Wagner: Aggregated and Disaggregated Analysis,of Public Expenditure in Selected South Asian Countries**. *International Research Journal of Finance and Economics*(67), 46.

226. Vegh, C. (1988, November). **Government Spending and Inflationary Finance: A Public Finance Approach**. *Social Science Research Network*.

227. Young , p., & Pedregal , D. (1999, december**). Macro-economic relativity: government spending, private investment and unemployment in the USA** 1948–1998. *Structural Change and Economic Dynamics*, *10*(3-4), 359-380.

228. Adamu , Jibir; Chandana, Aluthge;. (2019). **Modelling the determinants of government expenditure in Nigeria**. Finance.

229. Ayrton J. C. , A., & Marthinus C., B. (2021). **The Marshall-Lerner Condition in the Fragile Five Economies: Evidence from the ARDL Bounds Test Approach**. *Business and Economics Research Journal, 12*(04), . 731-750.

230. **Bijan BAghevli** .(1977) **.**Inflationary Finance and Growth. Journal of Political Economy .*Journal of Political Economy*.(06)*85* ،

231. ÇalÕúkan, H. K. (2015, July). **Technological Change and Economic Growth**. *145*.

232. Cheong, k., & Sanghee, P. (2022). **When Push Comes to Shove: The Effect of Economic Crisis on the Spending of Government Savings.***International Journal of Public Administration, 45*, 523 - 536.

233. Chukwuemeka , N. (2022, November 02). **Public expenditure and inflation rate in Nigeria: An empirical analysis**. *World Journal of Advanced Research and Reviews, (03)*(16).

234. Garcia, M. J. (2011, March 16). **Empirical Analysis of Wagner's Law for the Spain's Regions**. *HR.International Journal of Academic Research in Accounting Finance and Management Sciences*, 3.

235. Gervasio , S. (2007, juin). **L'évolution des dépenses publiques en France : loi de Wagner**, *L'Actualité économique, 83*(2), 126.

236. Givens, G. (2022, May). **UNEMPLOYMENT, PARTIAL INSURANCE, AND THE MULTIPLIER EFFECTS OF GOVERNMENT SPENDING.***International Economic Review, 63*(02), 599-571.

237. IHSEviews. (2017, april 3). *AutoRegressive Distributed Lag (ARDL) Estimation. Part 1 - Theory*. Consulté le octobre 15, 2022, sur eviews econometric analysisinsight blog:https://blog.eviews.com/2017/04/autoregressive-distributed-lag-ardl.html

238. Kagiso, M., & Choga, I. (2017, August**). Government Expenditure and Economic Growth in South Africa: A Vector Error Correction Modelling and Granger Causality Test**. *Journal of Economics and Behavioral Studies, 9*(4), 164-172.

239. Maurya, R., & Singh, B. (2017). **Nexus of Economic Growth and Public Expenditure in India**. *Indian Journal of Economics and Development, 01*(13), 165-170.

240. Mehadjebia, N., & Mekerkeb, a. (2022). **The Role of E-Commerce in Promoting Foreign Trade Statistical Study Using PCA Data in Algeria (2000-2018)**. *Journal Of Economic-Financail Reserch, 09*(02), 901-923.

241. Mirović, V., Kalaš, B., & Inđić, M. (2023). **The determinants of government expenditures in Serbia: the application of ARDL model**. *АналиЕкономскогфакултетуСуботици – The Annals of the Faculty of Economics, xx*(xx).

242. Syed ArslanWasti ،AdnanHussain ،Irfan Lal و ،Sulaiman D .Muhammad.March, 2009 . **An Empirical Investigation Between Money Supply Government Expenditure, Output&Prices: The Pakistan Evidence** .*European Journal of Economics, Finance and Administrative Sciences*.*17* ،

243. Nazifi AbdullahiDarma ،SuleimanMagaji و ،JustinAmase 20) .Mar, 2022 . **Macroeconomic Impact of Oil Price Shocks on Government Expenditure and Economic Growth in Nigeria** .*SDMIMD journal of management*.97-97 ،*13* ،

244. Pelsa , I. & Balina , S. (2022, February). **DEVELOPMENT OF ECONOMIC THEORY – FROM THEORIES OF ECONOMIC GROWTH AND ECONOMIC DEVELOPMENT TO THE PARADIGM OF SUSTAINABLE DEVELOPMENT**. *Dubrovnik International Economic Meeting, 7*(1),

245. TREMBLAY, G. (2006). ***économie globale*** **(éd.2).canada: Cheneliére**.

246. ŞamilMUHARREM ،DoğanUYSAL **.(2023 ,06) .Makroekonomik Değişkenlerin Kamu HarcamalarıÜzerindeki Etkisi: Wagner YasasıGeçerliği.***izmir journal of economics*.447-430 ،(02)*38* ،

247. Selvanathan, E., Selvanathan, S., & Maneka Savithri Jayasinghe. (2021, May 25). **Revisiting Wagner's and Keynesian's propositions and the relationship between sectoral government expenditure and economic growth**. *Elsevier,Economic Analysis and Policy*.

3.1. مواقع الانترنت:

248. https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-elease/2023/01/04/algerian-economy-staying-the-course-for-transition.

.

.

الملاحق

- **تطور نفقات التسيير ونفقات التجهيزخلال الفترة (1990-2022)**
- **بيانات مؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر خلال الفترة (1990- 2022)**

الملحق رقم (01): تطور نفقات التسيير ونفقات التجهيز خلال الفترة (1990-2022)

السنة	نفقات التسير	نفقات التجهيز	الإنفاق العام	ميزانية التسير/مجموع النفقات	ميزانية التسير/ميزانية التجهيز
1990	88 800	47 700	136 500	65,05	34,95
1991	153 800	58 300	212 100	72,51	27,49
1992	276 131	144 000	420 131	65,72	34,28
1993	291417	185210	476627	61,14	38,86
1994	330403	235926	566329	58,34	41,66
1995	473694	285923	759617	62,35	37,65
1996	550596	174013	724609	75,98	24,02
1997	643555	201641	845196	76,14	23,86
1998	663855	211884	875739	75,80	24,20
1999	774695	186987	961682	80,55	19,45
2000	856193	321929	1178122	72,67	27,33
2001	963633	357395	1321028	72,95	27,05
2002	1097716	452930	1550646	70,79	29,21
2003	1122761	516504	1639265	68,49	31,51
2004	1250894	638036	1888930	66,22	33,78
2005	1245132	806905	2052037	60,67	39,33
2006	1437870	1015144	2453014	58,61	41,39
2007	1674031	1434638	3108669	53,85	46,15
2008	2217775	1973278	4191053	52,91	47,09
2009	2300023	1946311	4246334	54,16	45,84
2010	2659078	1807862	4466940	59,52	40,48
2011	3879206	1974363	5853569	66,27	33,73

2012	4782634	2275539	7058173	67,76	32,24
2013	4131536	1892595	6024131	68,58	31,42
2014	4494327	2501442	6995769	64,24	35,76
2015	4617009	3039322	7656331	60,30	39,70
2016	4585564	2711930	7297494	62,83	37,17
2017	4677182	2605448	7282630	64,22	35,78
2018	4813683	2918387	7732070	62,25	37,75
2019	4895236	2846109	7741345	63,23	36,77
2020	5009346	1893541	6902887	72,56	27,44
2021	5314506	2798524	8113030	65,51	34,49
2022	6311532	3546900	9858432	64,02	35,98

المصدر: تقارير بنك الجزائر

الملحق رقم (02): بيانات مؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر خلال الفترة (1990- 2022)

السنوات	الإنفاق العام	المعروض النقدي الواسع كنسبة من الناتج المحلي	معدل التضخم	معدل البطالة	النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي	أسعار البترول
1990	66,37	61,80	16,70%	19,70%	3153,50	24,34
1991	61,46	49,10	25,89%	20,60%	3042,20	21,04
1992	61,76	51,90	31,70%	24,40%	3025,80	20,03
1993	59,54	50,10	20,50%	26,20%	2896,70	17,5
1994	61,33	45,30	29,04%	27,70%	2810,70	16,19
1995	61,67	37,20	29,80%	31,80%	2862,10	17,41
1996	59,27	33,00	18,70%	28,30%	2927,40	21,33

19,62	2910,20	25,40%	5,70%	36,10	56,91	1997
13,02	3012,80	26,90%	5,00%	42,40	62,38	1998
18,12	3066,00	28,50%	2,60%	42,20	62,3	1999
28,77	3138,20	29,80%	0,30%	37,80	64,77	2000
24,74	3188,20	27,30%	4,20%	56,80	61,07	2001
24,91	3321,60	25,90%	1,40%	62,80	79,36	2002
28,73	3512,90	23,70%	4,30%	62,70	83,77	2003
38,35	3612,80	17,60%	4,00%	59,30	90,96	2004
54,64	3774,10	15,30%	1,40%	53,80	97,17	2005
66,05	3783,30	12,30%	2,30%	57,30	101,33	2006
74,66	3848,80	13,80%	3,70%	64,10	111,59	2007
98,96	3874,40	11,30%	4,90%	63,00	122,91	2008
62,35	3866,30	10,20%	5,70%	73,20	139,03	2009
80,35	3931,70	10,00%	3,90%	69,10	147,63	2010
112,92	3969,70	10,00%	4,50%	68,10	151,8	2011
111,49	4025,50	11,00%	8,90%	68,00	166,94	2012
109,38	4057,80	9,80%	3,30%	71,70	176,34	2013
99,68	4129,40	10,20%	2,90%	79,30	182,84	2014
52,79	4197,40	11,20%	4,80%	82,00	188,14	2015
44,28	4246,20	10,20%	6,40%	78,90	198,13	2016
54,12	4218,10	12,00%	5,60%	79,30	198,25	2017
71,44	4188,20	12,10%	4,30%	81,60	201,78	2018

2019	200,33	80,50	2,00%	12,30%	4153,00	64,49
2020	191,76	96,00	2,40%	14,00%	3873,50	42,12
2021	195,93	90,90	7,20%	13,70%	3939,40	70,89
2022	200,29	82,90	9,30%	12,50%	3999,80	99,66

المصدر: بيانات البنك الدولي

– تقارير سلة الأوبك